داخل مصر

أرض الفراعنة على شفا الثورة

جون ر. برادلي

ترجمة

إسماعيل محمود الفقعاوي

INSIDE EGYPT

THE LAND OF THE PHARAOHS ON THE BRINK OF A REVOLUTION

JOHN R. BRADLEY

palgrave macmillan

مكتبة جزيرة الورد

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسـم الكتاب : داخل مصر أرض الفراعنة على شفا الثورة

المـــؤلف : جون. ر. برادلي

ترجمـــة : إسماعيل محمود الفقعاوي

رقـم الإيداع : ٩٤٩٨

الطبعة الأولى ٢٠١٢

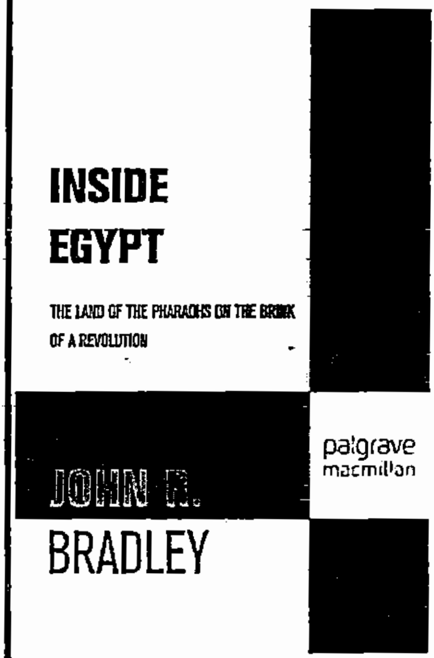
مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

كلمة المترجم



رغم أن الثورة في مصر، التي تنبأ بحدوثها هذا الكتاب منذ عام النشر ٢٠٠٨ أو قبل ذلك بقليل، قد يبدو، أنها تُفقد هذا العمل الكثير من أهميته لو نشر بالعربية في حينه، فإنه يظل وثيقة تاريخية هامة تصور بعض نواحي الانهيار الاجتماعي والثقافي والسياسي والأخلاقي في مصر قبل الثورة مباشرة.

إن هناك أسبابًا كثيرة تجعل من هذا الكتاب إضافة هامة للمكتبة العربية.

فأولاً: وجه المؤلف كتابه للقارئ العادي، ومن ثم فهو لم يُغرق في التحليلات الأكاديمية أو الاعتماد على المراجع الأكاديمية، والنظريات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية والأنثروبولوجية ... إلخ.

ثانياً: ولذاك السبب، كانت مصادره مباشرة، معتمدة على المعاينة والخبرة الذاتية لمعايشة الحياة في مصر، إذ عاش المؤلف هناك لعقد من الزمن، وعلى المقابلات المباشرة مع فئات من جميع شرائح الشعب المصري. فقابل طلاباً فقراء وأسرهم، ورجالاً

يصنعون السياسة في مصر، سواء ممن هم في السلطة أو المعارضة.

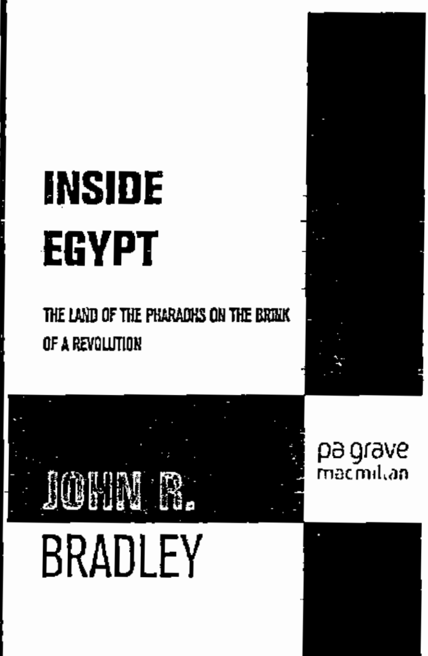
وثالثاً: تأتي أهمية نبوءته بقيام الثورة على يد انتفاضة شعبية، وليس ثورة يقودها حزب ما. وقد استبعد المؤلف قيام انقلاب عسكري، رغم ذكره له، على أساس أنّ السلطة السياسية والعسكرية فاسدتان، وتتبنيان نفس الفكرة في الحفاظ على الوضع القائم. لذا مال المؤلف إلى استبعاد انقلاب عسكري، وتوقع حدوث تسوية بين الجيش والسلطة في حالة أي نزاع بينهما. سترى من خلال الكتاب، وكما تعرف كمواطن عربي تغار على أبناء عروبتك أينما حلوا ءأقاموا، أن هبَّة جماهير مصر هي لتغيير حياتها البائسة نحو الأفضل. ثورة شعبية على الفقر، والأمراض الاجتماعية، والإذلال، والانحلال، والاستبداد السلطوي والتخريب الثقافي، والإذعان للمستعمر الأمريكي، والغربي بشكل عام. هبة من أجل رغيف عيش لائق بالإنسان وطعام صحي، وماء نظيف، وصرف صحي، ومكان سكن إنساني، يمكن للشباب المصري بناء أسرة فيه. إنهم ثاروا من أجل ذلك وأكثر كما يبينه الكتاب.

وأخيراً، لقد كُتب هذا العمل بلغة إنجليزية سهلة مباشرة، تحس بها فيها من غضب إنساني وموضوعية، وحزن، ورثاء، وسخرية، أحياناً.

إسماعيل الفقعاوي

الفصل الأول

ثورة فاشلة



يقع على مسافة سير قصيرة من الجامعة الأمريكية في القاهرة، وعبر الشوارع الصاخبة في قلب أكبر عاصمة في أفريقيا – والأكثر سكاناً في العالم العربي – مقهىً صغير رث يُسمى الندوة الثقافية. إنه مُستراح لمجتمع مثقفي القاهرة الليبراليين المحاصرين، وتفيض كراسيه وطاولاته الخشبية على الشارع خارجه. إن أصوات الزبائن المفعمة بالحيوية تتنافس مع أبواق السيارات دائمة الصفير؛ والأصوات الأُوبرالية للندلاء ذوي السترات البيضاء لتقديم الطلبات تقابلها جوقة من نداءات الباعة المتكررة من الشارع القريب. ويختلط دخان الأراجيل مع أدخنة عوادم السيارات الصادرة من المرور المكتظ. إن المقهى صورة مصغرة للقاهرة المعاصرة: ازدحام مروري وتلوث ضوضائي وحيوية اجتماعية نشأت من قبل أناس، بالرغم من الفوضى التي تعمهم (أو ربما بسببها)، لا يحبون شيئاً أكثر من الانخراط في جدل نشط في الأماكن

العامة حول التافه والجاد. وفي شتاء ٢٠٠٦ م، كان يكتسح مصر فيلم يُدعى. عمارة يعقوبيان أثناء ما كنت في طريقي إلى الندوة الثقافية لأقابل بدون موعد مسبق علاء الأسواني مؤلف الرواية ذات نفس الاسم والتي اعتمد الفيلم عليها. إنه الفيلم الأغلى الذي تم إنتاجه على الإطلاق، وهو يصور كثيرًا من نجوم البلاد المشهورة، وفي أسابيعه الافتتاحية حطم جميع الأرقام القياسية لشباك التذاكر المصري. وتمثل باقة الشخصيات، الموضوعة في بناية شققية كانت فخمةً ذات مرة في حي وسط القاهرة التاريخي القريب من الندوة الثقافية، الطبقات المختلفة لمجتمع مصر المعقد. لقد كان المبنى نفسه شخصية محورية. إنه ظلٌ بائس لأبهته في ذروة ثلاثينياته وأربعينياته من القرن الماضي، خلال ما يُعرف بالحقبة الجميلة. ويشير تدهور المبنى إلى حزن مصر الخاص، دائم السقوط من السمو خلال مدة أكثر من خمسة عقود من الحكم العسكري منذ انقلاب يوليو ١٩٥٢ م الذي أطاح بالملكية المدعومة بريطانياً وأتى بجمال عبد الناصر والضباط الأحرار إلى السلطة. ومع مشهد السينما الثقافي الضحل تقريباً، التي كانت عظيمة ذات مرة والآن مراقبة بشدة، تموج مسرحيات كوميدية تهريجية لا نهاية لها، يكشف الفيلم ببلاغة غير عادية الواقع القاتم الذي يواجه المصريين يومياً. فالانحلال الجنسي والفساد السياسي يعمان العالم الذي تتحرك الشخصيات فيه. ويتنافس القوادون والمومسات والمخادعون الصغار ورجال متسلقون محترفون ذوو واسطات عليا من أجل نصيب من غنائم أمة منهارة تعاني الآن من كابوس ثنائي اللعنة: هبوط الخصخصة الحرة عليها من أعلى وانتشار الأسلمة من أسفل. فالأغنياء في هذا التصوير لمصر يصبحون أكثر غنىً دائماً والفقراء أكثر فقراً أبداً. وفي هذه الأثناء، اختفت الطبقة الوسطى كلها ومعها أي أمل في تقدم اجتماعي قائم على تعليم جيد ورغبة في العمل الجاد. إن الإسلاميين المتطرفين يفترسون الضعفاء والمحرومين المهملين من جانب النظام. والمهذبون والمتعلمون مسحوقون تحت أقدام البلطجية شبيهي المافيا المعروفين بالعربية بـ «أغنياء الحرب» — والمترجمة إلى الإنجليزية بشكل أفضل بـ «القطط السمان». إنها بلاد يتوق جميع الشباب تقريباً للهرب منها وآخر آمالهم من أجل مستقبل أفضل ترك أحبتهم والسفر بحثاً عن العمل والكرامة.

يجتمع الأسواني بدون موعد مسبق كل خميس مع صدقاء ومثقفين زملاء ومعجبين

بروايته لمناقشة التطورات السياسة والثقافية الأخيرة في مصر؛ إنه معجبين كثر. وحتى قبلها يضع النجاح الدرامي للفيلم اسمه كمؤلف في المستوى الدولي، كانت رواية عمارة يعقوبيان قد حققت أفضل المبيعات في مصر والعالم العربي الأوسع منذ نشرها عام ٢٠٠٢. لقد ذهب الكثيرون إلى مدىً بعيد، بقلة نضج نوعاً ما، في تتويج الأسواني كخليفة لنجيب محفوظ المؤلف المصري الكبير الحائز على جائزة نوبل. تُوفي محفوظ، الذي حُولت رواياته أيضاً إلى أفلام شعبية، في مستشفى بالقاهرة عام ٢٠٠٦ إثر محاولة اغتيال في أوائل تسعينيات القرن الماضي على يد متطرف إسلامي، المحاولة التي جعلته غير قادر على الكتابة. واسم الأسواني، الذي هو في أربعينيات عمره ويرقبة وساعدي ملاكم، يبين أن عائلته جاءت من مدينة جنوب مصر الرائع أسوان، قلب النوبة. ويوحي عدم تظاهره وأخلاقه الودودة (مثل محفوظ) بكبحه لشهرته الحديثة أن تقوده إلى الغرور. لقد عاش في أمريكا وفرنسا وهو طليق في الإنجليزية والإسبانية والفرنسية إضافة إلى لغته العربية الأم. لقد مارس مهنته كطبيب أسنان في المبنى المذكور وسط القاهرة والذي تم تخيله في الرواية. وكونه طبيب أسنان فمن الغريب أنه مدخن شره، لكنه مثل معظم المصريين الذين قابلتهم. وأثناء تعريفي بنفسي أطلق نكتة لكسر الجليد حول التكامل بين الثقافات — موضوع روايته الأخيرة، شيكاغو — بعدما لاحظ أنني أدخن كليوبترا السيجارة المصرية المحلية بينما هو يمسك بعلبتين من سجائره الأمريكية المفضلة.

لقد تجمع نحو خمسين شخصاً في المقهى تلك الليلة قارسة البرد من شتاء ٢٠٠٦. وجلست في الصف الأخير ملاحظاً أكثر مني مشاركاً. لقد راحوا يمرون عن ميكرفون معلق بمكبر صوت يسمح بسماع كل شخص برغم جلبة المرور في الخارج. وسيطرت على المناقشة التي افتتحها الأسواني بحديث قصير تداعيات تعليق حديث قاله وزير الثقافة فاروق حسني، فكان قد قال بأن ارتداء الخمار المنتشر في مصر الآن منذ تسعينيات القرن الماضي تقريباً وتقاومه أقلية البلاد المسيحية القبطية الآن إن هو إلا علامة على «التخلف». لقد كان رد الفعل العنيف على حسني مملاً بقدر ما هو قاسٍ، لا يثبت أكثر، وهذا ما صدمني، من صدق عبارته. لقد التحق نواب الإخوان المسلمين في البرلمان بأولئك النواب من حزب الرئيس حسني مبارك الحاكم الحزب الديمقراطي الوطني (العلماني ظاهرياً) الذي يهيمن على المجالس التشريعية المشكلة عبر ما يدعي كثيرون،

بضمنهم المعارضة، بأنها انتخابات مزورة، باستقالة فاروق حسني. وشن كتّاب أعمدة الجرائد الموالية للحكومة والمعارضة على قدم وساق هجمات شخصية ضارية على وزير الثقافة. فاقترح البعض بمكر (وبدون أي سبب ظاهر) أن رجلاً لديه القليل من الاهتمام بالمرأة عليه أن يكون آخر من يُعبر عن آراء قوية حول ما يرتدين. قد يبدو هذا، على السطح، أنه من غير المرجح أن يكون حلفاً بين القوى الإسلامية والعلمانية، ليس على الأقل مذ أن النظام متهم بشكل روتيني بسجن وتعذيب نشطاء المعارضة ويضطهد بلا رحمة الإخوان المسلمين الأصوليين بصفة خاصة. ومع ذلك، حين النظر عن كثب أكثر، يبين رد الفعل على تعليقات حسني بشكل جيّد كيف أن النظام يخطف ملابس الإسلاميين ليدعم مؤازرته المتهاوية أبداً بين الجماهير، هذه الممارسة التي ليس صدفة لها فائدة دفع الأصوات التقدمية بعيداً إلى الهامش بينما هي تُعزز «تهديد إسلامي» يعلنه النظام ليبقي ضغط ونقد دافعي رواتبه في واشنطن له في أدنى مستوياتها.

إن التعليقات التي أدلى بها من جاء للحديث في صالون الأسواني غير الرسمي كانت كلها تقريباً داعمة لوزير الثقافة، ليس بالضرورة بشأن وجهات نظره حول النقاب، بل بالتأكيد بأنه لا يستحق أن يُهاجم، وهذا يكشف كلاً من ميولهم الليبرالية وكم كانوا منعزلين أيضاً عن تيار الرأي العام. وإن رأت كلٌ من المعارضة والحزب الحاكم بعد ذلك فوائد في كسب مكافأة سياسية من تعليقات حسني، فقد اعتقد كلاهما أن الموضوع تردد صداه بين الشعب وهكذا يمكن استغلاله لمكاسب سياسية. لقد كان ما لم يستطع المشاركون في المقهى فهمه بصفة خاصة كيف لتعبير فرد عن رأي بشكل ارتجالي تقريباً، مهما كان موقعه بارزاً في الحكومة، التسبب في مثل هذه الضجة بينما أخفقت قصص الفقر المنتشر والبطالة الضخمة والفساد المزمن والثقافة العامة لمحاباة الأقارب – مواضيع رواية الأسواني – في تحريك الجماهير بشيء يقارب نفس ذاك القدر من الضجة. لقد أثبت رد الفعل لهم إفلاس الخطاب الثقافي المحلي وقبضة الإسلاميين على العقل المصري الجماعي، لكنه بين أيضاً الإحساس الساذج تقريباً بالعدالة من طرف أولئك حاضري الصالون، إذ حولت الضجة بشأن النقاب الانتباه عن الواقع القاتم الذي يواجهه الناس ولكن يستطيعون عمل القليل بشأنه. فليس صدفة أن يكون للمسرحيات الفكاهية التهريجية والاستياء المفبرك انتشار عظيم عندما تكون المواضيع الملحة غير محلولة بشكل محزن.

بعد تفرق الجمهور وجلسنا على طاولة في الخارج، أخبرني الأسواني قائلاً، «نشأت هنا في وسط القاهرة ولا أعتقد كثيراً بأنه جزء من مدينة العصر الذي كان موجوداً لأكثر من مائة وخمسين سنة قبل الثورة، عندما كانت مصر متسامحة جداً».

إن اختلافات الأساليب المعمارية التي ميزت مشهد قاهرة ما قبل الثورة، بالنسبة للنخبة المصرية الليبرالية التي برز منها الأسواني كشخصية هامة، عنت أكثر من الأزمان والأذواق المتغيرة فقط. إنها تمثل فترة تعوّد إلى بداية القرن التاسع عشر عندما عاش وعمل المسلمون المسيحيون واليهود والمصريون والعثمانيون والأرمن والإيطاليون والفرنسيون سوية في مصر. لقد أصبح مشهد المدينة نموذجاً للتنوعية العرقية. وهذا الماضي الكوزموبولوتاني تم إبرازه في عمارة يعقوبيان، حيث المبنى المسمى، يقف كمبنى فنٍ ديكويٍ متلاشٍ في حياة القاهرة الحقيقية متحولاً إلى بقايا من «النمط الأوروبي الكلاسيكي الراقي» المكتمل بالأعمدة والمظاهر اليونانية الحجرية.

كان الأسواني ذاته قد انفتح على الغرب في عمر مبكر. فقد قال إن جزءاً منه «ليبرالي أساساً». ووالده كان كاتباً وفناناً، وتمتع الأسواني بنشأة ذات اهتمام بالكتب وحرة التفكير. فقد أخبر مجلة مصر اليوم المحلية خلال الدعاية الكاسحة المحيطة بتدشين عمارة يعقوبيان، «من أراد أن يُصلي فليصلِّ؛ ومن أراد أن يشرب، فليشرب؛ ومن أراد أن يصوم، فليصم.» وكان شغوفاً بالإيضاح لي أنه يجب أن لا يُماهى مع أي شخصية معينة في الرواية. حقاً، إن قوته الرئيسة ككاتب تقع في قدرته البروستية لإظهار تعاطفه مع وجهات النظر المتعارضة لشخصياته التي لا تعد ولا تحصى. وفي نفس الوقت، أصبح واضحاً أثناء استمرار محادثتنا بأنه شارك بطل روايته الأرستقراطي العجوز، زكي باشا، ازدراءً لواقع حياة القاهرة الحالي الرتيب، وحنين معين لفترة ما قبل الثورة – حنين قيدته بشدة تحفظاته حول الاستعمار البريطاني الذي عرَّف تلك الفترة.

قال متفكراً قبل أن يقاطعه بأدب مجموعة من المعجبين طالبين اليه أن يوقع لهم نسخًا من كتابه بالإنجليزية والعربية، «الاستعمار سيئ دائماً، فمهما امتلك من نتائج إيجابية لم يتم إنشاؤها من أجل منفعة الشعوب الأصلية. لكنها حقيقة أنه قبل الثورة كان لنا تفسيرنا المتسامح للدين في مصر، وذلك هو السبب لماذا كنا كزموبولوتانيين – كان لدينا أناس من

كل أصقاع الأرض يعيشون هنا».

اشتغل الإسواني سابقاً في جريدة تدعى الشعب، حيث كان مسئولاً عن الصفحة الأدبية فيها. وللجريدة نفسها تاريخ ممتع؛ فالتي كانت ذات مرة يسارية انتقلت إلى شخصية إسلامية بشكل مضطرد الأمر الذي ربما يفسر لماذا لم يعد الأسواني يعمل هناك. والتفسير الفضفاض الذي حاولت الشعب تقديمه لتحولها أنها أرادت أن تعكس بدقة عواطف الناس الذي يدعي اسمها تمثيلها؛ أما البديل الذرائعي قد يوحي أن المبيعات ربما تكون أفضل فور نبذ وجهة النظر اليسارية. وفي الحقيقة كان يعود تحول الجريدة إلى فقدان الإيمان، لنقل ذلك صراحة، بالإجابات اليسارية لدى مبادئها الهادية. فهي قادت حملة تاريخية مبكرة ضد وزارة التربية لأنها طبعت رواية وليمة لأعشاب البحر المعتبرة أيضاً غير إسلامية من قبل بوليس الفكر المحلي.

ربما شعر الأسواني ببعض التعاطف الشخصي بالنسبة لصدام وزير الثقافة فاروق حسني الأحدث مع المتطرفين بشأن موضوع النقاب (الذي نجا منه الوزير بسبب وده مع سوزان زوجة الرئيس التي رفضت ارتداءه)، ولأنه كان قد تلقى أيضاً حملة مشوهة غاضبة مماثلة في الصحف الموالية للحكومة. فكتَّاب الأعمدة اتهموه بـ «تشويه صورة مصر في الخارج» (التي هي رسمياً جريمة) - ليس فقط لأن إحدى شخصياته لوطي صراحة بوضوح (إن المثلية الجنسية منتشرة في مصر جداً بين الشباب المصري، لكن الموضوع عادة لا يُناقش علناً)؛ وأحد مشاهد الرواية يصف الاغتصاب الوحشي لأحد المتهمين الإسلاميين من قبل أحد بلطجية موظفي الحكومة في أحد مراكز بوليس البلاد، حيث يُدَّعى اغتصاب الرجال والنساء كعقاب إذلالي ووسيلة لانتزاع الاعترافات بشكل روتيني.

إن المصريين هم الشعب الأكثر وطنية في العالم العربي. وقد يبدو هذا غير منسجم آخذين في الاعتبار أنني لم أقابل مطلقاً شخصًا محليًا لا يزدري رئيسه بدرجة أو أخرى وأن استطلاع دولي لمؤسسة بيو في يوليو ٢٠٠٧ وجد نسبة مذهلة من المصريين تساوي ٨٧٪ (الأغلبية الأكثر في كل السبع والثلاثين بلداً المستطلعة) كانت غير راضية عن أداء حكومتهم. وفي نفس الوقت، من الصعب إيجاد أي شخص لا يحب بلده، ولديه افتخار

عظيم بماضيها ولديه إيمان عظيم في قدرات شعبها لو أُعطوا نصف أمل في مستقبلهم. إن مفتاح فهم هذا التناقض الظاهر يكمن في الاعتراف بأنه أثناء وعي المصريين بعيوب بلدهم، فهم مع ذلك يمتعضون عندما يوجه الشخص الأجنبي الانتباه لها، وحتى أكثر من ذلك عندما ينشر مواطن مصري غسيلهم المتسخ علانية لصالح جمهور غربي مُتخيل من السابق على أنه مشحون بالصور السلبية للعالم العربي.

ذكَّرت الأسواني بهذا قبل إعادتي عليه قراءة ما كان قد قاله عن مصر في نفس المقابلة مع مصر اليوم رداً على مسح مدمر للبلاد بواسطة مونديال البريطانية الرائدة التي تقدم النصائح للشركات الأجنبية المستثمرة في مصر ولأولئك الساعين للحصول على تأمين على السفر. لقد ولَّد المسح موجة من بحث-الذات في وسائل الإعلام المصرية وليس القليل من ردود الفعل الطائشة، بعدما صنفت مونديال خدمة البلاد وقطاعات السياحة بصفر صريح، وأخبر الأسواني مصر اليوم قائلاً، «لقد وصل أمرنا إلى الحصول على صفر. إن هذا الصفر الذي تلقيناه من المونديال نتيجة عادلة، ليس فقط في المونديال بل في كل شيء. إن ذاك الصفر لا يجب إعطاؤه للمصريين حقاً؛ يجب إعطاؤه للحكومة المصرية. فالحكومة المصرية يجب أن تحصل على صفر في كل المجالات، ليس فقط في كرة القدم، لكن في الصحة والتعليم وفي الديمقراطية وفي كل شيء.» وعندما سألته عن مسؤوليته كمصري نحو رؤية الأجانب للبلاد وهم القراء الرئيسيون للمصري اليوم، هز كتفيه فقط وقال: «ليس من شغلي كروائي ضمان زيارة ملايين السواح مصر كل عام.» على أية حال، أضاف بأنه متأكد أن الأذناب كتبة الأعمدة ضده في وسائل إعلام الدولة كافأتهم الدولة بسخاء لنشر «آرائهم.» وقال بأن هذا الواقع هو ما يجب أن يكون سبب العار الوطني. لقد أثبت له الاستقبال الذي يُقابل به من المصريين العاديين أثناء سيره في شوارع القاهرة بأن الكثير على المستوى الشعبي يقدرون جهوده. وعاد أخيراً متنهداً لموضوعه المحوري: «كانت مشكلة حكم عبد الناصر أنها أنشأت نظاماً غير ديمقراطي من حيث الجوهر والذي لا زال لدينا حتى اليوم».

وصل البوليس السري، كما لو ليثبت وجهة نظر الأسواني، يوم الخميس من الأسبوع الذي قابلته فيه، إلى الندوة الثقافية قبل فترة قصيرة من إجراء الصالون. فأبلغوا المالك أن

التجمع غير قانوني وضربوا الندلاء وأمروهم ألا يقدموا المشاريب للضيوف، وقطع المالك الخائف الكهرباء فعلاً (المالك صديق للأسواني لمدة أكثر من عقد). من ذلك اليوم فصاعداً كان على هذه المجموعة المعارضة الصغيرة من المفكرين الأحرار إيجاد مكان آخر للتعبير عن آرائهم الشخصية. ويبدو أن الأسواني نجا من الاعتقال (مصير كثير من المثقفين الليبراليين المعروفين أقل والمدونين والنشطاء السياسيين المعارضين) فقط بسبب نمو شهرته الدولية إلى المدى أن النظام تحت الضغط المحدود من واشنطن والمراقبين الدوليين حول سجله المرعب في حقوق الإنسان والديمقراطية، كان قد قرر أن الاحتجاج المحتوم في وسائل الإعلام العالمية حول مثل عمل الإسكات القبيح هذا سيجلب متاعب أكثر مما يستأهل. على أية حال، لكن تقريباً جميع الديكتاتوريات الشرسة تعرف أن هناك بعض المنفعة يمكن اكتسابها من ترك القليل من الليبراليين البارزين لرغباتهم الخاصة، إذ خلقوا للعالم الخارجي انطباعاً زائفاً من الحرية والتعددية.

«كان ناصر أسوأ حاكم في تاريخ مصر كله،» هكذا يقدم ملاحظةً، في جزء لا يُنسى من الرواية، زكي باشا بطل عمارة يعقوبيان الذي كان والده عضواً في الأرستقراطية التي أُزيلت من السلطة في ١٩٥٢. والفيلم، في جزئه الأكبر، كان موائمةً أمينةً للرواية وتوجه النظام نحو تركة ناصر وتابعين يتطورن إلى درجة الإذن بالتسامح مع المعارضين. ومع ذلك، ربما لا تزال الدلالة على القيود ملاحظةً عندما يصل الأمر إلى نقد قارص مباشر لناصر في وسائل إعلام أكثر شعبية مثل فيلم، إذ شُطبت تلك العبارة منه. وهكذا كان تفصيل زكي باشا المخلص حوله في صفحات الرواية: «لقد دمر ناصر البلد وجلب لنا الهزيمة والفقر. وسيحتاج الدمار الذي أحدثه في شخصية مصر سنوات لإصلاحه. لقد علم ناصر المصريين أن يكونوا جبناء وانتهازيين ومنافقين.» ولدى سؤال بثينة حبيبته الصغيرة والفقيرة (التي تندب بعمق أيضاً تركة الثورة)، لماذا لا يزال ناصر محبوباً، يزعق زكي باشا باحتقار: «كل واحد يحب ناصرًا إما هو جاهل أو انتفع منه. الضباط الأحرار كانوا شلة أولاد من حثالة المجتمع والمحرومين وأولاد المحرومين... لقد حكموا مصر وسلبوها ونهبوها وعملوا الملايين.»

كان فيلم عمارة يعقوبيان المثال الأبرز لتقويم ثقافي مستمر في مصر لثورة ١٩٥٢

وبطريقة معاكسة لنظام ما قبل الثورة القديم الذي رُفض لمدة طويلة بواسطة المناهج التعليمية ووسائل الإعلام الحكومية كاستعماري وشرير جداً في حد ذاته. حقاً لقد عبدت الجماهير المصرية جمال صاحب الكارزمة الهائلة حتى وفاته في ١٩٧٠ . وبطريقة ما، ليس من الصعب معرفة لماذا. لقد كانت هناك منافع قصيرة المدى كبيرة لحكم ناصر: تحرير مصر النهائي من السيطرة الأجنبية والتوسع في نظام التعليم وضمان الوظائف الحكومية لخريجي الجامعات وتأميم قناة السويس وبناء السد العالي وتوزيع الأرض بعدالة أكثر. فالقول بأن الضباط الأحرار «حثالة المجتمع» ربما هو شيء مبالغ فيه؛ بالتأكيد أنهم فهموا كيف سيولِّد استغلال الاستياء من الأغنياء (الذين كان الكثير منهم من ناحية فنية أجنبياً) وتوفير منافع للفقراء دعماً لهم. ربما كان بعث ناصر للإحساس بالكبرياء لدى الكثير من المصريين هو الأهم لفهم جاذبيته لهم. إن هذا بالرغم من حقيقة أنه خذلهم عندما محت إسرائيل سلاح الجو المصري خلال ساعات على بدء حرب ١٩٦٧ بينما محطة راديو صوت العرب من القاهرة المدعومة من قبل ناصر، تُذيع مزاعم غريبة بنصر مصري صاعق. ومع ذلك، حتى ما اعتُبر منافع قصيرة المدي لحكم عبد الناصر أصبحت ذكريات مشوشة بعيدة بالنسبة تقريباً لمعظم النظام ذاته وجماعة صغيرة من المثقفين المتعصبين المرتبطين بأحزاب وجرائد ناصرية مختلفة. إن الذكرى السنوية للثورة هي الآن وقت للعويل بدلاً من الاحتفال، إنْ جرى الاحتفال بها بالمرة، بغض النظر عن تقدير متبقٍ، على المستوى العاطفي بالنسبة لناصر كزعيم قومي عربي ملهم ومعادٍ للاستعمار والصهيونية. وعلى مستوى من يوم ليوم، فإن إحساساً من الركود بدلاً من ذلك ينتشر بينما ينهار المجتمع ويتخلى النظام عن دور مصر التاريخي كزعيمة للوطن العربي. وكما كتبت مجلة الإيكونمست، التي تغطي الشأن المصري بذكاء أكبر من أي صحيفة غربية، حول الذكرى الخمسين للانقلاب، فإن البلاد «ليست في مزاج بهيج.» وقد أضافت الإيكونمست أن اقتصاد وسياسة مصر متوعكان «مع صراع في المنطقة المحيطة تقلل الآمال في فرج قريب. ومع ذلك، فقد قعقعت حكومة مصر في عمل أبهة واستعراضات وخطب... لقد قُصد بهذه الجلبة تعزيز الكبرياء الوطني. لكن يبدوا أنها بدلاً من ذلك تزيد في قلق بلد أصبحت تعيسة مع كلٍ من نفسها والعالم الخارجي.»

ماذا كانت حقيقة واقع نظام ناصر الثوري؟ يمكن أن يُولِّد تقييمًا موضوعيًا نتيجة واحدة فقط: لقد قاد مصر إلى كارثة عسكرية في الخارج بينما هو يهزأ من تصريحاته الكبرى بالديمقراطية والكرامة للجميع في الوطن. كان سن ناصر أربعة وثلاثين عاماً وقت الانقلاب وكان قد زار بلداً عربياً واحداً فقط، السودان، قبل الوصول إلى السلطة. لقد عرف أشخاصًا قليلين من العراقيين أو السوريين أو الفلسطينيين، بكلمات أخرى، كان أساس رؤيته للوحدة العربية حلماً وهمياً، تبخر بمجرد مواجهته الواقع على شكل تحالفات جرت محاولتها أو مجهضدة مع الدول العربية الأخرى، والأكثرها شهرة مع سورية. ومع ذلك، لا يزال للتأثير المتراكم لانقلابه العسكري نتائج كارثية طويلة الأمد بالنسبة للمنطقة العربية الأوسع. وكما تجمله لورا م. جيمس في كتابها ناصر في الحرب: الصور العربية للعدو (٢٠٠٦)، فهي تقول: «كان لانقلاب ناصر أن يلهم سلسلة من التقليدات الرديئة بواسطة خلايا من «الضباط الأحرار» عبر العالم العربي – في العراق، حمام من الدم وفي اليمن، زيف وفي ليبيا، مهزلة.» ولم يكن قرار ناصر بخوض حرب بالوكالة ضد المملكة العربية السعودية في اليمن ستينيات القرن العشرين، مرسلاً ثلاثين ألف من أفضل جنود مصر إلى البلد القبلي جنوبي المملكة السعودية وهكذا تاركاً مصر بلا دفاع عام ١٩٦٧، خطأً عسكرياً تكتيكياً فقط، بل كان نفاقًا صريحًا أيضاً يأتي من رجل كان قد شجب التدخل الأجنبي في بلده هو، والذي كان سيضع الوحدة القومية العربية في قمة أجندته السياسية الخارجية. ثم مرة أخرى، كان النفاق علامة صفة ناصر من البداية. فلو لم تكن الـ CIA تقف وراء انقلاب «معادٍ للإمبريالية»، كانت لديها بالتأكيد معلومات مسبقة عنه. لقد أثبت ناصر حينها أنه مرحب تماماً للعمل مع الأمريكيين إلى أن تحولوا ضده. وحتى قوانين استصلاح الأراضي المشهورة شكلت حينها جزءاً هاماً من إستراتيجية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الهادفة إلى منع الانتشار الإقليمي للشيوعية.

بالعودة إلى داخل مصر، ناصر، مثل زعيم لقرية صغيرة، رقى زملاءه بحسب ولائهم الشخصي بدلاً من مزاياهم. فعبد الحكيم عامر هو المثال سيئ الصيت، إذ أثبت عامر، الذي وُضع رئيساً لهيئة الأركان ولاحقاً النائب الأول للرئيس ناصر، أنه غير كفء إلى أبعد الحدود. وقد تخلص ناصر منه بعد نصيحته العسكرية المعتمدة على تفكير وهمي

وعلى شغف أبدي بإبهاج صديقه القديم بدلاً من المخاطرة بإهانته بتقديم حقائق الوطن القبيحة أمامه، النصيحة التي قادت مصر إلى هزيمة ١٩٦٧. وسريعاً كان قد شكل الضباط حول ناصر، عامر وآخرون من قادة الانقلاب، مراكز قوىً بذلت كل جهودها في تصارع على السلطة حدث لاحقاً. لم يكن لدى هذه النخب الفاسدة الجديدة أي من الصفات الإيجابية التي كانت للارستقراطية المنحلة سابقاً لكنها متقدمة جداً ثقافياً، الارستقراطية التي كان ضباط الانقلاب استبدلوا أنفسهم بها وأذلوها. لقد فعلوا من مواقعهم السلطوية الجديدة ما يفعله مثل هؤلاء الناس دائماً: يتاجرون على أساس تأثيرهم وينتزعون نصيبهم من كل صفقة واردة أو صادرة من السلاح حتى الليمون، ويتربحون من سلب (اقرأ: السرقة) العقارات – كل ذلك باسم الجمهورية وشعبها.

تلك كانت فقط البداية. فالصحافة، التي كانت قد تمتعت بحرية كبيرة لمدة تزيد على نصف قرن تحت الملكية المدعومة بريطانياً، ثم تأميمها في ١٩٦٠ بعد سنوات من الإكراه. و«رؤساء التحرير» الموالين المعينين من قبل ناصر شخصياً على الصحافة القائمة أصبحوا ملكيين أكثر من الملك. فمحمد حسنين هيكل، الذي وُضع محرراً للجريدة الأكثر مبيعاً، الأهرام، والتي تم تأسيسها في منتصف القرن التاسع عشر، سيصبح الصحفي المصري الأكثر شهرة. وكان عموده كل جمعة أسبوعياً قراءة ضرورية لأولئك الشغوفين لمعرفة ما كان يفكر به ناصر نفسه. وهذه الحقيقة وحدها تهمة رهيبة لوسائل الإعلام المطبوعة لتلك الفترة. لقد ادعى كثيرون بأن هيكل كان أكثر قليلاً من كونه دعائيًا ورقيبًا ناصر الرئيسي، ولا يهم كم كانت عبارته أنيقة. لقد اتُهم هو والمحررون الآخرون بتمزيق جوهر صحف مصر العظيمة. فالصحف الحكومية الرسمية تستمر في الصدور اليوم وفيها مانشيت الصفحة الأولى الإجباري يحيي آخر تصريحات مبارك الفارغة حول المواضيع الداخلية والدولية فقط بسبب حقن التمويل من الحكومة الاستبدادية وما يقارب احتكار للإعلانات التي تحافظ عليهم أحياء.

لقد منع ناصر أحزاب المعارضة السياسية التي كانت بالمثل قد انتعشت في مصر ما قبل الثورة، فكانت النتائج كارثية بنفس القدر. وتم إدخال نظام الحزب الواحد الذي ضمن احتكاراً عسكرياً للسلطة السياسية، مع ظهور ناصر، الذي لم يدخل انتخابات مطلقاً،

كأعظم سلطة بعد صراع داخلي على سلطة مرير مع زعيم الجمهورية الأول، الجنرال محمد نجيب. ومثل ما حدث لكتّاب الأعمدة في الصحف فقد تم إرهاب الهيئات التنفيذية التي أُنشئت للحفاظ على الضوابط والتوازنات في أعقاب الثورة. وفشلوا أيضاً في تقديم نقد جوهري لتجاوزات متآمري الانقلاب. وأُنشئ جهاز أمن واستخبارات واسع للتجسس على الجماهير ويسيطر على الجماهير التي فاقت حتى شبكة تجسس الملك فاروق، الملك التعس ليكون في الحكم، وعزز الجهاز قبضة الضباط الحديدية على السلطة.

لقد اعتقل ناصر وعذب عشرات الآلاف من الإخوان المسلمين (تأسيسوا عام ١٩٢٨ كجمعية خيرية شعبية بهدف عودة الجماهير لأصول الإسلام – كما يفسرها الإخوان)، وعشرات منهم عُذبوا حتى الموت. وربما سيد قطب من أشهرهم الواضع بطرق شتى الأسس الفكرية للإرهاب الذي كان له أن يصيب فيما بعد كالوباء مصر ودول عربية أخرى في العالم العربي وفيما أبعد منه. ومن نجا من حملة التطهير هرب إلى منفىً مؤقت في دول الخليج المحافظة بشكل متطرف. هناك انغمس الإخوان في الأيديولوجيا الوهابية المتطرفة التي رعتها العائلة الحاكمة السعودية. إن الوهابية غريبة عن التقاليد الإسلامية التعددية المتسامحة المصرية، لكن كاد للإخوان أن يجلبوا الوهابية معهم فعلاً عندما دعاهم السادات للعودة إلى البلاد في سبعينيات القرن العشرين ليواجه الماركسية التي كانت قد نشأت لمعارضة حكم ناصر. وكثير من زعماء الإخوان المسلمين المتبقين في الوطن شنقوا. وكانت النتائج الثقافية طويلة الأمد لهذه الوهابية المستوردة مأساوية، خاصة لأقلية البلاد لمسيحيين. فقد لُعنوا – سوية مع اليهود والصوفيين – «ككفار» من قبل الأيديولوجيا لوهابية، إن لم يكن من قبل سياسة الإخوان المسلمين الرسمية.

ومع ذلك، أصبح المدى الذي كان الضباط الأحرار مستعدين للوصول إليه في تحطيم حتى المنافسين العلمانيين غير الراديكاليين باسم حرية الشعب واضحاً عندما حوكم وأُعدم زعماء احتجاج العمال في الأشهر التي أعقبت الانقلاب. لقد بعثت المحاكمة الصورية رسالة لأي شخص قد يتجرأ على إعلان صوت معارض.

ثم خلال سنوات قليلة أرسى ناصر القواعد لدولة بوليسية وحشية تحكمها ديكتاتورية عسكرية اختارت واحداً من بين صفوفها كرئيس بسلطة مطلقة تقريباً. لقد

بقيت مصر تحت نوع من قانون الطوارئ (يمكن القول أنه حكم عسكري) كل المدة من ١٩٥٢ فيما عدا ثماني سنوات. وبحسب أمنستي انترناشيونال فإن ثمانية عشر ألف شخص معتقلون حالياً في مصر بدون تهمة. وقد قوبل تعهد ٢٠٠٧ بإزالة قانون الطوارئ أخيراً بسخرية عالمية، لأن النظام أدخل في ذات الوقت تغييرات دستورية جعلت أسوأ جوانبه دائمة البقاء. وكما تُرى تلك المناورة المهزلة، فإن نظام مبارك العسكري هو تلميذ مخلص لمدرسة ناصر. لقد تبين هذا بوضوح أكثر في كراهته للمخاطرة بخسران السلطة بجعل مؤسسات البلاد ديمقراطية حقيقةً وهكذا إطلاق العنان للرأي العام، خاصة الآن حيث يجد الرأي العام غالباً تعبيره الأكثر صخباً (عبر غلطة النظام ذاته) في نوع الاتجار المقيت بالكراهية الذي يجعله الأصوليون الإسلاميون بديلا للجدل الحقيقي في كل مكان. ولا تزال شخصيات قضت فترة تدربها المهني في نظام ما قبل وفاة ناصر تدير المؤسسات بدرجة كبيرة.

إن مبارك، دون أي شك حول موضع ولاءاته الشخصية الخاصة، وصف الثورة بأنها «المجد المتوج لنضال الشعب المصري» عندما أحيا ذكراها الخمسين في خطاب لخريجي كلية القاهرة العسكرية خاصته.

هكذا، تظل آليات هذا النظام الاستبدادي المتعفن الذي أسسه ناصر متماسكة إلى هذا اليوم رغماً من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الدراماتيكية لمدة أكثر من خمسين عاماً في مصر. ومما لا يثير الدهشة أنه بسبب ذلك قد نشأ حنين متنامٍ لفترة ما قبل الثورة التي استفاد منها ببراعة فيلم عمارة يعقوبيان، الفترة التي يراها الآن المثقفون الليبراليون ذوو التوجه الغربي والناس العاديون المشغولون بكسب ما يسد رمقهم على السواء على أنها العصر الذهبيّ المفقود. والدليل موجود في كل مكان. فبعد الثورة مُنعت الألقاب الشرفية غير الموروثة مثل باشا (وهي مرتبة عالية في نظام الإمبراطورية العثمانية السياسي) وبيه (الرتبة الأقل بدرجة من باشا)، دال هذا المنع بذلك على أن الهرمية والاختلاف التقليدي لم يعودا في المشهد. ومع ذلك، انبعثت هذه الألقاب من جديد مُستخدَمة للسخرية في الأغلب من جانب طبقة الموظفين وخلفاء كادر الوزراء والضباط ذوي الرتب العالية والوكلاء الذين كانوا قد سعوا لإزالة مثل هذه التسميات «الإقطاعية.» ويعود اتضاح

التغيير في مصائر مثل هذه الألقاب إلى تسعينيات القرن العشرين، ففي تلك الفترة، انتحاء عجوز مصرية، كانت قد انتقلت إلى أستراليا بعد الانقلاب بوقت قصير، لكنها عادت للمرة الأولى للمساعدة في تطوير منهاج في مدرسة اللغة العربية حيث كنت أدرس، حدثني جانباً بعدما سمعتني أنعت مصريًا عرفته بباشا ونصحتني بجدية قائلة: «إنه سيغضب جداً إن استخدمت ألقاباً مثل ذاك.» وفيما بعد سألت معلمتي إن كان هذا صحيحاً، فضحكت في نفسها أثناء شرحها بأن العجوز يبدو أنها لا زالت تعيش في مصر خمسينيات القرن العشرين.

إن التغيرات السلبية التي جلبها الانقلاب هي في الوقت نفسه موضوع لسيل من الكتب لا تُحصى. واحد منها مهما حدث للمصريين؟ التغيرات في المجتمع المصري من ١٩٥٠ إلى الوقت الراهن لمؤلفه جلال أمين عالم الاجتماع المصري ذي الاحترام، يندب التدهور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مصر ما بعد الثورة عبر المقارنة بقصص ساحرة من طفولته من حقبة ما قبلها. لقد نال هذا الكتاب جائزة راقية في معرض الكتاب الدولي في القاهرة عام ١٩٩٨، واستمر يبيع الكثير جداً من النسخ في العربية والإنجليزية لدرجة أن أمين نشر منشورات متابعة حققت أفضل المبيعات بعنوان: مهما حدث أيضاً للمصريين؟ من الثورة إلى عصر العولمة. إن أمين بالكاد وحيدٌ في ذلك، فليلى أحمد الأكاديمية المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية والمولودة لعائلة من طبقة القاهرة العليا خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، تكتب في مذكراتها ممر الحدود (٢٠٠٦): «كبرت في آخر أيام الإمبراطورية البريطانية، ونقع طفولتي في ذاك الزمن عندما لم تكتسب بعد كلمات «إمبريالية» و«الغرب» الايحاءات التي لها الآن.» إن هذا الكتاب واحد من كثير من المذكرات التي نشرها في الغرب مصريون يحاولون استعادة ماضيهم لما قبل الثورة، يصور كتاب ممر الحدود غنائياً كيف أن كثيرًا من عائلات الطبقة الوسطى والطبقة العليا لم يجدوا أي تناقض بين وطنيتهم المخلصة والنشطة غالباً وحقيقة أنهم كانوا شغوفين بالعهد بتنشئة أطفالهم، محاكاة ، لغربيين، من الصعب الافتراض بإمكانية الاعتماد عليهم في تنمية مشاعر معادية للاستعمار بين واجبات عملهم. إن كتاب ليلى أحمد يستفيد بشكل جميل من جيل كبر في مجتمع كزموبوليتاني متطور، حيث الاهتمام بتميز الفرد الشخصي فيه يساوي

الاهتمام بطموحاته الوطنية.

لقد كان وقتاً تلطفت فيه الفوارق الاجتماعية المصرية المؤكدة وتلاعب القوى الخارجية السياسي الاستغلالي بواسطة ثقافة رفيعة مهذبة من التسامح والكوزموبوليتانية والفكر والبذخ العمراني التي استوردها الأجانب وجنتها الأرستقراطية العثمانية الغاربة، الثقافة التي ستستمد الحركة الوطنية المصرية منها أملاً حيث وُلدت معارضة للحكم البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر. فهكذا تمكن سعد زغلول الزعيم الوطني المصري العظيم، الذي حرك نفي البريطانيين له بالقوة في ١٩١٩ الجماهير لتبدأ ثورة صغيرة أدت فعلياً إلى استقلال جزئي، أن يقول باعتدال عن الغربيين في بلاده: «ليس لي أي مشكلة شخصية معهم... لكنني أود رؤية مصر مستقلة». إن هذا الجدل الذي اجتاح حقبة ما قبل الثورة يصور المصريين كمتبنين لأفضل ما كان على العالم أن يقدمه؛ وكانوا أقل تديناً مكشوفاً مما هم عليه اليوم، لكنهم أكثر أخلاقية وبانسجام كانوا أكثر احتراماً للرسالة الحقيقية المُبْطِنة للإسلام التي تجد تعبيرها في الأعمال الصالحة بدلاً من مجرد الالتزام بطقوس دينية متزمتة والإصدار الذي لا يُحصى لفتاوٍ غامضة وحاضة على الكراهية غالباً. فعلماء تلك الحقبة الإسلاميون الشغوفون بمزج الإسلام بالحداثة والديمقراطية، خضعوا حتى القرآن لبحث وتحليل عقلانيين.

لقد أُعيد الاعتبار حتى للملك فاروق، ففي رمضان/ سبتمبر ٢٠٠٧ أصبحت سلسلة حلقات متلفزة تصور صعود وهبوط الملك مركزةً على «جانبه الإنساني»، البرنامج الأكثر شعبية في الوطن العربي وفي مصر بالنسبة لأولئك الذين يملكون تلفزيوناً فضائياً. لقد أنتجت المسلسل قناة MBC الفضائية التي تملكها السعودية، وتم بثه أيضاً على قناة أوربت الممولة سعودياً ذات الشعبيّة المساوية للـ MBC. لكنه لم يُعرض بدايةً على التلفزيون الوطني المصري الذي كما يُقال كتب النص له منذ نحو خمسة عشرة عام مضت. إن الحكومة المصرية رفضت تمويله لأسباب سياسية، وليس من الصعب التكهن بأن قرار MBC بإنتاجه، رغم الجهود المصرية الرسمية لإعاقته برفض إعطاء إذن للطاقم بالتصوير في موقع القصور الملكية وأماكن الحياة الحقيقية الأخرى، ربما كان على الأقل أيضاً سياسياً جزئياً. فلم يضيّع كتاب أعمدة الصحف الممولة سعودياً وقتاً مبرزين

الفضائل المفترضة للملك أثناء مدحهم سلالاتهم الخليجية الحاكمة، التي نجت من محاولات ناصر لتقويضها. وتنازل 'التلفزيون المصري للضغط التجاري بعدما أثبت المسلسل أنه واحد من أكبر الأعمال التلفزيونية الرمضانية الناجحة من سنوات، ليعلن أنه سيبث إعادة له وقت الذروة.

بعد ذلك اليوم المصيري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لقبت «باريس النيل»، كما أعاد الأجانب تسمية القاهرة بود، والذين اندفعوا أفواجاً إلى المدينة ليساعدوا في تصميمها وبنائها وإدارتها خلال القرنين التاسع عشر وبداية العشرين إلى مزبلة التاريخ كما يُقال. فأصبح الصدام بدلاً من الصداقة بين المصريين والأجانب شغلاً يومياً. حقاً، صودرت أملاك الأجانب، ومع ذلك في الوقت نفسه إما اختارت الأرستقراطية ذاتها الرحيل فعلياً أو، بعد حرب ١٩٥٦، أُجبروا على الهرب. وكان المثال على نوعية خوف ناصر من الأجانب طرده لنصف يهود مصر الذين ربطتهم آلة دعاية النظام بلا نهاية بدولة إسرائيل المنشأة حديثاً. كان هذا واحداً من عدد من اصطياد الساحرات الذي استخدمه ناصر (والإخوان المسلمون الاستهداف الآخر) لتحويل الانتباه عن عيوبه هو، خاصة في مجال السياسة الخارجية. وفي حالة اليهود، بالكاد قُوضت العملية بالجهود الخرقاء للدولة اليهودية نفسها في محاولتها تجنيد وتمويل خلية صغيرة من يهود القاهرة لينفذوا هجمات إرهابية في المدينة في محاولة لإثارة صراع اجتماعي واضطراب سياسي. إلا أنه، إن قُيمت الديمقراطية بشكل أفضل عبر الحماية التي توفرها لأقلياتها الدينية والأخرى، فحقيقة أن ثلة من اليهود بعدد أصابع اليد متبقية في القاهرة، بينما الكلمات «يهودي» و «إسرائيلي» تصبحان مرادفتان لدى المصريين أنفسهم في مناقشات عرضية معادية للسامية، تُعبر بشكل ضخم عن تركة ناصر «الديمقراطية»، كما تفعل حقيقة أن كنيس القاهرة الرئيس محاط الآن بأمن يوفره الجيش على مدار 'لساعة.

قال الباحث العربي-الأمريكي فؤاد عجمي. الآن يقع في قلب الحياة المصرية حس رهيب من خيبة الأمل. والعجمي له احترام كبير كمراقب للاتجاهات السياسية والثقافية العربية لكن تم انتقاده بعد دفاعه المتحمس عن الغزو المنحوس المُقاد أمريكا للعراق في ٢٠٠٣. فالعجمي يحاجج في مقال دقيق بشكل مميز بشأن الحنين المصري منشور في

الفورن أفيرز عام ١٩٩٥، بأن كبرياء مصر الحديثة كان أكبر كثيراً من إنجازاتها وأن النتائج الكئيبة في كل مكان: «فقر الطبقة الدنيا والمشهد السياسي القاحل السامح لضابط عادي أن يستغل السلطة السياسية ويُقزم جميع المنافسين المحتملين في المجتمع المدني وغرق البلاد في صراع طائفي بين المسلمين والأقباط والدولة البائسة في حياتها الثقافية والتعليمية.» ويحاجج العجمي بأنه نشأت من خيبة الأمل هذه «موجة قوية من الحنين» للفترة الليبرالية الفاصلة في السياسة المصرية من عشرينيات القرن التاسع عشر حتى ثورة ١٩٥٢، عندما حُكمت مصر بديمقراطية برلمانية وملكية دستورية – «لحياتها السياسية النابضة ولصحافتها النشطة آنذاك، للثقافة الممتازة بطبقة أدبائها وفنانيها، لنسائها المتحررات الصريحات اللواتي نقشن لهن مكاناً في سياسة وثقافة وصحافة البلاد»، مستخلصاً أن بعض هذا «هو حنين مثالي لمجتمع مهموم مزدحم إلى زمن من البهاء والبراءة المفقودين»، مضيفاً أن: «بعض هذا، مع ذلك، تعبير مشروع عن الاستياء من متوسطية الحياة العامة.» ويستخلص العجمي أن «مصر أنتجت سينما أفضل وأكثر حرية في «العصر الليبرالي» عنها اليوم، بينما «كانت شخصياتها المثقفة عمالقة غالبوا المواضيع الكبيرة لذلك الوقت وأعطوا الأدب المصري والعربي لحظة من الروعة لا جدال فيها.»

لقد تعمق الاحساس باليأس والحنين المرافق له في العِقْد منذ ظهور مقال العجمي. فقد قال عوض المر القاضي الرئيس السابق للمحكمة الدستورية العليا المصرية في الذكرى الخمسين للانقلاب: «لا أعتقد أن ثورة ١٩٥٢ كان لها أي صفات إيجابية مذ أن الديمقراطية لا تزال مفقودة»، وفشل الثورة الأعظم هو فقدان الديمقراطية الذي في اعتقادي أدى إلى هزيمة ١٩٦٧. إن مصر لم تنعم بحكومة ديمقراطية أبداً من ١٩٥٢ حتى الآن... والثورة تبنت شعار 'ارفع رأسك يا أخي فعهد الظلم ولى.' لكنها استبدلته بقدم جمال عبد الناصر الثقيلة التي أبقت رؤوس الشعب مطأطأة.» إنه لمحير من اللمحة الأولى أن يأتي ذلك الانتقاد من أحد أعمدة مؤسسة ما بعد ناصر، رغم أن القضاء قد أثبت أنه كان شوكة في خاصرة النظام: لقد طرد ناصر باقتضاب مئات من القضاة الرائدين الذين اعترضوا على حكمه الاستبدادي. وبحلول عام ٢٠٠٦، في الحقيقية، كان قد أصبح أعلى قضاة البلاد، المحتجين على الانتخابات الفاسدة بشكل كامل التي أُنيط

بهم دستورياً الإشراف عليها لكنهم مُنعوا من مراقبتها بفاعلية من قبل نظام مبارك، الزعماء غير الرسميين لحركة احتجاجية على مستوى الوطن اعتمدت على كل شرائح المجتمع المصري: المثقفين العلمانيين والطلاب ونشطاء العمال والإسلاميين أصحاب الاتجاه السائد. لقد بدى لبرهة أن النظام كان ينهار من قبل قوىً تُعارض حكمه من داخل وخارج مجالات تأثيره المباشر، إذ شهدت مصر الاضطرابات العلنية الأشمل منذ السنوات التي أدت إلى الثورة. وهذه المرة، مع ذلك، كان المصريون والمتظاهرون يحتشدون ضد الركود السياسي ووحشية حكم الرئيس مبارك الفجة. إن مبارك، مثل سلفه (خليفة ناصر) أنور السادات، رجل عسكري، آخر حارس للمؤسسة العسكرية المعادية للديمقراطية والفاسدة التي أنشأها ناصر والتي لا تزال تقبض على مجتمع البلاد المدني بملزمتها الصدئة.

ومع ذلك، بينما وضع ناصر قيوداً شخصية صارمة على مقدار التنازل المستعد لإبدائه في حكم البلاد للبريطانيين ومن بعد للولايات المتحدة، وتأميمه لقناة السويس عام ١٩٥٦ في حركة إستراتيجية رائعة وضعت بفاعلية نهاية للهيمنة الاستعمارية البريطانية لمصر والمنطقة الأكبر، فإن مصر هذه الأيام تحت حكم مبارك بالمقارنة هي أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة سمسار القوة الاستعمارية الجديدة في المنطقة. لقد قال الزعيم العراقي الراحل صدام حسين الذي عرف شيئاً أو اثنين حول طريقة الاستبداديين العرب المنخرطين في المسايرة والتعامل والمساومات كي يتشبثوا بالسلطة، ملاحظة ذكية عن مبارك بأنه «مثل التليفون الذي يعمل بالنقود. أنت تضع نقودك، وتحصل على ما تريد بالمقابل.» أي أن استمرار النظام المصري في الاعتماد على تدليل أمريكا، التي تدفع منذ توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ نحو ملياري دولار سنوياً على هيئة مساعدات عسكرية (اللذان يراهما البعض كرشوة للحفاظ على سلام بارد مع الدولة اليهودية)، هو إهانة شديدة بالنسبة للمصريين العاديين. فأولاً، هم لا يرون أي فائدة من النقود على الإطلاق إذ يرون تنامي الهوة الدائم بين الأغنياء والفقراء، ربما بأهمية أكبر في بلد متجذر فيه الكبرياء الوطني عميقاً، وهم أيضاً يرفضون المغامراتية العسكرية الفجة الأمريكية في المنطقة وتآمر زعمائهم فيها. وهذا ليس على الأقل بسبب تعاطفهم مع

القضية الفلسطينية وغزو المحافظين الجدد للعراق، هذا الغزو الذي يراه المصريون على أنه جاء تنفيذاً لتوصية من عصبة في واشنطن متحالفة مع إسرائيل.

إن مصر، بعد أكثر من خمسة عقود من الانقلاب، عادت إلى المكان الذي كانت عليه قبلها. فنفس المظالم التي أدت بالشعب إلى التمرد وليتخذ الضباط الأحرار فائدة من ذاك التمرد للقبض على السلطة، هي الآن في أساس احتجاجات الشارع الجديدة والمقالات المعبرة بمرارة في وسائل الإعلام الوليدة الخاصة بالمعارضة: إنهاء الاستعمار وعملائه وهيمنة رأس المال المستغل على الحكومة وتجاهل العدالة الاجتماعية والحاجة إلى نظام حكم ديمقراطي يُقدم أفعالاً أكثر من الأقوال لمطالب شعبه. وبوجود نجل الرئيس جمال مبارك المغرور المهذب، كأنه ولي العهد، الذي يُرى كمهيئ لنفسه ليستولي على الرئاسة من والده المريض، فإن قليل يمكنهم رؤية أي اختلاف ذي معنى بين النظام الحالي والملكية التي أُطيح بها من خمسين سنة باسم تحرير الشعب المصري. إن الحنين إلى الملكية ليس مختلفاً عن حنين الأصوليين إلى طهرانية زمن النبي وأصحابه، رغبة تواقة لزمن أفضل من الحالي عندما يكون الحالي كئيبًا جداً.

حتى مع قبول التأثيرات السيئة المؤكدة لحكم استعماري مباشر أو غير مباشر، فإن النظام المصري الحالي يعملٍ بشكل سيئ في كل مجال عند مقارنته بملكية ما قبل الثورة التي ساعد على قيامها غزو نابليون بونابرت قصير المدة لمصر. لقد قضى انقلاب ناصر على كل شيء كان جيداً في مصر، وببطء استبدل كل شيء كان سيئاً بشيءٍ أسوأ كثيراً. إن محاولة نابليون لغزو مصر والإذلال على يد بريطانيا التي أنهت الغزو، أدى عن غير قصد إلى ميلاد الدولة القومية المصرية الحديثة، التي كان لها أن تتطور خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بحسب خطط أوروبية تحت قيادة الأكثر بروزاً محمد علي وحفيده الخديوي إسماعيل. لقد كان لمحمد علي المُشار إليه عادة بـ «مؤسس مصر الحديثة» ولنسله أن يحكموا البلاد بدرجات متفاوتة من السلطة الملكية حتى حفيد حفيده الملك فاروق الذي أطاح ناصر به أخيراً في ١٩٥٢.

بعد رحيل الفرنسيين عن مصر، بقي جيش الإمبراطورية العثمانية، الذي كان قد حكم من ١٥١٧، في البلاد وقرر منع سلطة وحكم مملوكي ذاتي منافس ووضع مصر تحت

سيطرة الحكومة المركزية. لقد كان المماليك، وهم أرستقراطية بيضاء من العبيد، قد حكموا مصر كدولة مستقلة من ١٢٥٠ وحتى ١٥١٧، ومن وقتها بقوا كمواطنين عثمانيين ليشكلوا الطبقة الرائدة في المجتمع المصري. وفي القرن السابع عشر، مع ذلك، استعادوا السلطة وجددوا لمدة مائتي عام صفوفهم عبر أسواق العبيد، أثناء ما كانوا يحكمون بالطغيان. وفي فوضى رحيل نابليون نشأت طبقة ثالثة ذات إمكانية للحكم والتي باهتمامها بالمنافسة بين المماليك والحكومة العثمانية استفادت من كتيبة البانية موالية اسمياً فقط من القوات العثمانية التي كانت قد جاءت إلى مصر عام ١٨٠١ م لمحاربة الفرنسيين. كأن محمد علي نفسه يقود الكتيبة وهو مرتزق وصل مصر كقائد صغير في القوات الألبانية، وبحلول ١٨٠٣م ، كان قد ارتقى إلى رتبة قائد. وبعد تعزيز قاعدة قوته وانتخاب مشايخ القاهرة الدينيين الأقوياء له حاكماً في ١٨٠٥ م ومنحْ العثمانيين لقب نائب الملك له، وضع خططاً للقضاء على منافسيه. ففي مارس ١٨١١م ، نفذ ذلك بطريقة مذهلة إذ اغتال أربعة وستين مملوكاً – بضمنهم أربع وعشرين بيه – بعد دعوتهم لحفلة رسمية، وأصبح بهذا الرجل القوي الوحيد في مصر وحصل على فرصة فريدة لتوحيد بلاد تترنح على شفى فوضى شاملة.

تضمن أحد طموحات محمد علي العظيمة الفصل الفعلي لمصر عن الإمبراطورية العثمانية. ومع ذلك، أدرك أن على مصر كي تحقق هذا الهدف أن تكون قوية اقتصادياً وعسكرياً. لذا فقد غازل الأوروبيين من البداية مهدياً كنوزٍ لباريس ولندن أثناء تفاوضه مع قوة واحدة أولاً ثم مع الأخرى، فمسلة رمسيس الثاني تقف في قصر باريس دي لا كونكرد إلى اليوم، كما وتقف مسلة كليوباترا على جسر نهر التايمز في لندن. وبعمل محمد علي لساعات طويلة وزيارته الشخصية لمشروعاته الأثيرة، راح يبني مصانع جديدة مستوردة في صناديق من أوروبا، محيطاً نفسه بمستشارين أوربيين ماهرين وغمس نفسه في التكنولوجيا المتقدمة لذلك الوقت – ضاحكاً من القلب، مثلاً، عندما أُوضح له كيف تعمل الكهرباء بإعطائه صعقة بسلك فيه كهرباء. لقد جمع الرجال الأكثر موهبة قابلهم في القاهرة، الأفراد الماهروين والمخلصين ذوي الخلفيات كمستشارين خاصين له مثل المهاجرين الأرمن والأقباط الخبراء مالياً، مشكلين بيروقراطية وجيشاً جديدين يستجيبان له فقط. وسمح الحكم المركزي والسلطة التي كانت له بين مواطنيه لهذا الألباني المولود في

مقدونيا بتبني أنشطة هامة وضعت القواعد لنظام التعليم المصري وبعثت حياة ثقافية وأصلحت النظام الزراعي - فالزعيم دائماً ينظر إلى باريس من أجل الإلهام. إن الأفكار حول السياسة والمجتمع والثقافة التي وُلدت في الأجيال اللاحقة تعود إلى هذه الفترة؛ لكن حتى بحلول نهاية حكمه هو، امتلكت مصر فيالق من البيروقراطيين المدربين فنياً وضباط جيش ملتزمين بإصلاح متغرب وحكم ذاتي مصري.

عزّز محمد على بشكلٍ هام نمو القطن للتصدير لمصانع حلج القطن المتوسعة الأوروبية، الذي ستمول فوائده اقتصاد يزدهر تحت حكم حفيده الخديوي إسماعيل، الذي حكم من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩. وبسبب توقف استيراد القطن الأمريكي خلال الحرب الأهلية ١٨٦١ إلى ١٨٦٥، ارتفع سعر القطن المصري بينما تطلعت بريطانيا بفارغ الصبر حتى أكثر من أي وقت مضى إلى مصر لتزويد ليدز ومانشستر بالقطن. لقد راح إسماعيل بهذا التدفق المفاجئ للمال يدرك بشكل أكثر اكتمالاً طموح جده لإقامة إنشاءات عامة كبيرة: القنوات واستصلاح الأراضي والمباني الحضرية والبنية التحتية. ففي عام واحد فقط راح يبني أربعمائة وأربعين جسراً وأربعة وستين مصنعًا لتكرير السكر وتقريباً الف ميل من السكك الحديدية. وأنشأ أيضاً اتحاد البريد العام، وأُقيمت أسلاك برق بعيداً حتى السودان؛ وتمكنت مصر سريعاً من التفاخر بواحد من الخدمات البريدية الأكفأ في العالم. لقد سقطت أخيراً إلى الأبد صورة البلاد كموضع خلفي منعزل بدائي من الإمبراطورية العثمانية محكوم بطبقة من العبيد، إذ اندفع مهندسون معماريون وفنانون وموسيقيون سريعاً إلى القاهرة والإسكندرية المدينة الساحلية على المتوسط.

كانت زيارة إسماعيل إلى معرض يونيفيرساليه في تشامب دو مارس الباريسي في ١٨٦٧م تجربة مغيرة للحياة، وكان لها بصفة خاصة نتائج حاسمة بالنسبة لمصر. فقد أعلن بشكل شهير بعد ذلك فوراً: «لم تعد بلادي في أفريقيا؛ نحن الآن جزء من أوروبا.» لقد اغتنم فرصة افتتاح قناة السويس في ١٨٦٩ ليبني ضواحي جديدة على النمط الأوروبي، بمتنزهات رائعة وشوارع واسعة وقصور لاستضافة زواره الأوروبيين – راغباً أن يعمل للقاهرة ما عمله البارون جورجز هوسمان لباريس. وفتح أبواب المجتمع والاقتصاد المصريين لكثير من الأوروبيين، وبعد سيطرة البريطانيين على الخزانة المصرية (وبذلك على

البلاد) عام ١٨٨٢، بعد أزمة مالية دبروها بفاعلية، اندفع مئات الألوف من الأوروبيين إلى مصر وسكنوا في القاهرة والإسكندرية بحثاً عن الشهرة والثروة. لقد أسسوا أحياءهم الخاصة بهم وأنشؤوا وأداروا مؤسسات على النمط الأوروبي. وكان قد وضع إسماعيل حرفياً الأسس في القاهرة، معبداً شوارع وطرق طويلة ومنشئاً حدائق ومتاحف ومبانٍ شققية ومسارح ونوافير على النمط الفرنسي ودار أوبرا من المستوى العالمي (كانت عايدة فيردي بسيناريو كتبه ماريتي باشا قد عُرضت لأول مرة في القاهرة في ديسمبر ١٨٧١). وترعرعت مدينة أوروبية حقيقية بين ميدان العتبة والنيل، وانتشرت الطبقة المصرية الوسطى الجديدة باتجاه الشمال. وكما كتبت سانثيا منتي في باريس النيل، العمران في القاهرة من الحقبة الجميلة (١٩٩٩)، فإن سكان وزوار القاهرة تمكنوا من إيجاد «مكتبات لبيع الكتب الفرنسية والإنجليزية وقاعات الشاي ومقاهي الأرصفة ومحلات الأزياء والمعارض الفنية والمتاجر... وبنيت متاحف أسطورية: فندق شيبرد وسافوي وسيراميس وقصر عدن. وفيما بعد، دور سينما وأُضيفت حلبات التزلج للتسلية المحلية».

بحلول سنوات ما بين الحربين العالميتين في أوائل القرن العشرين، وبعدما كانت قد نالت مصر من البريطانيين سيادة اسمية وجرى حكمها من قبل ملكية دستورية وديمقراطية برلمانية في كل المجالات ما عدا الأمن القومي والسيطرة على قناة السويس، صارت القاهرة المدينة الأكثر كزموبوليتانية في العالم. لكن بعد ستة أشهر قبل ثورة ١٩٥٢، وفي يوم يتم تذكره بالسبت الأسود، أحرق غوغاء معادون للبريطانيين معالم القاهرة الغربية، بضمنها نادي سباق الخيل، وفنادق كبيرة وبنوك ودور سينما ومساكن، وحُولت قاهرة إسماعيل بدرجة كبيرة إلى رماد متروكة تحترق تحت غطاء سميك من الدخان، فما كان من الضباط الأحرار إلا أن يخطفوا الاضطراب الشعبي ليقبضوا على السلطة. وعندما فعلوا هكذا بعد ذلك بستة أشهر، لم يرثوا الثروة فقط وفساد النخبة السابقة بل أيضاً المسؤولية عن إعادة بناء المدينة العاصمة.

كتب مؤلف وفنان وناقد القرن التاسع عشر، جون رسكن: «الهندسة المعمارية هي الفن الذي ينظم ويزين الصروح التي ينشئها الإنسان... والتي مرآها يساهم في صحته العقلية وقوته وسعادته». ولن يؤيد أحد هذه المشاعر بقوة أكثر في قاهرة هذه الأيام من

سمير أ. رأفت المؤرخ الهاوي البارز وحفيد عائلة أرستقراطية. رأفت، الرجل الساحر تماماً والتي تجعل مناقشته الساعات دقائق، وثّق بأناة ماضي المدينة المعماري خلال العقود القليلة الماضية أثناء ما كان ينهار أمام ناظريه. لقد نُشر كثير من بحوثه في القاهرة، سنوات المجد (٢٠٠٣)، الذي يلعن «الدولة الاشتراكية» تحت حكم ناصر وخلفائه كـ «مالك جديد وعقيم» للمدينة».

إن رأفت يكتب في مقدمة الكتاب بأنه إذا أخذنا التدهور الحالي والازدحام والتخطيط العشوائي في الحسبان، قد يبدو من الصعب فهم أن القاهرة كانت ذات مرة مدينة جذابة عمرانياً. لكنّ الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتى خمسينيات القرن العشرين «شهدت ازدهاراً عمرانياً لا يُبارى، بتشكيلة من الأنماط موجودة جنباً إلى جنب: الباروك والكلاسيكي الجديد والفن الحديث وفن الديكو والروكوكو الخديوي والاستعماري والباهاوس والنهضة الإيطالية والأرابسك والفرعوني الجديد. لقد أنتج هذا سوية حشد اتفاقي من مبانٍ رائعة.» وفي المقابل، بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠ «تقريباً يمكن الكتابة عن جميع البناء شرق وغرب النيل كفارغ من أي جاذبية معمارية.» فالمستأجرون الجدد لما كان يوماً مبانٍ عظيمة «تراجعوا إلى إرهاب الأجانب. ومسؤولياتهم المدنية لا تتجاز عتبة الدار.» وفي سبعينيات القرن العشرين تحت حُكم السادات طُبقت سياسة الانفتاح الاقتصادي الجديدة، مما فاقم الهوة أكثر بين الأغنياء والفقراء وولدت جيشاً جديداً من مليونيرات ما بين عشية وضحاها الذين شكلوا الطبقة الثانية الغنية: «أطباء ذوو أجور عالية ومصرفيون ومحامون عملهم الأساسي هذه الأيام حفظ الأغنياء الجدد أصحاء وقادرين على سد ديونهم والبقاء خارج السجن». لقد كانوا، مثل الضباط الأحرار، رجالا بلا ذوق أو رؤية أو مسؤولية مدنية وهم يستمرون بالهرب من المدينة إلى مبانٍ شققية جديدة كريهة مكتفين فيها بذواتهم، مبانٍ بلا روح منتصبة في ضواحيها، مظهرة هناك بالإسمنت نوع من عقلية حضرية المملكة العربية السعودية، وأثناء ذلك، تُركت ضواحي قلب المدينة التي كانت يوماً عظيمة للانحلال.

أخبرني رأفت قائلاً: «كل ما أراه في قلب المدينة انحدار وانحدار ومزيد من الانحدار» أثناء ما كنا نرتشف الكابتشينو في مقى عصري في الزمالك، الحي الجزيرة غالي الأسواق في

قلب القاهرة والذي كان ذات مرة مركز مال القاهرة القديمة وطبقتها العليا الأوروبية لكنه الآن مسكون إلى مدىً بعيد بأشقياء «القطط السمان» الجدد بسياراتهم الفارهة وأذواقهم المتغربنة ظاهرياً وإنجليزيتهم الفظيعة. إنهم يسكنون في المباني الشققية الضعيفة حيث كانت مبنية ذات مرة فللا جميلة.

وأخبرني رأفت بأن المشاكل الرئيسة لما بعد الانقلاب أتت بسبب خليط من التشريع الحكومي والتغيرات الاجتماعية، خاصة في أوائل ستينيات القرن العشرين عندما طُبق قانون ضبط الإيجار الاشتراكي المعروف بالأفضل. وشرح قائلاً: «على افتراض أن نصيب كل شخص سيتحسن وحينها سيوجد إسكان للجميع، لكن نصيب قلة من الناس تحسن ولا يزال لا يوجد إسكان للجميع. والنتيجة الوحيدة الواضحة هي التدهور المطلق والكلي لمشهدنا العمراني: من المعالم والطريقة التي يعيش بها الناس إلى الصيانة والتقدير. فهل كنت ستنفق نقوداً على صيانة مبنىً إذا كنت تملك فيلا سوق غالية تدر عليك أقل من مائة دولار شهرياً كإيجار - السقف المقرر في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر ولا يزال مفروضاً إلى اليوم؟ خذ مبنى صدقي هنا في الزمالك، الذي فيه نحو أربعين شقة، إنه بسبب ضوابط الإيجار يدر أقل من ٢٠٠ دولار شهرياً. فهل تتوقع جدياً أن يتخذ المالكون عناية مناسبة به؟»

وشرح بأن مباني حقبة ما قبل الثورة بُنيت في جو صحي من التنافسية الاجتماعية إذ رغب كل مالك في امتلاك موقع ممتاز وواجهة مميزة يمكنها العمل على جذب نوعية الناس الذين بإمكانهم الدفع للعيش هناك ولديهم نوعية الذوق الذي قصد بأنهم سيكونون فخورين بالمحيط بهم الجديد. «لكن في الحقبة الاشتراكية، رُمي الفخر من النافذة وكل ما أرادوا عمله إسكان الناس مثل الفئران، فأي شيء سينفع. لقد انتقلنا بين عشية وضحاها تقريباً من فترة هندسة معمارية بليغة ودقيقة إلى فترة من الهندسة المعمارية غير الشخصية. ولديك هجرة العقول أيضاً التي تُفاقم الوضع، فاشتملت هذه الهجرة على المهندسين المعماريين والموسيقيين والملحنين والكتاب... ومعظم مثل هؤلاء الناس المقموعين عن التعبير بانطباق على الجميع. فلو كنتُ مهندساً وأجد فجأة أن القطاع العام هو صاحب العمل الوحيد الأكبر، الذي يدفع بالتدريج، كنت سأبحث عن مكان آخر.

إن أفضل مهندسينا ببساطة ارتحلوا إلى الخليج أو بلدان أخرى مثل ليبيا.»

استناداً إلى رأفت، فإن كل هذا تزامن بشكل هام مع ما كان الفيضان الأخير للنيل، الذي إيقاعات غريبة كانت تُنظم حياة المصريين منذ أيام لا تُذكر وترويضه كان له أثر دراماتيكي على العقل المصري.

قال: «لقد كان كما فكرنا فيما يخص ما قبل الفيضان وما بعد الفيضان، فهو نظم سلوك كل شخص، ثم بنى ناصر السد العالي وحجزنا النيل ليتوقف عند أسوان ومن هناك فصاعداً أصبح قناة. وفي نفس الوقت، صار لنا قوانين تنظيمية راحت تحكم حياتنا اليومية، فما يُفترض أنه تعليم مجاني إبان ذلك أدى إلى عدم وجود أي تعليم فعلياً والرعاية الصحية المجانية والأمن الاجتماعي أديا إلى عدم وجود أي رعاية صحية ولا أي أمن اجتماعي. وفي وسط كل هذا، أصبح الإبداع شيئاً من الماضي. إن هناك انحدارًا في كل جانب في كل الأشياء التي كان من الممكن أن تؤدي إلى تحسن وصيانة مدينة مثل القاهرة. ما الذي تُركنا معه الآن؟ حسناً، ما الذي يطفو إلى السطح في النهاية؟ إنه بذاءة».

إن المثقفين أمثال رأفت حاولوا علانية، حديثاً جداً فقط، التأقلم مع الانهيار يساعدهم جزئياً الحنين المتنامي لفترة ما قبل الثورة.

لقد قال: «لم يعد هناك خوف بعد من الحديث عن الملكية وعن كيف عمل الخديوي إسماعيل الكثير لمصر، لكن هذه المواضيع كانت لمدة طويلة من المحرمات، ولمدة طويلة بدأ التاريخ وانتهى بعام ١٩٥٢، والآن يمكننا معالجة التاريخ بموضوعية أكثر وهناك الكثير من التنقيحية مستمرة. إن المؤرخين الآن أكثر مهنية بكثير مما كانوا يستطيعون حتى أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر، فقبل ذلك كنا نكتب للحكام وليس لأي شخص آخر. لسوء الحظ أصبح الآن الوقت متأخراً لإصلاح الوضع، فالضرر حصل وكل ما نستطيع فعله هو محاولة إنقاذ القليل جداً المتبقي».

كان والد رأفت، الدكتور وحيد رأفت، محاميًا دستوريًا ذا تعليم فرنسي وعضوًا رائدًا في حزب الوفد الوطني الذي حكم مصر لمدة قصيرة في عشرينيات القرن التاسع عشر الذي سيُمنع مع كل الأحزاب الأخرى من قبل الضباط الأحرار بعد قبضهم على السلطة. لقد تم اعتقال الدكتور وحيد بعد طرق على الباب في منتصف الليل وسُجن

بواسطة مجلس قيادة الثورة بتهم الخيانة العظمى لمجرد كتابته سلسلة من المقالات منتقداً سياسة ناصر الخارجية، ولاحقاً وضع الدكتور تحت الإقامة الجبرية لسنوات. وفيما بعد، عندما أتيحت وظيفة في محكمة العدل الدولية، كانت مصر هي الدولة العربية الوحيدة المعارضة لما كان ترشيحاً جماعياً له، وبذا معطلة فرصه. وإذا كان والد رأفت لهذا السبب رواية أساساً، فإنها مع ذلك جديرة بحق للاستماع لها من أجل رؤية من أعلى كانت تملكها عائلته. ومع ذلك، سألت الابن بأنه مثلما بسطت ماهية الثورة وماذا أنجزت، أليس هناك خطرًا الآن في تمجيد حقبة ما قبل الثورة؟ ألم يكن زمناً امتلكت فيه نسبة ضئيلة من السكان تقريباً كل الثروة، بينما ترك نظامًا شبيهًا بالإقطاع ترك غالبية المصريين في فقر مدقع؟

فرد: «يتوقف الأمر على كيفية بحثك له.»

بالطبع، في حقبة فاروق كان هناك فساد كبير، ومحاباة الأقارب متفشية، لكن كانت مصر تتحرك من كونها بلد مستعمر أولاً من جانب العثمانيين وبعد ذلك البريطانيين، نحو الاستقلال. كان هناك حركة وطنية محلية عظيمة وكان هناك عملية تطور جارية. لو تُركت وحيدة، لجلب الوطنيون نتائج أفضل كثيراً كثيراً من الثورة – أو ما يُسمى ثورة – التي أعاقت عملية التطور. ورغم مشاركة نظام فاروق في الفساد، كان هناك بالتوازي إحساس وشعور بأن الأشياء كانت تتطور. فالاقتصاد كان يتحسن ومؤسسات المجتمع المدني كانت تعمل. وبالحديث عن قوانين العرض والطلب، كان الوطنيون سيصلحون الوضع – مهما كانت عملية الإصلاح بطيئة، لكن تلك العملية قُطعت فجأة، وبدلاً من ذلك لديك هجرة العقول. ما هي البلاد وشعبها بدون نخبتها الثقافية، بدون المؤسسات المنتجة لمثل هذه النخبة؟ لقد كان لدينا فجأة نخبة جديدة مشكلة من الضباط الذين لا يملكون شيئاً ليقدموه سوى رؤية دوجماتية ومحدودة، لا تستطيع تماماً رؤية الصورة كلها. لقد اعتقدوا بإمكانيتهم إصلاح الوضع عبر استخدام أساليب جذرية. لكن ليس هناك الآن بالمطلق أي محاسبة وحتى بسبب ذلك هناك فساد أكثر. ولأن رئيس بلديتك معين والمجلس البلدي معين ورئيس قريتك معين، فإنك لا تستطيع الاتصال بهم بعد أربع سنوات وتقول: انظروا، إنكم محاسبون أمامي وسوف لن أنتخبكم لتعودوا للوظيفة مرة

أخرى. نحن ليس لنا كلمة، الرجل البسيط ليس له كلمة.

إن نظام التعليم المتهاوي، بالنسبة لرأفت، هو الآن أساس كل المشاكل. فقد افتخر ناصر بشكل عظيم على توسيعه، متباهياً أن مدرسة جديدة كانت تُفتتح في مصر كل أسبوع تقريباً، وذلك كان صحيحاً. لكن ما فائدة ملايين المدارس إن كان هناك ستون طالبًا أو أكثر في كل صف يضربهم المعلم إن سألوا سؤالاً معارضاً حتى عن أبسط المواضيع مثيرة الجدل، بينما يتلقى المعلمون أنفسهم أجراً أقل من نادل في مقهىً محلي، وكل ما يفعلونه في الصف على أية حال إشغال واجباتهم بتعليم ببغاوي والترويج لرؤىً حكومية رسمية للتاريخ والدين والسياسة؟ إن كان كل ذلك يبدو شاذاً، تأمل هذا الحدث: لقد تدخل مبارك شخصياً في ٢٠٠٦ في قضية طالبة مصرية رسبت في امتحانات مدرستها الثانوية بعد انتقادها في مقالة للولايات المتحدة وحكومتها هي، آمراً بإعادة تصحيح أوراقها كي تحصل الطالبة على النجاح. ونُقلت قصة الطالبة الشابة بشكل واسع في وسائل الإعلام وحتى جرى جدل بشأنها في البرلمان المصري. لقد تم استدعاؤها واستجوبتها السلطات، كما قيل، بشأن فيما إذا كانت عضواً في منظمة سرية بعد اتضاح أنها في مقالتها اتهمت الولايات المتحدة بدعم الديكتاتوريين الفاسدين على حساب حاجات شعوبهم. إن الديكتاتوريين، بالطبع، مغرمون بالسياسة التلميحية، وفعْل مبارك السريع بعد تسرب أخبار مأزق الفتاة إلى وسائل الإعلام كان له التأثير في إبعاده عن فضيحة محلية محرجة. لكن لا يمكن لكمية من الأوامر الرئاسية الاتفاقية أن تُخفي حقيقة أن كمية نظام التعليم المصري قد جاءت بوضوح على حساب النوعية وأن العواقب بالنسبة للجمهورية أكبر بكثير من الإذلال الفج لطالبة بائسة. فكما أخبرني رأفت،

إن نقص التعليم يؤدي إلى فقدان الشخص كلياً للاتجاه وللإحساس بمن أين جاءوا وأي تراث ثقافي يملكون، وتتوقف عن التماهي مع ذاك التراث لأنك لا تملك القدرات العقلية لفهمه وتقديره. إن نقص التعليم يعني أن تاريخك أصبح غريباً عنك، والنتيجة النهائية هي مدينة القاهرة التي تراها اليوم. هناك دعوات من وقت لآخر في وسائل الإعلام المحلية لصون ما نزال نملكه من تراث، مهما كان قليلاً جداً قبل فوات الأوان. الحقيقة هي أننا في وقت ضائع. إننا نحتاج إلى معجزة وعلى أية حال فالمصري العادي

مهتم جداً بقوته من يوم ليوم الذي أصبح أي شيء آخر – تراثه وبابه الجميل ونظافته ودوره في المجتمع – ثانوياً بالنسبة له.

لدى شعوري بالاكتئاب نوعاً ما بعد الاستماع للقتامة المسيطرة على مصر، بدا لي أنه من المستحسن أن انتهز عرضاً لزيارة أحمد عكاشة – رئيس جمعية الأطباء النفسيين المصريين ورئيس سابق لمنظمة الأطباء النفسيين العالمية ومدير مركز منظمة الصحة العالمية للتدريب والبحث في الصحة النفسية. فبعد أيام قليلة خرجت بالسيارة لمقابلة هذا الطلائعي في الطب النفسي في الوطن العربي، الذي كان قد فتح حديثاً منتجعاً للصحة العقلية على الطريق إلى السويس، الذي يبدو عن بعد مثل كثير من فنادق الخمسة نجوم التي انتصبت كالمشروم على الطريق الصحراوي، لكنه بداية إدخال لنوع جديد من سياسة الصحة النفسية الهادفة لإزالة وصمة العار الاجتماعية المحيطة بالمرض العقلي في مصر. ويملك المنتجع، الموضوع في حديقة مترامية الأطراف، جيانيزيوم ومبنىً كبيرًا متعددًا الأغراض ومنطقة استقبال ذات نوافذ طويلة تفتح على حديقة تسمح بدخول الضوء بشكل كامل من كل الاتجاهات لرفع الروح المعنوية مباشرة لدى الوصول.

كان الرجل الذي استقبلني عنوان تام لأهداف المرفق. إنه شخصية ضاربة للحمرة في ملابس رائعة، كانت تعلو وجهه العريض المشرق كتلة مصففة من الشعر الأشيب الرائع، لقد شع عكاشة بالسعادة من كل مسام قامته البدينة. وأثناء قيامنا بجولة في المرفق، مارين بتقطع عن واحد من شبيهات الدكتور العديدة من البرونز وموشلة بالحبر حول المستشفى، سألته فيما إذا كان بإمكانه إلقاء الضوء على الظرف العقلي أيضاً للمصريين الأقل حظاً بعد عقود خمسة من الديكتاتورية العسكرية الوحشية. ففوراً رغبته الشديدة للقيام بذلك أصبحت واضحةً وبدأ بإيضاح ما قال أنه تمييز حاسم بين الصحة العقلية وانعدام المرض العقلي.

لقد أوضح قائلاً: «الصحة كما عرَّفتها منظمة الصحة العالمية هي رفاه الفرد الجسدي والاجتماعي والنفسي – وليس مجرد انعدام المرض. وهناك أربعة متطلبات، لتكون صحيحاً عقلياً، عليك الوفاء بها: القدرة على التكيف مع ضغوطات الحياة وتوازن بين قدراتك وآمالك، والعطاء وليس الأخذ فقط، وتتمركز حول الآخرين، والقدرة على

عمل شيء من أجل أسرتك والمجتمع.» وقال بأنه كان هناك خلال السنوات الخمسين الماضية تغير دراماتيكي في العقل لما أشار إليه (بجاذبية إلى حدما) بشكل متكرر كـ«مصري» في سياق محادثتنا. إن «المصري تاريخياً معروف بامتلاكه حسًا من الفكاهة ساخر وتهكمي، فإن لم يستطع إيجاد شخص يجعل منه مسخرة، سيجعل من نفسه مسخرة. إنه معروف بامتلاكه درجة عالية من المرونة وذو توجه مناطقي وأسري كبير، لكنه ضد التطرفية والأصولية والعنف كثيراً جداً، ومرونته ممتازة. وفي ذات الوقت، كل دوافعه إيثارية – ذات توجه أُسري أو توجه مجتمعي أو توجه ديني.»

لكن عكاشة لم يعد يعتقد ذلك.

لا نرى كثيرًا من الابتسامات عندما نسير في الشوارع وهناك أسباب كثيرة بالنسبة لهذا. أولاً وقبل كل شيء، هناك الفقر إذ لا يزال أكثر من ٥٠٪ من المصريين فقراء – إنهم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. ثم هناك الازدحام ذو التأثيرات الهائلة على الشخصية والفرد، فالقاهرة أكثر مدينة ازدحاماً في العالم إذ يسكن اثنان وخمسون ألفًا في كل كيلومتر مربع، ومثل هذا لم يحدث في أي مكان آخر. ثم هناك البطالة المرتفعة وعدم قدرة الشباب على الانخراط في التعبير الحر إذ التعبير الحر يعطيك الصحة العقلية وكرامة الذات. إن الديمقراطية تقدم صحة نفسية أفضل، لكنها يجب أن تكون ديمقراطية حقيقية – التي تعني الشفافية والمحاسبة والقدرة على تغيير السلطات الحاكمة، والمصريون الآن لا يجدون شفافية في أي شيء من حيواتهم ولا يجدون أي محاسبة. لا أحد من اللصوص الوزراء أو السياسيين محاسب أمام الشعب الفقير، فنحن نملك نفس الشيء منذ ١٩٥٢: الجيش يحكم البلاد.

وقال إن مبارك مُحاصر في هذه البيئة العقلية. وقال باحتقار: «إنه موجود لمدة خمسة وعشرين عاماً والآن يقول، 'أنا سأبدأ تنفيذ الإصلاح!' » بالطبع مستحيل، لأن الإصلاح مخطط عقلي، وهو غير قادر على عمله، وبدلاً من ذلك، يحاول عمل بعض الأشياء المعينة فقط لخلق انطباع.» وأصر عكاشة بأن الأكثر خطراً اللامبالاة المخيمة الممسكة بتلابيب العقل المصري، «عندما تُعرِّض شعباً لكثير جداً من التعذيب العقلي ولكثير جداً من الضغوطات الحياتية، يبدؤون بالانسحاب إلى حالة من عدم الجدوى واليأس، وهذا

يجعلك لا مبالٍ: إنك لا تهتم بأي شيء. أنا أعيش في مصر لكن ليس لي علاقة معهم. دعني أعطك مثالاً، أولئك الذين صوتوا في انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية وصولوا إلى ٢٢٪ فقط من السكان. حتى الإقبال في موريتانيا وصل إلى ٧٢٪! ويوجد التزوير الانتخابي هنا: لقد وجدت محكمة الاستئناف العليا المصرية أن تسعين عضواً منتخبين للبرلمان في الانتخابات الأخيرة نجحوا بسبب التزوير. هذا يبين لماذا لا يهتمون بعد بمن يحكمهم.»

وخلصَ عكاشة إلى أن هذا الجو من الخداع سيطر على الدين أيضاً، إذ قال: «لقد قزَّم المصريون الدين إلى طقوس بما في ذلك تغطية الرأس والصلاة والحج... لكن الإيمان في الأعماق ليس قوياً، لأنهم يكذبون ويختلسون ويتصرفون بلا أخلاقية. ثم تعرض باختصار إلى مجموعة من الرسوم الكاريكاتورية أطَّرها بنفسه نُشرت في الصحافة المصرية على مدار العقود.

ومع ذلك فالإسلام دين سلام وغير عنيف ودين رحمة. إذن ما أساس هذا؟ منذ أزمان قديمة والمصري معروف كرجل لا يترك مكانه مطلقاً. شرفه في أرضه. لكن بعد ثورة ١٩٥٢ وبعد كل الأزمات الاقتصادية، أُجبر على المغادرة ليذهب إلى المملكة العربية السعودية والخليج بحثاً عن عمل. إنك عندما تتنازل عن قليل من شرفك، هذا يؤثر على أخلاقياتك. إن ناصر، قبل ١٩٦٧، كان قد أعطى الشعب المصري بعض الكبرياء، لكن ثم اتضح أن الحرب كانت فشلا تامًا، بغض النظر عما قالوا حينها، والشعب قرر: نحن ليس لدينا إيمان فيما يقوله هؤلاء الناس، ولذلك فسوف نعود إلى الله. سنفكر في الآخرة لأنه لا أمل هنا – رغم أن الإسلام يخبرك بأن عليك الاستمتاع بالحياة كأنك تعيش أبداً، وعليك التصرف كأنك تموت غدا.

لم يشارك عكاشة في الحنين المنتشر لأيام ما قبل الثورة، معتبرها وهمًا خطيرًا، فقد أوضح بأن «الناس الذين يلتفتون كبديلٍ إلى حقبة ماضية كفترة حكم الملك فاروق، لم يكونوا أحياء آنذاك. إنهم يعتقدون أنه كان هناك تعبير حر أكثر وديمقراطية أكثر، لكن دعنا لا ننسى أن نصفًا في المائة من كل شيء في مصر امتلكته طبقة معينة من الشعب. لقد كان هناك تعبير حر وبالتأكيد لم يكن لدينا قانون طوارئ. ومن الحقيقي أن تقدير المصريين الجمالي قد تدهور بشكل هائل منذ الثورة، لكنني كثيراً جداً ضد أولئك الذي يعزفون على

ربابة الماضي وأعتقد أنه من الخطأ التام مقارنة الحاضر بماضٍ بعيد.»

إذن ماذا عن المستقبل؟ ما هي فرص تحول الفوضى واليأس الحاليين إلى أن يكونا خلاقين؟ أم سنتخلى عن كل الآمال في التقدم؟

إنني أفضل الاعتقاد بأنه سيكون هناك نوع ما من الفوضى الخلاقة. وطالما بقيت البنى المعرفية لصناع السياسة الحاليين كما هي الآن، لا أعتقد بأننا نستطيع تحقيق تقدم، وسيصبح الأمر فوضى شاملة. لكنني أستطيع الرؤية من وسائل الإعلام والصحف ومن المفكرين الجدد بأن هناك أملا ما بإجبارهم لصناع السياسة على التغير. إن إيماني الخاص أنه طالما يفتقد الزعماء السياسيون الشفافية والمحاسبة وتداول السلطة، سيكون هنا فوضى، إما سيكون هناك انقلاب أو تطرفية إسلامية. ثم إضافة، قد يكون هناك تغير سلمي تحدثه الأحزاب السياسية. علينا فهم أن الناس في الحزب الديمقراطي الوطني هم مصريون، وعندما تجلس معهم، يتحدثون كما نتحدث الآن لكنهم لا يستطيعون التصرف لأن القوات المسلحة هي من يحكم حقاً وإن تكلمت علانية ضدهم تُسجن. على أية حال، القيادة تعني اختيار الناس الملائمين لمساعدتك على أداء العمل بشكل سليم. لكن لسوء الحظ، هناك ثالوث من القوة والمال والسلطة، وإن امتلكت واحداً منها فإنك تملك الاثنين الآخرين – وحينها لن ترغب بالتنازل عن أي منها.

لقد بدا على صوته كما لو زحفت إليه نغمة حزينة.

مثل كثير من مبادرات النظام الأخرى، عادت حملة تنظيم الأسرة الموجودة منذ فترة طويلة، بنتائج مهلهلة – مثل المحاولات المستمرة للقضاء على العادة شبه الشاملة لختان الإناث استناداً إلى فتاوٍ تُعلن بأن هذه الممارسة غير إسلامية، والقضاء على الأمية الشاملة من خلال برنامج قراءة الكتب الوطني مادحًا ذاته تقوده سوزان زوجة الرئيس محبة وسائل الإعلام. لقد كشف إحصاء السكان الوطني للعام ٢٠٠٦ أن مصرياً يُولد كل ثلاث وعشرين ثانية رافعاً عدد السكان الإجمالي بمن فيهم القاطنون في الخارج إلى ستة وسبعين مليون نسمة بزيادة ٣٧٪ عن رقم إحصاء ١٩٩٦، وذلك يعني أن واحداً من كل أربعة عرب هو مصري. إن عدد سكان القاهرة الحالي وحدها يُقدر بما يقارب العشرين

ملاون نسمة مقارنة بنصف مليون فقط من السكان عند حلول القرن العشرين؛ وأظهر إحصاء السكان الأخير أن العاصمة تملك النمو السكاني الأحدث الأكبر (تقريباً ١١٪) في كل محافظات البلاد. ويتنبأ النظام الآن بأنه بحلول عام ٢٠٢٢ سيعيش في العاصمة نحو ٢٨ مليون من الناس. إنها حالياً موطن لـ ٤٣٪ من سكان البلاد القاطنين الأماكن الحضرية و٥٥٪ من كل الجامعات و٤٦٪ من كل أسرة المستشفيات و٤٣٪ من كل الأعمال – بدون ذكر جيش البطالة ومليون ونصف سوداني ولاجئ عراقي ومليون مصري يجب أن يسافروا يومياً إلى العاصمة من المناطق الريفية لحل موضوع شخصي لدى بيروقراطية حكومة كافكية (نسبة إلى الكاتب المسرحي كافكا – المترجم). من الواضح أن القاهرة ستستمر في التطور بسرعة فائقة – وعلى غرار أسوأ كابوس لكل مصمم معماري.

يمكن إرجاع هذه المركزية المزمنة مباشرة إلى سلطوية ناصر المذعورة. فعملاً بفلسفة من يسيطر على العقل يسيطر على باقي الجسد، جعل القاهرة مركز السلطة المطلق، مسببةً ضرراً شديداً لمدن أصغر ولدلتا النيل والصعيد (إلى الشمال والجنوب من القاهرة على التوالي). فمثلاً، مدينة الإسكندرية الساحلية على المتوسط، المدينة الأكبر الثانية في البلاد والمنافسة الوحيدة التاريخية للقاهرة على الشهرة، هذه الأيام هي مجرد ظل لمدينة صُورت في عشرات الأفلام المصرية الشهيرة التي يعود تاريخها إلى أربعينيات القرن العشرين، حيث الشباب والنساء وجدوا الحب أثناء الإجازة. ومدحت الأغاني الشعبية من تلك الحقبة نسيم بحر المدينة العليل وجمال نسائها وكيف يزدهر الحب بسهولة، بينما رباعية الإسكندرية للورنس داريل قدمت إجلالاً حنينياً لكزموبوليتانية المدينة الاستثنائية وكذلك أيضاً لفترتها البائسة والمهلهلة والمكان المغري بلا نهاية الذي كانته حينها بالنسبة لمكائد القوى العظمى وغير العظمى. ولم تعد معظم مطاعم المدينة ونواديها الليلية الشهيرة التي أدارتها العمالة الوافدة تعمل، فمالكوها من وقت طويل مضى عادوا إلى أوروبا إلى الأبد. فقط تبقى أناس عجزة ذابلون قلة مما كان ذات مرة مجتمع متغربن مزدهر من اليونانيين والقبارصة والإيطاليين والفرنسيين والأرمن.

بديلاً عن ذلك، يمتلك الإخوان المسلمون الأصوليون مشرعين منتخبين من الإسكندرية أكثر من أي مدينة أخرى. وبينما أبطال داريل المولودين بروتستانت

وأرثوذكس تناقشوا ذات مرة مطولاً (على نحو مطول ممل لا يمكن إنكاره) عن غوامض الكابالا ومجّدوا جمال سيداتها المتنوعات، الآن يقنع أغلب الملايين الخمسة سكان المدينة بحفظ القرآن. ويطبق بانتقام العائدون من الخليج عقيدتهم الوهابية التي تعلموها مصرين على نساء عائلاتهم الاستحمام في البحر بعباءة كاملة وألا يتحدثوا مع المصريين المسيحيين لأنه، مذ أن هؤلاء الآخرين كفار، ممنوع عليهم دينياً فعل ذلك. وبأخذ هذا الجو الاجتماعي المرعب في الاعتبار، فإن مكتبة الإسكندرية الجديدة المبنية بتكلفة ٢٣٠ مليون دولار في محاولة لإحياء سابقتها القديمة الساحرة (ولا تمثل أي شيء بقدر صحن تلفزيون فضائي عملاق)، أخفقت بما لا يثير الدهشة في إثارة نهضة من العلماء الفطنين.

إنني غالباً ما ذُكِّرت بوصف رأفت للقاهريين «بإسكانهم كالفئران»، ويتتبع عكاشة لتدهور الصحة العقلية للجماهير المصرية الفقيرة، عندما زرت عائلة إيهاب ابن العشرين عاماً الذي تصاحبت معه في قطار إلى القاهرة من الصعيد خلال أحد رحلاتي المتكررة طلوعاً ونزولاً في البلاد. لقد كان إيهاب الشاب الطويل والنحيل وذو المظهر الضعيف يقرأ جريدة في عربة القطار التي كنت أسافر فيها. إن قراءة شاب مصري لأي شيء أمر مثير للغرابة بشكل كاف ليجذب الاهتمام سريعاً وأصبحت أكثر فضولاً ثانية عندما لاحظته يقرأ الصفحة الافتتاحية (بدلاً من صفحة الرياضة أو الجرائم). وفيما بعد صرنا نتحدث ونحن ندخن سيجارة تحت إشارة ممنوع التدخين ضخمة في منطقة حقائب السفر بين العربات، ويدخن أيضاً تحتها حارس من المفترض من واجبه تطبيقها. إن التجاهل الروتيني لجميع مثل تلك الأنظمة الداخلية – من رمي الفضلات إلى رفض استخدام عداد التاكسي أو احترام أنظمة المرور الأساسية – بالطبع عَرَض لكلٍ من نظام فاشل واحتقار المصريين الشامل للسلطة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

لقد اتضح أن إيهاب طالب في كلية في جنوب مدينة قنا الواقعة على مبعدة ساعة من منتجع الأقصر السياحي. وكان في طريقه إلى البيت لإجازة قصيرة، ودعاني لأقوم بزيارة لعائلته في القاهرة في أي وقت أجد نفسي فيه خالياً. وبالعودة إلى تسعينيات القرن العشرين، فإن مثل هذه الدعوات المقصودة الصادقة للغداء، حتى من قبل المصريين العاديين غير العاملين في صناعة السياحة الواسعة، كانت تحدث على مدار الساعة تقريباً،

لكن منذ ذلك الحين أصبحت نادرة. لقد كتبت هذا أساساً بسبب حقيقة أنني خلال معيشة ... الأحداث كنت قد أصبحت أكثر انفعالاً وتحدثت المصرية الشعبية بطلاقة وبدوت أكبر وأكثر خبرة بالناس وهكذا على الإجمال كنت أقل ودية. ومع ذلك، في رحلة أخرى بالقطار كان قد أخبرني بأدب أستاذ جامعي، بعد سماعه رثائي لصاحب سفري عدد الدعوات المتناقص، بأنه إذا «دعاك أناس سيكون الأمر مكلفاً لهم إذ سيكون مخجلاً عدم تقديم أفضل الطعام لك وليس أي شيء، ومشكلة هذه الأيام عدم مقدرتهم حتى على إحضار طعام كاف لمائدة أطعامهم.» في ذلك الوقت، منتصف ٢٠٠٧ م، ارتفعت أسعار الطعام إلى ٢٥٪ عما كانت عليه قبل سنة فقط، بينما بقيت الأجور بدرجة كبيرة كما كانت عليه من عقد من الزمن، وهذا جزء من نمط تاريخي. فبينما تقدر زيادة الأجر المتوسط بـ ٦٠٪ ما بين عامي ١٩٧٨ ١٩٨٨، مثلاً، زادت الأسعار خلال ذلك العقد بـ٣٠٠٪ بنتائج مدمرة خاصة لمجمل السكان الذين أجورهم (على عكس أجور أولئك الأثرياء) كانت في أفضل الأحوال قد واكبت المعدل الرسمي للتضخم، هذا المعدل المتنازع بشأنه على نطاق واسع.

عاشت عائلة إيهاب في مدينة تابعة في ضواحي القاهرة تُدعى مدينة السلام. وكان طابقهم الأرضي، الشقة بثلاث غرف في مجمعٍ خرسانيٍ منبي لهذا الغرض رمادي مطابق لكل مايحيط به. لقد بنيت المدينة التابعة في أواخر سبعينيات القرن العشرين كجزء من «سياسة الانفتاح الساداتية»، عندما أعلن النظام خططاً لبناء أربع عشرة مدينة بهدف إعادة توجيه النمو العمراني نحو الصحراء. وقد دُشنت مدينة السلام بصخب عظيم، مصحوب بمشاعر نبيلة تمجد فضائل مسكن إنساني جليل وتحسن عام في نوعية الحياة. ومع ذلك، على الفور حدث واقع صعب إذ أهمل النظام كما هو متوقع واجباته التمويليه وبدلاً من ذلك وقعت مسؤولية التطوير على أكتاف المستثمرين الخاصين، فكانت النتيجة عشوائية. عدد من المدن – يضمنها مدينة نصر و ستة أكتوبر – ازدهرتا فعلياً، كلاهما كمراكز سكنية وصناعية، مع أن أي غابة خرسانية منهما لا تملك أي ميزات معمارية تعويضية. كان النجاح في حالة مدينة نصر يعود بدرجة كبيرة إلى حقيقة أنها أصبحت مكاناً يختاره موظفو الحكومة من الطبقة الراقية لإنشاء بيوتهم: إذ النظام المصري، مثل كل

الديكتاتوريات، يعطى أولوية العناية لموظفيه. فلهذا اليوم عدد المصريين المصوتون في الانتخابات لصالح الحزب الديمقراطي الوطني الحاكم (تقريباً سبعة ملايين بحسب الأرقام الرسمية غير الموثوقة أبداً) يساوي عدد موظفي الحكومة، الذين يندفعون غالباً إلى مراكز التصويت بينما يُغطي البوليس الشوارع المحيطة ليبعد مؤيدي مجموعات المعارضة الراغبين بالتصويت. وأثناء ذلك أصبحت مدينة ستة أكتوبر قاعدة لنصف مليون أو نحو ذلك من اللاجئين العراقيين الذين هربوا إلى مصر عشية الاحتلال المقاد أمريكياً لبلادهم في ٢٠٠٣ م والحرب الأهلية التالية له.

وتبقى المدن التابعة الأخرى مدن أشباح فعلياً -- وصف ملائم لمدينة السلام، التي أغرت الحكومة أساساً سكانها من أسطح منازل قلب مجمعات القاهرة الشقيقة التي كانت ذات مرة فخمة، حيث كانوا يجثمون لعقود. لم تكن مدينة السلام، في الربع الأخير من القرن، تملك فعلياً أي استثمارات كبرى، خاصة أو غيره، ولا زالت تملك جو معسكر لاجئين راقٍ، يتوق سكنها أبداً للانتقال إلى مكان آخر. إن بُعدَها يُضاف إلى إحساس الكآبة الكاسح: إنني سأزور عائلة إيهاب يوم الجمعة صباحاً، عطلة نهاية الأسبوع عند المسلمين، عندما تكون شوارع القاهرة المكتظة بشكل سيئ السمعة خالية لمدة قصيرة من المرور؛ لكن حتى حينها ستستغرق الرحلة تقريباً ساعة بالتاكسي وتكلف ستة دولارات – ما يعادل أجرة ثلاثة أيام بالنسبة لموظف حكومي متوسط المستوى.

تلك كانت وظيفة والد إيهاب المتقاعد الآن، أب فخور جالس يدخن بهدوء أثناء مشاهدته لأطفاله التسعة – خمسة أولاد وأربع بنات بين الرابعة من العمر والثلاثين – يتدافعون من أجل مكان في الغرفة الأمامية، حيث كان التلفزيون يزمجر بفيلم مصري قديم حاولت من فوق ضجته جدة إيهاب إخباري بحاجتها إلى طقم أسنان جديد. لقد استُبدلَت الأرائك بثلاثة أسرة كي يمكن تحويل غرفة المعيشة إلى غرفة نوم في الليل. «هل أوقفت الخلفة الآن أم تحاول إنشاء جيش؟» سألت الأب بينما الباب الأمامي، المفتوح مباشرة على بئر السلم الجماعي المتسخ، تأرجح منفتحاً مرة أخرى بفرقعة وأيضاً مر من أمامي أطفال صغار أكثر – أبناء عم؟ أبناء الإخوة؟ – ليطلبوا من جدتهم سنتات قليلة لشراء بعض الحلوى. ومزح أشرف، الأخ الأكبر، بأنه نفسه لديه حالياً ثلاثة أولاد، وكان

في مهمة تعزيز صفوف العائلة الناضبة. أو ربما كان جاداً. على أية حال، موضوع الزواج وامتلاك أطفال، ومن ثم محاولة كسب نقود كافية لإطعامهم وكسوتهم وتعليمهم صار مهيمناً على حديثنا خلال زياراتي من حين لآخر، التي استمرت سواء كان إيهاب في الكلية أو البيت. لا يبدو أن أحداً لديه الوقت ليفكر في أي شيء آخر، دع عنك الرغبة في مناقشته، فيما عدا الكلام الجانبي المرير من حين لآخر بأن الرئيس «ابن ستين كلبة.»

إن سبب هذا الواقع المتجهم، الذي وصفه الدكتور عكاشة لي بإيجاز، كان مسألة حسابية بسيطة. فوالد إيهاب تقاضى معاشًا تقاعديًا حكوميًا شهرياً بمقدار ٧٥ دولارًا. وكان أكل العائلة الممتدة للحم سوية كل جمعة قاعدة منزلية ذهبية، وليكلوين من اللحم يكلفان ١٥ دولارًا وهذا يُبقي ١٥ دولارًا من دخل العائلة الرئيسي، الأدنى بقليل من الإيجار الشهري. وكان أشرف، كي يتزوج، قد ملأ الشقة المستأجرة بالأثاث المُشترى بالتقسيط (التقليد المصري أن العريس يوفر الشقة والأثاث والعروس الأدوات الكهربائية)، وتحمل والده ليس فقط عناء دفع عربون الشقة بل دفعات أقساط الدولارات الأربعين الشهرية. إن أشرف يعمل في صناعة السياحة بأجر ٤٠ دولارًا شهرياً، بالكاد تكفي لدفع إيجاره هو والسفر إلى ومن العمل كل يوم في وسائل النقل العام. وأخ إيهاب التالي كبراً في السن، بسام، رغم تعلمه كمحامٍ، إلا أنه يعمل في مقهى محلي لأنه لم يستطع دفع رشوة ضرورية للحصول على وظيفة في مؤسسة محامين محلية. على أية حال، تقاضى بسام نفس أجر محام منخفض المستوى (دولارين) لاثني عشرة ساعة عمل يومياً بالإضافة لدولار أو نحو ذلك بقشيش لو كان محظوظاً. لكنه كان يتقاضى راتبه بشكل متقطع من قبل مالك المقهى، الذي ادعى أن المقهى لا يدر نقوداً كفاية ليدفع لموظفيه بشكل منتظم. وإن لم يكن ذلك سيئًا كفاية، فإن بسام كان مسؤولاً عن الدفع عن طلب أي زبون غادر المقهى بدون الدفع. أبلغني، الرجل الورع باعتدال المؤدي للصلوات الخمس يومياً، والذي هو في حالة دائمة من القلق لأن المرأة التي أراد الزواج منها إلا أنه لا يملك المال ليتزوجها كان يطاردها منافس أغنى منه، بأنه كان يواجه ورطة أكثر إلحاحاً فيما إذا كان سيتسمر في الصلاة في المسجد المحلي أم لا، لأن كثيرًا من الزبائن ينتظرون حتى الآذان للصلاة ، ومن ثم ينسلون أثناء قيامه بوضوئه. كان عليه في بعض

الأيام أن يدفع دولارًا عجز تقريباً في درج النقود (يُباع كوب الشاي أو الأرجيلة بنحو عشرين سنتاً)؛ وبعد شراء ساندويتش للغداء والدفع لوسيلة النقل العام إلى ومن العمل، فإنه سيجد نفسه لهذا غالباً قد أنفق أكثر مما كسب. أما إيهاب نفسه فلم يكن عليه الدفع للجامعة لأنه تخرج بدرجات ممتازة من مدرسته الثانوية؛ لكن لا زال عليه إيجاد ٧٠ دولارًا سنوياً للكتب و١٢ دولارًا إيجارًا شهريًا والسفر بين الحين والآخر بالقطار إلى ومن الجامعة والطعام وفواتير المرافق العامة (كانت ملابسه مما تركه إخوته الأكبر). وقال بأن هذه النقود يدفعها والده.

كل ذلك استدعى سؤالاً: كيف بحق السماء استطاع الوالد إنفاق مقدار المعاش خمس مرات على أطفاله؟ لقد اتضح أن هناك سبيلين للحفاظ على العائلة حية. كان الأول نظام تآزر شائع بين الجيران، خاصة الزوجات ذوات الأطفال الصغار، حيث تدفع كل واحدة مقدار معيناً كل شهر في حصالة وواحدة تأخذ كل المقدار كل شهر على أساس دوري. وكان السبيل الثاني جولة دائمة من التسول من الأصدقاء والعائلة الممتدة، خاصة إذا كان أحدهم قد نجح في تأمين عمل في الخليج (حيث حتى العمال غير المهرة يمكنهم كسب ما يقدر بألف دولار شهرياً). لقد كان إيهاب محظوظاً لتقدير عائلته الممتدة العالي للتعليم، ولدى ملاحظتهم لذكائه مبكراً، كانوا قد أنفقوا عليه ليتلقى دروساً خصوصية بعد المدرسة. إن إرسال الأطفال إلى المدرسة بدون الاتفاق مع مدرس خاص، يُقال غالباً، مثل عدم إحضار الدفاتر أو الأحذية لهم. فالمصريون الآن ينفقون كما يُقال نحو ٢,٤ بليون دولار سنوياً على الدروس الخاصة مساعدين بذلك على الإبقاء على دائرة مفرغة يكون المعلمون أنفسهم غالباً فيها مرهقين جداً ليعلموا بفاعلية في الصف لأنهم يعملون كمعلمين خاصين حتى الساعات المبكرة من الصباح كي يُضيفوا إلى دولاراتهم الاثنين، دخلهم اليومي التافه.

إن نصف العائلات المصرية على الأقل هي في نفس حال عائلة إيهاب. وكانت طبقة ناصر الفاسدة في موقع رئيسي لاستغلال انفتاح السادات الاقتصادي الجديد في سبعينيات القرن العشرين. وكما يقول جيمس جانكويسكي في كتابه مصر: تاريخ مختصر (٢٠٠٠) أن «طبقات جديدة من الشعب نشأت بجانب، أو من خارج، برجوازية الدولة

الصاعدة سابقاً «الانفتاحيون»، انهمكوا في تجارة الاستيراد أو المضاربات المالية أو عاملين كوسطاء للاستشارات الأجنبية؛ أو «تجار شنطة» يبيعون أزياء المصممين أو الموضات الإليكترونية؛ طبقة جديدة من المليونيرات المحليين يقودون سيارات المرسيدس ويسكنون الفلل الثرية قرب الأهرامات.» لكن بالنسبة لمجمل المصريين، مثل عائلة إيهاب، أصبحت الأمور أكثر سوءاً، تُعمق إحباطهم المعرفة بأن أولئك الذين يتمتعون بالثراء المكتشف حديثاً في سبعينيات القرن العشرين نادراً ما حصلوا عليه بطرق شريفة. فالسمسرات والعمولات أصبحت جزءًا طبيعيًا من إنجاز الأشغال بانطباق على الجميع. فأخذ أعلى الرسميين رشًا عندما لم يكونوا مشغولين باختلاس خزائن الدولة، واقتطع مطورو العقارات كل زاوية استطاعوا إليها سبيلا، وجمع البيروقراطيون البغشيش فقط لأداء واجباتهم الإدارية. إنه لم الصعب تقليل التأثير على الوضع الاجتماعي، بالإضافة إلى الطبقي، لكل هذا «المال القذر» مستبدلاً «المال الحلال.» فتماماً كما كانت قد استُبدلت الارستقراطية الراقية القديمة والنخبة المثقفة بعصبة ناصر من الرعاع والجهلة، الآن كانت صفوفهم هم تتضخم بأولئك الأعضاء الأغنياء الجدد الذين حصلوا على ثرواتهم فجأة فقط بأخذ تلك العمولات أو السفر إلى الخليج للعمل عشية ازدهار النفط في سبعينيات القرن الماضي، أو بيع أرض كانت لعائلاتهم الفقيرة لأجيال، لكنها أصبحت بين عشية وضحاها تساوي ثروة صغيرة إذ ترعى سوق العقارات ازدهار النخبة الجديدة. وهنا يخطر على البال اختصار رأفت الموجز «غائط يصعد إلى القمة.»

عندما جاء تحرير الاقتصاد على هيئة الخصخصة، أثقل كواهل أولئك الذين قد تُركوا في الخلف بثمن اجتماعي كبير. فتم وقف دعم الدولة المباشر للسلع الأساسية تحت إصرار منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، وتم خصخصة نحو أربعمائة شركة قطاع عام رئيسية مصرية منذ تسعينيات القرن العشرين. ويُتهم الموظفون الرسميون الأعلى بأخذ عمولات ضخمة على الصفقات، ولهذا بقيت الشركات الخاصة القائمة حديثاً إلى درجة كبيرة حرة من أنظمة حكومية جادة. وأحد الأمثلة لما يجري عندما تترافق حكومة فاسدة والاستثمار الخاص الوحشي هو ظاهرة أبراج الكهرباء والاتصالات في مصر التي تُبنى بجوار، أو أحياناً حتى على أسطح أو داخل، منازل الفقراء، الذين يخبرهم الموظفون

الرسميون عندما يشتكي الفقراء من ذلك بأنه لا توجد أية قوانين تمنع مثل هذه الممارسات وهكذا سيكون على أطفالهم، المعانين أصلاً من سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية، أن يعيشوا تحت حقيقة الاحتمال بتعرضهم بشكل دائم لمستويات عالية من الإشعاع المسبب للسرطان. وجنباً إلى جنب مع هذه الأنانية والإهمال، يستمر النظام في زيادة الإنفاق دراماتيكياً على الجيش، بينما تقطع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية. كل هذا بتوافق مع العقيدة العولمية الجديدة، حيث الثروة الناشئة عن السوق الحرة من المفترض أن تنضح وهكذا تفيد الجميع، بدون الحاجة لهذا السبب أن تضع مكانها آليات بديلة للدعم الاجتماعي.

سيكون سهلاً أن تجد عائلة مشابهة في عسر رهيب في أي من الأحياء شبه الفقيرة الكثيرة في لندن ونيويورك، بنفس الشكاوي بشأن السكن دون المستوى والرعاية الصحية والتعليم، دع عنك ذكر فساد ولا مبالاة الحكومة. وما يجعل بريطانيا والولايات المتحدة مختلفتين، مع ذلك، واقع التحركية الاجتماعية ومعه المعرفة الذاتية الهامة بأن تعليم جيد ورغبة في العمل الجاد، مهما كانت خلفية الشخص، قد يجدان أخيراً تقديراً وهكذا يدفعان المرء على الخروج من دائرة الفقر واليأس. باختصار، توجد هناك طبقة متوسطة. فبينما هو حقيقي أن الناس في المساكن الشعبية المهملة في بريطانيا والولايات المتحدة قد يبقون أيضاً عالقين كثيراً جداً في دائرة الفقر لبقية حياتهم، والفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون أيضاً تستمر في الاتساع في هذه البلدان المتقدمة، الطبقة الوسطى، على عكس مصر، هي فئة سكانية أكثر أهمية اقتصادياً لأنهم يتقاضون أكثر بالمقارنة. علاوة على ذلك، وبعكس مصر، هناك شكل ما من الحكم الديمقراطي، وهكذا يجب الاستماع على الأقل لاهتمامات الجماهير، إن لم يُعمل شيء بشأنها دائماً. أما في مصر، فالطبقة الوسطى اسمياً، التي كان على بسام أخ إيهاب كمحام متدرب الانتماء لها منذ فترة طويلة، كانت تشعر بالجزء المؤثر لمتوالية من الإصلاحات الاقتصادية تبناها النظام منذ موت ناصر عام ١٩٧٠، بينما الركود السياسي ساعد على تعزيز تلك الهوة وتهميش دور الطبقة الوسطى في المساعدة على تشكيل السياسة والمجتمع. إن النظام المصري يحب التباهي بأن الاقتصاد يتمتع بمعدلات نموه الأعلى منذ الثورة، لكن يدخل سبعمائة ألف مصري سوق العمل كل

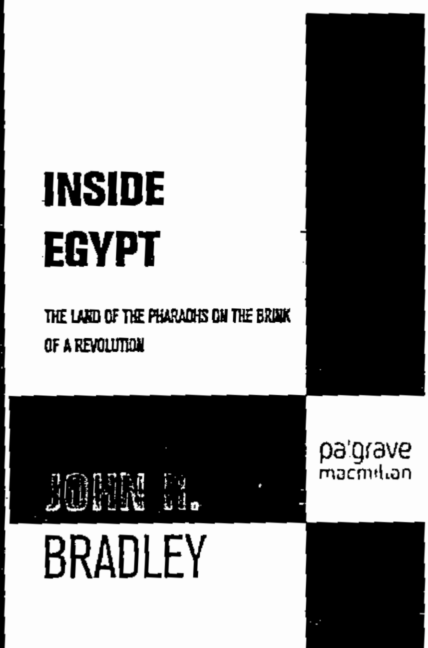
عام، ولا يزال القطاع العام يوظف نحو سبعة ملايين مواطن الذين لا يمكن خصخصة أعمالهم، مع ذلك أثقلوا كاهل البيروقراطية الحكومية. إن هناك سؤالاً غالباً يُسأل: كم من السبعة والثمانين مليون مصري يستفيدون من بورصتي القاهرة والإسكندرية؟

إن الخلاصة العامة التي تستنتجها ربما هي الأكثر وضوحاً، بالتحديد، أن الإفقار بما يمزق الأحشاء، الطبقة الوسطى سيئة بالنسبة لاستقرار طويل الأمد لأي بلد. والحال هكذا مضاعف عندما تنفض الدولة الراعية يديها من كلا إدارة الاقتصاد والرفاه الاجتماعي، تاركة عشرات الملايين من الطبقة الدنيا كذلك طافية على غير هدى في التيارات المضطربة الناتجة. إن أحد المخاطر هو أن الفراغ سيوفر بيئة ملائمة تماماً لنمو منظمة مثل الإخوان المسلمين، التي تتشكل صفوفها وأعضاؤها المسجلون بشكل رئيسي ممن تُرك من الطبقة الوسطى المتعلمة: أطباء ومهندسين ومحامين وطلاب ومعلمين. لقد جعلت المنظمة الخيرية الشعبية والاهتمام الظاهري بمعاناة المسحوقين الشق المركزي في حملتها لتكسب الجماهير إلى الإسلام المتطرف.

إنْ بلغ الإخوان السلطة، فإن حكمهم لعقود من الآن قد يحفز في بعض المصريين حنينًا إلى الأيام الأخيرة من النظام العسكري الفاسد الحالي، ذاك الحنين الذي يشعر به المصريون الآن إلى الديمقراطية البرلمانية التي وُجدت قبل الانقلاب في ١٩٥٢.

الفصل الثاني

الإخــــوان



بنى الإخوان المسلمون حديثاً مبنىً من ثمانيـة طوابـق في ضـاحية القـاهرة ليكـون مقرات لنـوابهم البرلمـانيين الجـدد، ورغـم تمـتعهم بـوفرة المـال مـن مـنح الصـدقات ويعيشون في بحر مصر السياسي المضـطرب بالفساد ومحاباة الأقارب، إلا أنهـم نـادراً مـا يكونون مبذرين، ضـاريين بهـذا مثـالاً مقنعـاً لكيفية صرف المـال بحكمـة. لقـد فـازوا في انتخابات ٢٠٠٠ بخمسة عشر نائبٍ فقط من المقاعد الأربعمائة وأربعة وخمسين المتاحـة، لكنهم بحصولهم الآن عـلى ثمانيـة وثمـانين مقعـداً في انتخابـات ديسـمبر ٢٠٠٥، فهـم يحتـاجون إلى مسـاحة مكاتـب إضـافية. ولتـدعيم حضـورهم في مجلـس السـنوات الخمس التشريعي، عزز الإخـوان سـمعتهم أيضاً، في الداخل والخارج، كقوة المعارضـة الأكبر والأفضل تنظيماً والأكثـر انضـباطاً في مصر. لكنهم رغم صورتهم السامية، يبقى مـا يترشـحون لأجلـه بالضـبط ملتبسـاً، لـيس للغرب فقط بل أيضاً لكثيـر مـن المصـريين.

ويبقى الإخوان المسلمون، الذين أسسهم حسن البنا عام ١٩٢٨ كحركة احتجاج ضد تأثير الثقافة الغربية الفاسدة وضد السيطرة السياسية البريطانية على مصر تحت بصر الملكية الألعوبة المتآكلة، مخلصين أولاً لاجتذاب المصريين إلى قبضة صارمة من التفسير المتشدد للإسلام. وهدف المجموعة الثانوي إعادة تقييم حلف مصر السياسي والعسكري التابع مع الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية – لكن ليس كلياً. وفي المدى البعيد، يتصورون إعادة إقامة خلافة إسلامية معتمدة على عقيدة رومانسية لما كانت عليه الحياة بحق تحت حكم الخلفاء الراشدين التالين لوفاة النبي.

كان دافع البنا الأصلي، كما صاغه أحد المؤرخين، «إصلاح القلوب والعقول، لإرشاد المسلمين بالعودة إلى الدين الحقيقي، والابتعاد عن التطلعات والسلوك الفاسدين اللذين أنشأتهما الهيمنة الأوروبية.» لقد ميز الجناح العسكري للجماعة (لم يعد موجوداً) نفسه بالشجاعة والتفاني في معارك ضد إسرائيل بعد قيام الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ وضد جنود الاحتلال البريطاني على طول قناة السويس في أوائل خمسينيات القرن العشرين. حتى إنه نال إعجاباً بين وطنيي مصر الذين في غير ذلك لم يرحبوا ببرنامج جناح الجماعة الإسلامي المتشدد. لكن حُظرت المنظمة في ١٩٥٤، ثم أبادها ناصر تقريباً. فقد ادعى أنهم حاولوا اغتياله أثناء إلقائه خطاباً عاماً في أكتوبر من ذاك العام في الإسكندرية، والرصاصات سُمعت في بث حي من راديو القاهرة. وأنكر الإخوان أي تورط لهم في أحداث ذاك اليوم. ويجب ملاحظة أن ناصر على الأرجح لم يكن بريئاً من ترتيب مثل هذه الأزمات الدراماتيكية لتعزيز دعمه المحلي، مثلاً، تفجير مقهى جروبي المَعْلَم في قلب وسْط القاهرة في محاولة لخلق حالة عدم استقرار في ذروة صراعه على السلطة مع الزعيم الصوري الأول للجمهورية.

على أية حال، بحلول ذاك الوقت كان للإخوان المسلمين مئات الآلاف من التابعين، سيبقون موالين بعناد لرؤيتهم بدولة إسلامية مهما شنق رعاع ناصر الكثير من رفاقهم أو صدرت بحقهم أحكام بدون محاكمة بالأشغال الشاقة أو التعذيب حتى الموت. إن جيلاً كاملاً من الإخوان أصبح متطرفاً بسبب التعذيب ومعسكرات الاعتقال والإعدامات. وكان هذا صحيحاً بصفة خاصة مع أولئك الذين وقعوا تحت سحر سيد

قطب، الإخواني المعدوم في أغسطس ١٩٦٦ (مع عـدد من القـادة الآخـرين) بعـدما وجهت لهم تهمة كاذبة بالتآمر. لقدْ حاجج قطب، في كتبه التي كانـت السـبب الحقيقـي لإعدام ناصر له، بأن الدولة الناصرية تنتمي لفئة الجاهلية الإسلامية أو «جاهلية ما قبـل الإسلام» – التسمية التي، بالنسبة له، وضعت النظام خارج حدود الإسـلام، ومـن هنـا بررت الإطاحة به بالعنف. فكان على المؤسسـة العسـكرية، مـن أوائـل سـبعينيات القـرن العشرين حتى أواخر تسعينياته أن تواجه موجة مـن الإرهـاب الإسـلامي، مُلهمَـاً بكتابـات قطب جزئياً، ومنفذاً من قبل مجموعات جهادية انشقت عن الإخوان المسـلمين بعـد اتهـام قيادة الإخوان بقبول الوضع الراهن والنظام العسكري. وقد اشتمل العنـف في تلـك العقـود الثلاثة اغتيال السـادات في ١٩٨١ وقتـل مثقفـين علمـانيين وهجمـات متكـررة عـلى أقليـة المجتمع المسيحية وكانت ذروته ذبح عشرات من السائحين قـرب منـتج بلـدة الأقصـر في صعيد مصر عام ١٩٩٧م.

بالمقابل، نبذ الإخوان المسلمون العنف في بدايات سبعينيات القرن العشرين وتبنوا بحذر العملية الديمقراطية ونأوا بأنفسهم علانية عن برنـامج قطـب الأكثـر راديكاليـة. وبرز الإخوان المسلمون خاصة الجدد، تحت إدارة عمر التلمسـاني المرشـد الروحـي المعتدل، كمساهمين رئيسيين في الجدل حول هوية مصر أعقاب إهانـة مصـر في حـرب ١٩٦٧ وموت ناصر بعد ذلك بثلاث سنوات. لقد تركز الجدل حول المسـتقبل، لكنـه دار حول سؤال عن الماضي: فهل يجب تفسير تاريخ مصر بحسـب خطـوط وطنيـة أو عربية أو إسلامية أو عرقية أو موالية للغرب – أم مزيج من هذا كله؟

لقد تجاذب القاهرة منذ زمن محمد علي مذهب المتعة الباريسي في الغـرب وتزمتيـة مكة في الشرق. وبينما تمكـن الوطنيـون والتقـدميون والإسـلاميون والنخبـة الثقافيـة المحاربين للاحتلال الأجنبي – مسيحياً ومسلماً – احتضان أفضل ما كان عـلى الغـرب تقديمه في مسار نضالهم من أجل استقلال مصر، رمى الإخوان المسلمون محمـد عـلي وورثته، خاصة الخديوي إسماعيل، كمبذرين منحلين لثروة مصر ومنتهكين انتهـازيين لعقائد وقيم الإسلام الذين شجع سلوكهم بين الجماهير بالتقليد التخلي عـن الإسـلام. وكان هذا بالنسبة للإسلاميين الأكثر راديكالية السبب الأصلي لانحطاط الـبلاد وكانـت

عملية عكس الاتجاه بدلاً من تبني النمط الغربي للديمقراطية هي، كما اعتقدوا، ما يوفر المفتاح لخلاص البلاد، عودة مصر وشعبها لمجالها الطبيعي من الإلهام والتأثير الإسلاميين.

يوثق تريفور موستن في حقبة مصر الجميلة حياة الجانب التعس المظلم الخفي من مجتمع مصريي القرن التاسع عشر المحجوب غالباً بالقصص المألوفة أكثر من معارض الطراز العالمي والحفلات البراقة والقصور الفخمة، التي أدت إلى امتعاض شعبي كان الإسلاميون والوطنيون يتساءلون عنه. وبدلاً من إجلال نابليون وجيشه المحتل كرائدين عرضيين لتغير تحديثي تقدمي، رآهما الإخوان المسلمون بتفكير استرجاعي حول الماضي أكثر قليلاً من مخربين ذوي إرهاب-إسلامي فجين. لقد كان لديهم الكثير من الذخيرة، حيث لقي احترام نابليون العلني للإسلام اهتماماً قليلاً بالمعنى العملي عندما قام الفرنسيون، بعد هدمهم لمتاريس الغوغاء المصريين المحتجين ضد الاحتلال الفرنسي، تحت قيادته بالدخول بخيولهم في المسجد الأزهر مؤسسة التعلم الإسلامية البارزة وربطوا خيولهم في محاريب الصلاة وداسوا نسخ القرآن وبالإضافة إلى ذلك بالوا على أرضية المسجد. وبعد استغراقهم في السكر راحوا يجردون المتعبدين المسلمين الذين وقعوا وسط هذه الفوضى وسرقوا ممتلكاتهم.

بالمثل، ربما أبهج قرار إسماعيل بتحديث مصر على الطراز الباريسي، استعداداً للاحتفالات المحيطة بافتتاح قناة السويس في ١٨٦٩، ضيوفه الأوروبيين ودائرته المدللة الخاصة؛ لكن كان الجانب السلبي أنه أفلس الخزانة المصرية، مؤدياً إلى خلعه واحتلال البريطانيين مصر في كل شيء إلا اسمياً. ويكتب موستن بأنه عندما طلب قنصلا بريطانيا وفرنسا منه التنازل عن العرش، «لم يستطع الاستنجاد بشعبه لأن ضرائبه وطغيانه جعلاه مكروهاً لديهم.» إن قصص إسماعيل لممارسة الزنا غزيرة، دع عنك ذكر القتل المحتمل لعشيقات خائنات متعددات؛ حتى مصريين ذوي عقليات متحررة غير مهتمين لحياة حاكمهم الخاصة، لكن المعتبرين لأنفسهم مساوين للبريطانيين والفرنسيين، اغتاظوا من المعاملة الخاصة التي حظي بها الآخرون كضيوف للخديوي. إن إقصاءهم من نمط حياة الطبقة العليا للأحياء الأوروبية الجديدة في القاهرة، التي مُنع

منها الجميع إلا المصريين الأفضل اتصالاً والأكثر غربنة، كان مصدر دائم للإهانة.

ليس معنى ذلك، بالطبع أن طبقة القاهرة الدنيا لم يكن لـديها شـيء لتغنـي وتـرقص بشأنه أيضاً. فموستن يقتبس وصفاً لمعاناتهم من كتاب لوسي دوف جوردون رسائل من مصر بعد سنة من حدوث احتفالات قناة السويس، والـذي يبـدأ: «لا أسـتطيع وصـف البؤس هنا الآن لك.» وتواصل بأن هناك يومياً، «ضريبة ما جديدة. الآن يجب الدفع عن كل حيوان أو جمل أو بقرة أو خروف أو حمار أو حصان. لم يعد الفلاحـون قـادرين عـلى أكل الخبز؛ إنهم يعيشون الآن على وجبة من الشعير مخلوط بالماء ومـادة خضـراء غيـر مطّبوخة والكرسنة، إلـخ.» لقـّد عبـر الشـاعر المعاصـر صـالح مجـدي عـن اشـمئزاز الجماهير المصرية الجماعي من حكم النخبة وخاصة إسماعيل نفسه:

أموالك بتتبذر على القوادين والمومسات

الرجال العاديون يتزوجون بواحدة

هو يريد مليون زوجة

الرجال العاديون يملكون بيتاً ليعيشوا فيه

هو يأخذ تسعين

آه يامصريين، هناك بشاعة في كل مكان

اصحوا، اصحوا!

بحلول حكم الملك فاروق، كانت لم تزل الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع أكثر. إن آرثر جولدسميث يكتب في كتابه مصر الحديثة: تكـوين الدولـة الوطنيـة (٢٠٠٤)، «لم يستطع الفلاحون الفقراء دفع رسوم التعليم لإرسال أبنائهم وبناتهم إلى المدرسة؛ وحقاً لم يتمكنوا من عمل ذلك بدون حتى المداخيل الهزيلة التي كسبوها من عمـل أطفـالهم في الحقول.» ويضـيف جولدسـميت بـأن معـدل الوفيـات، خاصـة بالنسـبة للمواليـد والأطفال في المناطق الريفية، كان من بين الأعلى عالمياً. لقـد افتقـر الأكثـر فقـراً حتـى للمنازل؛ فنام المتشردون في مداخل البيوت وتحـت الجسـور وعـلى أرصـفة السـكك الحديدية.

إذا كان هذا يبدو مثل مصر اليوم، ذلك لأن المتشابهات ذات صلة لافتة للانتباه حقاً. إنها تعمل كمذكر، أيضاً، بأن مصر قد عادت لما كانت عليه سابقاً؛ وهي تعمل كمذكر بأن الحنين إلى عصر فاروق لدى بعض النخبة المعاصرة عرَض جزئياً لذكرى تم جعلها مثالية لأشياء مضت تتجاوز الواقع الذي واجهه معظم مصريون ذاك الوقت في حياتهم اليومية. هناك فارق واحد هام: في مصر اليوم الذابلة، تجاوزات الطبقة الحاكمة لا تنتج أي شيء ذي قيمة مطلقاً إن الفساد تحت حكم فاروق كان مشتلاً غنياً ومتفاقماً وكوزموبوليتانياً من الفن والثقافة الأهليين، مشتملاً على عقائد مستوردة من هنا وهناك وأماكن أخرى في «مصروية» خاصة المعرَّفة بدقة بطبيعتها الهجين؛ ظالمة، نعم، بطريقتها الخاصة كعنيفة ووحشية كما الوقت الحالي، لكن متنوعة وغير مرتبة وخصبة بدرجة كافية لتأوي كثرة من الآمال الفردية – حتى لو كانت تلك الآمال تبدو أنها على الأرجح ستتحقق. فهي، بكلمة واحدة، أوجدت أملاً. وبالمقابل، في كل مصر ما بعد ناصر المطهرة عرقياً وثقافياً، حتى النقود أصبحت مبتذلة، مولدة للأغنياء تقليداً قاحلاً فقط للحياة في أماكن أخرى وممولة فقط انغماس بلطجية النظام في ضرب أي فرد معسر حتى يبهكوه.

أحب أنور السادات ترويج صورة عن نفسه كرجل تقي من الشعب، حتى أثناء بيعه روح مصر للغرب الذي سحره وتاق إلى تبنيه واحترامه. حتى أنه قبل الانقلاب العسكري في ١٩٥٢ أقام علاقات مع زعماء الإخوان المسلمين. وأثناء سعي الرئيس الجديد لتهميش زمرة ناصر أعاد الإخوان إلى التيار العام وسهل تشجيعه خاصة حركات الشباب الإسلاميين في ميلاد ما سيصبح جمعيات الطلاب المسلمين القوية في جامعات الجمهورية. فقد أوضح قائلاً: «أنا أود تنشئة أولاد مسلمين وأنفق عليهم لأنهم هم ملاذنا.» إن الإخوان متحمسون للملكية الخاصة - فهي مبدأ إسلامي وليست شيوعية مطلقاً – لذا فقد تبنوا مبدئياً سياسة الانفتاح الساداتية التي بدت ستفتح الفضاء الاقتصادي للمبادرة والمكافأة الفرديين، الوعد بالتغيير عن فترة ناصر التي كُوفئ فيها فقط الانصياع للنظام وعُوقبت المعارضة. ومع ذلك، وسع نقدهم الجريء المتزايد للفساد والانقسامات الطبقية، التي ساعدت الخصخصة على تفاقمها وتوقيع اتفاقيه

السلام بين مصر وإسرائيل، الهوة مرة أخرى بينهم وبين النظام العسكري. فمبارك، بعد اغتيال السادات في ١٩٨١م من قبل متطرفين إسلاميين حتى أكثر راديكالية غاضبين من زيارته إلى إسرائيل، أعاد تصنيف الإخوان المسلمين المتهورين كخارجين على القانون رغم حركات التقارب المبدئية. وقد عنى إعادة تطبيق قانون الطوارئ بعد اغتيال السادات أنه يمكن اعتقالهم في أي وقت وبأي حجة بحسب هوى النظام. ولا تزال أحد النتائج الكثيرة السارية أن مئات من الإسلاميين سجنوا في غرف التعذيب المصرية. يجب القول بصراحة أن أعضاء الإخوان المسلمين، خاصة العناصر الشعبية الذين انتموا عن إيمان عميق، تعذبوا، وتعذبوا بفظاعة وغالباً بجلد عظيم، على أيدي النظام. وبالنسبة لزعمائهم، قدم ذاك الواقع فرصة لتصوير للذات كشهداء لقضايا الحرية والعدالة عن جدارة تماماً.

لا يزال، في ظل قانون الطوارئ، أن يترشح أعضاء الإخوان المسلمين للانتخابات رسمياً كـ «مستقلين». ومع ذلك، فهم يشنون حملاتهم صراحة تحت الشعار الأكثر شهرة من سلسلة شعارات حزبهم البسيطة – «الإسلام هو الحل» – لذا يعرف كل فرد انتماءهم الحقيقي؛ واستقبلني مُلصق، في الطابق الأرضي من مبنى قيادتهم الجديد، حيث كان على مقابلة رئيس مجموعة الحركة البرلمانية، يُعلن عقيدتهم الأكثر عسكرتارية: «القرآن دستورنا والرسول قدوتنا والجهاد طريقنا والموت في سبيل الله أسمى أمانينا.»

بعد أشهر قليلة من انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥م، قابلت نائب الإخوان البارز حمدي حسن في مبنى قيادة الحزب الجديد في القاهرة. حسن هو أيضاً الناطق الرسمي باسم كتلة المعارضة البرلمانية. إنه رجل طويل في منتصف العمر أصلع يرتدي (مثل كل رسميي الإخوان المسلمين) بزة وربطة عنق بشكل أنيق. لقد سلم علي شاداً على يدي وبابتسامة عريضة بينما خلعت نعلاي، وعبرنا من فوق سجادات للصلاة لأجلس من ثم على أريكة. وتعجبت لماذا نتقابل في صالة صلاة بينما توجد هناك ثمانية طوابق في بناية القيادة الجديدة هذه. لقد اكتشفت أن حسن جسَّد كل شيء يجده نقاد الإخوان المسلمين مغضباً بشأن المنظمة: الميل للتعامل بالمجردات بدلاً من المحددات

وتقزيم النقاشات إلى شعارات ويخبر الخارجيين، بما يعتقد أن حكومتهم تريد سماعه. لقد أوقف شعري من البداية بإصراره على التحدث بالعربية الفصحى، بالرغم من احتجاجي بأنني أتحدث اللهجة المصرية، ولذا سأجد صعوبة أكبر في متابعة ما كان يقوله بهذه الطريقة. إن كثير من الإسلاميين يفضلون الخطابة بالنوع اللغوي الأكثر رسمية في لغتهم، المشتقة من القرآن كونهم يرونها غير ملوثة نسبياً بالميول والموضات – المبتذلة – ولهذا أقرب للغة التي تحدث بها النبي. لكن أي مصري آخر غير قادر تقريباً على تحدثها بطلاقة، ولا يستمتعون بالاستماع للآخرين متحدثين بها. في الحقيقة هم فخورون بأن لهجتهم أصبحت اللغة المشتركة للعالم العربي، إلى مدى بعيد بسبب الهيمنة الإقليمية التاريخية لصناعة التلفزيون والسينما والموسيقى القاهرية. إنه لغريب أن مجموعة تدعي تمثيل مصالح المصريين الحقيقية والتي تقدم الكثير من البرامج الاجتماعية، تحافظ على مثل هذا الانقطاع الأساسي عن المصري العادي. في النهاية، وبغرابة إلى حد ما، اعتمدنا على مترجم – يترجم من ثقافة حسن الرفيعة إلى إنجليزيتي أو إلى اللهجة العربية الدارجة أكثر. وربما قدم عناده لمحة لكيفية انتصار الدوجماتية على المعقول والعملي إذا ما حصل حسن وزملاؤوه على السلطة السياسية يوماً ما.

أخبرني حسن أنه كان قد اعتُقل مرتين منذ انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥، «إن عائلة وحتى أصدقاء وزملاء لأعضاء الإخوان المسلمين الآخرين يعتقلون أو يُضايقون بشكل روتيني. فهدف النظام إرهابنا للتخلي عن جهودنا في الحصول على أهدافنا الدينية والسياسية.» لكنهم لن يُحوَّلوا إلى مزيد عن طريقهم بإجبارهم على القيام باستجابة غير عقلانية على هيئة تحدٍ مباشر للنظام أو اللجوء إلى العنف. لقد أراد إيضاح أن التغير الثوري الفجائي لعنة على كل شيء يقف هو وزملاؤه من أجله. وشرح، «إن كان هناك تغيير فجائي في مصر، ستكون هناك فوضى وذلك سيكون سيئاً لكل من مصر وبقية العالم.»

الذي أردت معرفته، ماذا كان برنامجه الشخصي كمرشح في الانتخابات ليثير مثل هذا الغضب من قبل الدولة؟ فأجاب:

هذه فترتي الثانية كنائب، وفلسفتي أن الإنسان جزء من مجتمعه. والإخوان في كل

مكان من المجتمع، في المنظمات الأهلية والحكومات المحلية والنقابات. هذا يجعل برنامجنا مختلفاً عن كل برامج الآخرين. نحن ننظر إلى الجوانب الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية من مشاكل المجتمع. ونحن نلبي حاجات الشعب في كل محافظات البلاد على كل مستوى. كما ونحن نستهدف أناسًا عاديين في الشوارع لمعرفة حاجاتهم ثم نحاول تلبيتها. إننا لا نريد جمهورية إسلامية، لكن حضارة حديثة؛ لكن لها أساس إسلامي. ليس لدينا أي مشكلة مع الديمقراطية والدستور. وليس لنا مشكلة مع آليات الحضارة الحديثة. نحن معارضة قوية في البرلمان ويمكننا إسماع صوتنا.

لم تُهدئ إجابته حيرتي، بالتأكيد ليس حول ما فعله هو والآخرون ليتم مضايقتهم واعتقالهم وسجنهم. فعلى الإجمال لا يمكن الاعتراض على أي شيء مما قاله أو اعتباره مُهدِّداً. فالشخص الليبرالي قد يتساءل فيما إذا كان تبني عبارة الإنسان جزء من مجتمعه ربما يعني أن حقوق الفرد تابعة للصالح العام، مُعرفاً هذا الصالح بما هو غير واضح. لكن النظام بالكاد ليبرالياً. ربما النظام قلق أكثر بشأن الإخوان المسلمين الساعين لتلبية حاجات الناس، متهمون له ضمناً بالعجز. لكن بدلاً من مواصلة الحديث، تحولت إلى العملي سائلاً بدلاً من ذلك عن التحالف غير الرسمي الذي شكله الإخوان مع نواب الاشتراكيين والمعارضة الأخرى في البرلمان، ومع مجموعات شعبية مؤيدة للديمقراطية مثل كفاية التي كانت تقود مظاهرات ضد نظام مبارك في الشوارع. فهل من الممكن أن يشكل الإسلاميون والاشتراكيون برنامجاً مشتركاً باسم الشعب المصري؟ فرد: «كثير من الأشياء تجعلنا نقف سوية، خاصة المواضيع السياسية مثل فيما إذا كان جمال مبارك سيصبح رئيساً. إننا جميعاً ضد ذلك. ونحن جميعاً أيضاً في صالح إصلاح سياسي وحرية الأحزاب السياسية وإنهاء قانون الطوارئ وحرية الصحافة. إن قاعدتنا المشتركة هي في المجال السياسي.»

ماذا عن حرية التعبير؟ إنْ سيكون القرآن الدستور، ألن يفرض ذلك قيوداً على المجتمع المصري التي سوف يقاومها العلمانيون؟

قال حسن بلا عواطف: «في بلد إسلامي هناك حرية تعبير كاملة لجميع الناس. إن التاريخ الإسلامي يؤكد هذه النقطة بوضوح كبير. ففي الماضي، كان لكل مواطن حق

التحدث إلى قائد المجتمع المسلم أو الأمة الإسلامية وقتما شاء: رجالاً ونساءً، مواطنين وغير مواطنين، مسلمين وغير مسلمين. الدولة الإسلامية لا تفرق بين هؤلاء الناس. هذا هو أساس ديننا، وليس مسألة سياسة. هذا سيكون جزءاً من دستورنا، لأن القرآن هو دستورنا لماذا نستعبد الناس وقد وُلِدوا أحراراً؟»

سألت ماذا ستكون طبيعة علاقات هذه الدولة التي سيقودها الإخوان مع الولايات المتحدة

قال. «يجب على أمريكا ألا تخاف من الإخوان المسلمين. أمريكا تدعو إلى حرية وديمقراطية أكبر هم يقولون إنهم غزوا وأطاحوا بصدام حسين باسم الديمقراطية، والواقع على عكس ذلك. إنهم يدعمون الديكتاتوريات العربية التي تقمع شعوبها بالحديد والنار وينكرون عليهم الديمقراطية وحقوق الإنسان. يوجد تعذيب في سجوننا، كما أصبح واضحاً من الكثير من الصور المنشورة والأدلة الأخرى.»

صحيح. لكن جوابه قدم حتى الآن القليل من التفاؤل حول علاقات إيجابية؛ فعلى وجه الإجمال هو بحق سمى الولايات المتحدة منافقة ومسؤولة عن معاناة الشعب العربي. فقلت، كيف عن إجابة سؤالي: ماذا ستكون العلاقة بين الإخوان والولايات المتحدة؟

تمتم: «هذا وطننا ونحن ننتمي لهذه الأرض، إذن لماذا تأتي الولايات المتحدة وتخبرنا ماذا علينا أن نفعل عبر ديكتاتورييها؟ علينا تدريب أنفسنا لتحسين أنفسنا ونكون بلداً ديمقراطياً وإسلامياً على السواء وكذلك محترمين للتقاليد الغربية. لماذا لا نستمتع بكنوز بلدنا الضخمة؟ لماذا لا نعيش بأمان وكرامة؟»

كان الحصول على جواب مباشر من حسن أصعب من الحصول على دماء من الصخر. لكن ربما كان الأمر يستحق طرح سؤال زيادة. فطرحت عليه قائلاً بأن كثيراً من الناس يجادلون بأن الإخوان المسلمين يساعدون مبرك لأنهم يعطونه ورقة رابحة في تعاملاته مع واشنطن. فالأمريكيون خائفون جداً من الحركات الإسلامية القادر مبارك على إهمال نقدهم بشأنها بينما يواصل الاعتماد على كميات ضخمة من المساعدة المالية التي تعمل كأساس لرعاية نظامه ألا يجعله هذا الواقع يشعر بعدم الارتياح؟

لقد وافق بسرعة قائلاً: «النظام الحاكم يستخدمنا ليخيف الولايات المتحدة،» ثم غرق في صمت. فألححت عليه: كيف تشعر نحو هذا التناقض؟ فسأل بدوره مرتبكاً: «ما هو هذا التناقض بالضبط؟» فكررت السؤال بوضوح أكثر. فصرح بوقار: «سنوات حكم مبارك هي قطرات قليلة في محيط حياة هذه الأمة، مثلاً، كان عمر الاتحاد السوفيتي سبعين عاماً فقط عندما بدأ ينهار. نحن نعرف بأن المستقبل لنا. وسنكون أصدقاء لأي بلد يريد أن يكون صديقاً معنا. نحن لدينا إيمان ونعرف بأننا مبررون فيما ندعو له. إنني أعتقد بأن أي بلد غربي يفهمها عن حق سيكون إلى جانبنا وليس مع الجانب الآخر ضدنا. هذا لأننا أصحاب مبادئ تُطبق على كل الأماكن وعلى كل شعوب العالم. إنها ستجلب السلام والأمن عبر العالم كله وبعدالة ومساواة للجميع. لن يكون هناك أي حروب أو مجاعات إن طُبقت مبادئنا.»

وخلص إلى أنه لم يأبه لما تقوله حكومة الولايات المتحدة أو تفعله ضد الإخوان المسلمين، وأصر قائلاً: «إننا نعرف بأن ليس هناك مشكلة بين فلسفتنا ومعتقدات الشعب الغربي، المشكلة هي في الزعماء. يبدو أن لديهم شيئًا ما سيئًا في قلوبهم ضد شعبنا وضدنا نحن على السواء.»

كتب مؤرخ الشرق الأوسط إيلي خدوري في مقالته الممتازة «الشرق الأوسط والقوى»: «إن أحد الوسائل الأبسط وحتى الأكثر فاعلية المعروفة للجنس البشري للحفاظ على التماس مع الواقع هي مقارنة ما يقوله الناس بما يفعلونه، مقارنة المهن بالأداء.» لقد كان يتحدث عن كيف يستطيع الغرب غالباً إساءة تمثيل العالم العربي بسبب البعد ونقص المألوفية، لكن مثل هذه الطريقة مفيدة أيضاً على الأرض عند تحليل أهداف الإخوان المسلمين — وحمدي حسن خاصة.

لقد ركز نواب الإخوان المسلمين البرلمانيين، في برلمان ٢٠٠٠-٢٠٠٥، معظم اهتمامهم على تقييد حرية التعبير في الميادين الأساسية الثلاثة، الثقافة ووسائل الإعلام والتعليم، التقييد الضروري لأجندتهم لأسلمة مجتمع من جذوره. إن المرء ليميل لاحترام إستراتيجيتهم على مضض[٣]: إنهم بربطهم مراجع عامة للقيم الإسلامية غارقة في أخلاقيات متجذرة عميقاً وبأجندة مبهمة مفتوحة للتأويل تستدر العطف من مجموعات

متنوعة وبأجندة عملية تركز على الثقافة، فهم يلعبون لعبة حاذقة في التنافس من أجل قلوب وعقول دوائر انتخابية متعددة. إن هجومهم الصاري على وزير الثقافة فاروق حسني عندما دعى ارتداء الحجاب كعلامة على الرجعية كان برهاناً إضافياً على هجوم ثقافي مستمر. على الإجمال إنْ إرادت امرأة حماية شرفها وتستجيب للتقليد الإسلامي، إذن لماذا ليس لديها الحق في فعل ذلك؟ إن تسمية ارتداء الحجاب بالرجعية ببساطة يضيف ضغثاً على إبالة عبر تحقير كلٍ من الأفراد والتقاليد بدلاً من احترامهما.

لكن الحق في التعبير مسموح به إلى مدىً محدودٍ فقط لدى الإخوان المسلمين. فقد لاحظت الأهرام أن الإخوان في برلمان ٢٠٠٠-٢٠٠٥، الكتاب الذي يفصّل أداء نواب المجموعة الخمسة عشر في تلك المدة، يذكر جمال حشمت عضو البرلمان السابق عن الإخوان كحائز على الفخر لإجباره سابقاً لحسني منع نشر ثلاث روايات قال الإخوان عنها بأنها تروج الكفر والممارسات الجنسية غير المقبولة. واستناداً للأهرام الأسبوعي، كشف الكتاب أيضاً أن حمدي حسن نفسه قد كان باستمرار في طليعة حملة الإخوان المسلمين لقتل التعبير الثقافي، من الأدب إلى مسابقات الجمال، وذخيرته الاتهامات بالكفر. وصرح الكتاب أن حَمدي يجعل حسني مسؤولاً شخصياً عن تبني زعامة «الحرب الحالية التي تقودها الولايات المتحدة ضد الثقافة والهوية الإسلاميتين،» كما وكشف الكتاب أن عدد الأسئلة الإجمالي التي سألها أعضاء البرلمان الإخوانيين في دورة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ كانت ٨٠٪ منها حول مواضيع ثقافية أو حول وسائل الإعلام.

يجب ألا يثير الدهشة أيٍ من ذلك. فالثقافة قوة ضخمة، خاصة في مجتمع محكوم بالدولة بدرجة كبيرة. وبالسيطرة على الثقافة، تتصرف الدولة أبوياً، وتُرى إجراءاتها وغير إجراءاتها، كأي أب، كدلالة على الكفاءة لممارسة السلطة. والإخوان المسلمون يفهمون بوضوح أن القيم والأخلاقيات تتردد عاطفياً لدى الشعب ويستخدمون الانحراف والتمرد كأداة للتوبيخ. وهنا محاجحة حسن بأن «الإنسان جزء من مجتمعه،» إذا تُوبعت إلى نتيجتها، ربما تحمل صبغة منذرة: فمنذ أن المجتمع أهم من الفرد، إذن يجب على الفرد إما الطاعة أو يتم إقصائه خوفاً من انتشار انحرافه أو انحرافها. وكما يفصل باري روبين في كتابه الأصولية الإسلامية في السياسة المصرية (٢٠٠٢)، فمنذ

أوائل تسعينيات القرن العشرين استخدمت مجموعات إسلامية «معتدلة» مثل الإخوان المسلمين التحويف للسيطرة على الحياة المصرية الاجتماعية والفكرية، النضال الـذي وظف «إجراءات قانونية وتعاليم ومنظمـات غيـر حكوميـة تلبـي حاجـات المـواطنين وأنشطة ضاغطة.» فمن الأحداث والمعارك الكثيرة، كانت القضية التي جذبت الاهتمام الدولي الأوسع قضية البروفيسور نصر حامد أبو زيد من جامعة القاهرة، الذي اتهمه أحد زملائه الأتقياء بالكفر بسبب كتابه الذي اعتمد أساليب بحثية نقدية لتحليـل عبـارات في القرآن. وبعد سلسلة من القرارات المتعارضة في المحـاكم الابتدائيـة، قضـت محكمـة قاهرية بأن أبو زيد كان مرتداً عن الإسلام حقـاً بسـبب أسـوأ شـكل مـن الانحـراف في الشريعة ويعاقب عليه بالموت. حقاً، طالب بعض رجال الدين الحكومة بإعدامه. ومـع ذلك، كان حكم المحكمة مقصوراً على الموضوع الملح الذي في متناول اليـد: فيمـا إذا كان يجب تطليق زوجة أبو زيد، كامرأة مسلمة صالحة بحاجة للحماية، بالقوة منه؛ أي، بغض النظر عن رغباتها الخاصة، يجب على الدولة أن تتدخل لحمايـة اسـمها وشـرفها الصالحين. وما قررته هذه المحكمة كـان فقـط الأمـر بـالتطليق. فهـرب الزوجـان إلى أوروبا حيث يبقيان في المنفى. إنه لمن الصعب جداً الاعتقاد بأن الإخوان المسلمين، لو سيطروا على البرلمان، سيدعوانهما للعودة. حقاً لقد كان المحامي الإسلامي الذي رفـع الدعوى، كفرد وليس كعضو في الإخوان المسلمين، ضد أبو زيد مبتهجـاً. وقـد اقتبسـه روبين قائلاً: «هذه فقط البداية. سنفعل هذا مع أي شخص يعتقد أنه أكبر من الإسلام.»

بالطبع، إن محاججة الإسلاميين الدائمة أن أجندتهم لا تتبنى الديمقراطية فقط بل في الحقيقـة ترتقـي بهـا إلى مسـتوى أعـلى مـن المشـاركة الشـعبية الحقيقيـة هـذا هـراء. فالديمقراطيات الغربية نظرياً تضمن المشاركة السياسية لكل المواطنين بغض النظر عن الأيديولوجيا والرأي والدين؛ لكـن الإخـوان المسـلمين وأمثـالهم يجعلـون مشـاركة الأفراد في مجتمع ما خاضعة إلى مبادئ الشريعة – لا أحد، بعد كـل شـيء – «أكبـر مـن الإسلام.» وفي الغرب، فرعا الحكومة التشريعي والقضائي يراقبان أفعال الدولة ليضمنا أنها تتطابق مع القواعد الديمقراطية: السلطات الثلاث تعمل على أبقـاء بعضـها الـبعض تحت السيطرة. بينما في أي مشروع إسلامي سيراقب الإخوان المسلمون أفعال الدولـة

ليضمنو مطابقتها لقواعد الشريعة. بكلمات أخرى، سيراقب الإسلاميون فقط أنفسهم. إن الإخوان المسلمين يضمنون حرية الاعتقاد فقط لأتباع الديانات الموحاة «الإبراهيمية» الثلاث، مذ أن القرآن، بسبب ظروف النبي الخاصة، جاهل كلياً، لنقل مثلاً، بالبوذية ويعالج فقط مواضيع تتعلق بالشرك (الذي كانت مكة مركزاً له في زمنه)، الذي يديه القرآن طبيعياً مذ أنه يسعى ليحل محله. وحرية تكوين الجمعيات التي تتمتع بها منظمات مدنية في ديمقراطية ما ستكون مشروطة، في أي نظام إسلامي، بحسب التزامهم بقيود الشريعة. فالإخوان المسلمون يعارضون الاعتقاد بدولة معتمدة كلياً على مؤسسات ديمقراطية بالنمط الغربي. الحركة الإسلامية تعتمد على نظام الشورى (مجلس الشورى) وتبجيل الزعيم وتنصيب المرشد الأعلى. هكذا تقول الشريعة الإسلامية ولذلك يجب أن تكون. باختصار، إنها حجة محط تساؤل، تفترض أن الحرية الكاملة وحقوق الإنسان قد تحققت من السابق في الديمقراطية الإسلامية، متحاشية الحاجة لأي شك وجدل واستكشاف وأي شيء آخر يغذي تطور ثقافة ما، فيما عدا مثل هذه السماسف التافهة أثناء ما قد يُميل الحاكم من حين إلى آخر أذنه الجليلة لها. ذاك هو المبدأ الذي يرشد المملكة العربية السعودية، والنتائج هناك للجميع يروها في إنجازات المملكة القاحلة الهامة على مدار العقود السبعة الماضية في الموسيقى والفن والأدب والفلسفة والعلم والتكنولوجيا.

عندما وضع الإخوان المسلمون برنامجهم السياسي المفصل الأول في أكتوبر ٢٠٠٧، أظهر وجهات نظرهم الحقيقية. ستمنع النساء والمسيحيون من الرئاسة ومجلس رجال الدين الإسلامين سيشرف على الحكومة في حركة لاحظها كثير من المراقبين كمذكر مخيف بالدولة الإيرانية الإسلامية. فالوثيقة تقول لا يمكن أن يكون الرئيس امرأة لأن واجبات المنصب الدينية والعسكرية «تتناقض مع طبيعتها ومع الأدوار الاجتماعية والإنسانية الأخرى،» ومما يثير الدهشة أن المخطط ناقش كما يُقال مواضيع المرأة تحت فصل الحركة المعنون بـ «مواضيع ومشكلات»، بجوار «مشكلات» أخرى مثل البطالة وعمالة الأطفال. بينما يطّنون «المساواة بين الرجل والمرأة بحسب كرامتهما الإنسانية» إن الوثيقة تُحذّر من «إرهاق النساء بواجبات تتناق

مع طبيعتهن أو دورهن في الأسرة.»

لقد كان انتخاب الكثير من النواب الإسلاميين في ٢٠٠٥ ذروة رحلة طويلة للإخوان المسلمين، تميزت بمعارك دائمة ضد أدوات مستبدة من الاضطهاد والتعذيب والإعدام. فبالنسبة لكثير من المراقبين، كان انتخابهم بهذه الكثرة علامة هامة أخرى أيضاً على تطور الجماعة مبتعدين عن العنف. إن دخول الإخوان المسلمين التدريجي إلى سياسة التيار العام المصري يجري مراقبته عن كثب في الغرب، بينما الأحزاب السياسية الإسلامية الأخرى التي هي جميعها تقريباً فروع للإخوان المسلمين يجربون الانتخابات والديمقراطية عبر العالم العربي والإسلامي الأوسع. إن أنشطة الإخوان المسلمين تختلف من بلد إلى آخر، والفروع مستقلة رسمياً؛ لكن اقتبس زعماء في مصر يقولون بأنهم جميعاً موحدين في معتقداتهم ويستمدون النصيحة من الفرع المصري الرئيس. لقد أطلق عرضهم القوي في الانتخابات المصرية فيضاً من كتابات محللي الشرق الأوسط في المجلات السياسية، تدعو معظمها واشنطن لانخراط أكبر مع الجماعة، التي تُرى بشكل متزايد في دوائر السياسة الخارجية واقعية كأهون الشرين، عند مقارنتها بالنظام العسكري، في المشهد السياسي المصري الداخلي.

ومع ذلك، ربما أن ما فُهم من السطح على أنه نصر انتخابي بالنسبة للإخوان، لم يكن شيئاً بالمطلق. فهم حصَّلوا ٢٠٪ من المقاعد؛ لكن على الغالب صوت ٢٥٪ من المصريين. ومذ أن الرقم الأخير قدمه النظام، فيجب النظر إليه بشك كبير. إن أي شخص ذرع شوارع مصر يوم الانتخابات البرلمانية كان سيواجه صعوبة في إيجاد مواطن يعلم بحدوث الانتخابات، ناهيك عن مواطن يعرف أية معلومات عن مرشحيهم المحليين إنْ كان يغذ السير حقاً إلى أماكن التصويت. لكن حتى بقبول أرقام الإقبال الرسمية، تمكن الإخوان المسلمون فقط من جمع دعم، استناداً إلى أحد تفسيرات النتائج، أقلية صغيرة من السكان في سن التصويت، بالرغم من استطلاعات الرأي المبيّنة أن الأغلبية الساحقة مستاءة بعمق من آداء النظام. ضمنياً، تطرح هذه المحاججة أن ٢٥٪ ممن أقبلوا على التصويت كانوا عينة ممثلة من الكل. لكن ليس هناك سبب ملموس للاعتقاد بهذا، أيضاً هناك مضمونان، أحدهما أن أولئك الذين فعلاً أقبلوا على

التصويت كانوا مدفوعين، أي أن الإخوان المسلمين كانوا مدفوعين، وهكذا فالعشرون في المائة تقدير مبالغ فيه. وبالعكس، ربما مؤيدو الإخوان المسلمين لم يُقبِلوا كثيراً بسبب الخوف، لذا يمكن أن تكون النتائج قدرت بشكل أقل. الهدف هو أننا لا نملك أي طريقة للمعرفة، حتى بافتراض أن الأرقام التي قيلت صحيحة ولم تتلاعب بها الحكومة - بالزيادة أو النقصان، وهذا الأمر الأخير يثير الخوف في الغرب. بيت القصيد، أن تسمي النتائج انتصاراً للإخوان المسلمين، نتيجة متسرعة جداً.

بالإضافة إلى هذه التفاصيل المعقدة (والمتجاهلة في الغرب بدرجة كبيرة) هناك الكثير من الأدلة القصصيّة تبين أن كثيراً – ربما الأغلبية – من هؤلاء المصوتين للإسلاميين يفعلون ذلك ليس حباً كبيراً فيما يترشح الإخوان لأجله، رغم «انغلاقهم على الذات» وتحولهم إلى التدين بصورة شخصية أكثر أعقاب هزيمة ١٩٦٧، ولكن احتجاجاً على فساد ووحشية نظام عسكري نجح في سحق البدائل العلمانية. إن هذا له أصداء في قصة حماس في المناطق المحتلة وكلنا يعرف كيف انتهى ذلك. إن هذه الرواية البديلة توحي أن قصة الإخوان المسلمين ليست كثيراً قصة انتصار في وجه محنة بقدر ما هو فشل لحشد دعم شعبي شامل رغم ضيق اقتصادي وسياسي واجتماعي في مصر الذي أثبت في مكان آخر أنه بيئة خصبة جداً لانتشار الإسلامية – راديكالية أو غيرها.

يجب التطلع أيضاً بنظرة أكثر انتقادية للحجة المقبولة بشكل كبير بأن الدولة المصرية كانت خائفة جداً من انتصار الإخوان المسلمين غير المتوقع في انتخابات ٢٠٠٥- كما ثبت من التزوير واسع الانتشار والهجمات العنيفة من قبل بوليس معربد ضد مؤيدي الإخوان المسلمين في الشوارع والاعتداءات الجسدية على أفراد في معاقل الإخوان المسلمين في محاولة لمنعهم من الإدلاء بأصواتهم. فبعد إغلاق صناديق الانتخاب، استأنفت قوات الأمن فعلاً اعتقالاتها التعسفية للإخوان المسلمين، جزئياً في محاولة من قبل النظام لجعل النواب البرلمانيين الجدد تحت السيطرة؛ والنظام فعلاً قرر حينها تأجيل انتخابات المجالس المحلية المقررة في خوف ظاهر من مكاسب أكثر للإخوان المسلمين أيضاً. من السطح، هذا يعطي الانطباع لنظام مستاء وخائف من التصاعد المفاجئ للإخوان، إن لم يكن جنون ارتياب صريح. لكن يجب التذكر دائماً أن

في مصر، استناداً إلى ناقدي مبارك، النظام العسكري وممثله الرئيس نفسه، من يقرر كلياً الرابحين والخاسرين، على الصعيدين البرلماني والرئاسي؛ ولهذا السبب، بأي هامش. فالسياق إذن هو كل شيء. لقد حدثت انتخابات ٢٠٠٥ في وقت غريب نوعاً ما. فالأمريكيون كانوا مرة أخرى يطالبون بالديمقراطية، على الأقل علناً، الأمر الذي كان غير منسجم مع دعمهم للأنظمة الاستبدادية مثل نظام مبارك – كما لم يسأم الإخوان أبداً من الإشارة إلى ذلك. وفي السباق إلى انتخابات ٢٠٠٥، حينها، كان مبارك تحت ضغط محدود لمدة قصيرة من واشنطن لتسريع مسيرة برنامج إصلاح محلي مؤجل. وهل كان الأمر سيمط الخيال كثيراً جداً لو نظر نظام مبارك إلى حضور إخواني أكبر في البرلمان في تلك اللحظة كأمر مريح، أي تحذير مبطن للأمريكيين بأنه لو ضغطوا من أجل الديمقراطية إلى مدىً بعيدٍ جداً عليهم أن يكونوا حذرين أو خائفين من انحراف أفضل النوايا بعيداً عن المأمول؟ كان في الخلفية، بالطبع، انتصار حركة حماس الإسلامية الراديكالية في السلطة الفلسطينية أعقاب الضغط الأمريكي من أجل انتخابات حرة ونزيهة. لقد كان مبارك، بضمان الإخوان المسلمين خمس المقاعد، يرسل لشركائه القلقين لفترة وجيزة في واشنطن رسالة غير مباشرة مفادها: إنْ لم تريدوني، أهلاً بكم لدى الإسلاميين المنبعثين، لكن أجندتهم (على عكس أجندتي) معادية لإسرائيل ومعادية للأمريكيين عسكرياً. كان النظام في الواقع يقول، لا يمكن للأمريكيين أن يملكوا كعكتهم ويأكلونها أيضاً. وأمكنه، من الناحية الأخرى، عمل المستحيل: فنجاح الإخوان المسلمين في الانتخابات خفّض الضغط الأمريكي بينما أبقى نظام مبارك الضغط الساحق على قاعدة الجماعة بنفس الطريقة التي داس بها جهاز أمن الدولة البلطجي على كل حركات الاحتجاج المعارضة، الجهاز الذي يفهم فقط سياسة العنف والقمع. ومما لا يثير الدهشة أن الإخوان المسلمين، في الانتخابات اللاحقة، المنعقدة بعد تراجع الولايات المتحدة عن حملتها لـ «نشر الديمقراطية، أخفقوا في الفوز بمقعد وحيد، رغم تقديمهم تسعين مرشحًا.

لهذا يجب أن تكون نقطة البداية لأي نقاش حول تأثير الإخوان المسلمين في مصر الإقرار بأن عدد المقاعد التي حصلوا عليها ليست بالضرورة انعكاسًا حقيقيًا لدعمهم؛

والأكثر أهمية أن الغالبة الساحقة من المصريين لم تصوت لهم ولا لحزب مبارك الديمقراطي الوطني. إنهم بدلاً من ذلك ألقوا بالبلاء على كلا مجالس الحزبين بالبقاء في حالهم بعناد.

ليس معنى ذلك القول بأنه إنْ وضع مبارك الإخوان وواشنطن في معارضة بعضهما، ليست لعبة خطرة، وليس أن واشنطن قد لا تجد نفسها بمواجهة الجدار بمساعدتها لمدة ربع قرن مثل هذا الديكتاتور المبغوض وفاقد الكارزمة الذي يسمح بمعارضة إسلامية مُسيطر عليها لتتحدى سلطته رمزياً. فعلى المدى البعيد، يمكن للإخوان المسلمين أن يكونوا طليعة تنتظر اللحظة المناسبة للانقضاض. وكمعارضة منظمة ومنضبطة سيكونون في الوضع الأفضل ليتحركوا سريعاً لملء أي فراغ في مركز الدولة المصرية إذا أطاحت انتفاضة شعبية بالنظام، حتى أنهم من الجلي لن يكونوا من يبتدئون ثورة ما.

إن الإخوان المسلمين، كدهاة في وسائل الإعلام ومراقبين أذكياء لكيفية تصويرهم في الغرب، لابد وأن ثقتهم قد تعززت عندما قفز محللو السياسة المقيمين في واشنطن إلى عربة الزفة حول «الإحياء الإسلامي» في مصر، قادمين كما فعلوا على ظهر كتب أفضل المبيعات مثل كتاب جينيفي عبدوا لا إله إلا الله: مصر وانتصار الإسلام وكتاب ماري آني ويفر صورة لمصر: رحلة عبر عالم الإسلام العسكرتاري (لاحقاً أعاد إصدار «فصل جديد عن ابن لادن» بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١) ذلك عرض مصر أيضاً كساحة معركة بين الإسلاميين والديكتاتور. وربما قد أصبحت هذه القعقعة في واشنطن، ولو بغير قصد، جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية مبارك السياسية. إنها تساعد في تعزيز نبوءة تحقيق الذات التي يستغل نظام مبارك بها الدعم المحدود الذي يملكه الإخوان المسلمون في الوطن لخلق تهديد كاذب، والذي يرفعه المعلقون في الخارج من ثم إلى أهمية أعلى أيضاً.

إن المفارقة الحقيقية هي، مع ذلك، دور الإخوان المسلمين الخاص في هذه العملية، وأشك، أن السبب الحقيقي وراء عدم رؤية الناطق الرسمي حسن للتناقض: ولاستخدم ألفاظه هو، الجماعة جزء كبير جداً من المشكلة، بدلاً مما هي جزء من الحل، عندما

يصل الأمر إلى مأساة مصر الأليمة الحالية.

إن استغلال مبارك لمخاوف واشنطن من حضور الإخوان الشعبي بين بعض قطاعات فقراء مصر يرفع مكانتها كثيراً. أضف الحقائق بأن الجماعة لا تملك دعم أغلبية بين المصريين وأن النظام مع ذلك يسحق بشكل مفيد البدائل العلمانية بينما يشجع الفاشية الثقافية التي يمثلها الإخوان المسلمون، وأصبح الأمر واضحاً لماذا يملك الإخوان مصلحة ذاتية في بقاء مبارك في السلطة، على الأقل حتى ينضج الوقت لهم للقبض عليها منه خلال انتفاضة شاملة. وأي حماس أظهروه أحياناً لمساعدته في تحقيق تلك الغاية! فعمر التلمساني، المرشد الروحي الإصلاحي المؤثر في سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين، ألح دائماً على حاجة الجماعة إلى اعتراف وقبول رسميين، حتى كان مادحاً مبارك كزعيم جلب مزيد من الحرية – وبكلماته «رجل نظيف وذكي وجيد جداً يعرف ماذا يريد.» علاوة على ذلك، كان الإخوان المسلمون في ١٩٨٧ مجموعة المعارضة الوحيدة في البرلمان المصوتة لصالح مدة رئاسية ثانية لمبارك الذي يفترض أنه عدوهم الرئيسي.

هذه المسخرة – الاحتجاج ضد الحكام بينما تقدم لهم خدمة أيضاً – تعود في الماضي لمدة طويلة. فقد قيل لمدة طويلة، مثلاً، أن الملك فاروق والبريطانيين شجعوا الإخوان المسلمين في أيامهم الأولى كوسيلة لمواجهة تأثير حزب الوفد الوطني. والأغرب أيضاً، تظهر وثائق رسمية مكتشفة حديثاً بواسطة باحثين يدرسون فترة ناصر أن هذه المنظمة الإسلامية في ١٩٦٦م المفترض إخلاصها لتخليص مصر من التأثير الأجنبي دخلت فعلياً في مفاوضات مع الـ CIA حول فرص نجاح انقلاب معاد لناصر يقوده الإخوان.

إن الإخوان المسلمين، إذن، يبقون دعامة هامة من المؤسسه بدلاً من أن يكونو عدوها، ضامنين للمؤسسة طول العمر حتى أثناء إدانتهم لعجزها – كل ذلك بالاعتقاد الراسخ بأنه، طالما الله في جانبهم، فإنهم يوماً ما سيخرجون منتصرين وفي هذه الأثناء يمكنهم الاستمرار في العمل نحو ما كان دائماً هدفهم الأهم، أعني أسلمة مصر من الأسفل. إن آخر قطعة من هذه الأحجية هو الشعب المصري. إن كراهيتهم لمبارك مع

ذلك، ومبارك يعلم أن الجزء الأعظم منهم يكره بشكل أكبر أيضاً احتمال قيام نظام إسلامي ينتهك مجالات وجودهم الخاصة (بالإضافة إلى مجالاتهم العامة)، تعطي بالتالي مبرراً آخراً أيضاً ليلعب على إعلاء أهميتهم بأكثر من حقيقتها.

إن الاختلافات في الاتجاهات الإسلامية في مصر منذ سبعينيات القرن العشرين، بين أولئك الذين يدافعون عن ثورة عنيفة وأولئك الذين رفضوا العنف لصالح إصلاح تدريجي، يُشرح غالباً بالإحالة إلى سيد قطب. فبينما اتخذ الإسلاميون الراديكاليون العازمون على قلب النظام العسكري كتاب قطب معالم في الطريق (١٩٦٦) كبيان رسمي لهم، تتواصل هذه المحاججة قائلة، أن الإخوان المسلمين في رفضهم للعنف أداروا ظهورهم لقطب وبدلاً أنصتوا عائدين إلى التراث العظيم من الفكر الإسلامي الليبرالي الذي جاء من تلقاء نفسه في القاهرة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كما فصله بشهرة أكثر جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا. ومع ذلك، كما يبين بوضوح الاضطهاد الناجح لأبي زيد والطلاق الإجباري من زوجته والغضب الشديد الحالي الزائد حول مجرد الإمكانية بعدم ارتداء امرأة الحجاب، الإخوان المسلمون حرفيو العقل إلى مدىً بعيد وضحلون في تفسيرهم للإسلام والتقاليد الاجتماعية ليؤتمنوا أن يكونوا جزءاً من فرع أكد دائماً الحاجة، من بين أشياء أخرى، إلى تفسير موضوعي وعلمي للقرآن واحترام آراء الآخرين. إن ذلك الفرع الثالث، مع ذلك، لا يزال موجوداً فعلاً في مصر، ولا يزال حياً على الأغلب بواسطة شخص مخالف هو جمال البنا. إنه الأخ الأصغر لحسن البنا المُغتال مؤسس الإخوان المسلمين.

أمضى جمال البنا، ابن الخمسة والثمانين عاماً، كثيراً من حياته في دراسة النصوص الإسلامية ونشأ بعكس كل التوقعات كمفكر ليبرالي، رجل يرغب في رؤية تفسير القيم والممارسات الإسلامية في سياق أزمان معاصرة. لقد كان قادراً على تكريس نفسه للدراسة لأن أخته تركت له مالاً وفيراً، وبالتالي حامية له من الانجرار مع تيارات السياسة اليومية. وبإدراك تام لحظه الجيد النادر، وصف نفسه بـ «رجل مستقل تماماً» (ليس لديه أسرة أو أطفال): «أنا غير موظف، ولست في أي حزب ولا أنتسب لأي شيء.» حقاً، حتى أنه لم يذهب إلى الجامعة بعد طرده من المدرسة الثانوية على إثر نزاع

مع أحد المعلمين، وأكمل تعليمه في مدرسة تقنية. وبدلاً مـن ذلـك، قـال، بأنـه أراد أن يكتب، والكتابة هي ما فعل. فكتابه الأول، في ١٩٤٦، كان عنوانه ديمقراطية جديدة وفي فصل منه تحت عنوان «نحو فهم جديد للإسلام» – الفهم الذي جاء من رجل يقول بأنه توقف عن الصلاة لفترة في المراهقة لأنه «لم يجد أي حس من الجمال» في النشاط ويُقر صراحة بأن الكثير من أحاديث النبي شبه المقدسة في السنة كانت «موضوعة.» إلا أنه في تحول ذهني مميز، قال بأن هذا لا يعني نبذها بدون التفكير فيها، إذ أنها وضعت مبـادئ هامة. «ما يعنيه الأمر فعلاً أن الوقت حان لدراسة السنة بطريقة مختلفة.» إن كل واحـدة من هذه الملاحظات، في حكومة دينية، ستؤدي إلى إعدامه؛ لكن هذا غيـر مهـم بالنسـبة لجمال البنا: «أنا أمثل التحضر،» قال البنا ذلك بلا غرور، فقط مقرراً حقيقة.

لقد قابلت جمال في مكتب مليء بالكتب في مؤسسة فوزية وجمال البنا التي كان يديرها في قلب القاهرة الإسلامي. حقاً إنه فريد: له رأس نبيـل بمقدمـة جبهـة عريضـة وأنـف معقوف وذقن حازمة مجرورة كما لو كانت سفينة محيط بموجات منتظمة مجعدة مـن شعره المنحسر المسرح للخلف– إنـه شـعر مصـري فريـد عـلى رأس فرعـوني تقريبـاً. واستقلاله الفكري تشكيلة واثقة كلياً ومبتسـمة ومعتدلـة يجـب أن تـدفع الخصـوم إلى ذرف دموع من الغضب لا جدوى منها. لقد تعزز الإحساس بكونك في حضرة قـديس غريب بالبزات عالية الياقة والمحاكة بعناية ،وسوداء التي يتأنق بها بشـكل ثابـت تقريبـاً كما لو في تعبير خارجي عن إخلاصه طول حياته لنظام ديني، نظام ديني لكن معاصـر – إنها بدلة بدلاً من الجلبية – ومع ذلك ليس تماماً كأي رجل قابلته أبداً. لقد أخبـرني بـأن الإخوان المسلمين تأسسوا كمؤسسة مدنية، بمفهوم اجتماعي أكثر منـه، دينـي لكيـف يجب أن يُعاش الإسلام ويُنشر ويُفسر.

إن الاختلاف بيني وبين أخي هو الاختلاف بين الأول والأخير، فحسـن وُلـد الأول في إخوتي وأنا كنت الأصغر. كان بيننا أربعة عشرة عاماً. وقدرياً، كـان حسـن مـن أيامـه الأولى إلى نهايتها قائد إسلامي وكان ليموت كرجل دعوة. بالنسبة لي، إنها قصة مختلفـة. لقد وُلد حسن في قريـة المحموديـة وأمضـى طفولـة شـاعرية جـداً هنـاك. وقـد دخـل المدرسة الدينية الابتدائية في القرية عندما كـان عمـره أربـع أو خمـس سـنوات وعُـرف

كتلميذ ذكي غير عادي. وفي ١٩٢٧، عُين مدرساً في مدينة الإسماعيلية التي كانت مقر قيادة شركة قناة السويس. وقد درس هذه المدينة، واكتشف حالاً بأنها تشكلت من عالمين: عالم لموظفي الشركة الأعلين الذين كانوا أوربيين تماماً والآخر للعمال الذين كانوا جميعاً عرب وفقراء وجهلة

كان لدى حسن البنا فكرة تغيير واقعه. فذهب وجلس في المقاهي، وليس في المسجد، واختار من الناس الذين قابلهم ستة عمال من الشركة ليشكل الإخوان المسلمين في ١٩٢٨. وقال أخوه · لو أن حسن البنا كان قد دخل الأزهر، لغيرته البيئة تماماً، ولما كان قادراً على تدشين حركته. وواصل، «من البداية كان الإخوان المسلمون حركة مجتمعية.»

كان هذا خلال حقبة مصر الليبرالية، الفترة الأكثر روعة في تاريخ مصر. لكن عندما تأسس الإخوان المسلمين، كان لها أيديولوجيا بسيطة، وكان أحد مواهب حسن البنا تمكنه من جعل فكرة معقدة جداً بسيطة جداً ومفهومة بالنسبة للجماهير. لقد امتلك مقدرة استثنائية ليبسط المواضيع الصعبة والخاصة. وبعد بعض السنوات، تفرعت الإخوان المسلمون بين الإسماعيلية وبورسعيد. ثم في ١٩٣٢، نُقل حسن البنا إلى القاهرة. وفي ١٩٤٨، دُشنت الإخوان المسلمون في القاهرة كجمعية دولية، لتنشر الإسلام كطريقة للعيش. كان ذلك آخر سنة في حياة حسن البنا لأنه كان قد اغتيل في فبراير ١٩٤٩. لكن النمو السريع للإخوان المسلمين بين ١٩٢٨ و ١٩٩٤٨ كان دليلاً على قدرات منظمته. وبحلول وقت وفاته، كان هناك خمسمائة فرع عبر مصر كلها ونصف مليون عضو.

وقد أوضح أن القصة الحقيقية للارتفاع في قاعدة دعمهم كانت عملهم الخيري.

من البداية، تم تأسيس جمعية خيرية في كل فرع للإخوان المسلمين؛ وكل فرع من الجمعية الخيرية سُجل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية. كان هناك المئات من الجمعيات الخيرية قبل حسن البنا، كل واحدة موجودة بانفصال عن الأخرى؛ لكنه أسس النموذج الذي ستولد منه كل الحركات الإسلامية الأخرى لاحقاً - حتى لو أنهم بعد ذلك أصبحوا مستقلين. ففي أحد كتبي عقدت مقارنة بين لينين وحسن البنا، بمعنى

أنه أنشأ الحزب البلشفي وخلق رابطة محكمة حديدية بين الحركة وأعضائها.

بالعودة إلى علاقته بأخيه، قال، «كانت علاقة دياليكتيكية جداً.» فبكل طريقة، كان حسن عالمًا إسلاميًا. لكن العائلة انتقلت إلى القاهرة عندما كان جمال أربع سنوات، وبعكس أخيه، لم يدخل مدرسة القرية الدينية أو مدرسة لحفظ وترتيل القرآن.

بدلاً من ذلك، ذهبت إلى مدرسة ابتدائية كان منهاجها علمانياً. فبينما كان هو بصحة جيدة وعاش طفولة بسيطة سعيدة على النيل وتحت الشمس، كنتُ مريضاً جداً وضعيفاً ولم يكن لدى أي هوايات غير القراءة. لقد كنت نتاجاً لمدينة ضخمة وليس للقرية وقرأت الكثير الكثير من الكتبّ وكلها كانت ذات مواضيع علمانية. لقد قرأت عن الاشتراكية وعن الحركات الدستورية في أوروبا، حتى عن النسوية. وتوقفت عن الصلاة لفترة وجيزة مثل ما يفعل كثير من الناس عندما يكونون شباباً وأتذكر حسن قائلاً لي: «عليك أن تصلي! وأنا قلت له بأنني لا أجد حسًا من الجمال في هذا النشاط. فرد بأن على أن أصلي حتى لو كانت الصلاة أداء لواجب فقط. ذلك كان اختلاف هام بيني وبينه، وبالرغم من أننا أحياناً تشاجرنا كان هناك ولع عميق بعلاقتنا، حب حقيقي من كل واحد منا. على أية حال، قراءاتي أعطتني اتجاهاً مختلفاً.

لذا فهو يمثل المدني، بينما يمثل أخوه الديني. وأوضح، «لدى تحفظات على الإخوان المسلمين من البداية – تحفظات حول اتجاههم نحو دور المرأة والفن والسياسة.»

عندما أخبرت حسن البنا عن ذلك، استمع وابتسم، لكنه لم يجبني أبداً. لقد كان قائداً، وسيكون الأمر مخاطرة قبول هذه الأفكار لأن الجماهير احتاجت عبارات بسيطة، وقائداً ذا رؤية واضحة. لا يزال الإخوان المسلمون يملكون نفس أجندته المتكونة من كل الأشياء التي أعترض عليها: تطبيق قانون شريعة صارم، منع الفائدة البنكية، معارضة الفن، وهكذا. لكنهم ذو طبيعة إصلاحية وليس ثورية؛ فهم لا يريدون السلطة من أجل السلطة، لكن كوسيلة لتطبيق الشريعة، إذا طبق أي حاكم آخر الشريعة سيصفقون له ويدعمونه. وعندما سألني حسن البنا عن الشعار «الإسلام هو الحل،» أبلغته بأنه شعار جيد، لكنه النهاية. إنني أفهم الشريعة بطريقة مختلفة تماماً، بطريقة أكثر

دقة. أساساً، أنا أفهم الشريعة بأنها تعني العدالة. أي شيء لم يكن عادلاً وطبق الشريعة يجب تنحيته. وأي شيء كان عادلاً ولم يطبق الشريعة علينا تبنيه. إنني أفهم هذا الشكل من قراءتي للعلماء المسلمين العظام في الماضي. كل الإسلاميين الآخرين يفكرون فقط في تطبيق الحدود، مثل قطع يد السارق ورجم الزناة.

وألح قائلاً، الإخوان المسلمون والإسلاميون يستفيدون من الانتخابات، الابتداع العلماني الأوروبي، ليكسبوا مقاعد في البرلمان، ومن ثم يشرعون في فرض أجندتهم الدينية المتطرفة على كل واحد.

ومع ذلك، لنّ يستطيع الإخوان المسلمون تطبيق رؤيتهم الصارمة المفضلة للشريعة أبداً في مصر إن وصلوا إلى السلطة، لأن الشعب المصري سيقيدهم، لأنه في أغلبه لا يريد هذا التطبيق. وعموماً، عندما يقابلون تحدي معالجة واقع معقد، سيكونون غير قادرين على حل أي مشكلة من المشاكل التي يعتقدون أن الإسلام هو الحل لها. إنهم يترعرعون فقط في المعارضة. لذا فإن من السخرية أنهم لو وصلوا إلى السلطة، ستكون نهايتهم. من هم الذين أحبوا بالمطلق حكومة تحكمهم؟ من أجل البقاء في السلطة عليهم القيام بتنازلات كبيرة، حتى في مبادئهم الأعمق. والتاريخ ليس في صالحهم: فكل التجارب لإقامة دولة إسلامية في العصر الحديث فشلت، لأن الدولة الإسلامية ليست ظاهرة طبيعية. إن السلطة دائماً تفسد الدين. حتى الخلفاء الأوائل أفسدتهم السلطة. وبدون السلطة فإن فضائل للإخوان المسلمين الوحيدة هي امتلاكهم للأمانة والطيبة، اللتين لا يمكن لأحد نكرانهما.

لا يزال العمل الخيري مهماً للإخوان المسلمين بأهمية الوعظ، متيحاً للجماعة أن تكون جذابة لما هو أبعد من كتلتها الانتخابية الأساسية عبر نظام من البرامج الاجتماعية واسعة النطاق. فالمجالات المدعومة من قبل الجماعة تشمل التعليم والصحة والتدريب المهني. إن الإخوان المسلمين يديرون على مستوى البلاد اثنتين وعشرين مستشفىً. إنها تملك أيضاً مدارس في كل محافظة. وتدير مراكز رعاية عديدة للأرامل والأيتام الفقراء. ومع ذلك يفتقر الإخوان المسلمون إلى رخصة حزب رسمية، ما يمنعهم فنياً من النشاط السياسي، لكن التكوين الاجتماعي لعملهم عوض هذا العيب

بدرجة كبيرة. واستناداً لتقارير متعددة، يدير الإخوان المسلمون ما يُقدر بـ ٢٠٪ من ما يقارب الخمسين ألف منظمة غير حكومية وجمعية مسجلة في مصر.

لم تكن إلا غرفة واحدة غير مشغولة فقط، عندما زرت مستشفى العمرانية الذي تديره الجماعة في منطقة فقيرة من القاهرة بعيداً عن الأهرامات بكيلومترات قليلة في منتصف ٢٠٠٦.

لقد قال لي عبد الحميد مندي إسماعيل المدير العام للمستشفى أثناء جولة في أرجاء المستشفى، «لنا روابط وثيقة بالإخوان المسلمين وأنا عضو في الجماعة.»

وأوضح بأن اثنتين وعشرين مستشفىً تديرها اللجنة الطبية الإسلامية التي أسسها نائب المرشد العام السابق ويتم تمويلها من الصدقة الإسلامية.

لقد قال، «نحن أرخص من المستشفيات الخاصة، لكن أغلى من المستشفيات الحكومية. ومع ذلك، إن كان هناك شخص لا يستطيع الدفع حقاً، لا نتقاضى منه أي شيئًا.»

يستخدم كل من المسيحيين والمسلمين المستشفى وتُعطى النساء علاجاً سواء ارتدين حجاباً أم لا. ولا تتوفر أرقام دقيقة للنسبة المئوية للمرضى المسلمين والمسيحيين المعالجين، يقول إسماعيل، لأنه لم يُسأل أي شخص عن اعتقاداته الدينية مطلقاً.

وبعدم الشك في كل الخير الذي يفعلونه، المستشفيات مع ذلك مثال آخر لتورط الإخوان مع النظام. إن هناك تناقضًا واضحًا هنا بين منع الجانب السياسي للجماعة بينما تزدهر كمنظمة خيرية. ومرة أخرى، هناك مكافأة في هذا لكلاهما: يوسع الإخوان المسلمون تأثيرهم، بينما تستفيد الحكومة من جعل الآخرين ينظفون الفوضى التي خلقها النظام في المقام الأول عبر سوء إدارته الفاسدة للنظام الصحي.

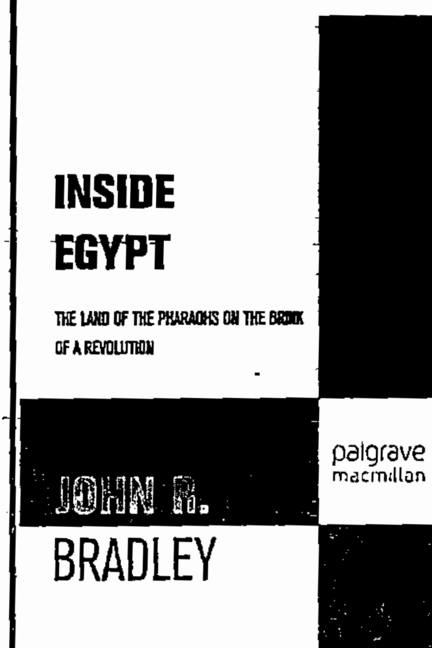
لو تقرر واشنطن الاستماع إلى أصوات المحللين داخل البيلتوي وتهاجم مبارك وخليفته فقط لاكتساب الإخوان المسلمين، فإنها لن تحقق الكثير من «انتصار الإسلام» بل ستدق أجراس الموت النهائي لمجموعة تقاليد مصر العميقة من الديمقراطية

والتعددية، بنتائج مدمرة على المنطقة الأكبر. ولحسن الحظ، هناك أيضاً أصوات عاقلة تنتظر أن يُستمع لها. فجلال أمين يطرح في كتابه مهما حدث للمصريين؟ مثلاً، بأن هناك سببين رئيسيين لأن تصبح مصر على ما يبدو متدينة بوضوح أكثر في العقود الحالية؛ إنهما يقطعان شوطاً طويلاً في شرح الاتجاهات الحادثة في نفس الوقت للأسلمة من أعلى ومن أسفل على السواء. إنه يكتب، «عندما بدأ الاقتصاد يتباطأ في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين مصحوباً بهبوط في أسعار النفط والانهيار الناتج في فرص العمل في الخليج، كثير من الآمال التي بُنيت في السبعينيات نُظر إليها فجأة على أنها غير واقعية، وتبع ذلك شعور شديد من الإحباط.» ويضيف بأن ميلاً طبيعياً نحو التزام أكثر صرامة بالتعاليم الدينية في القطاعات النامية من المجتمع ذوي الخلفيات المتواضعة جداً «يمكن أن تتحول بسهولة إلى التطرفية الدينية إن ترافقت مع إجهاض شديد للآمال السابقة بتقدم اجتماعي.» لقد أوضح، مع ذلك، أن النجاح والفشل يمكن أن يكون لهما نفس النتائج كذلك أيضاً، مذ أن التطرفية الدينية يمكن أن توفر غطاءً مفيداً لأولئك الذين راكموا ثروة أو دخلاً «سواء بطرق غير شرعية أو أخلاقية» – وهو يستخلص قائلاً بأنه كلما كانت درجة الفساد أكبر، لما كانت درجة النفاق الديني أكبر.

إن كان أمين على صواب، وكان مزيج من سوء الإدارة الاقتصادية والفساد الصارخ في جذر إحياء مصر الإسلامي، إذن طريقة مكافحته هي بمعالجة المواضيع التي هي سببه. بكلمات أخرى، إنها أساساً قضية تمييز الأعراض عن المرض. ربما على المرء أيضاً أن يجد أملاً في حقيقة أن الغالبية الكبرى من السكان المصريين رفضت الأجندة الإسلامية، أو على الأقل جداً لم يتبنوها بعد. وإن حقاً هناك أسس لمثل هذه الآمال، فإنها ربما تقع في مثل هذه البقايا من العمارة، تنوعية مصر الحيوية التي كانت في عصر الملكية التي لا الإخوان المسلمون ولا النظام، رغم أفضل جهودهما المشتركة، لم ينجحا تماماً في محوها على المستوى الشعبي.

الفصل الثالث

الصوفيون والمسيحيون



تتميز مصر بمفارقة: تؤكد الاتجاهات السياسية والأيديولوجية القيادية على المطابقة والوحدة، ويميل معظم الأجانب للتفكير بمصر كبلد متجانس بدرجة كبيرة (مسلمون، عرب)، بينما يوجد في الواقع تنوع كبير لو سُمح له بالازدهار ربما أبدع أفكاراً جديدة سياسياً واقتصادياً على السواء. ومهما كانت الأسباب، وهي كثيرة، يؤكد كلاً من النظام ومعارضته الرئيسية، الإخوان المسلمين، على المطابقة. بالنسبة للإخوان المسلمين راجع هذا ظاهرياً لمفهوم التوحيد أو وحدانية الله الذي تم مطه لتصور عام لكيفية وجوب تنظيم المجتمع. بموازاة ذلك، لا يُنظر إلى الاختلاف، سواء في ظل ناصر أو خليفتيه، السادات ومبارك، على أنه مصدر قوة بل كشكل من الضعف. لقد كان التبرير من فترة طويلة هو الصراع مع إسرائيل؛ فالعدو المشتت عدو ضعيف. ومع أن مصر في سلام مع إسرائيل رسمياً، إلا أنه سلام بارد وتظل إسرائيل هراوة

مفيدة لتخويف وإسكات وجهات النظر المختلفة عن تلك المسموح بها رسمياً.

سيتم بحث تأثير هذا الانجذاب للعقدانية (الدوجماتية) ومقاومة التنوع بتفصيل أكبر في هذا الفصل والذي يليه، لكن دعنا نضعه أولاً في منظور شخصي. سعد الدين إبراهيم مهذب مسن ومجامل وذو روح كريمة وصاحب فكاهة. إنه أيضاً عالم اجتماع ثاقب البصيرة ويمكن القول ناشط حقوق الإنسان المصري الأشهر، ذو علاقات مع صحافيّن ورسميين عديدين. إنه أيضاً شوكة في خاصرة الحكومة المصرية. لقد تمت مضايقته خلال التسعينيات لتسليطه الأضواء على التميز الذي واجهته أقليات مصر الدينية والعرقية؛ فقد مُنع في آخر دقيقة مؤتمر نظمه حول الموضوع لأنه «سيلطخ صورة مصر في الخارج.» يجب القول أن هذا غريب إلى حد ما لكنه يكشف اتهاماً: يبدو أن إظهار المصريين شعب متنوع يدمر صورة مصر أو على الأقل صورة الحكومة بين الآخرين، بينما ربما اعتقد امرؤ بأن التنوع يجب أن يُحترم ومصدر للفخر. يبدو أن الأمر ليس كذلك، آخذين في الاعتبار خرافة النظام عن الوحدة. ويبدو أنه لم يكن ملطخاً لصورة مصر في الخارج سجن وتعذيب إبراهيم في ٢٠٠٢م، عندما لفت الانتباه لمخالفات الانتخابات وتزويرها. إن انتقاد مصر في كلا المناسبتين بشكل واسع لسعيها لإسكات ناقد بارز وشهير يجعل المرء يتساءل كم النظام قلق بشأن صورته حقاً. ما هو واضح بالتأكيد أن النظام ليس قلقاً جداً بشأن الحقيقة – أو ربما قلق حقاً لأن الحقيقة ستكون محرجة له وستلطخ صورته في الخارج. إن ما كان يقف وراء مضايقة النظام على الأقل لإبراهيم إصراره على تحري الهوة الواسعة بين ادعاءات النظام والواقع. تلك الهوة هائلة سواء عند الحديث عن ادعاءات النظام بأن مصر واحدة وعند الحديث عن ادعائه بالسماح لتشكيلة من الأصوات بالتنافس عبر الانتخابات. حقاً، إن الادعاء بالوحدة لا ينسجم أصلاً مع مبادئ الديمقراطية القائمة على وجود التنوع والاختلاف فقط بل أيضاً، وربما بأهمية أكبر، على امتلاكهم الشرعية والقيمة.

ما يؤسف له بصفة خاصة بشأن التقاء تأكيد النظام والإخوان المسلمين على المطابقة أن تنوعية مصر مصدر لقوتها. وقد تمت مناقشة فوائد فترة التنوع والكزموبوليتانية التي سبقت ثورة ١٩٥٢ سابقاً، وبالتأكيد أحد مصادر الحنين لتلك الفترة بلاهة المشهد

الثقافي المصري الحالي. ومع ذلك، تظل مصر خليطًا نابضًا بالحياة من مجموعات إقليمية ودينية وعرقية مختلفة تقاوم بقوة كلاً من التسلطية المركزية والمطابقة الدينية المداهنة. وتتضمن مثل هذه المجموعات المسيحيين الأقباط الذين يشكلون ما بين ١٠-١٥٪ من السكان؛ والمصريين الصعايدة الذين يحافظون على علاقات قرابة قبلية و(في القرى) على نظام حكم ذاتي حيث لا يوجد حتى بوليس محلي (بدلاً من ذلك يحل رئيس القرية النزاعات بين المواطنين)؛ والصوفيين الذين يقيمون إشراقاً وتواصلاً روحياً شخصياً مع الله؛ ومئات الآلاف من البدو الفقراء في منطقة سيناء الذين تمتد ولاءاتهم القبلية إلى ما وراء الحدود داخل إسرائيل وبهذا يشكلون كابوساً أمنياً مستمراً للنظام المصري؛ والنوبيين غير العرب الذين رغم مواجهتهم لمزيج غريب من التساهل العاطفي وعنصرية فظة من المصريين العرب، يواصلون التحدث بلغاتهم المُعابَة المختلفة ويحافظون على ما تبقى من ثقافتهم الفريدة حية (فُقد معظمها إلى الأبد في أعماق البحيرة الواسعة التي أنشأت مع افتتاح السد العالي).

إن مقدار مركزية أو تهميش هذه المجموعات في وقت ما يتوقف مباشرة على مقدار استبداد النظام المصري، والمؤسسة العسكرية الحاكمة الآن تمقت أولئك – المصريين والأجانب على السواء – الذين يلفتون الانتباه لمظالمهم. لكن هذه المجموعات مجتمعة تشكل أغلبية سكان مصر. إنهم مجتمعون مع ما تبقى من الإنتليجينسيا وحركة جماهيرية ناشئة من النشاطية العمالية العلمانية يقدمون الأمل الوحيد ربما بنشوء مصر مستقبلية متخذة التنوع والكرامة وحقوق الإنسان الفردية أسس لها. وسيكون لمقاومة المجموعات المصرية الدينية والعرقية للإخوان المسلمين خاصة والتأثير الزاحف من عقيدة الوهابية حتى الأكثر تزمتاً التي استوردها من هاجر إلى المملكة العربية السعودية، تأثيرات على العالم العربي الأوسع الواقع بدرجة كبيرة تحت سيطرة الحركات الإسلامية أو مهدد بحركات إسلامية شعبية، وأفسدتها الانقسامات السنية والشيعية المتنامية. إن واحداً من كل أربعة عرب هو مصري، أحد أسباب أن البلاد تاريخياً كانت رائدة الاتجاهات الإقليمي. وسواء يختار المصريون تبني الديكتاتورية والمروق أو الإسلاموية والمطابقة أو الديمقراطية والتنوعية فإن هذا الاختيار سيقرر أكثر من

مصيرهم هم فقط. ولم تتضح، في أي مكان، نتائج هذه الاختيارات بأفضل من الموقف الذي واجهه الصوفيون والمسيحيون المصريون خاصة.

تُعقد عبر مصر كلها مهرجانات متعددة الأوجه معروفة بالموالد تكريماً لرجال ونساء مقدسين، مسلمين ومسيحيين على السواء (ومن قريب يهوداً أيضاً). وتتضمن شخصيات التوقير النبي وأحفاده ومؤسسي الطرق الصوفية وعشرات من المشايخ الأقل شهرة المحتفل بهم غالباً في مجتمعات ريفية بعيدة. وتجمع الموالد الأكبر، مثل مولد القاهرة المحتفل بالحسين (الابن الثاني للخليفة الرابع علي الذي يرثي جريمة قتله الشيعة خلال عاشوراء)، جماهير من أكثر من مليون شخص. واستناداً إلى وزارة الأوقاف المصرية هناك رسمياً أكثر من أربعين إحياء ذكرى سنوياً من هذا النوع، مع المسيحيين محتفلين أيضاً برجالهم المسيحيين المقدسين في مهرجانات ضخمة تجتذب بالمثل مئات الآلاف من كل مصر والعالم العربي الأوسع. ويسجل المجلس الصوفي في مصر ثمانين مهرجاناً آخر لمؤسسي طرق صوفية أقل شهرة. المفيد أن ستة ملايين رجل على الأقل في مصر – نحو ثلث الذكور البالغين من السكان المسلمين – أعضاء في أحد الطرق الصوفية؛ وعلى الأقل ضعف ذلك الرقم من الرجال – وأعداد لا حصر لها من النساء والأطفال – يشاركون في المهرجانات الفعلية التي تنظمها الطرق الصوفية. وإن احتمال إثارة هذه الأرقام لدهشة الأجانب لدليل على مقدار ميل تغطية مصر في وسائل الإعلام الغربية بتفضيل تحليل التطورات فيما يتعلق بالإخوان المسلمين حصرياً تقريباً، على حساب تيارات إسلامية أخرى أكثر اعتدالاً وانتشاراً. إن الإخوان المسلمين يدينون الموالد على أنها غير إسلامية، وهذا واحد من الأسباب التي تفسر لماذا عددهم صغير هكذا من حيث الأعضاء في صفوفهم أو سجلاتهم – إنهم في الأغلب نحو نصف مليون. فبحسب هؤلاء الأصوليين السنة، التوسل لرجال ونساء مقدسين، حتى الاحتفال بميلاد محمد، قريب من الوثنية، ويتفق مشايخ الأزهر معهم. مع ذلك، كما لاحظت كريستيان ساينس مونيتور في أكتوبر ٢٠٠٦، أن جهود الإخوان المسلمين والأزهر المشتركة، المحاولين ما في استطاعتهما، ثني تعبيرات الإسلام المصري الشعبي «حققت اجتذاباً ضئيلاً جداً» بين الجماهير. لقد «بحلق عينيه» أحد رسميي الإخوان الكبار، عندما سألته

المونيتور عن الموالد وقال: «نحن ضدها، إنها بقايا من الجاهلية» مستخدماً اللفظ العربي لعصر «الجاهلية» قبل مولد الإسلام. وأضاف «إننا نود لهذا أن يتوقف.» لكن وقف الظاهرة ستكون مهمة عسيرة. فالطرق الصوفية تمثل نوعاً من إسلام مارسته الأغلبية المسلمة في مصر. إنهم على هذا النحو فاصل يمنع التفسيرات المتطرفة والحرفية للعقيدة التي يروج لها أمثال الإخوان المسلمين. حتى نادراً فقط ما أتعب الإخوان أنفسهم بشكلية إيفاد مرشحين لهم جنوب القاهرة، حيث يعيش معظم المصريين وحيث تقليد المولد متجذر عميقاً جداً.

يجري أكبر مولد مصري في طنطا، المدينة الأكبر في دلتا النيل وخامس أكبر مدن البلاد. ويلتقي ما يصل إلى ثلاثة ملايين مصري وعربي كل أكتوبر في المدينة للاحتفال بحياة سيد أحمد البدوي الزعيم الصوفي من القرن الثالث عشر. إن هذه الأرقام مذهلة: إنها تجعل مولد طنطا حدثاً في التقويم الإسلامي أكبر حتى من الحج إلى مكة ذاته، العمود الخامس من الإسلام الذي يجذب هذه الأيام مليوني حاج من كل العالم الإسلامي. والهدف الظاهر لأولئك المشاركين في مولد طنطا، كما في الموالد الأخرى كلها، الحصول على بركات الرجل الصالح الذي مُيز يومه المحدد. إن المحور المادي لأي مولد هو مزار الرجل الصالح الذي يُزين بالأضواء ويُملأ بالبخور ويُفتح طوال الليل للحجاج. إنهم ينشدون آيات من القرآن ويقدمون الواحد للآخر حلوى أو مسحات من العطر. وتتحول المنطقة المحيطة بالمزار إلى مكان مهرجان يمكنه الاشتمال على سكان كل القرية (أو حتى مدينة صغيرة). ونجتمع مجموعات في خيام توفر مكاناً في الخلاء لحلقات الذكر. في الذكر يتم التضرع إلى الله ويُمتدح الرجال والنساء الصالحون عبر نشيد وغناء وتمايل إيقاعي.

يقود مولد طنطا ذي الأيام الثمانية والأول الذي أقيم في مصر، قائد صوفي يلبس عمامة منسوجة من قماش خص ذات يوم البدوي ذاته. ولد مؤسس ما يظل أحد أكبر طرق مصر الصوفية، البدوية، في المغرب وهاجر إلى الجزيرة العربية قبل الانتقال إلى طنطا عام ١٢٣٤ ليبدأ طريقة صوفية جديدة. لقد كان احتفالاً برياً من البداية وظل جانبًا محوريًا من الحياة في المنطقة والبلاد منذئذ. وعندما دُمر قبره في منتصف القرن التاسع

عشر التف حوله المواطنون بسرعة لإعادة بنائه. وتبين حقيقة حدوث مولد طنطا في نهاية موسم حصاد القطن مقدار الترابط الوثيق بين هذا المولد وأمثاله مع الطقوس الزراعية القديمة. فبينما قد تميز الموالد ميلاد رجل صالح، من المرجح جداً أن تُعقد تماماً في يوم مخصص لأسباب غير دينية أخرى. ففي الصعيد يمكن للمولد أن يُقمد شعائر فرعونية قديمة. وبالتالي فهي تطورت إلى نوع من كل ما يتضمنه الكرنفال، وكثير من المصريين يوافقون بعفوية أن مشاركتهم فيها أقل تعلقاً بمعتقدهم الديني من حصولهم على المرح. ذلك هو سبب أن كثيرًا من المسيحيين يقضون وقتاً كبيراً مع أصدقائهم المسلمين في الموالد الصوفية، وكثيرًا من المسلمين يقضون وقتاً كبيراً مع أصدقائهم المسيحيين في مهرجانات هؤلاء الآخرين. لقد مارس المصريون تقليدياً الإسلام بهذه الطريقة المميزة بالتسامح مع الآخرين وروحانية شخصية مكثفة وتأكيد قوي على التجارة (فالمولد فرصة كبيرة لكسب المال) و – ربما فوق كل شيء آخر – إحساس بالبهجة.

إن مولدي المفضل يحدث قبل رمضان بأسبوعين لإحياء ميلاد أبو الحجاج شيخ الأقصر وراعيها – إنه مهرجان استثنائي يتضمن سباقات خيل وجمال ورقص تقليدي وعراك رمزي بالعصا ، كل ذلك مصحوب بالموسيقى وأنوار نيون ساطعة وقرع طبول لا يتوقف. وتكون ذروة المهرجان موكبًا من مراكب كبيرة وعوامات أخرى تخترق الشوارع تمثل المواكب الشمسية للعصر الفرعوني التي كانت الأقصر قلبها تماماً. ولد يوسف أبو الحجاج الرجل الصالح في دمشق في القرن الثاني عشر وعاش في مكة قبل أن يقيم في الأقصر حيث أقام المُعتزل روحي. ولا يزال أحفاده يعيشون في المنطقة حيث يكون (كما في بقية الصعيد) تقليد احترام المشايخ المحليين متأصلا خاصة في الحياة الدورية الريفية المعتمدة على تغير الفصول وبالتالي على أوقات الحصاد. لقد أُعطي أحفاد أبي الحجاج شرف موقع المقدمة في موكب الشارع، ويمكن تمييزهم بسهولة من بملابسهم البيضاء الفضفاضة، وأغطية الرأس التي يلبسونها وحدهم. خلال رمضان نفسه، يؤدي الصوفيون المحليون الذكر في أمسيات خارج مسجد أبي الحجاج بجوار معبد الأقصر أحد مفاتن السياحة الفرعونية الرئيسة في المدينة. والأساطير كثيرة حول الشخصية الموقرة لهذا الصالح الصوفي والقوة الدائمة لروحه. لقد أبلغني حسين ابن

منتصف العمر وصاحب حانوت في السوق السياحي المحلي، ذات سنة ونحن نشاهد الاستعراض ونلقي حفنات من الحلوى على العوامات المارة المكتظة بالشباب في حالة شطح ونصف عراة وجذوعهم مغطاة برشقات لامعة من الطلاء، قائلاً، «العام الماضي، فقط قبل المولد، جاء جنرال من الجيش إلى المسجد وقال بأنه لن يكون هناك مولد إن لم يتم إزالة كل شيء. لكن بينما كان الجنرال يشير إلى أحد 'المناطق حول المسجد، خارت فجأة كل قوة ذراعه وسقطت إلى جانبه متهالكة. في تلك اللحظة أقر بالهزيمة. وابتهج الجمهور بشكل كبير وكما ترى،المولد مستمر كالمعتاد.»

كيف كان لمثل هذه الموالد أن تصبح جزءاً مركزياً جداً في حياة بلد يفتخر رسمياً بأنه بلد عربي سني؟ بالرغم من أن سكان مصر حقيقة الآن هم سنة بشكل كاسح، إلا أن تاريخ البلاد قوطع بفترة شيعية بدأت في القرن العاشر، عندما غزا الشيعة الإسماعيليون، مؤسسو السلالة الفاطمية، القاهرة ومن ثم حكموها. إن الجامع الأزهر المكان الأهم في التعليم السني في العالم الإسلامي اليوم، بناه أصلاً الفاطميون للمساعدة في نشر المعتقد الشيعي. ذلك العصر مغرق في الماضي طبعاً؛ لكنه ترك بصمة عميقة في هندسة القاهرة المعمارية وفي كيفية ممارسة وتفسير الإسلام في مصر. وإن الحب الشديد الخاص الذي يوليه المصريون لعائلة النبي (أهل البيت) وبعمومية أكثر للصالحين الشيعة الرئيسيين موجود بشدة أكثر من أي بلد آخر في العالم العربي السني. فليس غريباً، مثلاً، أن يتم تقديمك لثلاث أبناء في عائلة واحدة يسمون علي وحسين وحسن – أسماء تُعطى فقط لأطفال شيعة في بلد سني أصولي مثل المملكة العربية السعودية. وبالمثل تقاليد مصرية أخرى مثل أكل الحلوى خلال العيدين لتميز نهاية رمضان والحج، وحمل الرايات الاحتفالية لتميز الفرق الصوفية خلال المواكب في الموالد ذاتها، جوانب أساسية من التقليد الشيعي. إن هذا التاريخ يعود بعيداً لشرح، عرضياً، الدعم الشامل داخل مصر لقائد حزب الله الشيعي، الشيخ حسن نصر الله: خلال قصف إسرائيل للبنان في ٢٠٠٦، رغم إدانة النظام الأولية لـ «طيش» حزب الله في محاولة للعب الورقة الطائفية (وهكذا يفعل طلب أمريكا بمحاولة تحويل الشعب المصري ضد حزب الله). ومع ذلك لم يستجب غالبية الشعب المصري الساحقة لأي شيء في الحملة المعادية للشيعة

المصاحبة التي أدراها حمقى وسائل إعلام الدولة المصرية. حقاً، لقد نشرت صحيفة الدستور المعارضة خلال الحرب ملصقًا مجانيًا لنصر الله، وفوراً كنت لتراه معروضاً في كل مكان تحت الشعار: «رمز المقاومة العربية.» وبعد ذلك، أدرك النظام لرتكابه لتخبط سياسي فادح فغير سريعاً سياسته وراح بدلاً من ذلك يدين «العدوان» الإسرائيلي. وكشفت استطلاعات الرأي، أيضاً، أن أحمدي نجاد رئيس إيران ذات الأغلبية الشيعية هو الزعيم الأكثر شعبية الثاني بين المصريين. إن ذلك يوحي بأن أي محاولة من قبل النظام المصري لإخفاء دعمها لحملة عسكرية تقودها الولايات المتحدة ضد إيران في المستقبل باللجوء إلى الانقسام السني-الشيعي الطائفي من المرجح أن يعطي نتائج عكسية، موسعاً أيضاً إلى مزيد الهوة الفاغرة الموجودة حالياً بين نظام مبارك والشعب المصري.

إذا كانت الموالد وأصولها الصوفية-الشيعية تتحدى الإسلام السني الأرثوذوكسي، فإنه يتبع ذلك طبيعياً أن الإسلام السياسي الصاعد في مصر منذ سبعينيات القرن العشرين، خاصة الإخوان المسلمين الزاحفين إلى التيار العام وترضيته من قبل خط الأزهر المتشدد بتزايد، ذراع النظام، قد يهدد يوماً ما بقاء الموالد ذاتها. سيكون هذا الأمر هكذا خاصة إذا وقع غير الوارد وحصل الإخوان المسلمون على السلطة فعلاً. وحيث أصبح التفكير الأصولي يهيمن على وسائل الإعلام، فحتماً تسرب هذا الفكر هابطاً ليصل بعض الجماهير المصرية، والنتيجة أن عدداً متزايداً يتساءل فيما إذا كانت الموالد حرامًا وبدعة – الانتهاكان الشديدان في قانون إسلامي متزمت. وبعمومية أكثر، يواجه تقليد المولد تهميشاً اجتماعياً وروحياً آخر إلى درجة أن مؤيدي هذه المهرجانات أصبحوا يحنون إلى ماضي الموالد. إن كثيراً من رواد الموالد يضعون اللوم على الدولة، بالإضافة إلى انتشار الأصولية الملهَمَة وهابياً لتغيير وجه ليالي هذه التقاليد الماجنة. تبين آنا مادويف في مقالتها عن الموالد في الكتاب الممتاز كزموبوليتانية القاهرة (٢٠٠٦)، وحررته ديانا سينجرمان، أن سياسات الدولة لعبت جزءاً بالتأكيد. فهناك محاولات جائرة متزايدة من قبل بوليس المدينة والحكومة الوطنية لإغلاق الساحات العامة أمام مهرجانات الصوفية الشعبية الضخمة، ملاحظةً، «أنها طريقة لقمع التجمع الجماهيري من الحجم الكبير،» خاصة «بعد الاحتجاجات الجماهيرية الكبيرة في القاهرة بعد غزو ٢٠٠٣ م

الأمريكي للعراق.» ومع ذلك، فإن السبب وراء العدوانية المتنامية للموالد أكبر دقة وتعقيداً من مجرد كراهية الحكومة لتجار الشوارع أو القلق من الحشود الكبيرة. إن ذلك، مثلاً، بالكاد يفسر أعمال التخريب لبعض الموالد على يد المتطرفين السنة.

في أحد الموالد في الصعيد من سنوات قليلة ماضية، بينما كانت تُؤدى الأغاني الدينية على المسرح في الليل انتشرت شائعة عبر الجمهور بأن ولداً من الأهالي كان قد خُطف. «كان المولد على وشك أن ينهار،» أخبر أحد الحضور من قرية مجاورة جريدة القاهرة تايمز المتوقفة عن الصدور الآن، والتي كانت قد كشفت القصة كجزء من مظهر من التهديدات المواجهة للموالد في مصر اليوم. وأضاف، «صارت الأمور فوضى نوعاً ما. وكثير من الناس عادوا إلى بيوتهم لمعرفة ما جرى وتعجل المغني وأنهى مبكراً. لقد كان مولداً صغيراً لتبدأ به. وهكذا كانت أخبار مثل تلك كافية لتخريب كل شيء.» لكن اتضح لاحقاً أن الولد المخطوف كان عضواً نشطاً في مجموعة إسلامية وواحد من كثير من الأهالي المحافظين المعارضين لحدوث المولد. وبعد يومين عاود الظهور معافىً من «محنته» في الفراش، بالرغم من أن صحته بدت حسنة. استناداً إلى مقالة القاهرة تايمز، ادعى كثير من القرويين فيما بعد أن الاختطاف نُفذ لوضع مانع على احتفاليات المولد. «لقد كان كله اختلاقاً، مسرحية هزلية حتى لم يتمكنوا من حبكها جيداً. لقد قال قروي آخر، أنه «خُطف» في ليلة المولد نفسها، ولم يكن هناك أي حديث على الإطلاق حول ما يريده الخاطفون أو لماذا خطفوه أو يخدم أي مصلحة. لقد قيل إن النشطاء قلقون لأن التقليد المحلي كان يتم إحياؤه بعد غياب للتنظيم نتج عنه فترة بلا موالد لعدة سنوات. لقد حاولوا إقناع السكان بأن الاحتفاء بالموالد خطيئة. ويبدو أنهم بعد إحباطهم من فشلهم في ثني القرويين عن المشاركة، لجؤوا إلى الخطف المزيف لتعطيل الاحتفال. ولا يزال قرويو جيزة دلتا النيل من يتذكرون تنفيذ تخريب مولد بنفس الروحية. ففي منتصف التسعينيات، خلال مولد النبي المحتفي بميلاد النبي، وجدت رايات تزيين ميدان القرية والأضواء والأعمدة ومكبرات الصوت قد أُسقطت على صبحين متتاليين، وفُقدت راية مطرزة بعبارات دينية. لقد أعاد منظمو الصوفية، غير المرتدعين، تجميع حاجيات المولد ـ استمروا في احتفالاتهم. لكن في الصباح الثالث، وجدوا أن سارية

وراية أزيلا من ساحة الاحتفال قد ألقيا في بالوعة مفتوحة.

إن ما يبدو مقلقاً خاصة للأصوليين الاختلاط العشوائي للرجال والنساء في الموالد وهذا يشير إلى تأثير الوهابية، أيديولوجية دولة المملكة العربية السعودية، المتزايد على الحياة الثقافية المصرية منذ السبعينيات، عندما راح ملايين المصريين يهاجرون إلى المملكة العربية السعودية للعمل نتيجة ازدهار النفط. لقد أخذوا زوجاتهم وأطفالهم غالباً معهم وتم تسجيل الأطفال في مدارس محلية لا تقدم الكثير غير نشر العقيدة الوهابية. لقد انغمس العمال أنفسهم، ضعيفي التعليم غالباً أو أميين، وبذا فهم لديهم ميل للتلقين العقائدي، في الأيديولوجيا الوهابية المتطرفة التي تعم المساجد والمجتمع السعوديين والتي تلعن من بين أشياء أخرى كلاً من اختلاط الجنسين وتقليد المولد في عبادة الصلاح (الممنوعين لكليهما، مع تقريباً كل شيء آخر تماماً، في المملكة العربية السعودية). إن مصر تاريخياً ليبرالية من حيث سياساتها وعالمية من حيث نظرتها الثقافية ومعتدلة في تفسيرها للدين وتحتضن التنوعية في الرأي.

يمكن للمرء فقط أن يتأمل كم كان مفيداً للعالم العربي لو صدَّر المصريون إسلامهم الصوفي أثناء نزولهم بالملايين إلى المملكة العربية السعودية، بدلاً من جلبهم، كما في كثير من الأمثلة، الأيديولوجيا الوهابية لدى عودتهم إلى بلدهم. إن الأمر هو كذلك خاصة عند اعتبار أن الصراع الثقافي والديني المستمر بين مصر وعائلة آل سعود الملكية، التي تشكل الموالد ساحة معركة واحدة فقط له، يعود إلى حكم محمد علي أوائل القرن التاسع عشر، عندما أمره السلطان العثماني بطرد عائلة آل سعود وحلفائهم الوهابيين من مكة، التي كانت حينها منطقة شبه حكم ذاتي تحت السيطرة العثمانية لكن التي كان قد نجح آل سعود باحتلالها. نفذ محمد علي المهمة بنجاح تام، حتى أنه طارد الوهابيين المتطرفين راداً لهم إلى معقلهم في منطقة نجد وسط المملكة العربية السعودية، حيث ذبح معظم من كان قد هرب من المعركة الأولى. وبالتالي قدم محمد علي خدمة عظيمة للإسلام بتحرير مكة من المتزمتين الوهابيين. لكن للأسف، استرد آل سعود، بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية أعقاب الحرب العالمية الأولى، السيطرة على مدينتي مكة والمدينة المقدستين ومحافظات أخرى من المملكة العربية السعودية التي توحدت رسمياً وسميت بالمملكة العربية

السعودية في ١٩٣٢. لقد كان المصريون حتى عشرينيات القرن العشرين يحملون، في بداية الحج السنوي، القماش الأسود الذي يغطي الكعبة في المسجد الحرام في مكة، مصحوباً بالموسيقى الدينية والرقص والبهجة الصوفيين. وبعدما عزز آل سعود حكمهم على الحجاز في وسط العشرينيات، مع ذلك، قذفوا المصريين بالحجارة ولعنوهم كوثنيين، وانتهى تقليد حمل القماش فجأة. وبعد اكتشاف بحيرة النفط الواسعة تحت المملكة العربية السعودية، انتشرت الوهابية، الممولة من قبل عائلة آل سعود المثراة بالمال فجأة، مثل النار في الهشيم عبر العالم الإسلامي، بما في ذلك بعض قطاعات الشعب المصري. وقد وجدت الوهابية أرضاً خصبة خاصة مع صعود الإسلاموية في السبعينيات في ظل السادات وتشجيعه للإخوان المسلمين على العودة من المنفى في المملكة العربية السعودية. وأهمية تحويلات المصريين المالية العاملين في المملكة العربية السعودية للاقتصاد المصري شجعت سلبية النظام المصري في وجه صعود المملكة العربية السعودية.

بالطبع توجد هنا قصة طويلة، تحديداً كيف تخلت مصر تدريجياً عن دورها التاريخي كقائدة للعالم العربي منذ ١٩٦٧ وبدلاً من ذلك اتخذت مقعداً خلفياً وراء المملكة العربية السعودية، في كل من الدين والسياسة. وبالنظر إلى الخلف، لو بدا أن قومية ناصر العربية قد قدمت القيل للعرب ليحتفوا به، فبالتأكيد لن يأتي أي شيء جيد من العالم العربي طالما وهابيو المملكة العربية السعودية المتطرفون هم من في السيطرة. بالنسبة لمصر، نتائج انتشار الوهابية بادية مسبقاً. فكما رأينا، إدانة الموالد الشعبية كغير إسلامية من قبل المتعصبين الملهمين وهابياً هي واحدة، وانتقاء الأقلية المصرية المسيحية للتمييز ضدها، والتي تلعنها العقيدة الوهابية أيضاً ككافرة، هي ثانية.

من الغريب أنني كنت في رحلة إلى قلب الصعيد لزيارة قرية صديق على بعد نصف ساعة من المدينة الصناعية سوهاج، أثناء حدوث أحد الموالد هناك، أنْ حصلت على لمحة أولية عن محنة مجتمع مصر المسيحي القبطي. فخلال جولة في القرية في اليوم الأول، صاغ والد صديقي، المدير لمدرسة محلية، فكرة حرصت على تأكيد الصداقات الموجودة بين أصدقائه المسلمين والأقباط المحليين، محدداً الأقباط غالباً بعد تبادلهم التحية في الشوارع. ولكن عندما قمنا بسلسلة من الزيارات إلى بيوت أصدقائه أثناء ما كان الليل يهبط

واستعدادات المولد على قدم وساق، تبين أن لا أحد منهم كـان قبطيـاً. وفيمـا بعـد، عنـدما سألت صديقي إذا ما حدث في السابق أي اضطرابات بين المجتمعين في القرية، كشـف عـن غير قصد بأنه من سنوات قليلة ماضية كان هناك حقاً توتر شـديد لأن الأقبـاط أكـدوا لفتـرة قصيرة على حقهم لبناء كنيسة (حالياً بدلاً من ذلك عليهم القيام بتحويل منزل إلى كنيسة).

سألت، «هل كان ذلك حقاً سيسبب متاعب كثيرة؟»

قال، «نعم. هذه بلد مسلم.»

سألت، «ماذا كان سيحدث لو أصروا على بنائها؟»

لقد كانت برودة رده تثير القشعريرة: «كنا سنضربهم.»

كانت حدود «الصداقة» الطائفية واضحة فقد عُومل المسيحيون الأقبـاط بـاحترام طالمـا رضـوا بوضـعهم كمـواطنين مـن الدرجـة الثانيـة. وأنْ تـأتي هـذه الحـدود مـن المسـلمين «المعتدلين» الذين كانت تقاليدهم الاحتفالية الشعبية –أخرج المولد كل مسلمي القرية تقريبـاً من بيوتهم ذاك المساء– تحت تهديد الإسلام السني المتشـدد يبين أن الأقبـاط كـانوا في قـاع النظام المُهاجَم المحلي مباشرة. لقد لاحظت جذور هـذا التميـز في الطريـق وأنـا خـارج مـن القرية في اليوم التالي. فكما في القرية ذاتها، كانت كل البيوت التي مررنا بها في التاكسـي حديثـة، أبنية بالطوب الأحمر –من الصعوبة أن تكون مثل صورة أبنيـة الصـعيد المبتلاة بـالفقر وذات الطوب الطيني التي يتصورها أولئك الذين يتحدثون عن إهمال الحكومة للمنطقـة. وإذ سـألت عن كيف نجحوا في الحصول على المال؟ أخبرني صديقي أن جميع الرجـال تقريبـاً اشـتغلوا في الخليج وكان هو يأمل بالسفر إلى المملكة العربية السعودية أيضاً حالما ينهي دراسته.

أخبرتني جورجيت قليني، القبطية عضو الحزب الديمقراطي الوطني الحـاكم التـي عينها مبارك مرتين في مجلس الشعب عندما قابلتها بلا سابق موعد فيما بعـد في القـاهرة ونقلت لها تجاربي في القرية، قائلة، «لم نشهد أية مشاكل طائفية في مصَر حتى نحو ثلاثين سنة مضت.» لقد بدا ما رويته صادماً لهـا كحكايـة مألوفـة تثيـر الاكتئـاب. فأوضَـحت بإنجليزية ذات لكنة فرنسية قوية، «لقد بدأ هذا الأمر عنـدما راح الإخـوان المسـلمون، خاصة من الصعيد، يسافرون إلى المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى ليجدوا عملاً خلال ازدهار النفط في السبعينيات.» وواصلت بأن كثيراً منهم عادوا بعقلية وهابية

متطرفة جديدة غريبة عن بيئة مصر الدينية والثقافية المتسامحة تاريخياً، هذه الوهابية التي تُبلغ المسلمين بأنهم متفوقون على غير المسلمين. وادعت بأن تأثير مثل هذا التفكير «كان سريع الانتشار خاصة في السياسة المتنامية محلياً التي دعا إليها الإخوان المسلمون الذين احتضنهم السادات للمساعدة في تهميش اليساريين. وقالت، «عندما سمع مسيحيو مصر فجأة شعارهم المتكرر بلا نهاية، الإسلام هو الحل، ارتعدوا وشعروا بمزيد من الاغتراب عن التيار العام.» لقد كانت تكتم رعدة هي ذاتها وهي تقول ذلك. إن «دستورنا يقول كل مواطني مصر متساوون، لكن الواقع مختلف. يمكنني أن أعطيك المثال على ذلك، إذا كان لدى مالك مؤسسة مسلم أربعة أماكن متاحة، فإنه سيوظف أربعة مسلمين دائماً تقريباً. وإن كنا جميعاً متساويين، ألا يجب إعطاؤها لأفضل الأشخاص بغض النظر عن الدين؟»

دائماً يهدد عنف هذه الأيام بين المصريين المسلمين والمسيحيين بالخروج عن السيطرة. لقد اقتُبس رجاءي عطية عضو مركز البحوث الإسلامية التابع لجامعة الأزهر قائلاً، «الخطر الأكبر في مصر الآن تماماً هو الصراع الطائفي المتفاقم.» ففي الحادثة الأكثر درامية في ٢٠٠٦، هاجم مسلمون مهرة في استخدام المطاوي في الاسكندرية مصلين في الكنائس القبطية. مات مسيحي في الثامنة والسبعين من عمره وجُرح العديد. وخلال موكب جنازة الرجل المتوفى، انفجرت صدامات بين المسلمين والمسيحيين فمات أحد المسلمين وأكثر من أربعين جُرحوا من كلا المعتقدين وسجن العشرات. واستناداً إلى تقرير مدل أيست ريبورت أونلاين حينها، انفجر قتال الشوارع في اليوم التالي مرة أخرى، هذه المرة بعدما تظاهر مسيحيون في أحد شوارع الإسكندرية العامة الرئيسية حاملين صلباناً وهاتفين شعارات مسيحية. لقد كان الحي المسلم في الإسكندرية حيث حدثت هجمات الكنيسة مرتعاً لإسلام النمط السعودي لمدة طويلة.

ومع ذلك، كثير من المسيحيين ومراقبو حقوق الإنسان المصريين يشيرون بإصبع الاتهام أيضاً إلى حكومتهم. لقد أمكن لنظريتهم أن تتعزز عندما هالة حلمي بطرس، القبطية من الصعيد، ابتدأت مدونة لجذب الانتباه لما وصفته بالمضايقة والعنف المعاديين للأقباط. وحالاً وجدت نفسها رمزاً لذلك تماماً – فبعد إغلاق مدونتها،

اقتفى البوليس السري تحركاتها، وروقب تليفونها ورسائلها الإليكترونية. أخيراً، أخبر مجموعة من البلطجية – يعتقد أن الحكومة المحلية استأجرتهم – والدها وهم يضربونه: «هذه هدية من ابنتك.» ولكن هناك آخرون يعارضون بأن مثل هذه الأشكال من عنف الدولة ليس لها علاقة بالدين كلياً. يقول جورج إسحاق مؤسس حركة كفاية المؤيدة للديمقراطية المعارضة الداعية لقلب نظام مبارك سلمياً، «أنا قبطي وأعيش بسعادة في حي مليء بالمسيحيين والمسلمين.» ويقول إن «البوليس يرد بطريقة قاسية على أي اضطراب عام. وذلك ما يجعل كل شيء يخرج عن السيطرة.»

أيضاً، تشمل الشكاوى القبطية طويلة المدى الأخرى تمثيل المسيحيين الناقص في البوليس والقضاء والقوات المسلحة والخدمة المدنية والحكومة ونظام التعليم. وهناك منع فعلي على الوصول إلى الراديو والتلفزيون الحكوميين. إن أحد الأمثلة التي كثيراً ما يستشهد بها عن التمييز الرسمي هو قانون معمول به حتى الآن بالحاجة إلى موافقة رئاسية شخصية لتنفيذ إصلاحات في الكنيسة حتى ولو بسيطة مثل إصلاح مرحاض، والذي وجه إليه اللوم بسبب تأجيلات لأكثر من عقد في إصدار تصاريح ببناء كنائس. في ٢٠٠٥ سهل مبارك القانون، مفوضاً مثل هذه المسؤولية للمحافظين. فأثار هذا رد فعل مختلط من النشطاء (يعني الإسلاميين)، مع تسمية وطن الأسبوعية المسيحية القبطية المؤثرة له بدجل يهدف فقط لتهدئة النقاد الأجانب. لكن على الأقباط أيضاً الإقرار بوجود اتجاه انعزالي متنام بين تجمعهم كما يُحاجج مفكرون مسلمون ومسيحيون آخرون. لقد وجدوا برنامج هجومي بشكل خاص على محطة الحياة الفضائية القبطية التي تستضيف أباً معيناً هو زكريا بطرس، قسيس مصري اعتقله النظام بشكل متكرر عندما عاش في مصر لكنه يعيش الآن في المنفى في الولايات المتحدة. في برنامجه كل أحد لمدة ساعة الشعبي، يرمي بشتائم فظة بعد أخرى على الإسلام والقرآن والنبي محمد، التي جميعها لم تثر إدانة قوية من أي أحد أكثر مما أدانها رئيس الكنيسة القبطية في مصر، البابا شنودة. بالتأكيد شخصيات مثل الأب زكريا تغذي مفاهيم مؤامرة أجنبية ضد «الوحدة الوطنية» التي كانت تضج بها وسائل الإعلام المصرية منذ انعقاد منتدى حول القضية القبطية في الولايات المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٥. كان موضوع هذا المؤتمر الذي نُظم بمشاركة مؤسسات مهاجرين أقباط أن «الديمقراطية في

مصر يجب أن تفيد المسيحيين بقدر ما تفيد المسلمين.» واستناداً إلى مقالة مدل أيست ريبورت أونلاين فإن سياق المؤتمر المباشر كان صعود الإسلاميين في السياسة بعد انتخابات البلاد البرلمانية؛ لكنه كان أيضاً شهادة على صعود صورة المجموعات القبطية الموجودة في الولايات المتحدة. واستناداً إلى المقالة، وجدت مثل هذه المجموعات دعماً مرحباً من المحافظين الجدد ودوائر المسيحيين الأفنجيليكان في الولايات المتحدة. في الحقيقة، قامت بالدعاية للمؤتمر بينادور أسوشيتس – شركة العلاقات العامة المعروفة بقائمة أعضائها من عملاء المحافظين الجدد.

في القلب من نظريات المؤامرة المتعددة الآن شخصية متعلمة في الولايات المتحدة والأكثر إثارة للجدل في المجتمع القبطي اليوم الأسقف ماكس ميشيل. انتقل منذ بضعة سنوات إلى الولايات المتحدة ليواصل دراساته العليا في مدرسة القديس إلياس للاهوت الأرثوذكسي. يقول بأنه حصل على الدكتوراة في اللاهوت عام ٢٠٠٤. ورُسِم أسقفاً من قبل المجمع الكنسي المقدس للمنفيين الأمريكيين من المسيحيين الأرثوذكس الحقيقيين، أصحاب التقويم القديم الموجودة في نبراسكا. وبعد عام، رُقي إلى رتبة مطران من قبل نفس المجمع الكنسي، وأخذ الاسم الملكي مكسيموس الأول. وبعد عودته إلى مصر أعلن الأسقف بن الثامنة والخمسين نفسه مطران مسيحيي مصر والشرق الأوسط الأرثوذكسي، التحدي الواضح لسلطة البابا شنودة الذي لقبه الكامل بابا الإسكندرية المائة والسابع عشر وبطريرك الكرازة المرقسية. ثم أعلن أنه كان يؤسس مجمعاً كنسياً أرثوذكسياً جديداً. تبع ذلك دعوة رسمية له لحضور احتفالات الرابع من يوليو (يوم الاستقلال) في سفارة الولايات المتحدة في القاهرة، بحسب مصر اليوم، مثيرةً أسئلة حول دور الولايات المتحدة في الموضوع. مع ذلك، أصدر سفير الولايات المتحدة في مصر فرانسيس ريكياردون لاحقاً تصريحاً ينفي أن الولايات المتحدة كانت تدعم ميشيل.

يعبر ميشيل عن انتقادٍ فظ للبابا شنودة والنظام الإداري للكنيسة الأرثوذكسية القبطية، التي يقول بأنها شبيهة بـ «كنائس محاكم التفتيش في العصور الوسطى» في التعامل مع أولئك الذين يتبنون آراءً مختلفة عن آرائهم. لقد أخبرني في كنيسة القديس أثاناسيوس في القاهرة مرتدياً زياً بابوياً، «إن التوجه والسلوك داخل الكنيسة (القبطية) كما كان في العصور

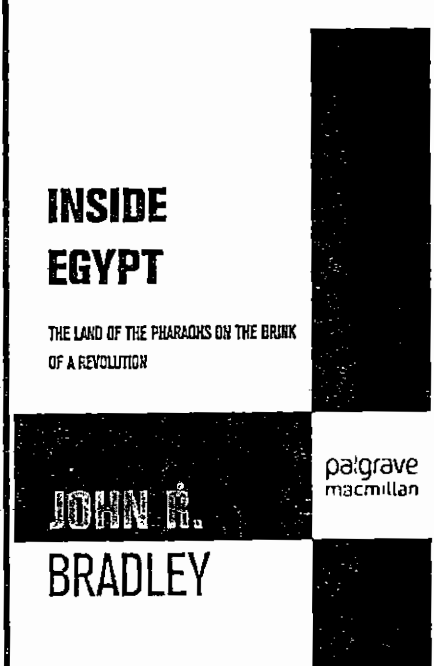
الوسطى.» وأضاف، «إن السلطة الوحيدة للبابا. يجب أن يُطاع. علينا العودة إلى ما يقوله آباء الكنيسة الأرثوذكسية المؤسسين الأصليين، وليس لما يقوله البابا. حتى المصلين تم إبلاغهم بعدم شراء صحف معينة منتقدة للبابا شنودة، وأُخبروا أنهم بشرائها فعلاً لن يعودوا مقبولين في الكنيسة.» لقد قالت كنيسة مصر الأرثوذكسية القبطية في تصريح لها: «عُين ماكس ميشيل بواسطة أناس تخلوا عن الكنيسة الأرثوذكسية... ولهذا لا تعترف الكنيسة بسلطته.» وأبلغ متحدث الكاتدرائية الأرثوذكسية القبطية الرسمي في القاهرة الصحفيين بأن هناك احتمالان بأن مثل هذا «الانقسام» دعمته الولايات المتحدة حقاً في إطار جهودها لإيذاء شعبية البابا شنودة. لكن ميشيل أنكر وجود أي علاقات بحكومة الولايات المتحدة، فقد أخبرني، «إن لي علاقات فقط مع الأصدقاء الذين كونتهم خلال أيامي كطالب بين بعض المصريين الذين قابلتهم والذين يعيشون في أمريكا.»

استناداً إلى مصر اليوم، ترك ميشيل تعاليم الكنيسة الأرثوذكسية بسبب ثلاث نقاط كبيرة. فبينما تصر الكنيسة الأرثوذكسية على السماح بالطلاق فقط في الحالات التي يتبنى فيها أحد الزوجين عقيدة أخرى أو في حالة الزنا الصريح، يعارض ميشيل قائلاً بأن هناك ثماني أسس على الأقل يمكن فيها للمؤمن أن يطلب الطلاق. وهو أيضاً يقوم بالحج إلى الأماكن المقدسة في القدس والضفة الغربية المحتلة، الشعيرة الممنوعة من قبل البابا شنودة، الذي قال بأن الكنيسة لن تطبع العلاقات مع إسرائيل حتى تكون هناك تسوية دائمة للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. ويحاجج ميشيل أيضاً بأن ليس هناك أسس دينية تمنع الأساقفة من الزواج. إنه هو متزوج وله طفلان، رغم أن القسس غير المتزوجين هم فقط المؤهلون للتعيين لرتبة أسقف في ظل القانون الكنسي القبطي.

ميشيل واثق بأن الحكومة المصرية ستوافق على الاعتراف رسمياً بكنيسته الجديدة. فقد قال بعد تأسيسها بسنة بأنها تملك حالياً عشرة أفرع في كل البلاد وآلاف التابعين. لكنه متأكد بأنه سيستمر في مواجهة معارضة قوية ليس فقط من داخل الكنيسة القبطية وفي محاكم القانون المدني، لكن من أصوات قبطية عامة أيضاً. فزعيم الأعمال القبطي البارز منير فخري عبد النور نشط ضد ميشيل بعد عودته إلى مصر مسمياً له بـ «دجال».

الفصل الرابع

البدو



في أكتوبر ٢٠٠٧، اجتاح آلاف البدو الغاضبين شوارع العريش في جزيرة سيناء، مهشمين صور مبارك، محطمين الأثاث في فرع الحزب الديمقراطي الوطني المحلي، مشعلين النار في الإطارات في الشوارع، ملقين حجارة، ومطلقين النار في الهواء ومحطمين واجهات المحلات. أخيراً استخدم البوليس قنابل الغاز المسيل للدموع لفض الاحتجاجات. لقد أصرت وسائل الإعلام الرسمية على أن الاضطرابات كانت نتيجة عداء بين قبيلتين بدويتين، الترابين والفواخرية، نشأ بعد حادثة إطلاق نار إذ جُرح ثلاثة أشخاص أثناء مغادرتهم للمسجد بعد الصلاة. محافظ العريش دعاه، «حادثًا محليًا معزولاً»؛ وقالت الصحافة الرسمية حسب المطلوب إن الترابين كانوا غاضبين على إخفاق الدولة في حمايتهم من الفواخرية. لكن قبل ذلك بأسبوعين، كان قد أغلق مئات من البدو الطريق الرئيسي المؤدي إلى شرم الشيخ

بالإطارات المشتعلة ومتاريس الحجارة، وحينها كانوا يحتجون على هدم عشرين بيتاً ادعت السلطات بأنها بنيت بغير تصريح. بعد ذلك بيومين، كان هناك مزيد من الاحتجاجات في العريش من قبل البدو مطالبين السلطات بإطلاق سراح سجناء بدو زعموا أن بعضهم كانوا معتقلين بلا محاكمة منذ ٢٠٠٤ م عندما ميزت هجمات إرهابية في طابا بداية سلسلة من التفجيرات لمنتجعات البحر الأحمر الجديدة المشرقة التي تعتبر الآن قطعة كبيرة من صناعة السياحة المصرية. وميزت أيضاً بعودة الإرهاب إلى مصر بعد سبع سنين من الهدوء.

في طابا الكثير من البهرجة والفتنة، بفنادق جديدة رائعة موجهة غالباً نحو موجة جديدة من سائحين أوروبيين وإسرائيليين أثرياء، جزء من ريفيرا مصرية مخططة ستمتد على طول الساحل إلى العقبة. كانت مصر معنية بإرضاء المجموعتين: فقد دخل المتعهدون لبناء مجمعات متكاملة ضخمة بمزاليقها المائية وتصميم شبه أندلسي طردت لأعمال المحلية القائمة. لقد كانت كلها، في طريقتها، شبيهة كثيراً بالقصة الكئيبة لتطورات القاهرة بعد انقلاب ١٩٥٢م. ففي أكتوبر ٢٠٠٤م، انتقى الإرهابيون هدفهم بعناية إذ فجروا أبرز موقع للاستهلاك، الذي ليس رمزاً رئيسياً لصناعة السياحة العالمية فقط لكن المبيت المفضل للسائحين الإسرائيليين: هيلتون طابا. حصد الهجوم أربع وثلاثين روحاً، الكثير منهم إسرائيليين. ثم في يوليو ٢٠٠٥م، انفجرت قنابل في أكبر منتجعات البحر الأحمر والمقامة من فترة طويلة، شرم الشيخ، قاتلة أكثر من ثمانين شخصًا في ذروة الموسم. لكن معظم هؤلاء كانوا مصريين. وفي إبريل ٢٠٠٦ م، كان دور دهب، حيث قتلت تفجيرات ثلاثية تسعة عشر مصرياً. إلا أن رد فعل القاهرة كان نفسه في كل حالة: اعتقالات جماعية –يقال أُلقي القبض على آلاف البدو، وآخرون عذبوا –واستنكارات غامضة للقاعدة التي بالطبع كانت موسيقى لآذان صرَّافي الرواتب لمبارك في واشنطن.

بعد تحقيق مشوش، أشارت الحكومة أخيراً حتى الآن بإصبع الاتهام إلى مجموعة غير معروفة تدعى جماعة التوحيد والجهاد. وانتزع المصريون تصريحاً من زعيم للمنظمة فيما يبدو لجعل الأمر جلياً بأنها مجموعة إسلامية فلسطينية أساساً وأن بعض المهاجمين كانوا قد تدربوا في فلسطين (جميع زعمائها قُتلوا أو استسلموا، كما يبدو

مضعفين المجموعة على نحو قاتل). تقول منظمة غير ربحية مستقلة مشهورة موجودة في الولايات المتحدة تُدعى مجموعة الأزمة الدولية (ICG)، في أحد تقاريرها الممتازة حول قضية سيناء منشور في يناير ٢٠٠٧ م أن هناك «سببًا وجيهًا» لافتراض أن الهجوم الأول له صلة فعلاً بالفلسطينيين، آخذين في الاعتبار الضحايا الإسرائيليين الكثر؛ لكن الهجومان الثاني والثالث يمكن أن يوحيا بأن الإرهابيين كانوا في الحقيقة «يرسلون رسالة لمبارك»: فهدف التفجير الرئيسي في دهب ربما لم يكن مصادفة أنه ملك لمواطن كان قد قدم تبرعات كبيرة لحملة مبارك الانتخابية.

إن الوضع، في أفضل الأحوال، فوضى. ولا يزال يستدعي السؤال: لماذا حملة القاهرة وحشية بشكل خاص على بدو سيناء؟

جزيرة سيناء، ذات المساحة ٦١ ألف كيلومتر مربع تقريباً، تمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى خليج السويس وخليج العقبة، مشكلة محافظة حدودية عند التقاء أفريقيا وآسيا. لقد كانت دائماً فاصلاً إستراتيجياً بين وادي النيل وجيران مصر الشرقيين. ومبكراً كحكم محمد علي في الجزء الأول من القرن التاسع عشر، كانت السيطرة على سيناء مسألة حيوية من اللحظة التي راح يؤكد فيها حكمه الذاتي عن أسياده العثمانيين عبر بناء دولة مركزية وتحديد حدودها. وافتتاح قناة السويس في ١٨٦٩ م وضع المنطقة في قلب محاولات القوى الأوروبية للسيطرة على التجارة بين البحرين الأحمر والأبيض. ففي اتفاقية طابا الأولى عام ١٩٠٦م ، ربح البريطانيون، الذين فرضوا انتدابهم على مصر منذ ١٨٨٢م، التوحيد الرسمي للجزيرة مع المحمية المصرية ورسموا الحدود مع فلسطين. مذ ذاك فصاعداً أدارها الجيش البريطاني وكانت تحت أشكال متنوعة من السيطرة العسكرية مذ ذاك.

تظل قناة السويس بطرق كثيرة الحدود الشرقية لمصر، وسيناء هي ما يسميها تقرير ICG المنطقة «شبه المنفصلة». أصبحت سيناء وقطاع غزة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٧م تحت الإدارة العسكرية المصرية، مع الاختلاف أن مصر ادعت السيادة على سيناء فقط. ثم جاءت حرب يوم الغفران، وسقط كلاهما في يد إسرائيل، متحولين إلى رمز للكبرياء العربي الجريح. طبيعياً، وضعت اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر في سبتمبر

١٩٧٨م واتفاقية مارس ١٩٧٩ م للسلام سيناء في قلب المفاوضات. بالنسبة لمصر، كانت قضية استعادة وتأكيد وطني، مفصولة تماماً حتى عن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. باختصار، تحولت سيناء إلى مفهوم مجرد. فالديبلوماسية الطويلة والصعبة لاستعادة جيب طابا وحده أظهرت مقدار اهتمام المصريين حول المنطقة، أي ليس بالضرورة حول أناسها. أخيراً، كانت الجزيرة منزوعة السلاح ومحتلة من قبل القوة متعددة الجنسيات المهيمنة عليها الولايات المتحدة، التي بدأت عملها في ١٩٨٢م، يوم انسحاب الجنود الإسرائيليين من سيناء. وتظل حتى اليوم تحت نظام أمني خاص فرضته اتفاقية السلام، التي تقيد حرية مصر لأي عمل عسكري هناك.

إلا أن سيناء ليست مفهوماً مجرداً ولا «مشكلة إرهابية.» تاريخياً، هي أرض البدو، شعب الصحراء. جاءت القبائل أصلاً من الجزيرة العربية ودول المشرق العربي. ويتقاسم سيناء الآن نحو خمسة عشرة قبيلة كبيرة، في مناطق رُسمت حدودها وحُكمت بواسطة اتفاقيات بين مجموعات في ظل قانون قبلي عرفي بدلاً من قوانين أسيادهم. أحد القبائل، العزازمة، مقسمة بين الأردن وسوريا وفلسطين ومصر. والعزازمة يدعون الحق في كل الأرض من بير سانا إلى وادي عرابا غرب مصر، بالإضافة إلى بعض الأرض في صحراء سيناء، ويهيمنون على وسط سيناء سوية مع قبيلتي التيابيه والحويطات. وفي الشمال الشرقي، بطول البحر الأبيض المتوسط هناك السواركة والرميلات، أغلبهم يقيم الآن في العريش والشيخ زويد ورفح. وإلى الغرب، الأغلبية مساعيد والبياضية والدواغرة. وفي الجنوب، مجموعات الأغلبية الطوارة، اتحاد من قبائل تضم الحليقات وأولاد سعيد والمزينة، الذين يعيشون في منطقة شرم الشيخ، في جبال الداخل، وخاصة في منطقة دهب. والترابين، المجموعة التي في قلب الاضطرابات الحالية، هم مجموعة هامة أخرى تاريخياً في كل من نويبع وفوق كل شيء في الشمال، يمتدون إلى إسرائيل والضفة الغربية.

لكن الشعب الموصوف عموماً بالبدوي هو حقاً «فسيفساء من سكان يعكسون تاريخ السكن المعقد للجزيرة»، كما أوضح تقرير ICG- بتميزات جلية فيما يخص الأصول والتقاليد والأنشطة الاقتصادية وحتى اللغة: إنهم من كل مكان. فالجبالية ليسوا حتى عرباً، لكنهم على الأصح يُعتقد بمجيئهم من مقدونيا، أرسلهم العثمانيون إلى

سيناء ليحفظوا الأمن. هناك تحولوا إلى الإسلام والآن معروفون كبدو، لكنهم يحافظون على هويتهم المنفصلة عبر التصاق غير منسجم بدير سانت كاثرين (فتنة سياحية كبرى واقعة بسفح جبل سيناء، حيث تلقى موسى كما يُقال الوصايا العشر) وادعاء بالسيطرة على المنطقة والمسالك السياحية. ويمكن تمييز آخرين بوضوح من اللهجات القريبة للهجات عرب الشرق أو الجزيرة العربية، لكن التي تميز أيضاً القبائل الواحدة من الأخرى. البعض جاء من منطقة نائية في الجنوب كالنوبة، التي امتدت تاريخياً من أسوان إلى داخل السودان. ولا يعرف أحد كم منهم هناك. تصل التقديرات إلى نحو مائتي ألف من إجمالي السكان البالغ نحو ثلاثمائة ألف وستمائة كل جزيرة سيناء. معظم البقية فلسطينيون بشعور بالهوية قوي بنفس القدر. إلا أن إحصاء ١٩٩٥م يبين آلافاً قليلة فقط من الناس معرَّفين كبدو يسكنون في الجنوب، معظمهم مزارعون وصيادون لكن أيضاً تجار محظوظون وموظفون حكوميون قليلون. هذا لأن ما يقدر بخمسة وسبعين ألف بدوي لا يملكون المواطنة على الإطلاق: منحت الحكومة بعضهم على الأكثر أوراق تعريف سيناثية. ومن بين القبائل التي تجاهلتها الحكومة، استناداً إلى تقارير مختلفة، الرشيدية في حلايب والشلاتين، الذين جاؤوا أصلاً من قطر وانتقلوا فيما بعد إلى السودان ومصر، حيث أقاموا حول النيل، جنوب مصر، وجزء من البحر الأحمر؛ والطفيلات جنوب سيناء؛ والملالحة في رفح على حدود غزة-مصر. لقد أخبر أحد الزعماء القليين صحيفة الخميس بأن التعقيدات المحيطة بالمواطنة تعود إلى أيام معاهدة طابا الأولى في ١٩٠٦م. «قالت المعاهدة كل أولئك الذين يعيشون في مصر يجب أن يأخذوا المواطنة المصرية، وعندما أجرى الجيش البريطاني الإحصاء الأول في ١٩٢٤م، أُعطيت كل القبائل أوراق تعريفية» - فيما عدا، وهذا هو الحال، بالنسبة لأولئك الذين لم يكونوا موجودين.

بينما نظر الحكام غالباً إلى أرض البدو كرقعة شطرنج، وكانوا إزعاجاً لحلم ناصر أحادي العرق بمصر مركزية، خدم البدو مع ذلك تشكيلة من الوظائف المفيدة بالنسبة لحكوماتهم المختلفة. فتاريخياً معرفتهم بالسفر الصحراوي جعل قوافلهم شريان الحياة للكثير من الاقتصاديات، الغرض الذي يمكن ملاحظته اليوم: فعندما فتحت ليبيا حدودها للأمم المتحدة، مثلاً، تعاقد برنامج الغذاء العالمي مع قبيلة بدوية لنقل المؤن

للاجئين السودانيين من ميناء بنغازي على المتوسط هبوطاً عبر الصحراء غير المطروقة إلى معسكرات شرق تشاد. بالطبع لهم أيضاً سمعة كمحاربين وسمحوا بتجنيدهم كمرتزقة لأجيال. ولا تزال الأمم الحديثة تعتمد عليهم من أجل الأمن الإقليمي: فملك السعودية الأول، الملك عبد العزيز، تزوج امرأة من قبيلة شُمَّر القوية ليكفل حدوده الشمالية.

لكن في تلك المنفعة تكمن أيضاً جذور مشاكلهم، لأن الدول القومية الناشئة شعرت بأنه إذا كان ولاؤهم يُشترى من قبل مجموعة، يمّكن إذن شراء ولائهم من قبل شخص آخر كذلك. وهم يعرفون أن الولاءات القبلية لها دائماً أسبقية على المفاهيم المجردة مثل الهوية الوطنية: إن الحدود التي تتقاتل وتتفاوض الدول القومية بشأنها تعني القليل مقارنة بحقوق الأرض القبلية المملوكة لهم لقرون طويلة التي يقول البدو عنها إنهم جُردوا منها بمنهجية.

لقد حاولت كل بلد في الشرق الأوسط ذات سكان من البدو أن توطنهم، فيما يشبه كثيراً محاولات حكومات أوروبية لتوطين الغجر؛ لكن الحكومة المصرية، كائنة ما تكون، حاولت تغيير نمط حياتهم بالقوة الغاشمة. إن صحيفة الوفد عكست بأفضل ما يكون حماس الحكومة المشوش نوعاً ما عندما كتبت بأن إستراتيجية تطوير زراعي إقليمي سيوفر «ليس فقط منجم ذهب»، الذي يمكن لبعض المستثمرين الخاصين التلاعب فيه، لكن قبل كل شيء «سيسمح ببناء شريط أمني بطول حدود مصر المفتوحة» لاحظ أن البدو يُنظر إليهم كمجرد حجارة مبنى لإنشاء شريط بمعنى أن تلك السياسة قد «تحول مناطق كبيرة إلى شيء يشبه المستوطنات في الصحراء، التي ستشكل حاجزاً أمام الإرهابيين والمتآمرين لدخول مصر.»

إن التوسع الحضري في أراضي الرعي التقليدية والجفاف بسبب الطقس المتقلب في العقود الحالية أدى إلى فقدان كثير من ماشية أولئك البدو الذين لا يزالون يربونها – في بعض الحالات فقدان كل القطعان القبلية – الذين هم الأفقر والأكثر تهميشاً. لكن البدو بنفس القدر «منعوا» من ازدهار السياحة. فخلال السنوات الخمس عشر الماضية، خُصصت كل قطع أراضي البناء في منتجعات البحر الأحمر لمصريين عرب وشركات أجنبية تستثمر في السياحة، بينما كان البدو، خلال برامج الحكومة، يُدفعون إلى

الصحراء. إن معدل البطالة بين البدو مرتفع جداً، ومعظمهم مُنع من التعليم والمهارات لإنشاء أعمال صغيرة لتقديم حاجيات السياحة. ففي ٢٠٠٢ م وحدها، وفرت مائة وعشرة فنادق ما بين عشر وثلاثين وظيفة مباشرة؛ لكن ذهبت كل وظيفة تقريباً إلى مصريين من أماكن أخرى. ولتخفيف البطالة في القاهرة والمدن المزدحمة في دلتا النيل، شجعت الدولة بهمة عمالاً كي ينتقلوا من هناك إلى سيناء، حيث يتمتعون براتب وظروف حياة أفضل؛ وعلى البدو الذين يدفعونهم بعيداً البحث عن طرق بديلة لكسب عيشهم، التي ثبت أنها تقريباً معدومة في البحر – على الأقل الأعمال الشرعية. واستناداً إلى ICG، فإن الموظفين المائتين والخمسين في أحد فنادق الخمس نجوم كلهم من وادي النيل – فيما عدا بحارَيْن مع طاقم القارب، اللذين يأتيان من الطور عاصمة الحكومة الإدارية. والبدو الآن حتى محرومون من العمل كمرشدين سياحيين في طرق الصحراء.

تأمل حالة قرية جرغانة الساحلية. يعيش البدو هناك قرب غابات مانجروف تستحق مبدئياً بحق الإنقاذ من أجل مصلحة النظام الأيكولوجي المحلي. خلال الصيف، يعتمدون على الصيد كمصدر أساسي للعيش، ويحفظون السمك للشتاء، عندما ينتقلون إلى الوادي ليتفادوا البرد ورياح الساحل الشديدة. الآن يقول البدو إنهم عُزلوا وهُمشوا بمنهجية لصالح صناعة سياحة بيئية جديدة قفزت في كل جنوب سيناء. أولاً، يدعون، بأن مشغلي المنتجع والفندق أرادوا منعهم من الصيد، لذا وافق البدو على الصيد فقط في أراضٍ محددة فُرضت من قبل محمية سيناء الجنوبية؛ ثم اتُهم المحافظ بمنعهم تماماً من الصيد في أي مكان. إنهم يُطردون باستمرار إلى المناطق النائية. بالنسبة لبعض الشباب، البدء بالسياحة البيئية والمال الذي تجلبه غير منظورهم: إنهم حاولوا التكيف كي لا يُغفلوا؛ لكن، كما يشعر كبارهم، على حساب وحدة قيمهم التقليدية: البساطة والترابط واحترام التنظيم القبلي التقليدي وأيقاعات حياتهم التقليدية. باختصار، لقد تحولوا إلى الاحتيال والجريمة. إن أي تطور معقول، بالطبع، كان سيحاول دمج البدو الصيادين في المشاريع السياحية، من أجل كسب المال من خبرات تصويرية ساحرة بين المحليين إن ليس من أجل شيء آخر؛ لكن للإنصاف، كثير من بقية العالم أيضاً آخذ فقط في الاستيقاظ لأي خيارات غير عرض حفنة من النساء طويلات العنق لجذب

المجموعات السياحية.

في جنوب سيناء، مع ذلك، لا يزال كثير من البدو يمكنهم العيش بالقليل على هوامش الصناعة السياحية بتحويل أنفسهم إلى عامل جذب. فبغض النظر عن تهميشهم، تمتلئ الكتيبات السياحية الرسمية بصور بدو نابضة بالحياة. لكن في شمال سيناء، بالكاد توجد أي سياحة. فالقرى السياحية التي بنتها الحكومة بطول الساحل الشمالي مدن أشباح فعلياً ومنطقة العريش الصناعية الصغيرة والمطار ليسا كافيين لدعم العائلات البدوية. إن الوعود بمشاريع جديدة ومساعدات مالية للإسكان والتوظيف، كما قالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في مقالة في أكتوبر ٢٠٠٧م، «تحولت إلى نكتة.» وكما هي العادة في مصر أبداً، هناك خطط كبيرة ودراسات جدوى، لكن في الواقع لم تبن أية مصانع كبيرة منذ ٢٠٠١، والعدد الإجمالي لمن وُظف من الناس في المصانع الموجودة سابقاً يقال بأنه أقل من خمسة آلاف. ليس معنى ذلك أن جهود الإسكان لم تنجح: لقد نجحت لكن ليس بالطريقة التي قصدتها الحكومة. إن ICG تكتب، «التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الجزيرة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة ولدت إسكان الأمر الواقع في محيط خارجي حضري من جانب بدو يبحثون عن الشغل والتعليم لأطفالهم.» بكلمات أخرى، لقد خلقوا ضواحي طبقة دنيا بكل ما تتضمنه من المشاكل الجديدة – من الجريمة وجعل الشباب متطرفين.

إن التعليم الذي يذهبون بحثاً عنه هناك لا يستحق بالضرورة البحث. فالبدو الريفيون غير المسجلين كمواطنين ليس لديهم الحق في التعليم الحكومي على الإطلاق. وحسب هيئات التطوير، الأمية عالية لما يصل إلى ٩٠٪ بين بعض قطاعات السكان البدو. وإن التحقوا فعلاً بالتعليم، فهو متمحور حول التراث الفرعوني والدولة المركزية كما في كل مصر – لكن بلا علاقة بالبدو تماماً. وإن كان هناك مشروع تابعته الحكومة ببعض الحماسة فهو إقامة متحف فرعوني في العريش: آخذين في الاعتبار تراث المنطقة غير الموجود بهذا الخصوص، فإن الأمر يبدو ليس أكثر من محاولة فرض بصمة الدولة على بلدة لا تزال حتى حينه تملك متحفاً بدوياً مزدهراً. وعندما يُعلم الآباء أبناءهم سراً تراثهم العربي، يُقال بأن معلميهم يستدعونهم أحياناً.

على الصعيد السياسي، كان خطأ النظام أثناء ذلك تصور بنيته العسكرية معكوسة في الوضع القبائلي: فمنطقه، سُس الرجل المسؤول، تسس الجميع. بالتالي راح أمن الدولة يلعب دور كيفية اختيار شيوخ القبائل الأمر الذي يتم تقليدياً بإجماع قبائلي، تماماً مثلما تصر القاهرة الآن على أن يكون كل الأئمة موظفين حكوميين. في الواقع ليس للأئمة الجدد مصداقية لدى الجماهير وليس للمشايخ الجدد مصداقية لدى القبائل، وترك إضعاف تأثيرهما في المثالين فراغاً يمكن ملؤه بالمتطرفين. لقد انخفضت شرعية المشايخ إلى درجة أنهم راحوا يلعبون دوراً شبيهاً لدور مشايخ المملكة العربية السعودية الذين ولاؤهم الظاهري للنظام يخفي واقعاً مختلفاً تماماً بين القاعدة.

الإهمال حلقة مفرغة.

لقد أخبر عضو قبائلي مجهول الأهرام الأسبوعي في مايو ٢٠٠٧ م قائلاً، «صارت الحياة لسنوات الآن غير محتملة بالنسبة لنا، ويبدو أن كل بدوي يُعتبر مشكوكاً فيه غيابياً.» لقد تعزز الارتياب في سنوات الاحتلال الإسرائيلي لسيناء، عندما نُظر إلى البدو كحلفاء لإسرائيل وبالتالي كخونة للقضية الوطنية المصرية. ربما مفهوم أن ذلك اللقب التصق بهم بعد عودة سيناء إلى مصر. فعبر الحدود، بعد كل شيء، يحتفظ الجيش الإسرائيلي بكتيبة كلها من البدو المحليين، الذين بعضهم أولاد عمومة لأولئك الذين في مصر، و٢٠٪ من الرجال المؤهلين يتطوعون فيها. تاريخياً، لهذا السبب صوتت البلدات البدوية في إسرائيل بكثافة لصالح الأحزاب الصهيونية، باكتساب الاتجاهات المتشددة ما يصل إلى ٩٥٪ من أصوات البدو في بعض البلدات حتى الثمانينيات. لقد هبط ذلك بالنسبة لعدة انتخابات، لكن اليمينيين اليهود لا يزالون يحصلون على أغلبية أصوات البدو. وكتيبة الاستطلاع البدوية سيئة السمعة مسؤولة بدرجة كبيرة عن حراسة المناطق الحدودية، وحتى انسحاب إسرائيل من غزة كان لها وجود بطول حدود رفح كذلك أيضاً. ويقول الفلسطينيون أن الجنود الإسرائيليين البدو أكثر عدوانية ووحشية من جيش الدفاع الإسرائيلي، لأنهم هم من يقود جرافات هدم المنازل. إن ناشط السلام البريطاني الشاب توم هرندال، الذي مات مدافعاً عن هدم بيت فلسطيني في رفح في ٢٠٠٤م، قتله بالرصاص جندي بدوي إسرائيلي أُدين فيما بعد.

بعد أعمال الشغب الحالية، كانت هناك تقارير متوقعة في صحافة القاهرة الوطنية أن البدو كانوا يطالبون بضمهم ثانية إلى إسرائيل أو إنشاء «كيان مستقل ذاتياً» لهم. وفي بيان نُشر في العريش، أكد مشايخ قبليون أنهم يعتبرون أنفسهم «مواطنين موالين لمصر» ويجب ألا يكون هناك شك في انتمائهم الوطني. وأخبر شيخ العزازمة المراسلين قائلاً، «نحن مصريون رغم توجه الحكومة السلبي نحونا، نحن وطنيون رغم الطريقة التي يعاملنا بها أمن الدولة، ونطالب الرئيس مبارك بمساعدتنا علىّ الخروج من ذلك.» حتى لو كان ذلك صحيحاً، هناك قليل في القاهرة راغبون في الاستماع لذلك: فالأفضل كثيراً وضع اللوم عن العنف على القبائل المشاكسة غير الموالية المعروفة من الإقرار بوجود مشكلة حقيقية ربما كانت قد ساعدت الحكومة على خلقها. بدلاً من ذلك، استمرت الصحافة في العزف على مقابلة أجراها أحد ممثلي البدو مع قناة BBC العربية، حيث صرح بأنهم كانوا قد ذهبوا إلى إسرائيل لنقل همومهم إلى السفير المصري في تل أبيب، «لأنها أقرب لنا من القاهرة.» ربما أنه قصد أقرب مادياً – في النهاية لم يذهب البدو في مسيرة إلى الكنيست – لكن ذلك لا يزال يُسوَّق كطلب خياني من أجل تدخل إسرائيلي.

لا يمكن للمرء أن يلومهم. ربما تركت إسرائيل البدو يؤدون أعمالها القذرة، لكن هي تدفع لهم على الأقل؛ بينما سيكون من الصعب حتى على الشيخ الأكثر ولاءً أن يشرح لقبيلته لماذا بالضبط هو مغرم بالدولة المصرية، فيما عدا ربما توضيحه أن ما يربطهم بالمصريين الآخرين التعذيب الذي تعاقبهم به الدولة بحرية كبيرة كذلك أيضاً. في الواقع، مع ذلك، هم ليسوا متيمين بأي من الجانبين. من ناحية، مستوى معيشتهم البائس وما يواجهونه من شك متفشٍ دفع ببعض البدو لإيجاد مصادر عيش بديلة على هيئة تجارة المخدرات ، وتجارة النساء إلى إسرائيل – محطة مرور العاهرات من أوروبا الشرقية ووسط آسيا – وتجارة السلاح مع الفلسطينيين. إن الأمر يبدو وكأن ليس لديهم سمعة يفقدونها.

إن البدو بطول الحدود المسامية يعبرونها فعلاً ذهاباً وأياباً بانتظام، واتهامات حكومتي كل من إسرائيل ومصر لها أسس صحيحة. ففي سبتمبر ٢٠٠٧م، كشفت السلطات المصرية مخزن ذخيرة يحتوي على نحو ثلاثة أطنان من المتفجرات مخزونة في أكياس بلاستيكية، وفي يوليو من نفس السنة كشفت طن ونصف متفجرات فقط على

بعد خمسة وعشرين كيلومتراً من الحدود مع غزة. وفي نفس الوقت، يبدو أن الإسلاموية وجدت– وبالتالي الكراهية لإسرائيل – تربة خصبة بين البدو الشباب، معبأين بسياسة الهوية التي حتماً ستشتعل بين أناس ظهورهم إلى الجدار. إن تقرير ICG يقتبس رجلاً من نويبع ممثلاً للكثيرين، قائلاً، «أنا مسلم وعربي وبدوي ترباني ومن سيناء ومن مصر.» هكذا يأتي الدين أولاً، جزئياً لأن كثيرًا من القبائل تعود بأصولها إلى أرض النبي، في تعارض مع أرض الفراعنة. إنه لمن المستحيل أن تحدد كم ذلك هو مجرد كلام بالنسبة للدين – بكلمات أخرى، فيما إذا كانت لا تزال القبيلة لا تأتي أولاً حقاً – وإلى أي مدى لا يعني كونه عربياً أنه غير يهودي أو غربي؛ ففي كلتا الحالتين قوة الإسلام جلية. ضف الفقر والسخط إلى المزيج، النتيجة متوقعة.

إن تقرير ICG يوضح، أن «يوميات مسيرة أعضاء جماعة التوحيد والجهاد، أيما كانت علاقاتها بالمنظمات الإرهابية الأجنبية، تكشف بشكل صارخ عن ظاهرة جعل جيل الشباب متطرفاً، الذين ربما تتولد جاذبيتهم إلى النشاطية الإسلامية العسكرية من مزيد من اليأس الاجتماعي–الاقتصادي وأزمة الهوية ودعم إقليمي.» إنها منطقة عازلة حقاً.

هناك الآن أحاديث عن إحياء خطة حكومية مصرية قديمة لإخلاء «منطقة عازلة عسكرية» من البيوت والشجر في المنطقة قرب حدود رفح حيث قد يهرب البدو لكن أيضاً يعيشون ويفلحون أرضهم. وكذلك أيضاً نيل رضا الإسرائيليين الذين يشتكون دائماً من تهريب السلاح عبر الأنفاق تحت جدار الحدود، والخطة ستروق لمبارك الذي هو أيضاً له مشاكله الخاصة مع قيادة حماس على الجانب الآخر من الحدود (حماس نشأت من فرع فلسطيني للإخوان المسلمين). قال مواطنون في يوليو ٢٠٠٧، إن الخطة تقضي بإخلاء شريط بعرض مائة وخمسين متراً بطول حدود الاثني عشر كيلومتراً والذي سيتم توسيعه لاحقاً إلى ثلاثة كيلومترات. ويذكر المواطنون كإثبات للخطة الزيارة الغامضة في يوليو ٢٠٠٧ التي قام بها وفد من كونجرس الولايات المتحدة لتفقد المنطقة (الرسالة المختزلة لأي عربي من أجل محاولة تقوية أمن الحدود الإسرائيلية). إن ما هو مؤكد أن قوات الأمن تتدفق إلى المنطقة. وربما أنهم على المدى القصير

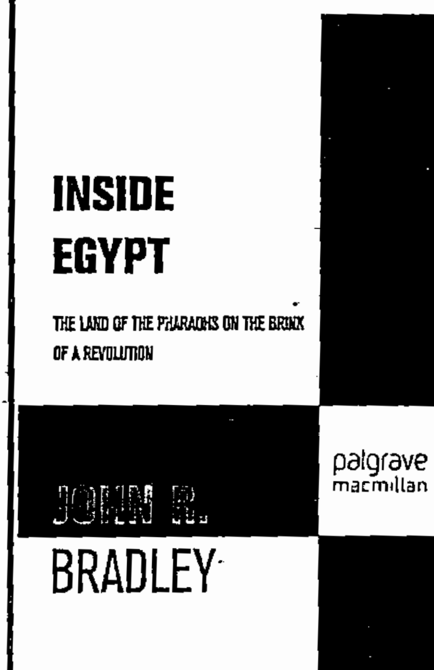
يحبطون بعض التهريب، لكن كما أوضح الصحفي الإسرائيلي زئيفي بارئيل في هآرتس، البدو «لم يعودوا متأثرين بأنماط العقاب عند هذه النقطة.»

إنه لمن العار الأبدي لمصر- هذا البلد الذي يجعل، بعد كل شيء، تلطيخ صورته جريمة - أن تأتي المساعدة الوحيدة تقريباً من الخارج. والأسوأ، أن يأتي بعضه من برنامج الأمم المتحدة للغذاء العالمي، الأكثر ارتباطاً غالباً بضحايا المجاعة في شمال كوريا والمشردين في صحراء أفريقيا الجنوبية منه مع المناطق السياحية المزدهرة. لقد قال بيشو باراجولي مدير برنامج الغذاء العالمي: «لن تُظهر الإحصائيات أن المنطقة فقيرة جداً.» شرم الشيخ والازدهار السياحي «سيخفي ذلك. لكنك تحتاج لتحديد المجتمعات التقليدية.» إن برنامج الغذاء العالمي في سيناء يركز على التغذية و «بناء القدرات.» لكن ذلك يعني أساساً أن الناس سيُعطَون حصصاً غذائية إن وافقوا على التوطين، مما يجعل البرنامج معنوياً على الأقل ذراعاً لسياسات الحكومة المصرية الخاصة. وقد يقاس نجاحه، بوتيرة ICG، بحقيقة أنه بعد خمس سنوات من إقامته، أحد مشاريع التوطين في وسط سيناء «على وشك الإغلاق بدون تأسيس الظروف المستدامة للبقاء بالنسبة لعشرات العائلات القليلة المعنية.» منحت المفوضية الأوروبية من جانبها ٥٥.٥ مليون يورو لبرنامج تطويري من شقين في محمية سيناء الجنوبية. الجزء الأول تطوير بنية تحتية مثل توفير مياه الشرب للمجتمعات الريفية وإدارة المواد الصلبة والمياه العادمة، وأجهزة حماية بيئية لاحتياطات المنطقة الطبيعية. والجزء الثاني، بمقدار ٢٠.٥ مليون يورو مخصصة لرفع الفقر ومشروعات تطوير اجتماعي عبر منظمات محلية وغير حكومية. استناداً لتقارير، المواطنون في هذا المثال مرة أخرى ليسوا شاكرين للأمة التي تطالبهم بالولاء.

لا أي من هذا كاف تقريباً لإخماد برميل البارود الذي هو سيناء. فكما أخبر حسين القيم عضو كفاية المؤيدة للديمقراطية بشكل متكرر صحيفة الأهرام بعد أعمال شغب أكتوبر ٢٠٠٧: «على الحكومة أعادة التفكير في إستراتيجيتها اتجاه البدو، وإلا سيحولها مسلحو المنطقة إلى حرب يبدو أن القاهرة تدفع باتجاهها.»

الفصل الخامس

التعذيب



كان عباس يقيم لمدة أسبوعين في شقتي في القاهرة، وكان قد أخذ الغسيل إلى المغسلة المحلية من ساعتين. لقد كان في الثلاثينيات من عمره وكنت قد قابلته خلال رحلة إلى أسوان، حيث دعاني إلى العشاء في بيت عائلته. لقد أقمنا واحدة من تلك الصداقات الفورية الشائعة بين المصريين والأجانب، خاصة في مراكز البلاد السياحية، التي بقدر ما هي سهلة الحدوث على كوب من الشاي سهلة النسيان عندما يذهب في النهاية كل واحدٍ في حال سبيله. أخبرني عباس بعد العشاء برغبته بالمجيء إلى القاهرة ليجد عملاً. اغتنمت الفرصة ووافقت على تركه يمكث في الغرفة الفائضة في شقتي حتى يقف على قدميه. وكان الشرط أن يقوم بأعمال المنزل التي اشتملت على أخذ الملابس إلى المغسلة. كنت قد قررت بسرعة بأنه ليس محطاً للثقة تماماً مذ أنه كان يعمل بائعاً متجولاً لحوحاً، آخذاً من السائحين عمولة هنا ومشروباً أو وجبة

مجانيين هناك؛ لكنه متعلم وذكي وصاحب جيد عموماً، وكانت لنا تجربة مشتركة من العيش في مدينة جدة الساحلية من المملكة العربية السعودية (التي أحبها تقريباً بنفس حبي لها). على أية حال، ستكون رحلة العودة بالقطار لمدة خمسة عشر ساعة أقل مللاً إذا أجريت مع صحبة للحديث وإضاعة الوقت. ومع ذلك، الآن عندما نظرت من النافذة إلى الشارع في الأسفل لأفحص مرة أخرى إن كان قادماً، برقت احتمالية مروعة في ذهني: هذا الشخص انتهز كرمي وسرق ملابسي وهرب مني.

لقد طمأنت نفسي بأن الأمر كاحتمال خارج عن المألوف. فالمصريون بالرغم من ظروفهم الاجتماعية الماسة، لا يزالون يقيمون وزناً كبيراً للسمات الشخصية كالأمانة والثقة، وحتى الشخص المراوغ الشاذ يحاول إخفاء آثاره عندما يقع في مكروه كي يحافظ على سمعته الاجتماعية سليمة. لكن، تذكرت، أنه كان قد أخبرني بأنه سيعود حالاً؛ وحقيقة إغلاق جواله زادت فقط من قلقي. فحصت الشقة، فوجدت ملابس عباس الخاصة لا تزال هناك في صرة أسفل سريره. ثم مرة أخرى، ما هي حاجته لها إذا كان قد سرق ملابسي؟ فقررت الذهاب إلى المغسلة.

كانت كل الأجوبة لدى محمد، الولد الذي في المحل. نعم كان عباس قد أحضر الملابس، وستكون جاهزة في الصباح التالي. وواصل الشاب، لكنه بعد أن غادر استدعاه شرطي وطلب منه بطاقة هويته. وبعد نظرة سريعة عليها، طُلب إلى عباس أن يصعد في خلف شاحنة الشرطة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، أُخذ مع مجموعة من عاثري الحظ – فيما يبدو إلى نقطة شرطة محلية. كان الولد، وهو ينفث دخان سيجارة، يقص كل هذا بلا مبالاة، كما لو أن ذلك مسار الأحداث الأكثر طبيعية.

فتساءلت، «لكن ما الخطأ الذي فعله؟».

«عمل خطأ؟»تساءل الولد بدوره برفض مستهجن ودوّر عينيه وكأنه يقول: لا يجب عليك أن تفعل أي شيء فعلياً في هذا البلد كي تُعتقل بواسطة الشرطة.

اتصلت تليفونياً بشخص أعرفه يُدعى موسى، أخوه شرطي متوسط المستوى، وشرحت ما جرى. لقد تمكنت من طلب خدمة منه لأنني، عند زواجه قبل أشهر قليلة، دسست له مبلغاً غير قليل من المال بينما كنت أقدم تهانيَّ، معتقداً بأنه استثمار حكيم في

بلد يستطيع من تعرفه أن يخلصك من كل أنواع المواقف الصعبة. طلب إليَّ أن أرتدي قميص أنيق وربطة عنق وأقابله بعد نصف ساعة في نقطة البوليس الأقرب إلى المكان الذي أُخذ منه عباس. وأضاف أن كوني أبيض وأبدا رسمياً فهذا نصف معركة تحرير عباس. والنصف الآخر سيتضمن امتلاك رزمة نقود على حسابي لتوزيع سخي كبقشيش. وقبل أن ينهي، سألني عن اسم عباس الكامل ورقم بطاقة الهوية. فاعترفت بأن كل ما أعرفه أنه يُدعى عباسًا وأنه أصلاً من أسوان. فتمتم بأن ذلك سيحل اللغز مبرراً بأنه من المرجح أن يكون صعباً وجود أكثر من واحد بذاك الاسم، ومن تلك المدينة الجنوبية قد تم التقاطه في نفس ضاحية القاهرة.

كان موسى ينتظرني خارج نقطة البوليس. كان قد أمَّن معلومات بأن حمولة شاحنة من «المجرمين» وصلت من نصف ساعة، ويتم استجوابهم في الداخل. بهدوء قال لي، «اعطني عشرين جنيهاً»، ما هو أكثر من ثلاث دولارات بقليل، وصعد إلى شرطي بزي رسمي عند مدخل النقطة، هز يده كطريقة لتسليم حذر للرشوة المطوية في راحته، هامساً شيئاً ما في أذن الشرطي، ثم أشار إليَّ باتباعه إلى الداخل. مجموعة من الدرجات أدت إلى اليسار، عند القاع الذي وقف فيه ثلاثة رجال شرطة بالزي. أخذ موسى رزمة أخرى من الورق النقدي مني، عرَّف نفسه إلى الشرطة كأخ لضابط، ومرة أخرى سُمح له بالمرور بأمان. في قمة الدرجات فتح مزيد من البقشيش أيضاً الباب إلى المكتب القذر الخاص بضابط كبير، الذي انشغل موسى بنقاش معه بينما انتظرت في الخارج. عاد وأخبرني أن أعطيه أي نقود لا زلت أملكها (نحو أربعين دولار) واقترح أنه من الأفضل أن أعود إلى الشارع. وبعد عشر دقائق، برز عباس من نقطة البوليس. كان موسى معه، وذراع تلتف فوق كتف عباس. حياني عباس بعناق وقُبَل. نادينا على أول تاكسي وأسرعنا إلى شقتي، بعدما كنت قد طمأنت موسى بأنني «سأراه لاحقاً» كي أقدم له شكري على خدماته وكان عليه أن يفهم معنى ذلك. كان على أن أدفع له هناك ووقتها، لكن كل ما تبقى من النقود التي أحضرتها معي ورقة مهروسة بعشر جنيهات واحتجتها لأجرة التاكسي.

سألت عباس عندما عدنا إلى الشقة، «لماذا التقطوك؟»

فأجاب، «إنهم يفعلون ذلك طوال الوقت. لديهم نظام الكوتة. إنهم يلتقطون عشرين أو ثلاثين فقط يومياً من الشارع ومن ثم يفتشونك داخل مركز البوليس ليعرفوا إذا كان

معك مخدرات أو أي شيء آخر غير قانوني ضدك. إن لم يكن معك شيء، تنتظرهم حتى يفحصوا ملفك على الكمبيوتر ليعرفوا فيما إذا كانت هناك مذكرات سابقة باعتقالك. إن لم يوجد منها شيء، يتركوك.»

إذن لو كنت فقط قد تركته هناك، كانوا سيطلقون سراحة على أية حال؟

فشرح، «يمكن للأمر أن يأخذ يومًا أو اثنين. وفي هذه الأثناء ممنوع عليك الاتصال بأحد كي تجعله يعرف أين أنت أو ماذا يحدث. وتُلقى في غرفة صغيرة مع آخرين كثر جداً. والضابط يصبح سعيداً تماماً للحصول بالحظ على اثنين أو ثلاثة معتقلين في اليوم من العشرات الملتقطين. حينها يستطيع إبلاغ مسؤله أنه حقق كوتته باعتقال مجرمين.»

احتججت قائلاً، «لكن ذلك سخيف. من المفترض بالشرطة البحث عن المجرمين المشتبه بارتكابهم لجرائم مُبلَّغ عنها، وليس اعتقال الجميع قاطبة على أمل أن يكون واحد منهم أو اثنين قد عملا شيئاً خاطئاً. لماذا لم ترفض الذهاب معهم؟ ليس لديهم حق في عمل ذلك.»

نظر إليَّ وكأنني مغفل.

قال، «لديهم الحق في عمل أي شيء يريدونه. عليك أن تفهم من الآن أنه في هذا البلد لم يعد الشعب يملك حقوقاً، إن تحتج، يأخذونك إلى الدور الأرضي ويضربوك حتى يخرج الغائط من مؤخرتك.»

لقد كان هادئاً للحظة، كما لو أنه يفكر في شيء شاهده في وقت سابق من اليوم.

أخيراً بصق وقال، «كـ.. أم هذه البلد وكـ... أم هذه الحكومة. أريد أن أرحل. لا يهمني إلى أين. أي بلد أفضل من هذه.»

كان عباس محظوظاً حقاً بطرق عدة، أبرز واحدة منها معرفته بغربي هو نفسه له وساطات لتتدخل وتحصل على إطلاق سراحه. ولكن الأهم فهم عباس للنظام جيداً بدرجة كافية ليقبل برباطة جأش قدره ولا يعترض، مدركاً بأنه لو فعل ذلك ستكون النتيجة فقط عقاب أسوأ من الإزعاج التسلطي نوعاً ما الذي عاناه. وكثير جداً من الآخرين في مصر ليسوا محظوظين هكذا، حيث تسلط بلطجية النظام – الضجرون وضئيلو الراتب والخائفون هم أنفسهم – يتسبب غالباً جداً بعنف من أجل العنف، كله

جزء من نظام يرى التخويف الروتيني كمحور للقدرة على الحكم.

مثلاً، وُلد محمد عبد الرحمن في أسرة فقيرة في قرية شوحه في دلتا النيل. لقد كان عمره ثلاثة عشر عاماً عندما أصبح عدواً للدولة المصرية، وكنتيجة لن يعيش ليرى ميلاده الرابع عشر. يُدعى بأنه اعتقل في أغسطس ٢٠٠٧ م مع أخيه المراهق الأكبر، إبراهيم. ما جريمته المُدعاة؟ اشتبه البوليس في القرية المجاورة بأن الأخوين كانا قد سرقا علب شاي. عندما زارتهما أمهما بعد ذلك بثلاثة أيام في نقطة بوليس المنصورة، بعد حصولها أخيراً على خبر مكانهما، قالت بأنها «صدمت حتى الموت» عند رؤية محمد. لكنها لم تقل شيئاً في نقطة البوليس ذاتها. هذا كي توفر مزيدًا من الاضطهاد ضد ابنها الأكبر على يد معذبيه. وهرعت من نقطة البوليس إلى محامٍ، نجح في جعل محمد الصغير يُنقل إلى مستشفى المنصورة العام.

بالنسبة لجماهير مصر الفقيرة للأسف، النقل من نقطة بوليس إلى مستشفى عام يعاني من نقص تمويل مزمن يعني الانتقال من الرمضاء إلى النار. ذلك ما يجب أن يكون قد حدث لمحمد، الذي يُقال بأنه أمضى أربعة أيام هناك – أي بافتراض أنه كان قادراً على التفكير في أي شيء آخر غير الألم الشديد الذي كان يعانيه. في اليوم الخامس، سُلم محمد مرة أخرى للبوليس بواسطة مواطنين وجدوه ملقى مغشياً عليه في قطعة أرض لموقف سيارات قرب المستشفى. فاتهمت أمه المستشفى، حرفياً، برميه بعيداً وعدم الاعتناء به، مع أنه من المستحيل معرفة كيف وصل إلى أرض الموقف. واستناداً إلى تقارير، فإن البوليس، غير القادر على فرض مزيد من الوحشية على الطفل الذي كان على حافة الموت مسبقاً، قرر أخيراً انتهائه من الطفل. لقد عادوا به إلى البيت إلى أمه، الأمر الذي بالطبع ستتوقع ما كان قد حدث لطفل في الثالثة عشرة من عمره يوم اعتقاله.

كما في أمثلة أخرى كثيرة جداً عن وحشية البوليس في مصر، كان ذلك قد يكون نهاية القصة، على الأقل بالنسبة للجميع إلا عائلة الولد. لكن عادت القضية إلى الواجهة بواسطة الإخوان المسلمين. فقد زاروا كوخ العائلة المتداعى، وكاميرا الفيديو جاهزة. يمكن رؤية الأم في الفيديو الناجز، مرتدية غطاء رأس فلاحي بسيط، تقص القصة. ومحمد مستلقٍ شبه فاقد للوعي على مرتبةٍ خلفها. فمه مفتوح ويتنفس بصعوبة. وحسب

طلب المذيع، أزاحت بسرعة القماش المغطى لابنها. فانكشف جسده النحيف ببؤس وخيط من السائل ملتصق برئته. لقد أشارت إلى علامات حرق عدة على جبهته قبل أن تقلب الطفل المُئن على وجهه لتكشف عن علامة سوداء كبيرة على ظهره. إنها تقول بأنها التهبت بعد علاجه. وتركز الكاميرا على العلامة مكبرة لها. ثم تمر نازلة إلى شرج الولد الصغير. إنها تبدو مرتخية ومنتفخة – كما لو أنه قد أغتُصب حديثاً. مرة أخرى، قُلب الولد على ظهره. والآن الأم تشير إلى علامات حرق أكثر على عضوه الذكري وخصيتيه.

لم يسترد محمد عبد الرحمن الوعي الكامل مرة أخرى مطلقاً، وبعد أيام قليلة من تصوير الفيديو-توفي.

لاحقاً، قالت ماجدة عدلي، مديرة مركز النديم للعلاج النفسي وإعادة تأهيل ضحايا العنف، أن عائلة محمد أبلغتها بتعرضه لكل من الحروق الكهربائية والحروق التي يبدو أنها تنتج من سيخ محمى على النار. وقال أخوه بأن محمدًا عُذب قرص تسخين كهربائي. واستنتجت عدلي قائلة، «ضُرب الولد وصُعق بالكهرباء. وعندما صرخ وراح في تشنجات ركله الضابط في صدره، ويبدو ذلك قد أتلف رئتيه.» وقالت بأن الغيبوبة يمكن أن تكون قد نتجت إما عن تسمم دموي أو رض في الرأس من ضرب رهيب لا بد أنه تلقاه.

لقد أبلغت أمه المراسلين أن الأطباء الذين فحصوا الولد في البداية كي يصدروا شهادة الوفاة شكُّوا أيضاً أنه توفي لأسباب غير طبيعية ونصحوها بالذهاب إلى النائب العام. وأضافت أن أحد النواب العامين بكى عندما رأي الجثة وأمر بإعادتها إلى مشرحة مستشفى جامعة المنصورة. فبين التشريح الأولي للجثة بأن السبب المباشر للوفاة كان عدوى رئوية. ربما كان ذلك صحيحاً. ومع ذلك، السؤال الذي أرادت له الأم جواباً من الأطباء ما الذي جاء بالعدوى إليه. وقالت بأنها رفضت قبول نتيجة التشريح أو استلام الجثة للدفن. وادعت بأن موظفين ورجال شرطة محليين كبار حينها «حاولوا رشوتي وأحياناً أخرى تهديدي كي لا أقدم شكوى،» مقدمين لي مائتي دولار، مقدار كبير بالنسبة لفقير أمي مسؤول عن عائلة كبيرة. لكن لم يكن ذلك كافياً لإقناع أم ذات كبرياء كسيرة القلب كي تترك الموضوع يمر.

يُقال بأن البوليس تعب من المفاوضات، من ثم ببساطة خطف الجثة من المشرحة بدون إخبار أمه. ودفنوها فيما يبدو بينما كان ابنها إبراهيم، الذي كان لا يزال في الحجز، يجلس في مؤخرة شاحنة بوليس يشاهد الدفن. هل كان هذا تحذيرًا ضمنيًا له كي يبلغ أمه بالسكوت أو أنه هو أيضاً سيقتل؟ أثناء ذلك ادعى إبراهيم أيضاً أنه عُذب على يد البوليس، الذي هدده بتلفيق تهمة مخدرات ضده إن هو لم يشهد بأن علامات الحرق على جسد أخيه كان تأثير طويل المدى لسقوط سلك مُكهرب حدث وأن وقع عليه فقط من ستة أشهر قبل اعتقاله. وإذ اعتقد إبراهيم أن محمداً كان حياً فقد وافق. لكن بحلول وقت الدفن، أذاع الإخوان المسلمون الفيديو على الإنترنت وكانت القضية تجذب جماهير هائلة – ليس فقط في وسائل إعلام المعارضة المصرية، التي تفضح بشكل روتيني قضايا تعذيب مدعاة بتفصيل واضح، لكن أيضاً باختصار في وسائل الإعلام الدولية غير المهتمة عادة. فتراجع إبراهيم عن شهادته ومكتب النائب العام، على غير عادته، أعلن بأنه سيفحص الجثة أكثر. فأخرجت الجثة لمزيد من الفحص. لقد قال حمدي الباز محامي العائلة بأن هناك «ظروفًا واضحة هنا تدعو إلى إعادة فحص الجثة»، وذكر تقرير صاغه مفتش الصحة أثناء ما أدخلت الجثة المستشفى بدايةً استخدم التعذيب. وأضاف الباز بأنه ما أن يفهم المرء سرعة أخذ الجثة للدفن حتى يفهم أن وزارة الداخلية أرادت أن تنهي الموضوع بسرعة. وقد اقتبسته صحف المعارضة قائلاً، «توجد شبكة مؤامرة هنا... الجميع يحاولون إخفاء ظروف الوفاة الحقيقية.» ثم أعد الباز ملف قضية، متضمناً الفيديو الذي كان حينها قد شاهده الآلاف حول العالم.

ليست العدالة المصرية شيئاً إن لم تكن خاطفة.

بحلول أوائل سبتمبر، لجنة من خبراء الطب الشرعي معينة حكومياً برأت ضباط بوليس المنصورة تماماً من كل التهم. ووجدت أن الولد كان قد مات بسبب «هبوط حاد في ضغط الدم ووظائف التنفس.» بالطبع تلك النتائج تتطابق تماماً مع قصة الأسرة أيضاً.

حقاً تمتلك مراكز البوليس مثل هذه السمعة بين المصريين العاديين لدرجة أنهم كارهون هذه الأيام التبليغ حتى عن الجرائم الخطيرة، خشية أن يجدوا أنفسهم في الجانب

الخطأ مع ضابط شرس، أو أسوأ، يجدوا أنفسهم مقدمين شكوى ضد شخص له «علاقات» ويمكنه بالتالي جعل حياتهم جهنم حقيقية عبر إجراء اتصالات قليلة مع أفراد بارزين في السلطة. لقد قالت منظمات حقوق المرأة أن النساء ضحايا العنف الجنسي خاصة لا تُبلغن عن الجرائم تقريباً. ولن يجهدك البحث لتعرف لماذا. فمنذ أن الضباط أنفسهم يوظفون الاغتصاب بشكل روتيني كأسلوب تحقيق أو ربما فقط للمتعة (حتى، يُدعى، مع ولد ضعيف في الثالثة عشرة مثل محمد، متهم فقط بسرقة علبة شاي)، فقد أصبحوا بعيدين بما لا يثير الدهشة عن أن يكونوا مستمعين متعاطفين؛ أضف لهذا الاعتقاد المديد في هذا المجتمع الذكوري-الشوفيني أن النساء المغتصبات بطريقة ما كن يطلبن ذلك، وبهذا يصبح تجنب الاتصال بهم مطلقاً. ومع ذلك قالت النساء اللواتي تحدين تخويف مراكز الشرطة الذكورية عن آخرها بأن التجربة زادت الطين بله فقط. فهن يقلن بأن رد فعل الرقيع الأول الذي يجابهنه، المسمي لنفسه ضابطاً، إبداء ملاحظة مذلة تعني فيما إذا كن يرغبن في «مقابلته» لاحقاً ذاك المساء في مطعم الوجبات السريعة لمناقشة الموضوع أكثر. وإذ لم يعد «شرفها» سليماً، فهي من يجب أن يقع عليه اللوم؛ وهكذا تُعتبر الآن فريسةً سهلةً.

إن المرء ليحتار ماذا سيقول في مثل هذا السياق رداً على اعتقال عام ٢٠٠١ م من قبل عدة مئات من أفراد الأمن لعشرات قليلة من «المثليين الجنسيين» المفترضين يرقصون على قارب رحلات راسٍ على النيل في القاهرة. تدعي التقارير أن الرجال الخمسين المعتقلين (اعتقل خمسة وثلاثون على القارب والسبعة عشر الآخرون من مناطق أخرى في القاهرة) أُخضعوا للتعذيب وبعضهم ضُرب بشدة. حتى الأصغر، عمره خمسة عشر عاماً فقط ولم يكن في المرقص عندما اعتقل، أبلغ الصحفيين بأنه ضُرب بالفلكة – عصا غليظة – على ساقيه ورجليه. غالباً ما تجعل أداة التعذيب هذه الضحايا غير قادرين على المشي لأيام. لقد كانت المحكمة ذاتها هرج ومرج، حيث مُنعت الأسر والأقارب من الدخول إلى المحكمة وهبطت معنويات السجناء عند اكتشافهم بأنهم يُحاكمون أمام محكمة أمن الدولة (أنشأت بداية للتعامل مع قضايا الإرهاب والتجسس) بدون حق الاستئناف. إنه لأمر يصل إلى ما هو أبعد من السخرية أن بلطجية الدولة المُدعى باستخدامهم الروتيني للاغتصاب الشرجي كشكل من التعذيب ضد المعتقلين الذكور، يعتقلون مجموعة رجال لمجرد أنهم كانوا يرقصون مع بعضهم البعض. إنه يشير في

الحقيقة إلى درجة النفاق والوحشية الباردة في قلب نظام مبارك، وإلى بلد أجهزة الأمن فيها ليست من أجل حماية الشعب من الجريمة بل لحماية زعماء البلاد من الشعب الذي يحتقرهم.

لقد عرفت لقطة فيديو محمد المرسلة لعشرات آلاف متصفحي الإنترنت عبر العالم وهم في بيوتهم، وأولئك الذين قرؤوا التقرير الخاص بالموضوع المعاد نشره في وسائل الإعلام الغربية ما عرفه كل مصري لسنوات، بأن التعذيب يعج في نظام بلادهم الأمني. حقاً، حتى هذه لم تكن المرة الأولى التي يُصور فيها فيديو ليراه كل العالم. ففي لقطة أُخذت بكاميرا التليفون المحمول ظهرت في نوفمبر الماضي على مدونة مصرية، ظهر ضباط شرطة يلوِّطون سجيناً (اعتقل بعد تجرئه على تحدي اعتقال أخيه) بعصا مكنسة – الممارسة الروتينية بحسب تقرير مكثف لأمنستي إنترناشيونال حول التعذيب في مصر. فالتقرير يستخلص أن «التعذيب وأشكال أخرى من سوء المعاملة متنظمة ومنهجية.» وتتفق مع ذلك مجموعات الضغط المحلية. فالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان (EOHP)، مثلاً، نشرت تقريراً في ٢٠٠٧ م يفصِّل قصص مئات من ضحايا وحشية البوليس على مدار العقد الماضي. وقد صرح طارق زغلول مدير عمليات EOHR الميدانية بأن «التعذيب في مصر منظم ومنهجي، على عكس ما تريدك وزارة الداخلية أن تعتقد.» وأضاف: «إنه ليس حالات فردية.» ويقول تقرير المنظمة بأن التعذيب ظاهرة في مصر مسنودة بإجراءات قانونية متساهلة تسمح للممارسة بالازدهار. فبين عامي ١٩٩٣ و يوليو ٢٠٠٧ م، وثقت المنظمة ما يزيد على خمسمائة شخص عُذبوا. وصرحت المنظمة أن من الضحايا ٥٦٧، توفي منهم ١٦٧ كنتيجة مباشرة لأعمال البوليس. وهذه الحالات، يُفترض، كونها غيضًا من فيض، مذ أن معظمها دُفنت قبل أن ترى النور.

إن ما هو معروف جيداً أن معظم وسائل التعذيب المقال عنها بشكل متكرر هي الضرب والصعقات الكهربائية والتعليق من المعصمين والكاحلين وفي أوضاع مقلوبة لفترات طويلة، وتهديدات بقتل أو اغتصاب الضحايا أو أقاربهم أو بشكل آخر يُعتدى عليهم جنسياً. وقد أخبر بعض الموقوفين أمنستي انترناشيونال بأنهم حُقق معهم بينما

سجناء مشابهين كانوا يُعذبون بالقرب منهم مما يوحي بأن الحبل على الجرار طوال الساعات الأربع والعشرين. وقال آخرون بأنهم سمعوا صراخ ناس يُعذبون ورأوا إصابات السجناء بعدما تم التحقيق معهم. وكثير من الناس الذين أوقفوا بما له علاقة بالهجمات الإرهابية في طابا في ٢٠٠٤ م وشرم الشيخ في ٢٠٠٥ م، قالوا بأن أيديهم قُيدت وجُردوا من ملابسهم وعُصبت عيونهم طوال جولات التحقيق. قال أحمد عبد الله رباح، أحد الموقوفين «المشتبه بهم بالإرهاب» سابقاً بأنه حُقق معه وعذب أربع مرات يومياً – بالضرب والتعليق من الكاحلين والمعصمين في أوضاع مقلوبة وصُعق كهربياً على أجزاء حساسة من الجسم بما في ذلك شفاهه وقضيبه ورأسه. في كل مرة حُقق معه وعُذب فيها كانت تُعصب عيناه ويُجرد من ملابسه. وعلى عكس حالة محمد، مع ذلك، حضر طبيب يومياً تقريباً ليفحص الضحايا تحت التعذيب ليتأكد من إمكانية استمرار محنتهم. يبدو أن رباح عُذب هكذا خلال ثلاثة أشهر توقيف تقريباً، إما لأن أخاه كان مشتبهاً به بالإرهاب أو – وهذه ليست نكتة – بسبب اختلاط الأسماء.

عادة، يُسجن موقوفو قوات أمن الدولة المصرية بمعزل عن العالم الخارجي أو سراً. بكلمات أخرى، يُقال عنهم «اختفوا» في الأسلوب الموجود لفترة طويلة والمحترم في حينه لدى الديكتاتوريات العسكرية في كل مكان. عموماً، الموقوفون الذين يُبلَّغون عن سبب سجنهم هم ببساطة فقط ذوو القرابة بالمشتبه به. ففي بعض الحالات، بعد ذلك يُطلق سراح هؤلاء الأقارب لكن يتم إبلاغهم بضرورة إيجاد المطلوبين وإقناعهم بتسليم أنفسهم للسلطات لوقف تعذيب أو سوء معاملات أخرى لأقرباء آخرين لا زالوا في التوقيف أيضاً – من هنا كان خوف أم الصغير محمد من الكلام بينما ولدها لا زالا في التوقيف. هذه الممارسة شبيهة بشكل مخيف بممارسة ألمانيا النازية المعروفة بالإسبنهافت أي مسؤولية أعضاء العائلة عن جرائم أحد أفرادها، التي قال عنها هملر في ١٩٤٤، «العادة القديمة جداً التي مارسها أجدادنا.»

إن أحد الضحايا، طالب جامعي في الثانية والعشرين، يمثل الكثير في كونه لم يُتهم أبداً ولم يتم التحقيق في ادعاءاته بتعذيبه وبالطبع لم يتلق أي تعويض عن معاناته. لقد أخبر أمنستي إنترناشيونال بأنه أُعتقل حوالي عند الثالثة صباحاً في بيته، وعصبت عيناه وأُخذ إلى مكتب أجهزة تحقيقات أمن الدولة (SSI) في العريش في جزيرة سيناء. لقد طُلب

إليه التعرف على أناس معينين، لكن عندما قال بعدم معرفتهم، أُهين ولكم على وجهه بشكل متكرر. أُلصق سلك بأحد أصابع قدمه والآخر في قضيبه وتم صعقه. وصُب الماء على وجهه وأجبر على الاستلقاء على الأرض. حدث كل ذلك بينما كان عارياً. ونفس التعذيب استمر ثلاثة أسابيع. وأحياناً أُجبر أيضاً على أن يكون حاضراً أثناء التحقيق مع معتقلين آخرين وتعذيبهم وفي أحيان أخرى كان يمكنه سماع صراخ المعتقلين أمثاله. لقد أمضى أسبوعين في مكتب SSI في العريش قبل نقله إلى مركز اعتقال قوات الأمن المركزي.

توحي كل الدلائل المتوفرة أن محاولات النظام لمحاربة التعذيب الروتيني تصل إلى أكثر قليلاً من شكليات. ففي نوفمبر ٢٠٠٧م ، مثلاً، بعد أيام فقط من الحكم على ضابطي شرطة بثلاث سنوات سجن لإلاطة رجل بعصا في القضية المذكورة أعلاه، توفي رجل آخر بسبب إصاباته بعد تعذيبه من قبل الشرطة لمدة ثلاثة أيام. لقد أبلغ رسميون مصريون وكالات الأخبار الأجنبية بأن أحمد صابر سعد كان قد سُجن بتهمة حيازة مخدرات، لكن رغم أمر نيابة الدولة بإخلاء سبيلة لعدم كفاية الأدلة، عذبت الشرطة سعد لثلاثة أيام قبل أن ترميه إلى الشارع. وتوفي بعد ذلك بيوم. فأمر النائب العام المصري عبد المجيد محمود بفتح تحقيق في التقارير، لكن حتى قبل أن يتخذ التحقيق مجراه وُضع ضابطًا شرطة «رهن التحقيق» بعد ادعاء مراهقَيْن بأنهما أمرا سجينين آخرين باغتصابهما في نقطة بوليس أخرى. فيُدعى أن ملازمًا وملازمًا أولاً في نقطة كفر الشيخ في القاهرة أمرا سجناء أكبر باغتصاب الولدين، عمريهما السادسة عشرة والسابعة عشرة، بعد سجن الاثنين بتهمة حيازة مخدرات قبل ذلك بأسبوع وأُمر بتوقيفهما أربعة أيام. بعد الإفراج عنهما، عائلتا الفتيين قدمت شكوى في مكتب النائب العام المحلي، ويُقال بأن فحص الطبيب الشرعي المأخوذ بعد مغادرتهما حجز الشرطة بين أنهما كانا قد ليطا حديثاً. فأصدرت وزارة الداخلية تصريحاً يقول بأن مدير شرطة نقطة كفر الشيخ ولواء شرطة وضابطين كبيرين من مساعديه طُردوا من وظائفهم ونقلوا إلى «وظائف إدارية.»

إذا كان كل هذا يبدو مألوفاً بشكل غريب – العري وعصب العينين والتعليق – ذلك

لأنه ظهر للعيان في بلد مختلف وأُدير بواسطة سيد تعذيب مختلف، تحديداً في سجن أبو غريب ببغداد في أوائل أيام غزو العراق. فسابقاً في ٢٦ من سبتمبر ٢٠٠١ م، قبل أن تتبلور تماماً أي «حرب على الإرهاب»، كان كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة حينها عالي الصوت في تقديره «للالتزام الذي أبدته مصر للعمل معنا ونحن نتوجه للتعامل مع وباء الإرهاب. إن مصر، كما يعرف جميعنا، حقاً في مقدمتنا في هذا الموضوع. ولدينا الكثير لنتعلمه منهم وهناك الكثير لنعمله سوياً.» كان التحقيق مع السجناء أحد الأشياء التي كان الحليفان من فترة طويلة قادرين على القيام به سوية؛ لقد فعلا ذلك تحت نظام الولايات المتحدة لـ «التسليم الاستثنائي» – المصطلح المُصاغ ليعني نقل الموقوفين بالجو سراً من تحت سيادة سلطة الولايات المتحدة القضائية أو دول أخرى إلى بلد فيه القانون وتطبيقه أقل تدقيقاً بشكل ظاهر بشأن استخدام التعذيب لنزع معلومات. فبالإضافة إلى المملكة العربية السعودية، أثبتت مصر أنها مرشح رئيسي لمثل هذه الجهود التعاونية.

عندما تعتبر السلطات المصرية أن قضية ما تؤثر بأي طريقة على الأمن القومي، فإن لديها مئات الطرق القانونية للتحايل على الضمانات بمحاكمة عادلة والحق في مستشار قانوني وواجب تقصي ادعاءات التعذيب وسوء المعاملات الأخرى ومنع استخدام الأدلة المنتزعة بالتعذيب في المحكمة. يتم التعامل مع قضايا الأمن القومي بما يسميه مناضلو حقوق الإنسان بـ «نظام قانوني موازٍ» كلي فعال، يحرم المتهم من حق المساواة أمام القانون من الادعاء إلى المحاكمة. فالقضايا المعتبرة ذات علاقة بالأمن يتم التحقيق فيها من قبل فرع خاص من النيابة العامة – نيابة أمن الدولة العليا – أو تُرد إلى النيابة العسكرية العليا بواسطة الرئيس. ثم يُحاكم المتهمون، ليس أمام المحاكم العادية بل محاكم الطوارئ أو العسكرية، الملتزمة بضمانات غير مريحة قليلة (بما في ذلك حق الاستئناف أمام محكمة أعلى). من حيث المبدأ، تُجري النيابة قضية جنائية عبر التحقيق في الجرائم إما عبر ضباط فرض القانون أو عبر تفويض المهمة إلى قاضي تحقيق، لكن ذلك تحت تصرف النائب العام كلياً. ففي القضايا الأمنية، يمكن للنواب العامين أن يقرروا ببساطة إجراء التحقيق بأنفسهم، مستخدمين محكمة أمن الدولة العليا المتخصصة في مثل هذه الجرائم ويشرف عليها مباشرة النائب العام. منذ عام بعد انقلاب ١٩٥٢ م، عندما تأسست محكمة أمن الدولة

العليا، توسعت سلطاتها بمراسيم أخرى. ويمكن لأعضائها الآن تحري الجرائم الأمنية في أي مكان من مصر، بالإضافة لأي جريمة يرى الرئيس بملائمة ردها إليها. وهي بالطبع كثيرة.

قانون ١٩٥٢ للطوارئ يعطي أيضاً النائب العام سلطات قاضي التحقيق ومحكمة استئناف المحاكمات في جلسات مغلقة. وتعطي صلاحيات واسعة للنائب العام لحبس أناس مشتبهين بالجرائم الأمنية. كل هذا مجتمعاً يعني أنه يستطيع أولاً الأمر بحبس لمدة خمسة عشر يوماً على ذمة المحكمة بصفته نائبًا عامًا؛ ثم يستطيع تمديد 'التوقيف حتى خمسة وأربعين يوماً مؤدياً دور قاضي التحقيق؛ وبرشاقة ينتقل إلى دائرة استئناف الاتهام، إنه من ثم يستطيع مواصلة تجديد التوقيف إلى مدد من خمسة عشر يوماً. بكلمات أخرى، للنائب العام سلطة اعتقال الناس لما يصل خمسة أشهر بدون إشراف قضائي مستقل. خلال الخمسة عشر يوماً الأولى، يمكن حرمان أي شخص من حق المثول فوراً أمام قاضٍ أو مسؤول قضائي آخر ويُحرم من حق الاعتراض على اعتقاله، مهما قد يكون من نجاح مستبعد عندما تحين أخيراً له الفرصة. وتقريباً غني عن الإضافة أن مسؤولية تقصي ادعاءات التعذيب خلال التوقيف من ثم تقع... على المدعي العام.

تتخذ شبكة أمريكا للتسليم الاستثنائي ميزة من الثقب الأسود الذي يخلقه النظام المصري باختيار ضحايا معظمهم رعايا مصريين ومصريين مزدوجي الجنسية، الذين لذلك يمكن القول بشكل مقنع أنهم يقعون تحت سيادة سلطة بلدهم الأصلية القضائية ويشكلون خطراً على أمنها (إنْ شكلوا خطراً على أحد). إن رحلات طيران التسليم التي تجريها CIA عبر المطارات الأوروبية والباكستانية مثبتة في السجلات. ولا أحد يعرف كم عدد الناس «سُلِّموا» هكذا كدهن الذبيحة المسلوخ، لكن معظم أولئك الذين كانوا قادرين لاحقاًعلى الحديث عن تجاربهم رُبطت أيديهم وعُصبت عيونهم لدى وصولهم القاهرة ومن ثم نقلوا كالبرق إلى منشأة اعتقال سرية فيما يبدو تديرها المخابرات العامة.

كان محمد حبيب واحداً منهم، مصري بجواز سفر أسترالي. حصلت قضيته على اهتمام واسع من وسائل الإعلام، وكثير من الحقائق ثابتة بشكل جيد. ففي ٥ من أكتوبر ٢٠٠١م، اعتُقل في باكستان، حيث يدعي بأنه ضُرب وهُدد لمدة شهر تقريباً كي يوقع

على اعتراف. وعندما ثبت عقم ذلك، سُلم إلى ما قال نحو خمسة عشر مسؤولاً أمريكيًا، جُرد من ملابسه وصُور وخُدر ونُقل بالطائرة إلى مصر. خلال الطيران، قال بأن ضباط أمن مصريين حرموه من النوم. وعند الوصول إلى مطار القاهرة، يقول بأن يداه قيدتا وعُصبت عيناه وأُخذ إلى مبنى محاط بجدران عالية. ويتذكر بأن السيارة سارت لنحو عشر إلى خمسة عشر دقيقة قبل أن تنزل إلى ما بدى أنه مكان تحت الأرض في المبنى. تم تجريده من الملابس، صُور، ووضع في غرفة حيث فحص قلبه طبيب. ثم زاره ضابطًا أمن مصريان وطلبوا إليه التعاون والاعتراف بأنه كان يخطط لاختطاف طائرة لارتكاب أعمال إرهابية. عندما رفض، يقول بأنه خُدر ووضع في زنزانة صغيرة بضوء عنبر خافت وثقب في سقفها. وقال بأنه عُلق أثناء التحقيق في خطاطيف هابطة من السقف وضُرب وصُعق كهربياً وهُدد بالاغتصاب والموت وموت أقاربه. ويدعي بأنه اقتيد أيضاً إلى غرف التعذيب، واحدة منها كانت مليئة بماء مرتفع، أجبره للوقوف على أطراف أصابعه لساعات كي لا يغرق. وكان لغرفة أخرى سقف منخفض جداً وفيها ماء بارتفاع قدمين، مجبرة له البقاء منحنياً بشكل مؤلم. وأيضاً غرفة أخرى فيها ماء بارتفاع بوصات قليلة ومولد كهربائي أُخبر بأنه سيكهربه. تحت مثل هذه الادعاءات، اعترف بالمساعدة في تدريب مختطفي ١١ سبتمبر على فنون قتالية. لكنه فيما بعد سحب اعترافه. لقد أخبر حبيب أي شخص رغب في الاستماع لقصته بأن الاستخدام المنهجي للمخدرات والصعقات الكهربائية شلت مؤقتاً جانب جسمه الأيسر. وقد كانت عيناه وأذناه تدميان وكثيراً ما تبول دماً. وعندما ساءت صحته، أُخذ إلى غرفة في طابق أعلى حيث زاره طبيب بانتظام، يبدو لمعالجته قبل إطلاق سراحه. ثم أُخبر من قبل ضباط الأمن بأنه لم تعد هناك حاجة له في مصر. وذات صباح مبكر، يقول بأن عينيه عصبتا وغُلت يداه وأُغلق فمه وعيناه بشريط لاصق ووضع في عربة أخذته إلى المطار. في عربة ثانية في المطار، صور ضابط شرطة حبيب وهو عارٍ – مرة أخرى رجع صدى لأبي غريب – وأُزيل الشريط عن وجهه وفمه وصُور قبل أن تُعصب عيناه ويكمم أيضاً مرة أخرى ووضع على الطائرة إلى أفغانستان. وأُخذ من هناك إلى خليج جوانتانامو – المنشأة المقامة على أرض ليست ملك أحد البعيدة عن القانون، ولو حتى مصرياً، لكن التي يزعجها اهتمام وسائل الإعلام من حين إلى آخر، حيث سجن هناك لمدة ثلاث سنوات أخرى تقريباً. أخيراً، أُطلق سراحه بدون تهمة.

ربما ضحية التسليم الاستثنائي الأكثر شهرة المصري المعروف بأبي عمر، الإسلامي المتطرف الذي خُطف في فبراير ٢٠٠٣ م من قبل عملاء الـ CIA في عملية تشبه أفلام التجسس تتضمن العربة البيضاء التي لا مندوحة عنها وموضع قريب بقدر الإمكان للوصول إلى قلب الحضارة الغربية: ميلانو. يُقال بأنه نُقل جواً إلى مصر على طائرة استأجرتها CIA وسُلم إلى الأجهزة الأمنية التي سجنته بمعزل عن العالم لمدة أربعة عشر شهراً قبل أن تُطلق سراحه على وعد أنه لن يخبر أحد بما قد لا قاه. بعد ذلك بثلاثة وعشرين يوماً يدعي بأنه قد أعتُقل مرة أخرى لأنه كان قد أخبر أقرباءه عن محنته عبر التليفون. وعند الوصول إلى القاهرة، يقول بأنه قد عانى كل قاموس الإهانات المجنون – التجريد من الملابس والتصوير وتغطية الرأس – قبل أن يؤخذ إلى المقر الرئيسي للمخابرات العامة، حيث احتجز لمدة سبعة أشهر، يبدو لأنه رفض العمل كمخبر في إيطاليا. ثم نُقل إلى مكاتب SSI لسبعة أشهر أضافية، حيث يقول بأنه عُذب أيضاً. ففي رسالة هربها من المعتقل فيما بعد قال، «لقد تعرضت لكل أنواع الصلب. لقد صلبوني على باب معدني وعلى جهاز خشبي يدعونه العروسة، يداي مرفوعتان عالياً، خلف ظهري، على الجانبين وكذلك أيضاً القدمان مشدودتان سوية ومتباعدتان وعذبوني أثناء الصلب بواسطة صعقات كهربائية والركل والضرب بأسلاك كهربائية وخراطيم مياه والجلد.» وقال بأن الأسلوب الابتكاري الثاني إخضاعه لما يُسمى «الفرشة.» فقد كتب، «إنها فرشة موضوعة على أرضية بلاط غرفة التعذيب ومبللة بالماء ومشبوكة بالكهرباء. يداي مقيدتان خلف ظهري وكذلك كانت قدماي؛ وجلس أحدهم على كرسي خشبي بين صفحتي كتفيّ.وجلس آخر على كرسي خشبي بين ساقيّ، وشُغلت الكهرباء؛ وأجد نفسي ارتفعت من قوة الكهرباء التي تلمس الماء، لكن الكراسي الخشبية تمنعني من الارتفاع إلى أعلى، ثم تُطفأ الكهرباء والمحقق يُعذبني بصعقات كهربائية على أعضائي التناسلية بينما يشتمني ويصرخ، 'خلِّ إيطاليا تنفعك.'» بافتراض توجيه السخرية نحو أي اعتقاد قد يكون لدى أبي عمر بحماية القانون الإيطالي له.

تعرف مصر، مثل كل الأنظمة القمعية في العالم العربي، أن المساهمة في «الحرب على الإرهاب» الأمريكية سيحد من انتقاد واشنطن لها بشأن انتهاكاتها الخاصة لحقوق

الإنسان بينما تبرر الإجراءات القمعية ضد جماهيرها في الوطن. وبالتالي لم يكن مثيراً للدهشة كثيراً عندما، في ديسمبر ٢٠٠٧ م، اتهمت مجموعة حقوق إنسان مقرها الولايات المتحدة الحكومة المصرية باستخدام التعذيب والاعترافات الكاذبة في قضية مناهضة الإرهاب رفيعة المستوى، حيث اتُهم اثنان وعشرون عضوًا مزعومون من مجموعة إسلامية غير معروفة، الطائفة المنتصرة، بالتخطيط لهجمات ضد مواقع سياحية وأنابيب غاز. لقد قالت هيومان رايتس ووتش أن بحثها يوحي بأن ألقوات الأمنية ربما فبركت اسم المجموعة وأن الادعاءات مختلقة بشكل رئيس كي تبرر تجديد قوانين الطوارئ. ورغم رفض المدعي العام للاتهامات ضد المشبوهين، يُعتقد بأن عشرة منهم لا زالوا رهن الاعتقال.

إن أحد النقاط الغريبة التي تولد من هذه الادعاءات هو الاحترام الغريب الملتوي بين القائمين بالتعذيب للعملية القانونية. فالقانون المصري إضافة إلى أنه يمكن النواب العامين بعناء للعمل بحصانة في حدوده، أيضاً يُعرِّف التعذيب بشكل ضيق جداً فقط في سياق إجبار متهم على الاعتراف؛ والنتيجة أن بعض الممارسات فقط الممنوعة دولياً محرمة في ظل القانون المصري. فالتهديد بالموت والتعذيب الجسدي مجرمة فعلياً فقط عندما تحدث بعد اعتقال غير شرعي بواسطة شخص يزعم أنه ضابط حكومي. إن القانون على أية حال لا يتعامل مع التعذيب لأسباب أخرى – لانتزاع معلومات أو ترهيب أو عقاب أو إهانة – أو عندما لا يتهم الضحية بجريمة. وحقاً يبدو أن القائمين على التعذيب، الفاهمين للقانون، نادراً ما يستخدمون التعذيب لانتزع اعترافات – فيما عدا مع المشبوهين المسلَّمين استثنائياً، إذ يعمل تشجيع الولايات المتحدة كنوع من الإجازة الإلهية – لكنهم يستخدمونه بحرية لجعل ضحاياهم يُجرمون آخرين أو يعطون معلومات، كما فعلوا على يبدو مع أخ محمد الصغير، أو بدون سبب خاص على الإطلاق.

إن ممارسات التعذيب التي يستخدمها ضباط الأمن بالطبع مبتكرة بقدر ما هي سحيقة في القدم، والاقتصاد العالمي بيئة مساعدة يمكن لهذه الممارسات أن تزدهر فيها، موفرة لها كل الأدوات التي تحتاجها وأكثر. لقد قال كاتب العمود الإسرائيلي المعارض سام فاكنين، «تُنتج أدوات التعذيب – غالباً في الغرب – وتباع علناً كثيراً لأنظمة

مقيتة في بلدان نامية وحتى عبر الإنترنت. فأدوات التكنولوجيا الراقية كثيرة: مسدسات صعقة كهربائية متطورة وقيود مؤلمة وأمصال الحقيقة وكيماويات مثل غاز الفلفل. وتصاريح التصدير في حدها الأدنى عموماً وغير متطفلة وتتجاهل تماماً المواصفات الفنية للبضاعة (مثلاً، فيما إذا كانت مميتة أو أنها تُحدث الألم فقط.)» لقد وجدت أمنستي انترناشيونال ومؤسسة أوميجا التي مقرها المملكة المتحدة أكثر من مائة وخمسين مصنِّعاً للمسدسات الصاعقة في الولايات المتحدة. وهي تواجه منافسة قوية من ألمانيا (ثلاثين شركة) وتايوان (تسعة عشر) وفرنسا (أربعة عشر) وكوريا الجنوبية (ثلاثة عشر) والصين (اثنا عشر) وجنوب أفريقيا (تسعة) وإسرائيل (ثمانية) والمكسيك (ستة) وبولندة (أربعة) وروسيا (أربعة) البرازيل (ثلاثة) وجمهورية التشيك (اثنان). لقد أضحت دروع الصعقة الكهربائية عالية الفولت في تركيا ومسدسات صاعقة في أندونيسيا وعصا ودروع صعقات كهربائية وبنادق تاسر لإطلاق النبال في المملكة العربية السعودية. وشركات أمريكية هي أيضاً المصنِّع المسيطر لما يسمى الأحزمة الصاعقة. إن أمنستي انترناشيونا تقتبس دينيس كوفمان، رئيس شركة تكنولوجيا الصعق، المصنِّعة أمريكياً، قائلاً، «تتكلم الكهرباء كل لغة معروفة للإنسان. الترجمة غير ضرورية. كل شخص يخاف من الكهرباء وهو على حق في ذلك.» ويصر كوفمان أن منتجاته ليست مصممة للتعذيب لكن من أجل عجز مؤقت بدون أذىً. واعتماداً على أمنستي، فإن المفوضية الأوروبية، أثناء ذلك، أعطت في أحد المراحل جائزة الجودة لمصنِّع تايواني للعصي الكهربائية لكن، عندما اعتُرض عليها، لم تستطع تقديم دليل اختبارات أمان مستقلة بالنسبة للعصا أو فيما إذا كان قد تم حتى استشارة أعضاء دول الاتحاد الأوروبي حول الموضوع.

لكن المساهمة الأكبر في زمننا، كما بين أبو غريب بجلاء، كان التركيز على الإذلال المتعمد، وخاصة الإذلال الجنسي – بالنسبة للرجال إذ أن (النساء عوملت هكذا دائماً). لقد اقتبست أمنستي إنترناشيونال الطالب ابن الثانية والعشرين قائلاً، «كان تجريدي من ملابسي أسوأ ما حدث لي إذ يؤثر في نفسيتي.» وادعى أبو عمر: «لقد اعتدي علي جنسياً ولوطت مرتين، وكان هذا أسوأ ما قد مررت به. لأن علامات التعذيب الجسدي في النهاية لا تبقى والألم ينتهي، لكن تبقى التداعيات السيكولوجية والمرارة وفضيحة الانتهاك الجنسي. لقد حدث هذا الانتهاك الجنسي مرتين، حيث قُيدت

يدايّ خلف ظهري وكذلك قدماي، ومددوني على بطني عارياً وجلس شخص ما فوقي ويدأ يحاول اغتصابي، وصرخت بقسوة وعالياً لدرجة الإغماء، ولا أعرف إذا ما كان قد اغتصبني أو كان فقط يخوِّفني ويهددني.» إذا كانت الجملة الأخيرة تبدو استدراكية – لاحظ أنه ينتقل من «هذا الانتهاك الجنسي حدث» إلى «لا اعرف فيما أذا كان قد اغتصبني» – إنها تؤكد فقط النقطة بأن الإذلال الجنسي هو الوسيلة الأقوى لتحطيم الضحايا عبر خزيهم، سواء كانوا ضحايا عرباً أم غيرهم. إن الاحتجاج في الوطن العربي بشأن صور التعذيب من أبو غريب ركز أيضاً بهوس على الانتهاكات الجنسية أو، بأكثر دقة، على محاكيات نفس الجنس التي أُجبر المعتقلون عليها. وذلك مؤلم بشكل خاص ومؤثر جداً بصفة خاصة كأداة تعذيب، لأن المثلية الجنسية محرمة في العالم العربي والإسلامي الأوسع. ومع ذلك، ليس هو منفذ طبيعي فقط في الثقافات التي تفرض درجات مختلفة من الفصل بين الجنسين، بل أيضاً تقليد غني في الشرق الأوسط، وأيضاً بسبب هاجس مساوٍ ومعاكس مع الذكورة وشرف الرجولة لا يمكن عادة الإقرار به علانية.

سألت نفسي سؤالاً بينما كنت واقفاً في ميدان لاظوغلي المزدحم مرورياً في جنوب القاهرة، ناظراً إلى قوس رخامي أسود يلوح كرمز أنيق جداً لسلطة دولة وحشية على مدخل مقر وزارة الداخلية، إنه ليبيانكا (مقر الـ KGB والسجن المرفق به في موسكو – المترجم) أجهزة الأمن المصرية: ما الهدف من كل هذا التعذيب؟ أقصد، ما فائدته؟ ففي النهاية، أبو عمر، مثل آخرين كثر جداً، أُطلق سراحه أخيراً بلا تهمة: إذ أُطلق سراحه ببساطة في فبراير ٢٠٠٧ م ، بعد أربع سنوات تقريباً من اليوم الذي يُدعى أن عملاء CIA حملوه أولاً في عربتهم.

عند زيارتي لميدان لاظوغلي في منتصف ٢٠٠٧، كان لازال طازجاً في مخيلتي مقطع فيديو آخر عُرض على اليوتيوب، ذا رؤية ملطخة مغبشة يوحي بتصويره بكاميرا تليفون محمول، يُظهر رجل شرطة طويل ضخم في بزته البيضاء كاملاً مثل مضيف طيران، يضرب مجموعة ممن يبدون مدنين معتقلين للتو في نقطة بوليس. وقف الضحيتان الأولان، وكلاهما على الأقل يصل إلى كتف الشرطي ملفوفان بوشاح الفلاحين، يواجهان الجدار ويرتعدان ويحاولان حماية رأسيهما بأيديهما ويتضرعان من أجل الرحمة. ويواصل الضابط أمرهما بمواجهة الجدار ويُعدل وقفتهما بشكل متكرر، وجاذباً لهما من قفا رقبتيهما وقارعاً

جبهتيهما بالجدار وراجاً لهما في وضع معين بينما يصرخ عليهما. إنه خفيف على قدميه لكنه متشنج بشكل غريب في حركته، مثل طائر غابات غريب في رقصته للتزاوج. وأثناء تنقله بين الضحايا، يحافظ على يده اليمنى مرفوعة في زاوية قائمة يابسة ومرة بعد أخرى يجعل جانب راحة يده المتوترة تتقافز على رقابهم من الخلف في نوع من ضربات الكراتيه الغشيمة. هناك شيء فاتر حول الأداء، شيء ممل ومتشنج كذلك أيضاً، كما لو أنه محتار بشأن ما سيعمله بكل هذه السلطة التي عليه ممارستها. وعند لحظة تعود الكاميرا إلى الخلف لتكشف سجناء أكثر ينتظرون في صف، يُدفعون إلى الأمام بواسطة شخص خارج إطار الصورة ليتلقوا نفس المعاملة. إن الضابط يقرعهم كما ينبغي بالجدار ويصفعهم على رقابهم مرات قليلة، لكن انتباهه آنئذ متحير. الآن يحصل، من مكان ما، على عصا مطاطية، تتبع ضرباتها القاسية قبالة الكاميرا تأوهات ضحايا آخرين، وندرك أننا كنا نسمع ذلك طوال الوقت. إن هذا باختصار يجدد اهتمامه بينما ينزلها بقسوة على أليتي السجينين الأولين؛ لكنه بالأساس ضجر، فليس هناك أي شيء آخر يمكنه التفكير فيه ليعمله، وهكذا يلتفت إلى الكاميرا بابتسامة عريضة على وجهه الوسيم ويمد يديه كما لو أنه يقول، «وهذه هي كيفية تعاملنا مع أعداء الدولة،» وينتهي الكليب.

المقطع ذو الدقيقتين والثلاث والثلاثين ثانية فقط ممل للعرض. لقد راودتني فكرة إغلاقه، ليس بسبب أنني لم أعد أتحمل رؤية المزيد من العنف لكن، وبخجل، بسبب توقعي شيئاً أكثر كشفاً من هذا الحمق المتكرر. الآن أدركت أن مشاعري ربما قدمت مفتاحاً لحل مشكلة التعذيب في مصر، كما أظهرت نفسها، مثلاً، في حالة محمد الصغير، الذي كان فيلمه قد سبب لي كوابيس بعد قراءتي بأنه مات. لقد واصلت أُسائل نفسي لماذا لم يأخذه الإخوان فعلاً إلى أفضل مستشفياتهم، إذ كان له على الأقل فرصة للحياة؟ فبالنسبة للشرطة، مهما كانوا متوحشين، أن يكهربوا ويحرقوا ويغتصبوا ولداً في الثالثة عشرة حتى الموت من أجل ادعاء بسرقة علبة شاي، لابد أنهم ضجروا من عقولهم من الاعتداء والعنف الروتيني الذي يلحقوه بالضحايا البالغين بسبب مخالفات أكثر خطورة. وهذا يوحي أن التعذيب لابد وأنه كان وباء من زمن بعيد جداً، محاط بثقافة من الحصانة مسنودة بعناية بقانون الطوارئ، وبهذا تجذر لدرجة أنه الآن مفصول كلياً عن أي تطبيق لقانون قد وُضع له ذات مرة، ليصبح غاية في ذاته. في مناخنا القائم على المشاريع، من غير المألوف لوم النظام؛ وبالطبع السبب

الرئيسي للتعذيب في مصر لزيادة إرهاب الجماهير المضطهدة. لكن دراسات الإبادة الجماعية، مثلاً، تبين مرة بعد أخرى أن الناس اللطفاء تماماً بمستطاعهم أن يصبحوا قتلة إذا وفر النظام لهم بيئة من الحصانة، ويصبحوا أجرأ وأكثر مغامرة في القتل بقدر ما تُعزز سلطتهم أكثر. وهذا بالضبط ما فعلته الدولة المصرية بالنسبة للتعذيب.

كانت الميزانية السنوية المصرية للأمن الداخلي في ٢٠٠٦ بليون ونصف دولار، أكثر من كل الميزانية الوطنية للرعاية الصحية، وهناك تقديرات بوجود ١.٤ مليون ضابط أمن، ضعف حجم الجيش بأربع مرات تقريباً. لقد وجدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنه بينما تضاعف تقريباً عدد سكان البلاد خلال السنوات الخمس والعشرين من نظام مبارك، تضاعف عدد السجون بأكثر من أربع مرات، وعدد الموقوفين لما يزيد عن سنة دون تهمة أو إدانة وصل إلى أكثر من عشرين ألف. إن مصر بكلمات إبراهيم عيسى، المحرر الناري لجريدة الدستور المعارضة، «قد أصبحت دولة بوليسية بامتياز.» وفي سياق البحث عن الروح في الصحافة المصرية الذي تلى موت محمد الصغير، أشار آخرون إلى مرض في قلب النظام. فأحمد حجازي، من المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة، أبلغ الإهرام الأسبوعي بأن المشكلة بدأت مع تدريب طلاب الشرطة الشباب. فقد قال، «كثير من التدريب هو من النمط العسكري ويركز على بناء القوة الجسدية.» وأضاف أن عمل البوليس الفعلي نادراً ما يتم تعليمه والأساليب عادة قديمة، لذا سريعاً يتعلم ضباط البوليس أنه يمكن بممارسة ضغط جسدي قليل على السجين أن تولد نتائج أسرع من التحقيق السليم. وهم، من حالات قليلة ذاعت جداً، يتعلمون أنه حتى موت ما في الحجز من المرجح ألا يؤدي لأية تداعيات. وأثناء ذلك، تتراخى قبضة مبارك على السلطة، وذلك ربما يضيف أي قوة دافعة ربما لا زالت تفتقر لممارسة إجراءات أكثر صرامة ضد التهديدات للنظام أو، من المرجح، محاولة تخنيع السكان بعرض أمثلة أكثر وحشية على الإطلاق. ومرة أخرى، كما هو الأمر مع التقارير الصحفية القائلة بأن الموت من التدخين «آخذ في الازدياد،» من الصعب القول فيما إذا كانت الزيادة المدركة في وحشية البوليس عائدة ببساطة إلى زيادة في الوعي أو التغطية الصحفية. وكما في أشياء أخرى كثيرة خاطئة في مصر، ناصر بالمطلق من يجب لومه، كونه أنشأ مراكز التعذيب المعروفة رسمياً بالسجون الوحشية لدرجة أن

عشرات ألوف السجناء يشيرون إليها بـ «معسكرات الاعتقال.»

لقد خرج العمل البوليسي السليم من النافذة كلياً من زمن بعيد إنْ تم المزوز عن التحقيق في قتل ديسمبر ٢٠٠٥ سيئ السمعة المعروف بمذبحة بني مزار ولم يؤبه له. فالمهزلة المبتذلة من اعتقال المشتبهين العاديين والتعامل بقسوة معهم تظل بالتالي بديلاً متاحاً بسهولة. ففي حالة بني مزار، التي شغلت الصفحات الأولى من الصحافة لأشهر، ذُبح بشكل طقوسي أربعة رجال وامرأتان وأربعة أطفال – أكبرهم أحد عشر عاماً فقط – في ٢٩ من ديسمبر ٢٠٠٥م، في بني مزار، ٢٢٥ كيلومتراً جنوب القاهرة. وعندما اكتشفوا، كانت أعضاء الضحايا في مرحلة تيبس حديث، وتبين أنماط بقع الدم الباهتة أنهم نزفوا حتى الموت. كانت الأجساد فيها شروخات في رؤوسهم وحلوقهم وشقت بطونهم. وفي حالة الذكور، قُطعت الأعضاء التناسلية للبالغين والأطفال. والنساء شُقت بطونهن نزولاً حتى أعلى الشرج. وعلى بعض أيادي الضحايا جروح دفاعية، لكن الشرطة قررت أن العملاق المختل الوحيد الذي سيطر على الأحد عشر كلهم كان ذا ذكاء دون المتوسط يسمى محمد علي كان على ما يبدو قد جعل من نفسه ذات مرة مصدر إزعاج على سطح العائلة، لكنه غير ذلك لم يظهر أي علامات شخصية ذهانية. وكانت المرة الوحيدة التي أصبح فيها هائجاً لاحقاً أثناء الملاحظة النفسية المستقلة عندما أُبلغ أن الشرطة تريد أن توجه له مزيد من الأسئلة. وللمرة الأولى، مع ذلك، لم تمضِ الأمور بطريقة المدعي العام. فمحاكمة علي في يوليو ٢٠٠٦ بدلاً من ذلك القت الضوء على العجز المحض لتلفيق البوليس، الذي كان أكثر شبهاً برواية مبتذلة الصنف لشرطة غير كفؤة منه لمؤامرة تستحق هذا الاسم.

رغم حجم القضية، مثلاً، لم يُحضر البوليس خبير بصمات إلى مسرح الجريمة، مجادلاً في المحكمة أن حجارة المبنى الطينية حيث قُتل الضحايا لم تكن لتظهر أية بصمات بأي طريقة. ثم يُدَّعى بأن علي قاد البوليس إلى مكان إخفاء أجزاء أجساد ضحاياه قبل ذهابه إلى البيت – ناسياً، صدفة، غسل الجلبية التي يُدعى بأنه كان يلبسها للعمل والتي بينت، كما قال خبراء حشدهم الدفاع، أدنى قدر من رشاش دم لا يتناسب مع مجزرة ما يقارب عشرة أشخاص. وكانت أعضاء الضحايا التناسلية حيثما قال أنها موجودة، مما يوحي أنها ببساطة دفنت هناك بواسطة علي حسب تعليمات من قبل البوليس. وأضاف محامو الدفاع أنه بناءً

على تقرير المدعي العام لم تمثل الجريمة مرة أخرى من قبل المتهم، كالعادة، بل بواسطة شخص آخر لأن علي كان «متعباً.» في المحكمة، طُلب إلى علي لبس حذاء أُخذ كدليل، مدعين أنه وجد في بيته وبطريقة ما رُبط لاحقاً بالجريمة. وعندما لبسه، لم يناسبه. وبعد ثلاث محاولات، تم اختبار الحذاء الذي كان يلبسه في المحكمة. لقد كان مقاس ٤٥، بينما كان مقاس الحذاء المقدم كدليل ٤٢. في اليوم التالي، مع ذلك، استدعي أحد الخبراء، وبقدرة قادر ناسب الحذاء المتهم. لقد كانت هناك ثقوب أخرى في القضية، تتضمن تقارير الطب الشرعي وشهادة شهود متناقضة، أبرزها فريق الدفاع عن علي، والتي قادها عضو البرلمان عن المنوفية طلعت السادات، الذي كان فعالاً في إعادة دراسة القضية بواسطة أكاديميين مستقلين. لقد قال السادات أن البوليس كان «فقط مهتماً بتعبئة الفراغات، بدلاً من أداء عمل تحقيقي حقيقي.» كل هذا ثبت أنه كثير جداً حتى لنظام العدالة المصرية، وبرأت المحكمة علي من كل التهم.

بالطبع، (زُعم) أن علي كان قد عُذب من أجل اعتراف مبكر، وكذلك عائلته. لقد قال والده بأنه استطاع سماع ابنه يصرخ من الألم من الصدمات الكهربائية التي خضع لها مدة التحقيق معه. وفيما يبدو بسببَ غل ضيق الأفق، قام البوليس بعد القرار بجمع نحو ثلاثين فرداً من عائلة علي وجعلهم يجلسون على الأرضية لساعات في نقطة بوليس، ظاهرياً لوقايتهم من هجوم الغوغاء بعدما حرضت وزارة الداخلية عائلات الضحايا ضد علي. لقد قالت سوزان فياض، عالمة النفس من مركز نديم، الذي كان مصيرياً في تقويض الأدلة في قضية علي، «كانت حماية ضئيلة مخلوطة بعقاب ضئيل.» لاحقاً وُضعوا تحت الإقامة الجبرية من أجل «حمايتهم» وصُدرت تليفوناتهم المحمولة. وقالت فياض، التي كانت قد عملت مع العديد من ضحايا العنف بأن القضية أبرزت كم التعذيب روتين.

إنه لمغرِ الاستنتاج بأن تبرئة علي تبين أن النظام لم يكن فاشلاً كلياً. لكن ليس كثيراً جداً، فكما حدث، إذ محاميه، السادات، كان هو نفسه قد حُكم عليه سنة سجن بقضية مختلفة، في نوفمبر ٢٠٠٦، بسبب أسوأ الجرائم: «إهانة الجيش.» إنه ليس صعباً الاعتقاد أن هذا كان المقابل لفضحه إجراميتهم ووحشيتهم، دع عنك ذكر الفشل الكلي حتى لأي مصداقية ظاهرية، في مساعدة علي للحصول على حكم البراءة.

لقد جاء شرح أعمق وأكثر إقلاقاً لقبول التعذيب من الكويت البعيدة، أثارته أخبار

أغسطس ٢٠٠٧ لما يُدعى بتعذيب مصريين على يد بوليس الهجرة الكويتي ليس بوقت بعيد من موت محمد الصغير. فقد كتبت رانيا الجمال عضو طاقم الكويت تايمز، وهي نفسها مصرية، في رد قوي على المزاعم، «في الشرق الأوسط اليوم، التعذيب طريقة للحياة. إنه في كل مكان، داخل بيوتنا؛ فالآباء يضربون وأحياناً يقتلون أطفالهم إذا أساءوا التصرف أو 'لطخوا شرف' العائلة. في مكان العمل، القصص كثيرة لأصحاب عمل يسيئون لخادماتهم وسائقيهم ويعذبونهم. في بعض المدارس في الوطن العربي، ضرب الطفل واجب للمعلم وبمباركة أولياء الأمور. ولا تنسَ نقاط البوليس والسجون، حيث كرامة الإنسان منسية من زمن بعيد وحقوق الإنسان نكتة.» إن رد معظم العرب على مثل هذه الأخبار، تقول، على أفضل الأحوال هزة كتف أو «مرحباً في الشرق الأوسط» هازئة. وتواصل، من الميلاد «يجري تعليمنا أن علينا دائماً الموافقة والتبعية، لا نجادل ولا نخالف أبداً. نوافق مع والدينا والأكبر سناً منا ومعلمينا وحكومتنا وأرباب عملنا؛ فقط قل نعم كي تكون قادراً على العيش براحة. اتَّبع مثال الآخرين الصالح واتَّبع ما يقوله أو يفعله الآخرون؛ فقط اتَّبع الآخرين – طالما ستبعدك عن المتاعب. يجري تعليمنا أن العصيان له نتائج ندمية وأحياناً كارثية. لم يجرِ تعليمنا أبداً أن نكون أبطالاً. نحن نُعلم فقط أن نكون خرافاً تتبع الراعي وكلابه.» ليس لدى الجمال وقت للناس الذين يقولون إن حقيقة فضح مثل هذا التعذيب وتحريه في الكويت يعني أن ديمقراطيتها تعمل بأفضل من ديمقراطية مصر. إنها تتساءل، «هل هذا أفضل رد فعل لنا. لا يهم أكانت هناك ديمقراطية حقيقية أم لا: علينا إدانة الجريمة وليس إيجاد مبرر لها. يجب أن نكون شجعاناً كفاية لنقف ضد ما هو خطأ، ولا ننجر مع الآخرين طالما لا ينظر أحد وكل فرد آخر يعمل نفس الشيء. يجب التوقف عن أن نكون خرافاً، لأننا يوماً ما أو آخر، سنذبح.»

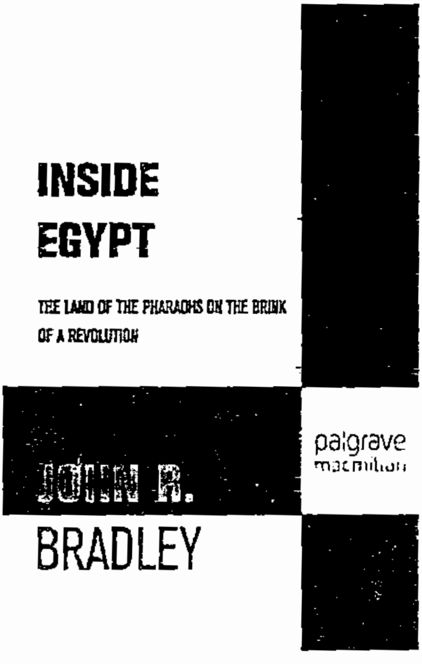
تصوغ الجمال، في هذا التقييم القاسي، نقطتين ذات علاقة وصادقتين: الإساءة أصبحت جزء أساسي من نسيج ثقافة الشرق الأوسط ولم تعد مقصورة على عرض استثنائي لأنظمته الشائخة؛ وهذا جعل الأفراد داخله متآمرين في الإساءة التي تفرضها أنظمتهم – جعل كل واحد منهم، في الحقيقة، السبب في مواصلة الأنظمة في فعل ذلك بحصانة. قارن تدفق التعاطف الاستثنائي يوم إعدام أسوأ جزار في العالم العربي على

الإطلاق، صدام حسين، عبر مصر كلها والشرق الأوسط الأكبر، مع عدم ذرف دمعة واحدة على مئات الآلاف من ضحاياه. فالمرض، بكلمات أخرى، لا يجري فقط في النظام بل في المجتمع كله، إلى درجة أنه ربما لم يعد يهم من أفسد من. إنه موضوع يُغلف غالباً في النقاشات المؤدبة عن الأنظمة القمعية في العالم النامي بأن الجناة هم أيضاً «زوج لامرأة ما، ابن لشخص ما» حسب جملة جوردون بيرن الخالدة حول سفاح يوركشاير، القاتل البريطاني المتسلسل سيئ الصيت. ففي حالة جيش مصر العرمرم ذي المليون وأربعمائة ألف شرطي، بالكاد أن تكون هذه أقلية تافهة من الرجال ذوي الرواتب المنخفضة الذين، مع سبل أخرى قليلة متاحة لهم لكسب العيش، يناضلون وسط بطالة وفقر جماعيين لتغطية نفقاتهم ودعم أسرة من أزواج وآباء وأبناء بلا شك يشعرون بالواجب نحوهم. باختصار، إنهم مصريون يعذبون مصريين وعرب يعذبون عربًا.

لسوء الحظ، ضاعت التأملات من هذا النوع كلياً في مباراة الشتم الهزلية التي ثارت بين مصر والكويت حول تعذيب مصريَّيْن. فقد كتب الصحفي الكويتي فؤاد الهاشم في الوطن مشيراً إلى سجل مصر التعذيبي الكئيب، «لقد هاجم مصريون الكويت بوحشية كما لو أنهم اكتشفوا فجأة أن 'المواطن المصري له كرامة.'» فرد قاصفاً فوراً الكاتب المصري نصرت صادق في المصري اليوم المستقلة معنوناً مقالته: «علموهم المصريون فكافؤهم بالتعذيب.» وفي الواقع، فهو لم يقصد «علموهم التعذيب» – بل عنى فقط القول بأن الأربعمائة ألف عامل مهاجر مصري أو نحو ذلك، الذين يعيشون في الكويت الصغيرة «شاركوا في تطورها». وقد قدم رئيس تحرير الأسبوع وعضو البرلمان المصري، مصطفى بكري، فعلاً استجواباً لوزير الخارجية أحمد أبو الغيط حول مقالة الهاشم، قائلاً أن الكاتب الكويتي «أهان الصحافة المصرية» بواسطة «تحقير مصر ومواطنيها». لكن في نفس ذاك الشهر، أغلق محافظ القاهرة جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، وهي مجموعة اعتنت بضحايا التعذيب، بعد مزاعم كاذبة بمخالفات مالية. الأمر باختصار: يُقتل المنذرون يساراً ويميناً ووسطاً، بينما يضاعف النظام انتهاكاته بقوة مجنونة.

الفصل السادس

الفســاد



يجب تقديم درجة معينة من الاحترام، من النوع المعكوس، للحكومة المصرية لأنها تعمل بجد على كشف أي تهديد محتمل قد يؤدي إلى تلطيخ اسم مصر والمصريين. مثل ذلك كان في ٢٠٠٧ عندما أعلنت جمعية تُدعى مؤسسة العجائب السبع الجديدة الجولة الأخيرة من تصويت عبر الإنترنت لإعداد قائمة بما كانت تُعلن عنه لمدة خمس سنوات كاملة حيال عجائب الدنيا السبع الجديدة. ما الذي أهان الحكومة المصرية؟ ما الذي جعلها تصبح غاضبة؟ السبب: أهرامات الجيزة لم تكن مضمومةً آلياً كواحدة من العجائب السبع الجديدة، وبدلاً من ذلك سُجلت كواحدة فقط من المرشحات المتعددة.

ظهر مؤسس الاستطلاع، برنارد وير، ليتراجع، بعد وابل شكاوي ووزارة الثقافة المصرية مدعومة بحملة متضافرة (ولو أنها ملفقة كلياً، كعهدها أبداً) من تشويه السمعة من طرف الصحافة الحكومية. فقد شرح في

رسالة الأهرام يُقال أنه أرسلها إلى وزير الثقافة فاروق حسني، «بعد دراسة متأنية، فإن مؤسسة عجائب الدنيا السبع تعد أهرام الجيزة – العجيبة الأصلية الوحيدة في العالم الباقية – عجيبة سابعة جديدة شرفية.» وكعلامة على الاحترام، يُقال بأنه أضاف، أن القرار اتخذ في اعتباراته وجهات نظر المجلس المصري الأعلى للآثار ووزارة الثقافة، اللذين أصرا كلاهما على أن الأهرامات بما أنها «ثقافة إنسانية مشتركة وموقع تراثي،» فهي تستحق «وضعًا خاصًا.»

كان حسني مبتهجاً على التراجع، ولم يستطع مقاومة إغراء توجيه طعنة أخيرة إلى مؤسسة العجائب السبع الجديدة. فقد ادعى على ما يبدو بأن المؤسسة كانت قد أطلقت حملتها لمجرد جني المال من المصوتين على موقعها. فقد أعلن، «علينا حماية تراثنا من الهواة والمسيئين المحاولين دائماً الاستفادة منه.»

مهما كان رد وزارة الثقافة مدوياً ومضخماً، كان مفهوماً بالنظر إليه بطريقة معينة. فكونها العجيبة الباقية الوحيدة، الأهرامات فريدة حقاً؛ واحتمال تقويض وضعها والحال هذه، مهما كان مستبعداً، من قبل حفنة من الجهلاء يصوتون على النت لابد أنه بدى للسلطات المصرية إهانة. إن الرد على مستوى آخر أهم، مع ذلك، مشوب بالنفاق. ففي النهاية، كون الصناعة السياحية واحدة من مصادر المال الرئيسية للاقتصاد المصري، تضع الحكومة المصرية ذاتها الأهرامات، مع المتحف المصري والنيل، في مركز الصدارة في إستراتيجيتها الخاصة لتسويق السياحة على مستوى العالم الموجهة نحو اللاشيء إن لم تزد صناديق الخزينة. علاوة على ذلك، في عصر يمكن للعلامة التجارية أن تمضي فيه بعيداً في تشكيل التصورات عن بلد ما عند الأجانب، فإن الحملات التي لا تُحصى، مترافقة مع وثائقيات التلفزيون الحكومي عن الماضي الفرعوني، تساعد بشكل ملموس في خداع العالم لتصور مصر أرض مسالمة من الابتسامات والكرم والشمس الساطعة والآثار القديمة، بدلاً من بلد فوضى استبدادية وقمعية ومرتع للفقر على حافة انتفاضة شعبية ومحكومة بنظام وحشي هو حقيقة كذلك. وتقع بالمثل محاولة الحفاظ على مثل هذه المظاهر الكاذبة، لترويج الصورة الأيقونية فوق الواقع المعقد، وراء المحاكمات الجنائية التي لا تُحصى لمصريين صحفيين وإصلاحيين وعمال حقوق

إنسان يتجرؤون على نقد مبارك أو عائلته أو المؤسسة العسكرية، عادة تحت القانون الذي يُحرم، بغموض قمعي بشع، أي نشاط أو حتى حديث يعتبره النظام كـ «ملطخ لصورة مصر في الخارج.»

النفاق الظاهر في رد فعل حسني، مع ذلك، لا يزال أعمق. فكما يمكن لأي شخص زار الأهرامات فعلاً أن يرى، ترك الفساد والعجز العام باقي آخر العجائب السبع بصرامة في قبضة الهواة والمسيئين المحّاولين باستماتة الاستفادة من تراث مصر. ففي المقام الأول، اشتكى علماء المصريات من فترة طويلة بأن الأهرامات قد عانت ضرراً في مدة مصر القصيرة من السياحة الجماعية أكثر من الأربعة آلاف سنة السابقة كلها. ومع ذلك، يبدأ الهواة في استغلال السائحين الراغبين في رؤية ما تبقى من الأهرامات على بعد كيلومتر أو نحو ذلك قبل الوصول إلى الموقع: ينقض الأدلة اللحوحون على جوانب التاكسيات في محاولة لإقناع ركابها بأخذ جولة بعد إبلاغهم بأن مكتب التذاكر الرسمي مغلق أو أي قصة كاذبة. وتزداد المشاحنة بمجرد أن يكون السائحون داخل البوابة الرئيسية، حيث يتبعهم في كل مكان مزيد من الأدلة مع إصرار الذباب المحتشد حول القمامة المتعفنة. وقوة الأمن الحارسة، التي واجبها رسمياً حماية السائحين من مثل هذا التطفل المرفوض، تلتفت عرضياً إلى الناحية الأخرى، إلا إذا فقد سائح هدوءه أخيراً وعمل فضيحة، في هذه الحالة سيصرخ شرطي بعتاب خفيف على الدليل. لقد عقدوا صفقة مع الأدلة لتخصيص نسبة من أي مال يكسبونه من أولئك السائحين الذين يستسلمون فعلاً لطلباتهم وأخيراً يختارون، عادة بسبب السخط، امتطاء حصان أو أخذ صورة.

قد يبدو كل هذا تافهاً. لكن في ١٩٩٧ مثل هذا الفساد ساعد في ذروة صناعة السياحة بالسماح لعصبة من الجهاديين مدججين بالأسلحة على شق طريقهم عبر رجال شرطة عديدين ونقاط جيش للتفتيش مؤدية إلى معبد حتشبسوت، قرب الأقصر. هناك شرعوا في ذبح عشرات السائحين والمصريين قبل الهروب إلى الصحراء بلا عائق. قبل الهجوم، كانت أولوية كثير من الجنود والشرطة المحليين انتزاع رشا من محليين عاملين مع مجموعات السياحة ومدخنين السجائر ونائمين بشكل متواصل طوال فترات ما بعد

ظهر الصيف الحار في مؤخرات عرباتهم. بعد الهجوم، كانت صورة البلد مرة أخرى ما بدا له الأسبقية ، بدلاً من خير أولئك الذين حُصروا في العنف. إن قوى الحكومة المدركة بأن الصورة أفضل من ألف كلمة، استناداً إلى شهود عيان اقتبسوا بشكل واسع في حينه، بذلت أقصى جهدها للبحث عن الكاميرات ومصادرتها من كل واحد بجوار المكان، خشية أن تجد صورة لأحد أعمال المجزرة التي نفذها الإرهابيون – لقد أطلقوا النار على السائحين ومن ثم مزقوهم إرباً – طريقها إلى وسائل الإعلام الغربية، وبالتالي ربما تلطخ في الخارج صورة مصر المصقولة بعناية مرة وإلى الأبد. لقد كان مئات السائحين في الموقع خلال الهجوم. وتقريباً جميعهم ربما كان معهم كاميرات. لكن ولا صورة واحدة للوحشية ظهرت مذ ذاك، ولا حتى على النت.

مع ذلك، عندما يتجه السائحون الأجانب، الذين يقوم كثير منهم برحلتهم الأولى إلى العالم العربي، إلى المتحف المصري فإنهم عفوياً يدخلون قلب النظام الأسود الذي يجعله الهواة والمسيئين مصدراً لثرائهم الفاحش بالاستفادة صراحة من تراث مصر الفريد. فتقليدياً، المثال الكلاسيكي على الفوضى المصرية بدرجة هائلة، وفر المتحف في قلب القاهرة مكاناً لنهب تراث البلاد بدرجة غير متصورة تقريباً.

طابق المتحف المصري الأرضي عبارة عن جحر كهفي من الغرف والممرات بحجم مقبرة كبيرة يحتوي على نحو خمسة وستين ألف قطعة أثرية، بما في ذلك ألف تابوت بعضها في صناديق لم تفتح من سبعين عامًا. يُعتقد أن بعض الآثار هي للسلالات الأهم في مصر القديمة؛ بعضها عُرض من قبل لكن نُقل لإيجاد مساحة في الطابق العلوي لآثار أخرى؛ إلا أن البعض لم تُعرض علناً. أنها تقبع هناك تحت بوصات من الغبار ومحشورة على بعضها وغالباً معطوبة بشكل سيئ بسبب عقود من الإهمال والتهوية السيئة ومهجورة في جميع النواحي الهامة، إن لم تنسَ تماماً.

لقد كان هذا مكان كل شيء اكتُشف تحت التراب إلى أن أنشأ مجلس الآثار الأعلى مخازن جديدة للآثار المكتشفة حديثاً في جميع محافظات مصر. إن الرجل الذي يسيطر الآن على هذه الكنوز هو الدكتور زاهي حواس، الحاصل على جائزة إيمي. أنفه الضخم وقبعته الشبيهة بقبعة إنديانا جونز دائمي الظهور على شاشات التلفزيون وصفحات

الجرائد. إن حواس، مستخدماً ظهوره الضخم، اضطلع بمعركة شخصية وجديرة بالثناء ضد الفساد في وسطه، بينما يقدم بمطالب شغلت العناوين بعودة الآثار المصرية المحجوزة في متاحف في الخارج وكذلك أيضاً مطالب بإعداد جرد بالكنوز التي حالياً تحت اليد. مع ذلك، عندما فقدت نحو ثماني وثلاثين قطعة كما يقال من أقبية المتحف ذاته في ٢٠٠٤، أنكر رسميون إمكانية حدوث أي شيء مثل هذا. حواس ذاته قال إن إعداد جرد سيستغرق على الأقل ستة أشهر، بينما ستستغرق عملية إصلاح الطابق الأرضي سنة، المدة التي خلالها، كما أمل، ربما ستظهر القطع الثماني والثلاثين المفقودة. وعلى الفور وجد أولئك المسؤولون عن تطوير الطابق الأرضي، مع ذلك، إن ٧٠٪ من الآثار المتآكلة هناك لم تُسجل على الإطلاق.

في مثل هذه الظروف، إنه لمن السهل بشكل مخيف أن تختفي قطع. فعلاً، يقال أن أحد العمال ألقي القبض عليه يحاول بيع ثلاث قطع لا تثمن كان قد أخفاها في أكياس الغبار كان يخرجها من المبنى في عملية تنظيف طفيفة. بعض الرسميين لام النقص في عدد المراقبين، الذين كل واحد منهم الآن مسؤول عن مراقبة ما بين عشرة آلاف إلى أربعين ألف أثر. واستناداً إلى حواس، لم يجرَ جرد للمتحف المصري لمدة خمسين عام أو أكثر، لأن كل واحد خائف أن يكون مسؤولاً لو ثبت أن المخازن ناقصة أو وجدت الآثار غير مسجلة. في الحقيقة، حتى ١٩٨٣ بيعت الآثار المصرية رسمياً في مزاد علني ومرت صراحة عبر المطارات؛ وعلى ما يبدو أن هذا لم يتوقف كلياً بعدما حظرت البلاد رسمياً تصديرها. ورغم وجود مشروع طموح جرى تبنيه في ١٩٩٤ بواسطة أحد أسلاف حواس، عبد الحليم نور الدين، لجرد كل المواقع والمخازن والمتاحف، مدعوماً بمرسوم وزاري، توقف المشروع حالما ترك الوظيفة. نور الدين قال بأن تم إعداد جرد لكثير من الآثار، وذلك وضع خطة لإعداد أجردة لمتاحف ومواقع صغيرة مرة كل سنة وللمتاحف الكبيرة مرة كل أربع سنوات. في الحقيقة، يعتقد حواس، أن من ١٠ إلى ١٥٪ من الآثار المصرية خضعت أبداً لجرد، مما يعني أن ما يصل إلى ٨٠٪ منها لم تخضع، ولهذا بالإمكان ربما أن تختفي في أي لحظة دون أثر.

أدخل إلى طارق محمد (المعروف أيضاً بطارق السويسي). يُغلف الغموض العميق

صعود السويسي من عامل متواضع في سوق الآثار في شارع الجمهورية القاهري إلى ثروة تقدر بأكثر من ٥٠ مليون دولار، وقصر على ثلاثين فداناً في منطقة أبو رواش في الهرم (الضاحية حول الأهرامات)، ومنصب سكرتير الحزب الديمقراطي الوطني في تلك الدائرة الانتخابية. لم تجد السلطات في قصره فقط الآثار الفرعونية التي كان قد زينه بها لكن أيضاً لوحات لا تثمن من العصور الإسلامية (ناهيك عن مخبأ لأسلحة غير مرخصة). ما هو أكيد أن السويسي لم يعمل لوحده: لم يكن هناك أقل من واحد وثلاثين من مقربيه في القضية التي أخيراً قدمت ضده، بما في ذلك مفتشو آثار وضباط شرطة. بالطبع، لم تكن السلطات المصرية من كشف عمليات التهريب، لكن البوليس في سويسرا، الذي شك بوجود شيء غريب في خطوط قطعة من الشحنة 'التي وصلت إلى مطار سويسري بدون بيانات ولا مستقبل محدد على التغليف. لقد وجد التحقيق السويسري أن السويسي كان قد هرب تماماً مائتين وثمانية قطع آثار نادرة في طرود عبر جمارك القاهرة وقرية البضائع، بمساعدة شركة تصدير عادية.

الحديث عن تلطيخ سمعة مصر: المقبوض عليه من قبل الأجانب مهرباً للتراث الوطني والآثار رجل أعمال بارز وعضو في الحزب السياسي الحاكم كذلك. إن هذا يقف بوضوح كاتهام للنظام، لكن اتهام مثل هذا الرجل البارز ما كان شيئاً ليؤخذ بخفة. فقوات القانون والنظام المصري تأهبت. فسافر وفد من أمن الدولة الأعلى والنائب العام والإنتربول، الذي تضمن عدة خبراء آثار، إلى سويسرا للتحقيق. لقد وجد أن النهيبة تكونت من آثار ذات أهمية تاريخية عظيمة، بما في ذلك محتويات قبر كامل. بالإضافة، كان هناك النصف العلوي من تمثال لبتاح وبقايا من رأس الإلهة سخمت وتمثال نادر لإلهة الحب أفروديت وتمثالين بخشب ملون للإله حورس على هيئة صقر وحتى موميائين سليمتين، كلها تعود إلى فترات قديمة مختلفة – فرعونية وإغريقية ورومانية – ورسمياً تقع تحت حماية القانون المصري العقيم. جميعها حُفرت خلسة في مواقع أركيولوجية كبرى وكانت بدون رقم تسجيل من مجلس الآثار الأعلى. كثير منها عومل بخشونة. بينما كان بعضها، خاصة المومياء، في خطر التحلل، كان معظمها لا يزال في حالة جيدة، إذ جاءت من مناطق صحراوية جافة، وربما يمكن إنقاذها.

استناداً إلى تقرير كبير لكفاية نشرته في ٢٠٠٥ عن الفساد في مصر، وصل تقرير مدعي محكمة أمن الدولة العليا إلى نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة صفحة، متضمناً اعترافات المشبوهين المعتقلين في القضية واحتوى بالإضافة إلى تهم التهريب، ادعاءات بغسيل الأموال وحيازة مخدرات وأسلحة.

في النهاية حكمت محكمة جنايات القاهرة على السويسي ثلاثين عاماً سجن وغرمته ثلاثة أرباع مليون دولار على السرقة والتهريب وإخفاء آثار والرشوة واستخدام وثائق مزورة وغسيل أموال. وحُكم على مدير مكتب علاقات الأقصر العامة بخمسة عشر عاماً وتسعة آلاف دولار غرامة. وحُكم على محمد سيد حسن بعشرين عاماً وتسعة آلاف دولار غرامة. وخُفضت هذه الأحكام في الاستئناف.

بطرق معينة، مثل هذا الفساد مسل. فإبداعية بعض الجناة المحضة والوقاحة والافتراض بعدم موت أحد منه مهما قد يكون خطأً: كل هذا يمكن أن يجعله يبدو مثل نوع من تجربة عمل غمزة سيستمتع بها أي واحد إن كانوا محظوظين كفاية للحصول على الفرصة. في الظروف السليمة، حقاً، ربما الواحد حتى يستفيد منه لذاته، آخذين في الحسبان كم يمكن أن يكون بغيضاً عندما يصر كل واحد على القواعد طوال الوقت. لأنه يقدم طريقة مريحة ملتفة حول العمل الورقي بالنسبة للمخالفات التافهة، اختصار عبر الأنظمة المتحجرة بالتأكيد وغالباً غير معقولة؛ ولهذا يمكنه أن يكون صعباً حتى على الناس الذين يحاولون أن يكونوا أخلاقين تحديد متى يبدأ في أن يكون خطيراً. ما هو أكيد أن العالم العربي بدون واسطة من المستحيل تقريباً جعل أي شيء ممكن التنفيذ: فاللعبة اسمها، من تعرفه وليس ما تعرفه. بدلاً من قضاء أسابيع منتظراً معالجة الأشياء من مكتب إلى مكتب فارغٍ في البيروقراطيات البيزنطية، لماذا لا تهاتف زوج ابنة عم في الوزارة لتعجيل الأمور؟

لقد تذوقت الراحة الإدمانية للواسطة عندما، في ٢٠٠٦، تعرفت لمدة ستة أشهر في القاهرة على أخ لجنرال في الجيش المصري ذي رتبة عالية، شملني برعايته. فبدلاً من قضاء يوم أو أكثر في مبنى الحكومة المجمع الكفكاوي في ميدان التحرير لتجديد التأشيرة، دائراً كالمكوك من شباك لآخر ودور لآخر على موظفين فخورين بعنادهم

وفظاظتهم، كان الأخ سيهاتف أخاه مسبقاً وسيقابلني مأمور عند المدخل، الذي من ثم صعد بي سريعاً مباشرة إلى مكتب الجنرال الذي في التباتشية ذاك اليوم. هناك كنت سأجلس، أرتشف القهوة وأمضغ البسكوت، بينما مُنح جواز سفري معاملة تمرير سريعة من نوع VIP، ومن ثم عاد بعد خمسة عشر دقيقة – ليس بتمديد ستة أشهر كما طلبت، بل تأشيرة إقامة طوال عام وعلى الصفحة المقابلة طابع دخول متعدد-إعادة دخول. وفي طريقي إلى مولد، أو مهرجان رجل صالح، في الصعيد، أصر مجند من الجيش عند نقطة تفتيش أن أنتظر ساعات قليلة حتى توفر قافلة عسكرية كانت ستركب معي وسائقي الخمسة كيلومترات الأخيرة، وبحسب قاعدة ما لا يمكنه تقديم تفسير؛ لكن اتصال سريع مع أخ الجرال جعلته يهرول إلى رئيسه، الذي ظهر فوراً شخصياً وحياني وطلب إلى أن أوصل أفضل تحياته إلى صديقي الجنرال فلان الفلاني، وقدم لي مروراً فورياً بصحبة أحد حراسة العسكريين الخاصين. الأكثر غرابة، إنني عندما فقدت محفظتي في ميكروباص (حافلة صغيرة لنقل الركاب) في الأقصر، وكان على تقديم تقرير شرطة رسمي من أجل أهداف التأمين لكنني وجدت شرطتي السياحة المداوم غير متعاون، اتصلت بأخ الجنرال فلان الفلاني، ولم يتسبب توبيخه للضابط المسؤول فقط في تحسن المعاملة فوراً التي تلقيتها بل أيضاً، لاحقاً بيوم ولدهشتي الكلية، تسبب في استرداد المحفظة ذاتها، التي سلمها لي رئيس شرطة السياحة شخصياً، الذي يبدو أنه حضر إلى المكتب لتلك المهمة فقط. ليست مثل ردود الفعل هذه من طرف الرسميين مجرد نتيجة للخوف: إنهم يعرفون أنه بالامتثال لمثل هذه الطلبات سيكونون قادرين على نيل معروف في تاريخ لاحق من الجنرال الذين ساعدوه. في مصر، تماماً من تعرفه يهم أكثر مما تعرفه، وبالتأكيد ما يُنفذ بالدوران يعود بالدوران، أيضاً.

إلا أن الأمر يستغرق خطوة طفل نيموت الناس، أو على الأقل يمرضون بشكل خطير نتيجة للفساد. لقد حدث المثال على ذلك في ٢٠٠٦ كان فاير حماد تلميذاً في مدرسة مكرم الخلاق الابتدائية حين أُدخل مستشفى مرسى مطروح العام بعدما أُعطي جرعة إجبارية من تطعيم بواسطة مجموعة من الناس يبدو أنها تطوف الشوارع في سيارة غير محددة ويدعون أنه كان عليهم إيجاد أطفال مؤهلين للعلاج، الذي كان جزءاً من حملة

مناعة (استناداً إلى شكوى قدمها والده). لقد أعلن الدكتور عباس الشنواني وكيـل وزارة الصحة فوراً أن الطفل وضع تحت عناية على مدار الأربع والعشرين ساعة وانتفخ بطنـه فوراً وأُخذت عينات من دمه وقيئه وأُرسلت من أجل التحليل إلى المختبرات المركزيـة في الوزارة كإجراء وقائي. أصرت الوزارة بعدم وجود برنامج للتطعيم الإجبـاري في أي مكان خلال تلك الفترة وأي أشاعات عكس ذلك لا أساس لها وفقط تهدف إلى إشـاعة الرعب بين المواطنين. لم توافق جريدة الوفد على ذلك، ذاكرة شهادات وافرة من النـاس بأنه كان هناك تطعيمات إجبارية تنفذ في تلـك الفتـرة، ولـيس فقـط في القريـة ولكـن في القاهرة أيضاً. لقد قالوا بأن الموظفين كانوا ببسـاطة يـدورون عـلى المنـازل ويحقنـون الأطفال، الذين كانوا يصابون لاحقاً بسخونة مرتفعة وقيء وإسهال، مع ضرورة إدخال بعضهم إلى المستشفى. ادعت جريدة العربي الناصري أن السبب كان فساد الأدوية.

واستناداً إلى تقرير كفاية، وجد مكتب التدقيق المركزي أن شـركة تطعـيم كانـت قـد استوردت ما قيمتـه ٤ ملايـين دولار تطعيمـات منتهيـة الصـلاحية، بينمـا وُجـد نحـو ٣٧٠.٠٠٠ زجاجة تطعيم تقدر بنحو نصف مليون دولار في مخازن الشركة بدون تاريخ إنتاج أو انتهاء على التغليف. لقد خُزنت مشتقات بلازما ودم لمدة ثلاث سنوات بالرغم من أن حياة ما يوضع على الرف منها ليس أكثر من عام واحد، واستوردت من المملكـة المتحدة على الرغم أن مصر تمنع مثل هذا الاستيراد من هناك. إن الأمـر صـحيحاً فـإن هذه اتهامات خطيرة بوضوح بنتائج خطيرة جداً.

كانـت النتيجـة الملموسـة الوحيـدة للفضـيحة أن حـاتم الجـبلي، وزيـر الإسـكان والصحة، وعد بمشروع لخزن سليم للأدوية بمشـاركة نقابـة الصـيادلة لإنهـاء التوزيـع العشوائي وحماية المواطنين من الأدوية المهربة ومنتهية الصلاحية والمزورة.

لقد عمل الصحفيون المصريون العاملين في الصحف المستقلة والمعارضـة بعـض أفضل عملهم في السنوات الحالية كاشفين قصص الفساد، بما في ذلك الفساد المنتشر في الصحف اليومية الرئيسية التي تديرها الدولة، حيث إستراتيجيات التوظيـف تقليـدياً لا تتعلق عادة بالجدارة بل تتعلق بدرجة كبيرة بالواسطة: الاتهام يقول أن الواسطة الكبيـرة يبدو أنها تجلب لك وظيفة في الأهرام، الصحيفة اليومية الرئيسية؛ والواسطة الأقل لكن

لا تزال معتبرة يمكن أن تجلب لك وظيفة في الأخبار؛ والوسطاء الأدنى يعني أن عليك المكوث في الجمهورية المليئة بالقمامة. إن مثل ثقافة القرابة هذه تقطع بعض الشوط في شرح الانهيار في جودة الصحف المملوكة من قبل الدولة؛ والمساحة التي تتركها لفضح الفساد بالمثل تشرح الكثير من تنامي وسائل الإعلام المعارضة. ومع ذلك، أُجبر وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة في ٢٠٠٥ نشر غسيلها القذر. فقد أجرى مكتب النائب العام ونائب التحقيق في الأموال العامة تحقيقات في الفساد في مدينة الإنتاج الإعلامي، وبدأت قوة مكافحة الفساد البرلمانية التحقيق في ادعاءات الفساد في ثلاث منظمات أخبار يومية مملوكة للدولة رئيسية. لقد رات الادعاءات النور في الصحافة المعارضة بعدما أمرت الحكومة بهزة أرسلت رؤساء محرريها العاملين من زمن إلى التقعد. كان هناك بعض الشكوك تكتنف توقيت الادعاءات وحقاً من الممكن أن كل الادعاءات كانت وسيلة سياسية. هل كان النظام ذاته خلف التسريب في محاولة لتحطيم مصداقية المحررين الذين كداخليين كانوا تحت السيطرة لكنهم الآن يشكلون تهديداً محتملاً في الخلاء؟

إنها لمفاجأة أن كاتب العمود المخضرم في الأهرام، سلامة أحمد سلامة، ربما هو الصحفي الوحيد الذي يحوز على احترام زملائه من مختلف الطيف السياسي، إلى درجة إجراء غالباً مقابلات معه حول التطورات السياسية المحلية في وسائل الإعلام المعارضة. عندما قابلته في مكتبه في مبنى الأهرام أواخر ٢٠٠٦ لمناقشة الفساد والقرابة في وسائل الإعلام التي تديرها الدولة، سألته أولاً عن كيفية نجاحه في البقاء كل هذه السنوات رغم إبرازه موضوع الفساد ونقده للنظام في مجالات أخرى كثيرة كذلك. فأبلغني سلامة، «اعتقد أنهم أذكياء كفاية لترك هامش معين لبعض الأفراد ليتبنوا اتجاهاً ناقداً نحو سياسات النظام.»

إنه نوع من التلاعب بالوضع، دائماً من أجل إعطاء الانطباع أن هناك حرية تعبير وحرية رأي. فبهذه الطريقة، كلما اتخذوا إجراءات ضد محرري صحف المعارضة، مثلاً، يمكنهم القول بأنهم يعملون هكذا فقط لأنهم تجاوزوا إلى ما هو أبعد من المسموح به قانونياً. وبالطبع، يمكن هنا تلاعب نظام الدولة بطريقة ما أيضاً من جانب الحكومة، ويمكنهم إطالة المحاكمة سنوات وسنوات. لكن طالما أنني لا أتبنى أجندة

عدائية صريحة، فإنهم يتركونني لأقدم نقداً عقلانياً، مثلاً لصالح أن نتقدم لمزيد في طريق الديمقراطية. ذلك أمر يدعون بأنهم إلى جانبه على أية حال، لذا أنا استخدم مصطلحاتهم هم كي تعطيني كثير من القدرة على المناورة.

كيف هي الكتابة لصحيفة رئيس تحريرها عينه الرئيس، وعادة ينتهي به الأمر أن يكون ملكياً أكثر من الملك؟

ضحك وقال:

رؤساء التحرير حذرون جداً، إلى درجة أنهم جبناء. حتى أنهم لا يستخدمون هوامش الحرية المعطاة لهم. مهما يكتبون، الناس لا يصدقونهم. وأي شيء يكتبونه ضعيف جداً دائماً على أية حال. إنهم في حالة خوف دائم أن يُطردوا من وظائفهم وهكذا سيخسرون كل المميزات التي تعود بها الوظيفة – المميزات المالية والوجاهة ودعوة الرئيس لهم لمرافقته على طائرته الخاصة وحضور اجتماعات مع رؤساء دول أجنبية (رغم أنهم لا يطرحون سؤالاً سليماً في المؤتمرات الصحفية في مثل هذه اللقاءات لأنهم متوسطو الكفاءة).

لقد ذكرته بالفضيحة الكبيرة المشتملة لرئيسه السابق، رئيس تحرير الأهرام، إبراهيم نافع، وراتبه الشهري سيئ الذكر بخمسمائة ألف دولار وأردت معرفة إذا ما كان الفساد في الجريدة سيئاً في الواقع بالقدر الذي يوحي به ذاك المثال. لقد أكد سلامة بأن الأمر هو كذلك حقاً. لقد قال متنهداً، «المشكلة الأولى أن جميع هذه الصحف التي تملكها الدولة تعتمد بكثافة جداً على الإعلانات لكسب المال.»

فمثلاً، هناك إعلانات كثيرة عن الإسكان المترف في الأهرام. لقد كتبت عموداً حول كيفية توجه كل صناعة البناء نحو الأثرياء. إنهم يجوبون البلاد منشئين فللاً مترفة ومباني شقيقة لأولئك المليونيرات فقط. وقلت بأن هذا يدمر نسيج مجتمعنا. فمن أين لشاب شراء شقة كي يتزوج؟ ومن أين سيجد نصف مليون جنيه؟ في اليوم التالي قُدمت إلى الشاب الهام في الحزب الديمقراطي الوطني ومليونير أو بليونير أو الذي يكونه. حاول إقناعي أن ما كتبته كان خاطئاً بالقول بأنهم أثناء بنائهم للأغنياء، يبنون لمن هم على مستويات أخرى من المجتمع. فأبلغته بأنني لن أتراجع عما كتبت لأن حجتي مدعومة بالحقائق والأرقام، التي تبين أن أصغر شقة تُبنى هذه الأيام تكلف نحو ربع مليون جنيه، وحتى إنها على الطريق

خارج المدينة وسط الصحراء. وهذا، كما تري، بالضبط كيف يدخل وقتها الفساد. لقد كان واضحاً أن الأمر بالنسبة للرجل سيكون سهلاً، لو وافقت على كتابة تراجع، أن يرتب حينها لي كي أحصل على شقة، لكن كنت سأغلق فمي من وقتها فصاعداً.

كيف كان فعلاً سيعطيك شقة؟

أوهو، بلي! إن هذا النوع من الأشياء يحدث هنا في الأهرام طوال الوقت. من الصعب أن تحافظ على يديك نظيفة. هناك صحفيون في هذا المبنى فعلوا ذاك تماماً. إنني متأكد كحقيقة من ذلك. لقد حصلوا على شقق. ليس بالضبط كهدايا، بالطبع، لكن خذ كمثال تلك الشقة ذات النصف مليون: الصحفي «سيشتريها» بمائة ألف، ثم يبيعها بسعر السوق ويكسب ربحاً ضخماً. إن شركات البناء تفعل ذلك حتى مع الوزراء، فلماذا لا يفعلونه مع الصحفيين؟ لقد بيع أحد المباني غربي النمط كلياً لوزراء بسعر منخفض. وتذكر أن صحفيين كثر يتلقون رواتب منخفضة جداً. عليهم أن يجدوا طريقة ما لزيادة دخلهم.

. إذا بعض الصحفيين في الصحف المملوكة للدولة فاسدون، فهذا منطقي. لقد أوضحت، أنهم لن يملكوا أي دافع لفضح نفس نوع الفساد في الحكومة.

هذا حقيقي بشكل واضح. لكن هناك نتيجة إيجابية واحدة. الوضع أعطى فرصة كبيرة لصحف المعارضة. إنهم يتفوقون في هذا المجال بتعبئة الفراغ في التغطية. لكنهم من أجل هذا الأمر لا يحصلون على عائدات إعلان، ولا يمنحون وسيلة وصول إلى رسميي الحكومة. وهذا بدوره يخلق دائرة مفرغة أخرى: فلأن الحكومة تتملص منهم وتعاملهم كأطفال مشاغبين، لا يمكن لصحفيي جرائد المعارضة المشتغلين على الفساد الحصول على مقتبسات من الرسميين وهكذا سيقنعون بما توفر من معلومات حصلوها. ثم عندما تظهر المقالات، تغير الحكومة موقفها وتقول: إنهم كتبوا الحقائق خاطئة ويرسلوهم إلى المحاكمة.

صنف صندوق التمويل من أجل لسلام (FfP)، وهو منظمة للدفاع والبحث والتعليم مستقلة مقرها واشنطن، مصر السادسة والثلاثين من مائة وسبع وسبعين دولة في دليل الدولة الفاشلة نُشر في يوليو ٢٠٠٧. وفشل الدولة إما قد يعني أن الحكومة فقدت السيطرة المادية على أرض البلاد، كما في الصومال وأفغانستان، أو فقدت السلطة

لتنفيذ القرارات ولتزويد الجمهور بالخدمات وللعمل كوحدة مترابطة والممثل الوحيد فقط للشعب في الساحة الدولية. إن FfP تستخدم اثني عشر مؤشراً لقياس فشل الدولة، وسجلت مصر الرقم الفلكي تسعة من عشرة في إجرامية وعدم شرعية الدولة، المفهوم كـ «فساد أو استغلال هائلين ومتوطنين من جانب النخبة الحاكمة، ومقاومة النخبة الحاكمة للشفافية والمساءلة والتمثيل السياسي وفقدان واسع للثقة الشعبية في مؤسسات الدولة وعمليات ونمو لنقابات الجريمة المرتبطة بالنخبة الحاكمة.» وقد حصلت على ٨.٥ من عشرة في «التعليق أو التطبيق القسري لسيادة القانون وانتهاك واسع لحقوق الإنسان.» وحصلت على الرقم المتواضع نسبياً ٨.٣ في «صعود النخب الفصائلية» أو «تفتت النخب ومؤسسات الدولة على هيئة شلليات،» واستخدام «النخب الحاكمة لخطاب سياسي قومي.»

يقول ملف FfP عن مصر، «الفساد في مصر عام، يتراوح من سائقي تاكسي يحاولون كسب دولار زيادة إلى [برلمانيين] يتهمون الحزب الديمقراطي الوطني بتزوير انتخابات ٢٠٠٥، التي 'كسب' فيها حسني مبارك، الرئيس منذ ١٨٨١م ، فترة رابعة بجعل البرلمان يعيد ترشيحه، ثم أُكد بدون معارضة في استفتاء.» لقد أبلغ مجدي الجلاد، رئيس تحرير صحيفة المصري اليوم اليومية المستقلة، حلقة دراسية بعنوان «نحو تعزيز الشفافية في الأسواق المحلية» انعقدت في نفس وقت نشر التقرير: «هناك قضية تتعلق بالفساد تُسجل كل دقيقتين في مصر، وعشرة في المائة فقط من هذه الأنواع من الانتهاكات يتم القاء القبض عليها.» وصلاح دياب، مالك الصحيفة، تم اقتباسه مخبراً نفس الحلقة الدراسية: «هناك نوع من الفساد يسبب ضرر قليل في المجتمع، مثل دفع خمسة جنيهات لضابط لتجنب مخالفة، ثم هناك الفساد الضارى، النوع الذي يؤدي إلى فقدان الفرص.» لكن في مصر لا يوجد مثل هذا التمييز. فأضاف الصحفي المصري المحب للمواجهة أمين هويدي من الأهرام الأسبوعي «الفساد نتيجة لعملية مفسدة، وتجاهل هذا كمحاولة إشفاء مرض ما بدون معالجة السبب الأساسي. إن الدولة القوية... تحمي أمن مواطنيها، وليس فقط الحكام. وسوف، بنفس الكفاءة، تواجه التهديدات الداخلية والخارجية بينما تحض كلاً من الحكام والمحكومين على احترام

قوانينها وأموالها وممتلكاتها.» إن مثل هذه الدولة، استناداً إلى هويدي، ستقاوم كلاً من الفساد وأولئك الساعين إلى الإفساد. بعمل ذلك، «فإنها تزيل العوائق أمام التقدم، آخذين في الاعتبار أن الفساد سيعيق كل التطور الاقتصادي والاستثمار الصحي.» ويذكر هويدي القانون رقم ١٧٥ للعام ٢٠٠٥ كمثال. «هذا القانون يشترط عدم إمكانية عضو البرلمان أن يتوظف في وظيفة حكومية أو قطاع عام، ولا يمكنه العمل في شركة أجنبية بينما هو عضو برلمان. والمادة ١٥٨ من هذا القانون تؤكد أن 'الوزير لا يمكنه شراء أو استئجار أي شيء مستخدماً مصادر الدولة المالية.' إن مثل هذه هي الضمانات ضد إساءة استخدام السلطة، لكن هل يدعمونها؟»

إن عدم دعمهم للقوانين هو محتوى تقرير مجموعة كفاية الإصلاحية المكثف المنشور في ٢٠٠٦، الذي كان دافعاً لمنظمات أخرى مختلفة لتركز على الفساد. ولو أن تقرير المائتي صفحة، الذي أُخذت منه أمثلة الآثار المسلوبة وفضائح الأدوية أعلاه، كما أوضح خبير الشرق الأوسط باري روبين، جعبة متفرقات من التأملات غير المقروءة بدرجة كبيرة وتوثيق مقلوب وأحياناً استنتاج متناقض وندب – في لحظة يسقط في الواقع في الشعر – ذلك لأن كفاية جزئياً منظمة متباينة صغيرة من مثقفي القاهرة تعمل بميزانية صغيرة ومحاطة بمشاكل وإزعاج دائمين؛ لكن في المعظم لأن الفساد في مصر هائل وغير متبلور وأخيراً غير مفهوم.

يغطي التقرير الفساد في المال والأعمال والثقافة ووسائل العلاج. فهو يبدأ بما يقول أنه توزيع مبيدات مسرطنة من قبل وزارة الزراعة ما بين١٩٨١ – ٢٠٠٣م؛ ويسجل في قائمة رجال الأعمال وأعضاء البرلمان الهاربين الذين يُقال أنهم متورطون في خطط قروض غير مضمونة تقدر بملايين الدولارات؛ ويشرح البيع المنخور بالفساد المزعوم للبنك الأمريكي-المصري؛ ويوثق ما يقول بأنه تلاعب فاضح في أرقام التضخم والبطالة على مدار عشرين سنة من سوء إدارة الاقتصاد؛ ويبرز اهمالاً وعجزاً واسعين للأطباء منخفضي الأجر في نظام الصحة العامة؛ ويعرِّج أحياناً على التعذيب ومحنة أطفال الشوارع، الذين منهم مليون طفل في القاهرة وحدها. فمثل التعذيب وإساءة استخدام السلطة، المتصل بها بشكل وثيق، الفساد مرض منتشر من زمن بعيد في كل

أعضاء مصر. حرفياً لا يوجد نهاية له؛ إنه يمتد بالضبط من الضابط الذي يأخذ خمسة جنيهات ليتجاوزا عن مخالفة سرعة على طول الخط إلى القمة، متورم بحجم كبير بينما يغزو جميع المراتب ومتوقفاً كما يقال بمبارك، المجرم الفاسد الأكبر فيهم جميعاً، لأنه ليس هناك من هو أعلى منه – «يقال» لأن دافعي الرواتب له في الولايات المتحدة، قد يقول الساخرون، هم كلياً حتى أكثر فساداً في دعم نظامه بينما يبذلون جهداً عظيماً بشأن تنمية الديمقراطية في أماكن رؤسائها الحاليين أقل مساعدة لأجندتها في الشرق الأوسط. ما ينشأ من تقرير كفاية، ويصبح واضحاً لأي شخص يُمضي وقتاً في مصر، أن العدوى انتشرت إلى أعداد شاسعة من شعبها، وبالتأكيد إلى أولئك الذين في الوظائف الرسمية، والذين هم تماماً ميالون بقدر ما تسمح به وظيفتهم والذين سيكونون بسعادة أكثر فساداً إن امتلكوا أي مزيد من التأثير للاتجار به.

يقول بروتس، «هناك مد في شؤون الرجال، التي، باغتنام التيار المواتي، تؤدي إلى الثروة.» ربما كان البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مدركين لمقولة شكسبير هذه في أواخر ٢٠٠٧ عندما منحا مصر العنوان المرغوب «إصلاحي العالم الأعلى» في التقرير ممارسة الإعمال ٢٠٠٨. إن التقييم الذي أُلف، كما يبدو، خلال المنصب قصير الأجل لبطل الديمقراطية وأحد المهندسين المزعومين لحرب العراق، بول ولفويتز، كرئيس للبنك الدولي، أشاد بالحكومة المصرية على قيامها «بإزالة جميع العوائق... وجهودها مضت في التخفيض عميقاً.» وقد اعتلت مصر القائمة بإجراء إصلاحات اقتصادية في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أكثر من أي دولة أخرى استُطلعت. لقد نظر التقرير إلى عشرة مجالات مختلفة من تنظيم العمل في مائة وثمان وسبعين دولة، مراقباً الوقت والتكلفة المطلوبين لتلبية احتياجات حكومية في ابتداء العمل والتشغيل والتجارة والضرائب والإغلاق. اعتُبرت مصر بأنها حققت تقدماً هاماً في خمس مجالات: تحسين عملية ابتداء العمل والترخيص وتسجيل الملكية والحصول على إئتمان والتجارة عبر الحدود وإغلاق العمل. إن إصلاحات عدة جعلت من السهل ابتداء عمل في مصر، بما في ذلك تخفيضاً ضخماً في رأس المال الأدنى المطلوب لعمل ذلك من ٨٩٣٠ دولار إلى ١٨٠ دولارًا. وقد انخفض متوسط وقت وتكلفة الابتداء إلى النصف، تسعة أيام و ٣٨٥ دولارًا . بالنسبة

لمؤلفي التقرير، اشتملت التغييرات التشريعية الجديدة بالثناء خاصة تخفيض الإجراءات في الحصول على تراخيص البناء وإقامة مراكز خدمات استشارية للمصدرين والمستوردين ورجال أعمال ومستثمرين آخرين في موانئ البلاد. وتم تخفيض تكلفة تسجيل الملكية مؤدياً إلى زيادة بمقدار ٣٩٪ في دخل رسوم التسجيل للسلطات في أول ستة أشهر بعد تقديم الإصلاح. وتم إقامة مكتب ائتمان خاص جديد لتحسين الحصول على إئتمان خاصة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والشركات الصغيرة.

بينما انتقد البعض مصر بشدة كونها أجرت إصلاحًا سريعًا على مدار السنة الماضية لأنها بدأت من درجة منخفضة من التنظيم المفرط البالغ – مذ أن، بكلمات أخرى، الإصلاح من ٠.٠ إلى ٠.١ هو في الحقيقة قفزة لانهائية مستحيل أن تُقارن بمجرد تحسن من متوسط مقبول – مايكل كلاين، نائب رئيس البنك الدولي-مؤسسة التمويل الدولية للمالية وتنمية القطاع الخاص يقول بشكل قاطع: «المستثمرون يهتمون بالمنافع المحتملة ويجدونها في اقتصاديات في حالة إصلاح، بغض النظر عن نقطة انطلاقهم.» أمر كبير جداً بالنسبة لقناعة هِويدي الساذجة بأن «الفساد سيعيق التطور الاقتصادي والاستثمار الصحي.» بالطبع، من الصعب تخطأة البنك الدولي لتنبيهه أغلبية مساهميه في الغرب عندما يوجد مزاد مفتوح« – ليس أقلها، يجب أن يُضاف، المكاسب الاصطناعية الضخمة لمضاربي البورصة في الأيام التالية لإصدار الدراسة.

وبالرغم من ذلك، من الصعب بالنسبة للبعض رؤية لماذا يجب إعطاء مصر مثل هذا الترتيب العالي الجاذب للاهتمام تماماً (قبل الصين وبلغاريا) مذ أن أي شخص فيما عدا .مغيري شركات أضرب وأهرب الأسرع سيجد نفسه في ورطة عميقة لو أنه مضى قدماً فعلاً واتبعه. يقول تقييم أكثر واقعية ظهر من عامين سابقين في النيوزويك، النشرة نادرة الاتهام بالتحيز المناهض للسوق، «حتى بالمعايير الشرق أوسطية، لم تكن مصر أبداً مكان سهل لإقامة شغل. إن اقتصادها المتمركز داخلياً راكد طوال السنوات السبع الماضية. فالتضخم منتشر والضرائب والبطالة من بين الأعلى في العالم والروتين لا نهاية له.» وبينما يعلق بلا جدوى أماله في حينه على جمال مبارك، فهو مع ذلك قدم رؤية أكثر واقعية جداً لوضع العمل، قائلاً أن نتيجة الإصلاحات الجارية آنذاك كانت على أفضل

الأحوال «احساس جديد بالأمل بشأن تطلعات مصر وتأثيرها على المنطقة.» وقد أضاف تحذيراً هاماً: «بالطبع، من السهل أن تكون متفائلاً بإفراط عندما يصل الأمر إلى إصلاح مصر. فالبلاد لها تاريخ من الوعود الكاذبة والتراجع يعود إلى السبعينيات.» لقد ذكرت النيوزويك أن وزير الاستثمار محمود محيي الدين أعلن برنامج خصخصة طموح للعام القادم، يشتمل على الأقل مصرفاً واحداً مملوكاً للدولة وشركة مصر للاتصالات. ولكنه أضاف بأنه «حتى لو استطاع الالتزام بجدوله الزمني، يشك الخبراء في حدوث تغير اقتصادي بدون مزيد من الإصلاح السياسي.»

مع ذلك بعد سنتين لاحقاً، استطاع البنك الدولي، في الجزئية من تقريرهم حول «متطلبات التحسين» الإلزامية، جعل نفسه تولول فقط أنه بينما من السهل نسبياً استئجار العمال، يبقى من الصعب نوعاً ما طردهم بحسب المعايير الإقليمية والدولية – «مبعدين أي حافز لخلق فرص عمل.» «أي حافز»: لا يمكن أن توجد أية مدرسة أعمال في العالم، مهما كانت متحجرة، أن ترى كحافز وحيد لخلق فرص عمل متعة إبعادهم مرة أخرى. ويتحسر تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٠٨ أيضاً قائلاً أن شركة متوسطة الحجم تنفق ٧١١ ساعة في إجراءات دفع ضرائب سنوياً، مقارنة بمتوسط ٢٣٦.٨ ساعة و ١٨٣.٣ ساعة في المنطقة والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على التوالي. وحتى بالنسبة للأصول المجردة، تتخلف مصر بخطورة إلى الوراء في تسهيل وتكلفة أغلاق العمل، فالمدة المتوسطة هي ٤.٢ سنوات، مقارنة بـ ٣.٧ سنوات في المنطقة ككل و ١.٣ سنة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إن التكاليف المتوسطة مرتفعة في مصر، عند ٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لكل فرد، مقارنة بـ ١٣.٩ في المائة في المنطقة و ٧.٥ في المائة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – لكن خذ في حسبانك أن الدخل القومي الإجمالي لكل فرد ضئيل مقارنة بهما. ولنكمل ذلك، مع ذلك، أسعار الاسترداد عند عمل مغلق منخفضة جداً، عند ١٦.٦ سنتاً لكل دولار، بمقابل ٢٥.٨ سنتاً و ٧٤.١ سنتاً في المجموعتين المقارنتين على التوالي.

هناك عدد من التفسيرات المحتملة لمحتويات ونغمة تقرير البنك الدولي. واحد، بلا شك أنه محط شك جداً للتفكير فيه جدياً، أن رئيس البنك الدولي السابق، أو أولئك

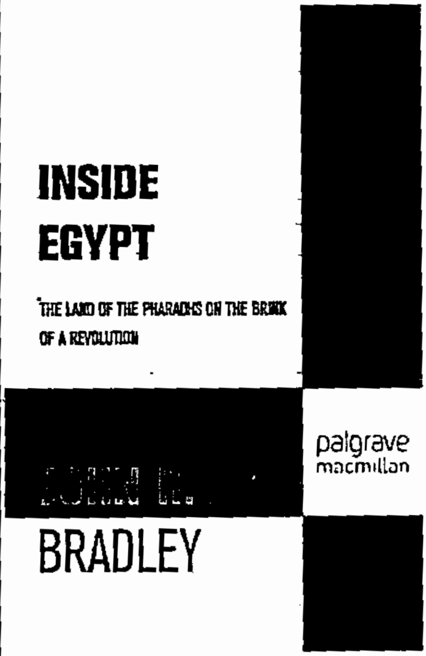
الذين يخدمهم، رأوا في نشره فرصة لمكافأة مصر على مساعدتهما في «الحرب على الإرهاب» وقتما كان لا يزال نائباً لوزير دفاع الولايات المتحدة. والآخر أن البنك الدولي، بعيداً من أن يكون منارة للنزاهة المالية الدولية، هو في الحقيقة جماعة دينية متعصبة من متطرفي السوق الحرة يؤمنون أن الشفافية والمحاسبة هامشيتان بالنسبة لعمل جيد: نوع من الفرع الداوودي للتمويل الدولي، بكل التناقضات الذاتية والغباء الأعمى المحض الذي يحتويه ويعرضه التقرير. مهما كانت حقيقة الأمر، يوفر تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٠٨ مثالاً من كتاب مدرسي لكيفية قدرة نظام مبارك على مواصلة انتهاكه بكل سرور لكل مبدأ وقعه أبداً المجتمع الدولي. بالطبع، تبدو الإصلاحات جيدة على الورق؛ وقد يؤخذ بها أي مراقب سطحي. مشكلة الفساد أنه حالما أصبح متوطناً فإنه لا يعود يهم مثقال ذرة ماذا تقول الأنظمة والتخفيض المحموم للبيروقراطية يزيد فقط الفرص للصوص الذين يديرون البلاد لسرقة أي قليل لا زال متروكاً للسرقة.

يجب ألا تذهب الكلمة الأخيرة حول موضوع الفساد في مصر إلى المصرفيين الدوليين بل إلى روائي مصري، صنع الله إبراهيم، الذي لخص الموضوع ودور المحاسبة الفردية داخلها أمام وزير الثقافة وزعيم مثقفين عرب عندما مُنِح جائزة مؤتمر الرواية ٢٠٠٣.

لا نملك مسرحاً أو سينما أو بحثًا علميًا أو تعليمًا. نحن نملك مهرجانات ومؤتمرات وصندوقًا من الأكاذيب. لا نملك صناعة أو زراعة أو صحة أو تعليمًا أو عدالة؛ انتشر الفساد والنهب، ويُذل ويُضرب ويُعذب من يعترضون. لقد غمستنا الأقلية المستغلة بيننا في هذا الواقع المخيف؛ ووسط هذا، لا يستطيع الكاتب أن يُغلق عينيه ويظل صامتاً؛ لا يمكنه التخلي عن مسؤوليته. لن أطلب إليكم إصدار بيان يدين ويحتج، لأن تلك لم تعد تفيد؛ ولن أطلب إليكم عمل أي شيء، لأنكم تعرفون بأفضل مني ما يجب عمله. كل ما أستطيع عمله أن أشكر مرة أخرى الأساتذة العظام الذين شرفوني باختياري للجائزة، وأعلن أنني آسف لعدم استطاعتي قبولها، لأنها صدرت من قبل حكومة أعتقد أنها لا تملك المصداقية لإصدارها.

الفصل السابع

الكرامة الضائعة



ولد مخرج مصر السينمائي الحي الأشهر، يوسف شاهين، في ١٩٢٦، ونشأ في بيت مسيحي من الطبقة الوسطى في الإسكندرية المدينة الكوزموبوليتانية وتعلم في فيكتوريا كوليج المرموقة. عند عودته من دراسة السينما في لوس أنجيلوس انغمس في صناعة السينما المحلية، التي كانت حينها تستمتع بازدهار خلال السنوات الأخيرة من عهد الملك فاروق. ويمكن إرجاع الإنسانية المتحررة لهذا المخرج الانتقائي إلى التنوعية والحرية النسبية لفترة ما قبل الثورة التي كان محظوظاً أن يولد فيها. لكن تالياً للثورة، أصبح عبقرياً آخر يعمل تحت تسلطية وحشية تعتبر الموهبة الإبداعية على الأفضل مشبوهةً وعلى الأسوأ تهديداً يجب سحقها. لقد ساعدت أفلامه الأكثر من الأربعين، مؤرّخة من قبل انقلاب ١٩٥٢، في تحديد الهوية والتاريخ والذاكرة المصريات. ومع ذلك، رفضه تملق النظام أو الانحناء للتحجر الديني، مترافقاً مع

استخدامه المتكرر لشخصيات ذكور مخنثين وإناث متحررات، جعله يُقاطَع بدرجة كبيرة من جانب الصناعة السينمائية المصرية ووسائل الإعلام التي تديرها الدولة. حتى قبل أن ترى الرقابة المصرية فيلم شاهين الأخير هي فوضى (٢٠٠٧)، أعلنت أنها من المرجح ستمنعه، والفيلم قصة ميلودرامية غاضبة عن الثقافة الفرعية للتعذيب في نقاط شرطة البلاد والفساد الذي يرافقه يداً بيد. (أخيراً مُنح الفيلم شهادة للعرض العام.) عاد شاهين، مع فيلم هي فوضى، إلى موضوع فيلمه الكلاسيكي العصفور (١٩٧٣)، الذي القي باللوم على الفساد كسبب لهزيمة مصر في حرب الأيام الستة. وقد مُنع ذلك الفيلم عند عرضه، رغم أنه مُنح لاحقاً أعلى جائزة ثقافية في البلاد. وبالإضافة إلى مواجهة عدوانية النظام، ينال شاهين التميز عاثر الحظ بحصوله على حظر أحد أفلامه بشكل فريد كنتيجة لاحتجاج دُبر من كلٍ من المتطرفين المسلمين والمسيحيين: فقد هوجمت، ملحمته التوراتية المهاجر (١٩٩٤) المعتمدة على حياة النبي يوسف، من قبل المسلمين مستخدمين فتوى صدرت في الأزهر عام ١٩٨٣ م تحظر تمثيل كل الأنبياء في أي عمل فني ومن قبل الأقباط زاعمين أن تصوير يوسف كان «غير دقيق.»

لقد كان جلياً أن المخرج ابن الثانية والثمانين الآن لا يملك شيئاً سوى الاحتقار للنظام العسكري المصري في مقابلة قصيرة نادرة أجراها في ٢٠٠٦ م مع مجلة القنطرة التي مقرها ألمانيا، التي صرح فيها: «نحن نعيش في دكتاتورية شاملة.» وواصل ليندب بأن ليس لديه أمل في أن تصبح مصر أكثر حرية أو أكثر ليبرالية في المستقبل، ورمى شباب البلاد ككتلة من الأرواح الهائمة تتوق فقط لمغادرة البلاد. فقد قال، «أنا أراهم أمام القنصليتين الألمانية والفرنسية. كل شخص يريد أن يهاجر. لقد اعتدت أن أبلغ الشباب: لا تهاجروا! 'إذا كنتم قد تعلمتم، نحن نحتاجكم هنا.' لقد كنت دقة قديمة، مفكراً فقط في جمال بلادي. الآن أقول هلم: 'غادروا!' ليس لهم أية فرصة هنا، إنها فاسدة جداً. وبالبقاء هنا، ستصبحون فاسدين.» وأن يساوي شاهين الوطنية بالدقة القديمة ربما هو الجزء الأكثر حزناً وكشفاً في المقابلة.

كثير في الغرب جذبوا أيضاً الانتباه إلى هاجس جماعي بالهجرة لدى قطاعات مختلفة كثيرة من مجتمع مصر المنهار، إلى الملايين التواقة ليس للرحيل إلى فرنسا وألمانيا

وبلدان أوروبية أخرى فقط بل أيضاً، في الواقع ربما بشكل خاص، إلى البلد حيث تعلم شاهين حرفته: أمريكا. يحاجج البعض إضافياً، أن هذا برهان بأن المصريين ليسوا معادين للغرب كما يجري تصورهم من الغرباء، الذي يعني أنهم ليسوا غاضبين جداً من السياسات الأمريكية في المنطقة كما عادة يُعتقد الحال. لكن هذا النوع من الناحية السياسية يُخطئ إصابة الهدف بدرجة كبيرة. فالسؤال الحقيقي هو: لماذا لا يزال يفضل كثير جداً من المصريين الشباب، رغم كراهيتهم المجردة لتأثيرات هيمنة الولايات المتحدة الإقليمية وغضبهم الشخصي على واشنطن لدعمها ديكتاتورهم الخاص فهم (كل ذلك واضح لأي شخص يقضي أي وقت في البلاد)، نيل فرصهم في الغرب؟ الجواب الواضح أن كراهيتهم لبلادهم هم أعمق من تلك التي يحملونها للسياسات الخارجية لبلد سينتقلون إليه: فالثقافة والسياسة، والطموحات الشخصية والاعتقاد السياسي ليست مندغمة كواحد في عقولهم. هناك شيء واحد، مع ذلك، بالتحديد، كما أوضح شاهين بجلاء، هناك إلحاح مكثف للرحيل، خاصة لدى الصغار رغم أنه ليس كلياً. ففي التسعينيات، تحدث نحو اثنين أو ثلاثة من كل عشر مصريين قابلتهم عن رغبتهم للعيش في مكان آخر. وبحلول ٢٠٠٧، فعلياً كل شخص قابلته كان يعبر عن رغبة حارقة للهجرة، غالباً خلال الدقائق الخمس الأولى من محادثتنا.

إن حادثة معينة تخطر على البال: استأجرت سائق تاكسي في العشرينيات من عمره بينما كنت في أسوان ليأخذني في رحلة إلى السد العالي، وأصبحنا كصديقين قديمين من البداية. وفي طريق العودة إلى البلدة، توقف فجأة على جانب الطريق، وقرأ الفاتحة كلها بصوت مرتفع بعينين مغلقتين، ثم التفت إليّ وسألني بجدية مؤلمة: «من فضلك هل يمكنك عمل فيزا لي لأسافر إلى إنجلترا؟» فبعدما بينت له بأدب أن هذا غير وارد، ليس على الأقل بسبب أنني نفسي لم أعد إلى بلد ميلادي منذ مغادرتها من عقد سابق وليس لديَّ خطط للعودة في المستقبل القريب، بدا أنه تحطم حقاً. بنظرة استرجاعية، يبدو أن كل التكرار ربما كان مجرد تظاهر تحذيري يُقدم لكل غربي أقام معه صداقة مهما كانت قصيرة؛ لكن ذلك من الصعب أن يقوض الإحباط الاستثنائي المؤكد وراء تضرعه. وما الذي فكر فيه بحو نفوري للعودة إلى البلاد التي كان سيدفع فدية للانتقال لها متروك

تخمين كل قارئ. لكن حتى عندما أوضحت لأحد المعارف الجدد بأنني لن أوفر له جسراً ليهرب إلى الغرب، استمر الإلحاح الدائم. وفي عودتي إلى مصر بعد رحلة لمدة شهر إلى إيران، مثلاً، سألني فجأة شاب في عشرينياته جاء إلى شقتي ليصلح حاسوبي عن الاحتمالات المتاحة لشخص مثله هناك. لقد أوضح أنه يملك شهادة في تكنولوجيا الحاسوب، وكان طليقاً في الإنجليزية وكان قد تدرب في شركة كبيرة في البرمجيات؛ لكن وجد من المستحيل توظيفه في شركة كبيرة لافتقاده للواسطة. لقد قلت له، «إيران حتى أسوأ من مصر. فالاقتصاد مُبذر ،وحتى توجد حرية أقل هناك مما هنا.» فحملق في الأرض غارقاً في التفكير لثوانٍ قليلة، ثم رد: «لا يهمني حتى لو أكلت خبزاً وماء. أنا أريد فقط العيش في بلاد يمنحني فيها الناس بعض الاحترام عندما أمشي في الشارع.» إن الإلحاح على الفيزا من كل من هب ودب أصبح مزعجاً بشدة، وكان أحياناً من السهل فقدان رؤية الحزن واليأس اللذين كانا دافعهم.

لقد وجد تقرير تحقيقي لـ BBC أن آلاف الشباب المصريين يحاولون دخول أوروبا بشكل غير شرعي كل عام. فأحياناً يبحرون من الشاطئ المصري على ظهر قوارب صيد يديرها مهربون. مع ذلك، معظمهم في الأغلب يتجشمون العبور المحفوف بالخطر إلى إيطاليا من ليبيا المجاورة، البلد الذي لا يحتاجون إلى فيزا لزيارته. ولا حاجة للقول أن الفقر والبطالة والإحساس العام باليأس والعجز كانت الأسباب التي قدمها التقرير لهذه الرغبة للمخاطرة بحياتهم. وفي نوفمبر ٢٠٠٧، تأكدت دقة تحقيق الـ BBC عندما غرقت مصر في حداد وطني بعد الأخبار بأن اثنين وعشرين مصرياً على الأقل محاولين شق طريقهم إلى إيطاليا بشكل غير شرعي لإيجاد عمل غرقوا بعدما انقلب قاربهم.

إن المصريين، عندما تحين لهم فرصة مغادرة شرعية، فمما لا يثير الدهشة أنهم يستثمروها إلى أبعد حد، والبعض ميال لتوظيف أساليب غير شرعية لإطالة بقائهم. (لم أقابل أبداً شاب لم يقر طوعاً أنه لو امتلك الفرصة للمغادرة فمن المستحيل أن يعود بإرادته.) لقد أصبحت النتائج عناوين للأخبار الدولية. ففي أغسطس ٢٠٠٦م، مثلاً، نبه الـ FBI وضبط الهجرة والجمارك في الولايت المتحدة وكالات الاستخبارات وضبط

الولاية والقانون المحلي عن أحد عشر طالب مصري أخفقوا في العودة إلى صفوفهم في جامعة ولاية مونتانا بعد دخولهم البلاد عبر مطار نيويورك الدولي جون ف كينيدي. لقد سُجلوا ليتلقوا مقررات إنجليزي وتاريخ أمريكي كجزء من برنامج تبادل مع جامعة المنصورة في صعيد مصر. كان مطلوباً من الطلاب التسجيل لدى الجامعة تحت برنامج الطالب وتبادل الزوار المُنشأ بعد هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية، بهدف ضمان منح الطلاب الأجانب الشرعيين فقط دخولاً إلى الولايات المتحدة. العديد من مختطفي ١١ سبتمبر كانوا قد سجلوا مهنهم كطلاب على طلبات فيزهم. وأخيراً، تم تحديد مكان الطلاب المصريين واعتقالهم لخرق بنود فيزهم، وكذلك أيضاً أنظمة الهجرة. وبسرعة تم طردهم. لكن، اتضح أن الإرهاب كان آخر شيء في عقولهم: لقد فشلوا في مطاردة «الحلم الأمريكي»، كما صاغته الشرق الأوسط الأسبوعي بشكل رائع، متسربين من الانغماس في المقررات لمحاولة إيجاد عمل وقاصدين فيما يبدو العيش أثناء ذلك على الثلاثة آلاف وخمسمائة دولار التي كانوا قد تسلموها كجزء من صفقة التبادل لمصاريف المعيشة. بوضوح لم تُجدِ الدعاية المكثفة والمثيرة أحياناً المحيطة بالقضية في كل من الولايات المتحدة ومصر بشيء لمنع ملاكمي وزن ثقيل مصريين من التخلي بالمثل عن أعضاء فريقهم في أكتوبر ٢٠٠٧ م بعدما وصلوا إلى الولايات المتحدة للمشاركة في بطولة العالم للملاكمة. فقد فُقد أيضاً عبد الحليم وأحمد سمير أيضاً بعد وقت قصير من هبوط الفريق على أرض الولايات المتحدة. لكن هذه المرة، لم يصدر أي تنبيه وطني من الـ FBI. كثير جداً من الرياضيين المصريين، ملاكمين ومصارعين بشكل رئيس، كانوا سابقاً قد تغيبوا بدون إذن في ظروف مشابهة بحثاً عن بيئة أفضل يطورون فيها مهاراتهم أي أن، في هذه المناسبة، يبدو أن هروب الملاكمين أثار قليلاً أكثر من اعتراف سلطات الولايات المتحدة. إن الشيء الأكثر إلفاتاً بشأن هؤلاء الأفراد هم، على عكس أولئك الذين أبحروا من ليبيا، من الصعب أن يكونوا المعادلين الفقراء، قل، للمهاجرين غير الشرعيين من جنوب صحراء أفريقيا المكدسين في قوارب متداعية متجهة إلى جزر الكناري أو المكسيكيين الذين يقضون أياماً في الصحراء محاولين شق طريقهم عبر الحدود الأمريكية-المكسيكية المسامية. كان هؤلاء الطلاب يدرسون في واحدة من

أكثر جامعات مصر التي تديرها الدولة احتراماً؛ وتمتعوا بمثل هذا الاعتبار العالي من قبل مشرفيهم الأكاديميين لدرجة إعطائهم المنح التي يُسعى لها كثيراً. وبالمثل الملاكمان ارتقيا في مهنتهما لدرجة أنهما استطاعا المنافسة في مسابقات دولية.

إذا كان أفراد أمثال هؤلاء راغبين في المخاطرة بفقدان كل شيء حصلوه في محاولتهم للهرب من مصر، فإلى أية آماد ستذهب الجماهير الفقيرة التي تملك القليل لتفقده، منهكين لتسلق قارب صيد في مياه البحر المتوسط بأمل وصلوات فقط؟ اتضح أن جواب ذاك السؤال موجود في الأقصر، منتجع مصر السياحي الأفضل شهرة والأكثر شعبية تاريخياً. ففي السنوات الحالية، تحولت المدينة أيضاً إلى عاصمة الدعارة الذكورية في الشرق الأوسط.

للأقصر من زمن بعيد سمعة مدينة الخطيئة في مصر. فالآثاريون من جامعة جونز هوبكنز، العاملين حالياً في معبد موت المحلي، بينوا كيف كان الجنس والخمر جوانب رئيسية في طقوس أداها المحليون لتهدئة آلهة العصر الفرعوني. واستناداً إلى الآثاريين، تضمنت الطقوس وصولهم إلى حالة السكر بجعة الشعير ثم «يسافرون عبر المستنقعات» (كناية عن ممارسة الجنس) قبل فقدانهم للوعي وينهضون أنفسهم الصباح التالي تماماً في الوقت المناسب ليؤدوا الصلوات الدينية. ولا يزال مزيج مزعج أكثر من الخمر والجنس والدين يحدد الحياة هنا بدرجة كبيرة – على الأقل بالنسبة للزوار الأجانب ولـ ٩٠٪ من الذكور المحليين العاملين في صناعة السياحة التي تهيمن تماماً على الاقتصاد المحلي.

تجذب الأقصر غالباً باحثين عن الشمس بريطانيين وألماناً، الذين يتركون أحياناً فقط التشمس بجوار البركة في فنادقهم الخمس نجوم ليختلطوا في الأسواق المحلية مع سائحي اليوم الواحد الأجانب الآخرين الذين قواربهم السياحية راسية بطول النيل العريض والجميل. وغالباً ما يُسخر من سائحي الصفقة الأجانب لعدم تركهم فنادقهم مع مسافرين أكثر مغامرة؛ وإنه لصحيح أن كثيرًا منهم يمكنهم أن يكونوا في أي مكان لا فرق، طالما هناك شمس شتاء ساطعة وديسكو يذهبون إليه في المساء. والكثير حتى لا يزورون الآثار المحلية. ومع ذلك، حتى محبي الثقافة بينهم، خاصة أولئك ذوي

الأطفال الصغار، لا يختارون عادة الخروج لوحدهم مرة ثانية بعد مواجهتهم الأولى مع المضايقة غير العادية في الشوارع المحلية. إنها ليست بهذه العدوانية والقسوة الشديدتين في أي مكان من العالم العربي (وربما العالم كله).

ينتشر سائقو تاكسي وأدلاء لحوحون وسائقو عربات خيول وشباب عاطلون عن العمل وأطفال لحوحو الاستجداء عند زاوية كل شارع، متظرين أية فرصة تقابلهم لكسب دولارات قليلة كي يستطيعوا جلب خبز لموائدهم. وقد اقتبس وزير السياحة زهير جرانة قائلاً بأن المضايقة هي تهديد لصناعة مصر السياحية أكبر من قنابل المتشددين، وأقر بأن كثير من السائحين، المحبطين من الإدلاء الوقحين، يغادرون البلاد «بمذاق من المرارة ومقسمين بعدم العودة بتاتاً.» حتى بالنسبة لمتكلم العربية، يمكن ثبوت أن طردهم مهمة شاقة، فيكون الملجأ الأخير التهديد باستخدام العنف.

مع ذلك، بالنسبة لأولئك الذين يجدون خمس دقائق لأنفسهم، الكورنيش بطول النيل، الممتد لكيلومترات وفي حالة بكر، مكان رائع للنزهة، مرصع بمعالم مثل فندق قصر الشتاء ومعبد الأقصر المهيب. ويتلقى أولئك المتجولون في النيل ذاته مشاهد مذهلة لمدينة يقطعها النهر إلى اثنتين. في الضفة الشرقية، أو نصف الأقصر الحديث، الفنادق الرئيسية والمطار والأسواق ومحطة القطار، التي جميعها جددت حديثاً بمنحة كبيرة من اليونسكو. وفي الضفة الغربية الفقيرة، المخفية في تلال ذيبان، وادي الملوك الأسطوري ووادي الملكات ومعبد حتشبسوت تقع خلفه صحراء قاحلة وجبال.

لا تزال المناطق المسكونة من الضفة الغربية، بين النيل والمقابر، سهول خصبة بدرجة كبيرة تمتد إلى الوراء في خضرة مورقة من النيل ومشاهد بطاقات معايدة لفلاحين يعملون في حقول قصب السكر وأولاد صغار يرتدون الجلاليب ويركبون حميراً بطول الطرق الترابية لقرى الطوب. ولتعبر النيل على ظهر العبارة العامة، من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، هو أن تعود بالزمن: من الحضر إلى الريف، من الحديث إلى التقليدي جداً.

يعيش صديقي علاء، رجل بدين صغير في أواخر ثلاثينياته ذو شعر أسود أجعد كثيف، في واحدة من القريتين أقرب إلى النيل في جانب الضفة الغربية من البلدة. كل واحد آخر في الجيب من قريته إما قريب وثيق أو بعيد: إنها منطقة قبلية، وكما في كل

الصعيد المسلمون والمسيحيون الذين يعيشون هنا محافظون ومتمركزون حول القبيلة. في الصباح، يعمل علاء كمعلم في المدرسة الحكومية المحلية. لكن تعودت على الجلوس معه خلال الأماسي في الجانب الآخر من البلدة، عند الاستقبال في الفندق الرخيص حيث عمل أيضاً، وكنت قد حجزت فيه خلال أحد أول زياراتي إلى المدينة. بعد أشهر قليلة، مع ذلك، وصل فجأة إلى إدراك أنه لو ظل في البيت في الأماسي لكان سيوفر في الواقع نقوداً: فهو يتقاضى من وظيفته في القندق ٢٦ جنيهاً فقط شهرياً، المقدار الذي لا يغطي مواصلاته من وإلى الضفة الشرقية وعلبتي لسجائر التي كان سيدخنها سيجارة من أخرى خلال ورديته ذات الاثني عشرة ساعة المملة، دع عنك السندويتش أحياناً.

وكما تبين ظروف علاء ومضايقات الشارع، صناعة السياحة في مصر عالم مصغر عن الاقتصاد الأكبر. فدسته شركات قليلة تسيطر على التجارة: من الباصات التي تنقل المجموعات مكوكياً من وإلى المطار إلى الفنادق المترفة التي يمكثون فيها والقوارب السياحية التي تبحر في النيل جيئة وذهاباً. وتُترك يرقة صغيرة مثل علاء تنتظر الفتات المتساقط من المائدة. لقد أبلغني علاء أنه كان سعيد جداً لأنه لم يعد بعد يضايق السائحين ليستأجروا ركوبات حمير، العمل ميئوس الجانب ساعد في آدائه في الفندق. عندما قال هذا ابتسم بوعي ذاتي، ربما متذكراً كيف كان قد أمضى الساعة والنصف الأولى معي واصفاً عجائب (وتكلفة) مثل هذه الرحلة حول الضفة الغربية عند شروق الشمس. وأضاف بأنه كان قد شعر بعدم سعادة أيضاً عاملاً في مؤسسة تبيع البيرة في المشرب في الطابق العلوي. لكن يمكنه الآن النوم ليلاً بشكل جيد وقضاء وقت جيد مع زوجته وطفلته الجديدة.

[illegible] على سطح منزله المبني إلى النصف ودردشنا طوال المساء، وأشرقت الشمس ببطء في الأفق. بعد برهة، دكرت حقيقة أن جميع المباني تقريباً، سواء هنا أو في القرية الأخرى الأقرب للنيل، مبينة حديثاً، وعدد لا يستهان به منها فللاً مترفة – مختلفة بشكل لافت للنظر عن المساكن الطينية التي لا يزال يعيش فيها الفلاحون في أي مكان آخر من الضفة الغربية. لقد كنت شغوفاً لمعرفة من أين اكتسب مالكوها ثروتهم.

أخبرني علاء، «تسعون في المائة من كل تلك المنازل والأراضي المبنية عليها يملكها أجانب. كل الشباب هنا متزوجون الآن من نساء غربيات كبيرات السن.»

على الضفة الشرقية، حيث أمضيت كل وقتي تقريباً، اعتدت رؤية نساء غربيات كبيرات السن (عادة في الخمسينيات أو الستينيات) يمشين يد بيد مع أزواج صغار محليين، عادة في أواخر عقدهم الثاني أو أوائل العشرينيات. كنت قد افترضت أنهن يستمتّعن بـ «رومانسيات عطلة.» لكن اتضح مما كان يقوله علاء أن كثيراً منهن في الواقع عشن هنا على الضفة الغربية. فيما بعد فحصت الأرقام الرسمية: فاستناداً إلى وزارة العدل، نحو خمسة وثلاثين مصريًا تزوجوا حقاً أجنبيات، تقريباً ثلاثة أرباعها زيجات بين ثقافات مختلفة تتضمن رجال مصريين ونساء أجنبيات. ربما لا يتضمن ذاك الرقم الزواج العرفي المُتَجَنب من جانب المصريين كنوع من الدعارة المقننة، لكنه يوفر غطاءً قانونياً للأغلبية الكاسحة من العلاقات بين رجال مصريين ونساء أجنبيات. إنه يعني أنهم يستطيعون العيش سوية في شقة، مثلاً، بدون القلق من أن يدق البوليس على الباب وبالتالي يحطم سمعة عائلتهم باتهامهم بممارسة الجنس خارج عش الزوجية. كما أنه يقدم أيضاً طمأنينة ضمنية للنساء المصريات اللواتي عادة يتزوجهن الرجال أيضاً، بالإضافة إلى النساء الأجنبيات، أن زواجهن هو الشيء «الحقيقي»، على عكس الزيجات من الأجنبيات التي قاموا بها فقط من أجل المكسب المالي.

«لكن إنْ كن متزوجات، إذن ليس هناك فرق حقاً،» أبلغت علاء ذاك المساء. «عليهن أن يتزوجن شخص ما، ولو كن يملكن مالاً، إذن لصالح الجميع.»

لقد رد بحسم، «الأمر يفرق كثيراً. إنني أرى قريتي تتغير إلى الأسوأ كل يوم. بعض هذه النساء نمن مع نصف رجال الأقصر قبل أن يستقررن على زواج شخص واحد. على أية حال، هن كبيرات السن كفاية ليكن جداتهم! هذا لم يكن ليحدث هنا أبداً. عندما كنت صغيراً، كان السائحون الذين جاءوا هنا محترمين. كنت تتشرف بدعوتهم إلى بيتك. هذه الأيام، إن أخذت أي إناث أجنبيات عائداً إلى قريتك، حتى لو كن أناسًا طيبين، كل واحد يعتقد بأنك سوف تضاجعهن.»

لقد كان شغوفاً توضيح أن ذلك كان الأقل من همومه. «ما أريد معرفته ما الذي

سيحدث عندما يكبر أطفالهن؟ نحن شعب تقليدي. نملك قواعد صارمة هنا بالنسبة لبناتنا. إنهن لا يخرجن وحدهن بعد الإظلام. ولا يمارسن الجنس قبل الزواج. الغربيون ليس لديهم نفس القواعد. فربما تكبر البنات مثل بعض أمهاتهن، يضاجعن كل رجل يغمز لهن. إننا نفقد ثقافتنا وديننا ولا أحد يهتم، طالما هناك أموال سيتم كسبها.»

لقد فكرت في قول شيء عن التكامل الثقافي والعولمة، والاشتباك الحيوي بين الجديد والقديم، وطرح سؤال فيما إذا كان يظن أن الفقر خيار أكثر قابلية للاستمرار بالنسبة لهؤلاء الشباب طالما أنه لا يوجد خيار ثالث. وقبل أن تتاح الفرصة لأتكلم، مع ذلك، بدأ علاء الكلام مرة أخرى.

سأل، «هل تعرف ما يدور في عقلي حقاً؟»

إنه قضية الأرض. إنه يضايقني أكثر حتى من الثقافة. فكل الأرض تقريباً اشترتها النساء الأجنبيات. سعر الأرض يرتفع أكثر فأكثر. لقد تضاعفت أسعار الأرض هنا في السنوات الأخيرة. عندما يكبر أطفالي كيف سيقدرون على شراء أرض لبناء منازلهم هم؟ نحن سنُطرد في النهاية. إنها ستكون منطقة إقصاء: إن لم تكن متزوجاً من أجنبية، لن يسمحوا لك بدخولها لأسباب أمنية. المصريون يمنعون من أرضهم هم! وأنت تعرف بما يذكرني ذلك؟ باليهود في فلسطين. اقرأ التاريخ. فقبل ١٩٤٨، حصل اليهود تقريباً على كل الأرض التي امتلكوها قانونياً. وأولئك الفلسطينيون كانوا مثل هؤلاء المصريين هنا في الأقصر. وانظر ماذا حدث. في النهاية، الفلسطينيون سُلبت أرضهم كاملاً. نحن نُستعمر بطريقة غير مباشرة.

إن المرء ليتذكر تعليق الدكتور عكاشة، الطبيب النفسي القاهري: «منذ أزمان قديمة والمصري معروف كرجل لا يترك مكانه مطلقاً. شرفه في أرضه.» إذا كان يفقد شرفه عندما يترك أرضه، فماذا يفقد عندما يبيعها لأجنبي، بالإضافة إلى بيع جسده لامرأة أجنبية كبيرة السن؟ في الواقع لدى وزير السياحة هدف من بيع عشرة آلاف وحدة سكنية سنوياً للأجانب، الإحصائية التي بدون شك ستبعث مزيد من الارتعاشات في عمود علاء الفقري؛ لكن حتى ظاهرة الزواج بين الثقافات المختلفة أسوأ مما هو يدرك. ففي ٢٠٠١، ذكرت التقارير أن رجال مصريين عاطلين عن العمل كانوا يتحولون باطراد

حتى إلى نساء إسرائيليات لاتخاذ عرائس. عضو البرلمان المعارض عبد العزيز الحريري اشتكى إلى لجنة برلمانية بأن الإسرائيليين كانوا يشجعون الاتجاه، وبأن البطالة المتنامية كانت تدفع رجال مصريين إلى مثل هذه «التدابير اليائسة.» واقتبسته التقارير الإخباريه في حينه قائلاً بأنه، من أجل تجنب مصيدة الفقر، مثل هؤلاء الرجال كانوا يتزوجون النساء الإسرائيليات بأعداد أكبر من أي وقت مضى؛ وقد قدر بأن أربعة عشر ألف مصري كانوا حتى حينه قد تزوجوا إسرائيليات (رغم أن معظمهن في الحقيقة عربيات إسرائيليات من أصول فلسطينية). في نفس السنة، الحجة الدينية الأعلى الثاني في مصر أعلن أنه لأثم بالنسبة للمصري أن يتزوج إسرائيلية. وأوضح بأن مثل هذا الزواج سيساعد فيما أسماه الخطط الإسرائيلية لتحطيم «الوحدة العربية» ويخلق أجيالاً من «الجواسيس المحتملين» لإسرائيل. وفي الآونة الأخيرة، أوضحت المجلة المصرية العمل الشهري أن فقرة قد أُدخلت في قانون يحدد الاستئجار بتسع تسعين سنة بالنسبة لأولئك المشترين لعقارات في شرم الشيخ كنتيجة مباشرة للاعتقاد واسع النطاق بأن الإسرائيليين كانوا يشترون كل سيناء، التي احتلها الإسرائيليون بعد حرب الأيام الستة لكن عادت إلى مصر كجزء من اتفاقية ١٩٧٩ للسلام. لقد أبلغ المجلة وكيل عقارات مصري يبدو مذعوراً نوعاً ما: «كثير من المشترين لهم أسماء تبدو يهودية.»

في الواقع، في شرم الشيخ، كما في الأقصر ومواقع سياحية أخرى (فيما عدا طابا ومنتجعات أخرى في سيناء، حيث أغلب السائحين إسرائيليون)، سائحون مقيمون بريطانيون هم من يتنامون عددا بشكل أسرع من أي جنسية أخرى، باحثين عن استثمار أو دخل التأجير أو فقط عن مكان ما للهرب من الجو الإنجليزي الكئيب. ورغم غياب إحصائيات موثوقة للمبيعات الإجمالية للأجانب في منطقة شرم الشيخ، قدمت العمل الشهري تقديراً تقريبياً معتمد على أرقام تم الحصول عليها من أربع وكالات بارزة. تبين الإحصائيات أن الأجانب اشتروا على الأقل ثلاثة آلاف وحدة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. هناك، كما في الأقصر ومنتجع الغردقة الرئيسي الآخر على البحر الأحمر، يجلس رجال مصريون بالعشرات بطول جبهة المياه قاذفين قبلاً للنساء كبيرات السن العابرات، آملين أن تقف واحدة منهن وتقول مرحبا. على الأسوأ، سيكسب الرجل ما يعادل أجر شهر

بمصاحبة مثل هذه المرأة إلى البيت ليلة. وعلى الأفضل، ستسعى للحب، الذي سيعبر هو عنه من أعماق قلبه – طالما سيضمن أن ستكون هناك فيزا إلى بريطانيا كجزء من الصفقة.

اتضح أن سبب اشتداد غضب علاء من موضوع النساء الأجنبيات ذاك المساء كان ظهور مقال في اليومية القومية العربية الشرق الأوسط قبلاً بأيام قليلة، طلب من زوجته إحضاره من الطابق العلوي. أثناء قراءتي للمقال، أبلغني أن كل واحد في القرية التهم محتوياته، واستناداً إلى أصدقائه كانت النساء الأجنبيات أنفسهن لا يتحدثن كثيراً إلا عنه على مواقع النت المختصة بالأقصر التي كانت قد عرضت ترجمات باللغة الإنجليزية.

لقد اقتُبس رسميون محليون في المقال قائلين بأن «بنية الأقصر الاجتماعية ستتغير جذرياً إلى الأسوأ» إن لم يتوقف الاتجاه الجديد لرجال محليين يتزوجون نساء أجنبيات، وأن حملة جديدة ستنطلق لتؤكد للذكور الشباب أهمية الزواج من نساء مصريات محليات. وأعترف رئيس البلدية المحلي للجريدة أن الدافع الرئيس وراء مثل هذه الزيجات كان مالياً «بدلاً من تعبير عن الحب،» مضيفاً بأن مفتاح تغيير الوضع يقع في خلق وظائف جديدة وقابلة للاستمرار للشباب. وقال إن مثل هؤلاء الرجال وصل النسبة المذهلة ٤٠٪ من مجموع سكان المدينة الذكور. وقال بأن عائلات مثل هؤلاء الرجال سيفضلون بأن يتزوج أبناؤهم محلياً؛ لكن في ضوء «الظروف الاقتصادية الصعبة» قبلوا مع ذلك الزواج من امرأة أجنبية - حتى لو ربما كانت أكبر مرتين من أبنائهن» – فرصة للتقدم الاجتماعي جيدة جداً للتجاوز عنها.

لقد أوضح التقرير بأن الأنظمة المحلية الصارمة للسلوك المحيطة بالزواج والزواج من أجانب قوية خاصة في الصعيد، في مقابل المراكز الحضرية كالقاهرة، حيث هناك انفتاح أكبر على القواعد الثقافية غير المصرية. فالشباب في الصعيد نادراً ما يواعدون أو يقضون وقتاً الواحد مع الآخر قبل الزواج. بدلاً من ذلك، الأزواج يُوفَّقون بوساطة الخاطبات في أعمار مبكرة، مع بعض البنات قد وصلن سن التاسعة أو العاشرة (مع أن الزواج لعمر أقل من خمسة عشر عاماً ممنوع). غالباً هذه الخاطبات، مع الوالدين،

يخترن زوجة للشباب من عائلته، حيث تكون سمعة المرأة والوضع الاجتماعي والموقف المالي نظيفة. وغالباً تتزوج بنات العم أبناء العم، ضامنين استمرار اسم العائلة. «إن ظاهرة الزواج من الأجانب الجديدة من نساء أجنبيات كبيرات السن مجهولات لهذا السبب تهديد شديد للنسيج التقليدي للمجتمع،» أوضحت الشرق الأوسط في هذا السياق، لأن «حفظ النسب وكذلك التقاليد المحلية أيضاً لكل من الرجال والنساء يتم المحافظة عليهما عبر عادة الزواج المحلي.» بالإضافة، بيما عدد الشباب الذين يتزوجون نساء أجنبيات يتزايد سنوياً، النساء المحليات في الأقصر يُتركن بخيارات قليلة للزواج وتكوين أسرة، خاصة مذ أنّ عدداً كبيراً من الرجال يقضوّن بعض الوقت سنوياً في الخارج مع زوجاتهم الأجنبيات. وانتهى المقال قائلاً، «سيثبت الزمن فيما إذا كان الاتجاه الجديد ظاهرة مؤقتة، أو خطوة جديدة جذرية مبتعدة عن التقليد التي قد تغير مجتمع الأقصر إلى الأبد.»

لسوء الحظ، فشلت الشرق الأوسط، التي يملكها السعوديون وبالتالي تخجل من الانتقاد المباشر للنظام المصري «الشقيق»، في ملاحظة لماذا لا تلاقي مثل هذه الحملات الحكومية لتغيير عقلية الشباب المحلي إلا القليل من فرص النجاح: فالفساد في بلدية الأقصر يبدو متجذرًا وطليقًا كما في كثير من مؤسسات حكومية أخرى في مصر، وتجاهلها الواضح لرفاهية المحليين يعني بأنه ستكون هناك فرصة ضئيلة لهروب الشباب من مصيدة الفقر بالوسائل الأكثر شرعية في المستقبل القريب. وهذا وضع مخجل خاصة في مدينة ينفق فيها أكثر من ستة ملايين سائح أجنبي كل عام مئات ملايين الدولارات، التي بإنفاق نسبة صغيرة فقط منها بحكمة يمكن أن ترفع الكثير من الأمراض الاجتماعية. بدلاً من ذلك، الأشياء خطيرة لدرجة الإشارة حتى إلى المستشفى الحكومي المحلي (متدني التمويل بشكل حاد) عرضياً من قبل المحليين بمستشفى الموت. النساء الأجنبيات، من ثم، نعمة ونقمة كذلك أيضاً، لأنهن يخلقن نوع من حالة رعاية بديلة لجماهير الفقراء الذين ليس لدى الحكومة اهتمام حقيقي للاعتراف بهم، ناهيك عن تحسين الكثير منهم. وأيضاً لأسباب سياسية، فشلت مقالة الشرق الأوسط أن تذكر مجموعة ثانوية أخرى من الشباب المصري تحاول الهروب

من الخدمة العسكرية الإجبارية، التي تمتد ما بين ستة أشهر وثلاث سنوات (اعتماداً على مستوى تعليمهم) ويتقاضون أجراً قليلاً بقدر عشرة دولارات شهرياً. فالمصريون المتزوجون من أجنبيات معفيون من الخدمة العسكرية، مرة أخرى بسبب الخوف المزمن من «الجواسيس.» فعلاً، فنياً غير قانوني لأي شخص في الجيش حتى أن يتصاحب مع أحد من جنسية أجنبية – ذكرًا أو أنثى، رغم أن تلك القاعدة غير مطبقة في المنتجعات المهيمن عليها السائحون الأجانب، إذ سيلتهم تطبيقها مصادر جيش بأكمله.

مع ذلك، ما ضايق علاء أكثر شيء هي الطريقة التي كان قد تراجع بها وضعه الاجتماعي الشخصي بهذه التطورات. فكثير من الرجال الذين كانوا يتزوجون أجنبيات، يدعي، أنهم من الأميين أو الكسالى أو المجرمين الصغار (لا يعني أنها مجموعات متنافية). إن كان كلامه حقيقي، فهذا اتهام مدين لرفاقه الغرب ضفاويين، إذ أنه يزعم جميعهم تقريباً متزوجون من نساء أجنبيات. وواصل، يُعطى الشاب خلال أيام من مقابلتها ما يعادل على الأقل عشر سنوات من راتبه الخمسة وستين دولارًا شهرياً ليشتري أرض ويبني فيلا، بالإضافة لشراء سيارة موديل حديث أو دراجة نارية. وشغل صغير عادة في اللعبة أيضاً. لم يستطع علاء إلا الضحك أثناء تعجبه بصوت عالٍ من المال الذي يكسبه بعض الرجال من ممارسة الجنس مع نساء أجنبيات. فسألني إن كنت أذكر واحد من هؤلاء الشاب يدعى محمدًا ، كان قد عمل في الفندق الرخيص عندما كان علاء هناك يُحضِر السائحين من المطار ومحطة القطار بعمولة. لقد عرفته جيداً: إنه كان قد عبَّر بزهوٍ لي عن كيفية انتظاره لفرصته الكبيرة، حتى متباهياً بكيفية عدم لبسه لسروال تحت بنطاله القصير الأبيض الخفيف كي تلاحظ فوراً كل امرأة أجنبية يواجهها تقاطيع قضيبه شبه المنتصب دائماً الصخم. أبلغني علاء أنه من شهر أو نحو ذلك أصبح محمد أخيراً محظوظاً: ابتلعت امرأة انجليزية الطعم. ومن قريب تزوجها، والآن يمتلك تاكسي وقطعة أرض في قرية أخرى على الضفة الغربية، حيث يخططان لإقامة منزل.

لقد قال بمرارة: «لو أشتغل كل حياتي وأوفر كل قرش، لن أملك أبداً ما يملكه الآن. الوضع شبيه بالبلاد كلها: كل الناس المحترمين في القاع، وكل الزبالة في القمة. عندما

كنت في المدرسة كان المعلم الرجل الأكثر احتراماً في القرية. عندما يمشي في الشارع، كان التلاميذ يقفون على جنب ليمر. الآن يعتقدون أنك مثير للشفقة أن تكون معلماً. يسخرون منك بأنك قبيح جداً أو تقليدي لتحصل على زوجة أجنبية.»

لقد خطر لي، عند سماع هذا التعليق الأخير، بأن كثيراً من إحباط علاء ربما في الحقيقة نابع من الغيرة بدلاً من الغضب: فكواحد لم ينعم بمرئىً جيد خاصة، فقد تجاوزته دائماً النساء الأجنبيات اللواتي ربما جذبنه بقدر ما صددنه. تأكد هذا التحس الباطني في رؤيتي له في المرة القادمة، بعد أشهر قليلة من زيارتي الأولى لبيته. لقد أبلغته على الهاتف مقدماً بعودتي إلى بلدة الأقصر من القاهرة، لكن ماكثاً أيام قليلة فقط في طريقي إلى أسوان. أعدت زوجته لنا وجبة رائعة. لكن بدا علاء من البداية متوتراً. واتضح أنه كان يعد نفسه ليسألني إن كنت «سأقرضه» خمسة آلاف دولار ليبدأ بها شغلاً صغيراً على الطريق الرئيس خارج قريته. ثم أبلغني إن أعطيته عشرين ألف إضافية فسيكمل الطابق الثاني من منزله، ويدعني أمكث في الطابق العلوي بلا أجر كلما مررت من هناك. لقد ذكر هذه المبالغ كما لو أنه اعتقد أنها تافهة بالنسبة لأجنبي مثلي. أبلغته بأنني «سأفكر في الموضوع» وأرد عليه خلال أسابيع قليلة لاحقاً. وفي اليوم التالي، غيرت رقم هاتفي الخليوي، ولم أتكلم معه مرة أخرى أبداً.

إذا كان مستعداً لمحاولة الاستفادة من صداقة بهذه الطريقة، فكيف سيعامل امرأة أجنبية كبيرة السن لو تزوجها؟

من هن هؤلاء النساء الأجنبيات الكبيرات السن؟

لصياغة تعميم (وفي غياب دراسات أنثروبولوجية معمقة، فإن هذا التعميم ضرورة)، كثير من أولئك اللواتي صدفتهن خلال إقاماتي في الأقصر والقصص الكثيرة التي سمعتها عنهن من مصريين آخرين بعد حديثي مع علاء يبين أن عدداً كبيراً منهن مطلقات إنجليزيات في الخمسينيات أو الستينيات، ذوات مرئىً متواضع وبتعليم أساسي فقط. وبينما يظهرن ثريات بالمقاييس المحلية، فإنهن دائماً يعشن على الحد الأدنى من المدخرات (مثلاً، ربح شقة أعيد بيعها في إنجلترا) وراتب تقاعد حكومي إذا كن (كما هي الحال عادةً) كبيرات السن كفاية لتلقيه. كانت النساء اللواتي صدمنني كونهن أكثر

رضاً قد قبلن من البداية بغياب أية إمكانية للحب مع الرجال المحليين، والعلاقة كانت أساساً دعارة مبجلة. أنهن يسيطرن على الوضع، لنقل هذا، وفقط مارسن معظم الجنس مع شباب وسيمين ما كن لينظرن إليهم مرتين (أو حتى مرة) في إنجلترا.

إن امرأة إنجليزية من مثل هؤلاء دردشتُ معها، وتملك شغلاً على الضفة الغربية، لم تزل لا تستطيع استيعاب حظها، بعد ثلاث سنوات من انتقالها إلى الأقصر، كونها لم تزل تُرشق بانتباه كثير جداً.

«زوجي أصغر مني كثيراً،» واصلت القول، جائلة بعينيها ومستهجنة بخبث.

لم يكن صعباً معرفة لَماذا كانت مبتهجةَ جداً: بصراحة، لقد بدت كما لو كان قد مر فوقها حافلة لندنية ذات طابقين. زوجها المصري كان له زوجة مصرية أيضاً، لذا كان يزور الزوجة البريطانية أمسيات قليلة فقط كل أسبوع، عندما كان سيقدم لها خدمة ويحصل على صدقة مالية بالمقابل.

قالت، «إنه غيور جداً عليَّ،» جائلة بعينيها ومطقطقة مرة أخرى بصوت مرتفع. مع ذلك، كانت هذه المرأة استثناءً.

مزيد منهن كثيرات هن في علاقات استغلالية متبادلة مروَّعة بفنون احتيال متطور متخذينهن لأكثر من مجرد رغبة جنسية. إن القصص التي يروينها أو التي تُحكى عنهن، في معظم الأحيان دائماً توحي بأنهن سقطن إلى مدىً بعيد في نفس المصيدة (وفي كثير من الأمثلة حتى متضمنة نفس الرجل). وسيكون لا أخلاقياً إعطاء أمثلة محددة، وبالتالي تعريض الحياة الخاصة للنساء للتدقيق العام، لذا سأقول بدلاً من ذلك أن قصصهن دائماً تمر بشيء ما مثل هذا:

بداية يطربها انتباه شاب مصري يتحدث الإنجليزية، يبدو، بالصدفة جالساً على طاولتها أو ماشياً بجوارها في الشارع. وبعد دردشة، توافق على الذهاب لمشروب المساء التالي وخلال التنزه على الكورنيش بعد ذلك تبتلع تعبيراته المتقدة عن الحب. وخلال المتبقى من عطلتها تزن احتمالات عرض هنا (جو محبوب جنس عظيم وفيلا مترفة وتلكفة معيشة رخيصة) مع حياتها في الوطن (أصدقاء قليلين بعد الطلاق وشقة صغيرة ومصاريف كبيرة وجو فظيع). فتعود إلى مصر لعطلة مطولة، ربما شهر أو اثنين،

وتتزوج الرجل الذي سيساعدها في أن تبدأ حياة جديدة (زواج عرفي يتضمن أكثر قليلاً من قطعة ورق مختومة رسمياً وموقعة). وتعطيه مقادير كبيرة من المال كي يستطيع شراء أرض وبناء بيتهم الجديد، لكن بعدما تكون قد تعرفت على عائلته المعوَّزة، التي تعيش في قرية أكواخ طينية بائسة في مكان ما على الضفة الغربية، يتم ابتزازها عاطفياً بقصص باكية عن كيف أن أخاه الصغير يحتاج مالاً للتعليم ، أو أمه بحاجة ماسة لنقود من أجل عملية جراحية تنقذ حياتها. إنها بإدمانها للجنس وتشوشها في ثقافة ليس لديها خبرة بها وتخليها عن أصدقائها في الوطن، تستسلم مرة تلو الأخرى. إنها تقول لنفسها أن المبالغ المطلوبة على أيّة حال صغيرة نسبياً مقارنة بما كان عليها دفعه في ظروف مشابهة في إنجلترا، وسعيدة لمساعدة مثل هؤلاء الناس الكرماء المستحقين. ومع الأشهر، مع ذلك، الصدقات تتصاعد وتتصاعد؛ فليس هناك نهاية للمطالب من مصادرها. أخيراً، تتخذ قراراً قوياً، بعد إدراكها أنها كانت بقرة حلوباً، غالباً بعد مقابلة نساء مغتربات أخر (اللواتي عمل زوجها كل جهوده كي يبقيها بعيدة عن الاتصال بهن) وسماع قصص منهن عن كيفية أنها الزوجة الأجنبية العاشرة التي «وقع في حبها» هذا الشاب في السنوات الحالية، واللواتي حلبهن حتى الجفاف. وتبلِّغُه أن كفاية تعني كفاية. وخلال دقائق، تُرمى خارج الباب بحقيبتها فقط؛ فلا أحد في منزل زوجها أو القرية التي كانت قد اعتبرتها نموذجاً للكرم فقط من أشهر قليلة سيتكلم معها الآن. ويتم إبلاغها بأنها طُلقت. فتحجز في فندق رخيص لأن ذلك كل ما تستطيع تقديمه، آخذين في الاعتبار فقدانها كل شيء استثمرته في (الأرض، البيت، السيارة، الشغل) لأنه احتال عليها لتجعله يوقع كل العقود. حتى لو كانت باسمها، فالنظام القانوني الدكنزي يعني أنه إذا أخذته إلى المحكمة، فستقضي سنوات إن لم يكن عقوداً محاولة الحصول على قرار؛ وإن كان القرار في النهاية لصالحها، ستكون قد أنفقت أكثر مما دفعته لرشوة رسميين ودافعة رسوم محام متضخمة جداً – غير فاهمة شيئاً مما كان يجري بأية حال خلال العملية القانونية لأنها لا تعرف كلمة عربي. وعادة تقرر، من ثم، أن من الأفضل خفض خسائرها. بعد أسابيع قليلة من لعق جراحها، تخرج بحثاً عن حبيب مصري شاب آخر، وتبدأ كل الدورة السخيفة مرة أخرى. وربما حتى تكتشف زوجها السابق في مطعم،

حيث قد يصدُف أنه يدردش مع امرأة أجنبية وحيدة كبيرة السن: يده على ركبتها، محملقاً في عينيها بعمق...

إن عدم انتهاء مثل تلك الزيجات أحياناً حبياً هو واقع يمكن أن يشهد عليه مرشد الأقصر السياحي إبراهيم السيد موسى، الذي يقضي حالياً محكومية خمسة عشر عاماً في السجن. فقد تزوج من امرأة ألمانية، وكان للزوجان ثلاثة أطفال؛ لكن عندما لم ينجح الزواج تركت زوجته مصر فجأة في ٢٠٠١ وأخذت الأولاد معها. وعندما اكتشف أنهم في ألمانيا، حاول الالتحاق بهم، لكن السفارة الألمانية رفضت منحه فيزا. وفي لحظة جنون، اختطف أربعة سائحين ألمان في الأقصر وحاول مبادلتهم بأطفاله. فأُطلق سراح الرهائن، وهو اقتيد إلى السجن.

بالطبع، ليست كل مثل هذه الزيجات بين الثقافات المختلفة في الأقصر هي فشل تام. لكن جميع مثل هذه الأدلة القصصية المتوفرة توحي أن كثيراً منها فاشلة. فمن الصعب على أية حال التفكير بقابليتها للاستمرار على المدى البعيد: فإذا كان عمر الرجل عشرين عاماً والمرأة خمسة وستين عندما تزوجا، مَنْ من الممكن أن يعتقد جدياً أنهما سيكونان لا يزالان مع بعضهما بعد خمسة عشر عاماً، عندما يكون هو أربعين وهي ثمانين؟

ترفض بعمق النساء الغربيات العزباوات المسافرات عبر مصر أو دارسات فيها، والنساء الغربيات اللواتي قابلن وتزوجن رجال مصريين في ظروف طبيعية أكثر (لنقل كونهم طلاباً زملاء في الكلية أو كزملاء عمل في نفس الوظيفة)، هؤلاء الجدات الإنجليزيات اللواتي يطفن شوارع الأقصر خلسة وشرم الشيخ والغردقة ومتجعات أخرى بحثاً عن لحم الشوارع. والسبب أنهن يملن لإعطاء كل النساء الغربيات سمعة أنهن فرائس مباحة، حتى مع أن الرجال المصريين فنياً هم البغايا إذ هم مَن يُدفع لهم لقاء خدماتهم.

لكن التداعيات الأوسع تبدأ فقط هناك: فحتى الرجال الغربيين المصطحبين لزوجاتهم الغربيات إلى مصر يمكن أن يصبحوا غضوبين جداً بسبب الانتباه غير المرغوب الموجه نحوهن، وليس في الأقصر فقط. إن مصريين من كل البلاد، في

النهاية، يسافرون للعمل في المنتجعات السياحية، وسمعة الإناث الأجنبيات كبيرات السن وصلت إلى الحضيض عبر البلاد كلها. والمماحكات شائعة، وأحياناً، تكون النتائج قاتلة.

في مراجعة غريبة لنظرية «التلوث الثقافي»، مثلاً، سُجن رجل إنجليزي مدى الحياة في ٢٠٠٧ م بعد ارتكاب ما كان يمكن أن يوصف كـ «جريمة شرف» بضرب زوجته بمطرقة حتى الموت. لقد كان السبب علاقتها الغرامية مع شاب قابلته عندما ذهبا سوية في عطلة إلى مصر. وبحسب الصحيفة البريطانية الشعبية الديلي إكسبرس، انقلب رون جونسون ابن الثالثة والخمسين لأن زوجته ابنة التاسعة والأربعين، سو، كانت قد سقطت لسائق تاكسي مصري يصغرها بخمسة عشر عاماً. لقد سمع المحلفون كيف كان الزوجان قد حجزا رحلتهما لمدة أسبوعين إلى مصر لإراحة نفسيهما ويحييان زواجهما الممتد لاثنتين وثلاثين عاماً بعدما كانت قد تراجعت خطط للتقاعد في قبرص. وقد استأجرا سعد الأمبابي ليريهما الأماكن، وأصبح جونسون سريعاً غاضباً عند رؤية الرجل الأصغر يتغازل مع زوجته المرحبة. وقال بأنهما كانا «سيروغان خلف الآثار لقبل سرية.» وعندما عاد ثلاثتهم بالخيول عبر رمال الصحراء، قيل بأن جونسون «تُرك شخصاً هامشياً حزيناً.» لقد أبلغ البوليس بأن سعد «دائماً حاول أن يكون قريباً من سو، ملامساً ومحسساً. وواصل قائلاً، 'يا هذا، إنها زوجتي.' فرد، مازحاً، بأنه سيقطع عنقي.» لقد كانت زوجته تعاني ما يسمى أزمة منتصف العمر، أو «لحظة شيرلي فالنتاين.» فبعد العطلة، تبادل الاثنان جوابات ورسائل إليكترونية، وعادت السيدة جونسون إلى مصر لمدة قصيرة، مخبرة زوجها بأن الإمبابي عندما لمسها كانت لمسته مثل «صعقة كهربائية.» وبعد عودتها إلى بيت العائلة في نوتينجهامشير، حطم جونسون جمجمة زوجته النائمة بالمطرقة، ثم طعنها بسكين لعمق بعيد. بعد ذلك، حاول الانتحار بابتلاع مسكنات وشنق نفسه بسلسلة الكلب وثقب رقبته بمثقاب كهربائي. ومع ذلك نجا وحُكم باثنتي عشرة سنة.

إذن، الأمر سيف ذو حدين. فالنساء الغربيات كبيرات السن الجاهلات أو فقط غير المهتمات كثيراً بالتقاليد المحلية فعلاً يظهرن مقوضات للنسيج الاجتماعي لثقافة

الصعيد القبلية المحافظة. لكن الرجال المصريين سيفعلون خيراً بتعلمهم ضرورة معاملة الآخرين كما يحبون أن يُعاملوا. فبالنسبة لكثير منهم كذلك، هم غارقون في الجهل أيضاً عندما يصل الأمر إلى قضية كيف تتصرف طبيعياً النساء الغربيات كبيرات السن، معتمدين على تعميمات في ضوء العدد الضئيل نسبياً للساعيات لقليل من «المسة وتحسيسة.»

ثم هناك النفاق الصارخ أكثر: فسائق التاكسي المصريّ الذي أغرى السيدة جونسون لن يكون بالتأكيد مجرد مازح بشأن «قطع رقبة» أي رجل كان راغباً، بنفس القدر الذي ألمحنا إليه، للنوم مع زوجته المصرية هو.

إن كانت قد عانت النساء المسافرات الغربيات العزباوات وقتاً صعباً في الأقصر، فهو لا شيء مقارنة بما كان سيعانيه الرجال الغربيون الذين وحدهم.

لقد اكتشفت أعدادًا متزايدة من السائحين اللوطيين الغربيين أن الأقصر تصفها مواقع النت الدولية المهتمة باللوطيين كبؤرة لهم. ومواقع النت، المروجة ظاهريا للمفهوم الغربي الدخيل لـ «حِقوق اللوطيين» في بلد يمكن لنخبة «الوطية» حضرية مستغربة ضئيلة الانتساب له أو سترغب أبداً في ذلك، تركز بكثافة أكثر على توفير معلومات حديثة للوطيين غربيين يبحثون عن جنس مدفوع الأجر لمحليين.

إن النساء الأجنبيات كبيرات السن اللواتي علّقن على مواقع النت الخاصة بهن المهتمة بالأقصر التي أعادت كتابة مقال الشرق الأوسط كن، كما اكتشفت لاحقاً عندما قرأتها، شغوفات بالتوضيح في هذا السياق أنْ ليس هن وحدهن فقط من يجب أن يُلام على نمو الدعارة الذكورية في المدينة. لقد أردن معرفة لماذا لم يتم تناول اللوطيين الغربيين الذين يندفعون جماعات إلى الأقصر؟ والسبب، بالطبع، مذ أن الموضوع مُحرَّم في منتديات اللغة العربية العامة، لم يكن لدى صحافي الشرق الأوسط خيار سوى تجنبه. للأسف، أثناء تقديم هذا الموضوع ذي العلاقة، كثير من تعليقات موقع النت بواسطة النساء الأجنبيات وصلت إلى ما هو أبعد من النقاش العقلاني وبدلاً من ذلك تبنت نغمة حيوانية*، تدين بدون دليل ما أشارت له بلوطيين غربيين «لا أخلاقيين» يناموون مع شباب محليين خلال عطلاتهم القصيرة، و«يفسدون الشباب» و «يقوّضون العادات

المحلية» بطريقة لا يمكن اتهامهن هن أنفسهن بفعلها أبداً. وحتماً، فقد دخلت المناقشة أيضاً الهستيريا حول استغلال الأطفال جنسياً التي لا تزال تسوط الطبقات العاملة القبلية البريطانية في نوبة من الجنون. فقد اقترحت بعض المشاركات حتى وجوب البدء بالاعتصام أمام الشقق المعروفة المستأجرة من قبل رجال ولعين بالشباب، رغم عدم تقديم أي دليل ضد أي منهم بولعه بالأطفال. لقد كان رد الفعل المفرط هذا مثالاً متوقعًا، صدمني، من مجموعة اجتماعية هامشية تشعر بغضب الرأي العام منها، وهكذا مشتتة الانتباه بعيداً عنهن بمحاولة شيطنة مجموعة صغيرة وحتى أكثر ضعفاً.

على أية حال، الوآقع كما يلي، على عكس الجنس بين الشباب والنساء كبيرات السن، الجنس مع وبين الشباب جزء كبير جداً من نسيج الأقصر الاجتماعي، وكان كذلك من زمن سحيق. فالقواعد والعادات القبلية هي من له الأولوية في الصعيد دائماً: حتى الشكل الصوفي من الإسلام لإجلال الصالحين الممارس في المنطقة يلعب دوراً ثانوياً مقارنةً بالقبلية. ويمكنك إحصاء مؤيدي الإخوان المسلمين في الأقصر على أصابع اليد. ولا تشعر جريدة الشرق الأوسط الممولة سعودياً، التي تروج للأجندة الوهابية التي أيدها البيت السعودي، بأنها مجبرة ولو بشكل غير مباشر لإبراز قضية أن سياحة الجنس ربما «تقوض الإسلام» في المنطقة.

إن العادة القبلية تملي بضرورة حماية شرف البنت مهما كانت التكاليف، وفي غياب الفرص الجنسية الأخرى قبل الزواج يُرى اللواط ممارسة مقبولة. والقاعدة الذهبية، مع ذلك، عدم مناقشته أو إجرائه بطريقة قد تُلفت الانتباه، وبالتالي تخلق فضيحة، وعلى الولد الاهتمام بألا ينال سمعة المفعول به، إذ لو فعل سيُعتبر بغيًا ويفقد شرفه ويعاني نتائج اعتقاد أصدقائه بحقهم اعتلائه وقتما حانت لديهم الرغبة. ليس معنى هذا، فيما يتعلق بتأثير اندفاع اللوطيين الأجانب أفواجاً، إن ظاهرة الدعارة اللوطية ليست موضوع «الدجاجة والبيضة.» ففي قراءتي عبر تعليقات النساء الأجنبيات كبيرات السن الكارهات للوطية الذكورية على مواقع النت المهتمة بموضوع الأقصر الخاصة بهن، تذكرت محادثة مسلية سمعتها صدفة بين يمني وأمريكي في المملكة العربية السعودية. وكان الأمريكي قد سخر من اليمنيين القبليين كمشهورين بالأولاد.

فرد اليمني ساخراً، «نعم، لقد تعلمنا حب الأولاد من الإنجليز.»

فرد الأمريكي قاصفاً، «أوه لا، لقد قرر الإنجليز المكوث واستعمار البلاد فقط بعد اكتشافهم بأنه كان منتشراً!»

ذات يوم وأنا في السوق الذي اعتدت زيارته بشكل متكرر في الأقصر ظهر شاب وسيم طويل في السادسة عشرة تقريباً مرتدياً ملابس جديدة ويقصة شعر جديدة ومستمعاً لمغنيه المحلي المفضل على مشغل MP3 جديد (عندما لا يدردش مع صديق على هاتفه الخليوي النوكيا الحديث). وجلس بعدما رتب نفسه مقابل مرآة أحد نوافذ المحلات في الكوفي شوب على طاولة قربي ودعا زملاءه ليتناولوا مشروباً غير كحولياً. فجلسوا ليلعبوا الطاولة.

«من هو؟» مازحه أحدهم بعد دقائق قليلة.

«من إنجلترا.» رد الولد.

«كم له هنا؟» أراد آخر المعرفة.

«أسبوعان. لكن له هنا حالياً أسبوع، لذا فهو مغادر بعد أسبوع آخر.»

«هل كان هنا من قبل؟» سأل شاب ثالث.

«بلى، هذه هي المرة الثانية. إنه يعيش في الإسكندرية، لكنه يفكر في الانتقال هنا العام القادم.»

وضُغط عليه، «هل سيشتري لك دراجة نارية؟»

«إن شاء الله، سيشتري. لكني لم أطلب منه بعد،» قال متأكداً.

رشفت شايي واستمررت في قراءة الجريدة. فمثل المحليين الذين يستمعون أيضاً للمحادثة، سمعت نفس نوعية الحديث مرات أكثر مما أعتني بتذكره. وأن تُعقد مثل تلك المحادثة أمام العلن صراحةً قد تصدم الكثير في الغرب كغريبة، أقل ما يُقال، إذ الإدراك أن العالم العربي، ومصر خاصة، كاره للوطية الذكورية بشكل عميق. لكن مذ أنه من المفترض أنه الشريك الفاعل في العلاقة مع الأجنبي المعرِّف لذاته بأجنبي «الوطي»، أو على الأقل ليس شريكاً مفعولاً به، لا يعاني الولد أية وصمة نتيجة لاعترافه، والأجنبي

كغريب من غير المتوقع أن يلتزم بالقواعد والقيم المحلية. حتى إن المحليين يشيرون إلى النساء الأجنبيات كبيرات السن بـ «لوطيات» لأن العنوان، بالنسبة لهم، يُعطى فقط للفرد – ذكرًا أو أنثى – للاعب دور المفعول به جنسياً.

لذا لا يوجد هنا ضرب للوطي كما في النمط الغربي، ولا دعارة منظمة، لأنه لا يوجد بين المحليين مفهوم غربي النمط ليكون المرء «لوطياً» حصرياً بمعنى اختياره «عيش نمط حياة لوطية» – الشيء البغيض تماماً حتى بالنسبة لأكثر الأولاد المحليين الهاوين حماسة لأنه يهدد الهرمية القبلية كلية الأهمية. والضغط الوحيد الذي سيواجهه الولد، طالما صديقه الأجنبي الكبير في البلدة، التوسّل المستمر من أصدقائه لأخذهم إلى شقة الأجنبي، أو ينثر ثروته المكتشفة حديثاً بحرية عليهم.

بينما لدى النساء الأجنبيات كبيرات السن ذوات العلاقات مع الشباب الزواج العرفي كغطاء قانوني، لدى الغربي اللوطي «الصداقة» كغطاء اجتماعي في بيئة ذكورية حصرياً لتبرير العلاقة مع الشاب. ليس معنى ذلك أنه سيُطلب منه التبرير. فما يفعلونه خلف الأبواب المغلقة ليس من شأن أي شخص. طالما المحليون ليسوا أطفالاً، الذين يُحموْن بشراسة ويُقدسون، سيكون مخجلاً (وغير شرعي) لمحلي ما محاولة عمل فضيحة من العلاقة، وإنْ أصر فمن المرجح أن يخلق حقداً أبدياً بين عائلة الشاب وعائلته. إذن، الحذر هو اسم اللعبة. وعلاوة على ذلك، بينما قد يكون الولد من عائلة فقيرة، فليس هناك أولاد جائعون مشردون مستنشقو صمغًا في الأقصر من النوع المُستغَلين لسوء الحظ بواسطة سائحي الجنس في بلدان عربية أخرى مثل المغرب وتونس. لذا إنْ لم يرغب الشاب في الذهاب إلى شقة الرجل الأجنبي، السبب كلياً يبدو أنه ببساطة لن يذهب؛ وأفضل شيء لهذا السبب على الأصح تركه وحيداً، ودعه يُعتنى به مالياً.

غالباً ما يُقدم أمثال هؤلاء الرجال الغربيين، المنجذبين تاريخياً إلى العالم العربي جزئياً بسبب أنهم يجدون غيتوات حقبة التحرر اللوطي تُختزل وتُخنق في الغرب، إلى أسر شبابهم المحافظين عليهم، إذ يُشار إليهم بـ «عمه.» إن عدداً من أمثال هذه العلاقات في الأقصر قد استمر لسنوات كثيرة جداً، مستمرة حتى بعدما يكبر ويتزوج

الولد.

إنْ أُديت دائماً الأشياء بهذه الطريقة الهادئة، قد يُغرى المرء حتى لمدح الليبرالية والسماحة التي تمثلها العلاقات، ليس على الأقل لأن العرب يُصوَّرون غالباً كثيراً في الغرب متعففين ومكبوتين. لكن إذا كانت هدية ناصر للمصريين شعورهم بالكرامة، كان للعنة مبارك أن تخلق جو ثقافة منحت فقط الشخصية سمات انتهازية مخجلة وفقدان الكرامة. ففي بلد تسلبه القطط السمّان بشكل أعمى، وروتينية هي فضائح اختلاس وزراء لعشرات ملايين الدولارات في حسابات في بنوك أجنبية، تُرى السرقة والنصب كطريقة وحيدة للتقدم.

هذه الأيام في الأقصر، ما كان ذات مرة ظاهرة شذوذ جنسي مخفية بذوق لكن منتشرة، أُخرجت لهذا السبب من الخزانة وتتم المتاجرة بها كنتيجة لتدفق الأجانب اللوطيين. فالآن أي رجل غربي لوحده، سواء يحب الأولاد أم لا، يكتشف فوراً أن عيش حياة طبيعية في الأقصر أمرٌ شبه مستحيل. فعلى الأقل نصف الشباب المحليين، بدون ثانية تفكير، سيبيعون أجِسادهم للرجل الغربي، والكثير منهم يفعلون هكذا على أساس منتظم. والشرط والوحيد بألا يُتوقع منهم أداء دور المفعول به.

اجلِس في كوفي شوب غير معروف فيه، وخلال دقائق سيحيط بك شباب محليون منتظرين معرفة إن كنت متزوجاً، ويسألونك، إن لم تكن، إذا كنت تحب أخذ أحدهم إلى شقتك. اذهب إلى بركة السباحة العامة المحلية وسوف يشير مراهقون يمرون بها إلى الجزء السفلي من أجسادهم بابتسامة مفتعلة بذيئة: دعوة لإعطائهم شغل اعتلائك لقاء السعر المناسب. وبتأقلمهم مع الاتجاهات السياحية الأحدث، يعرف جميعهم عن مواقع النت المهتمة بمواضيع اللوطيين والأماكن المسجلة بسخاء عليها كـ «مناطق تجوال اللوطيين» (كما لو لم يكن أي مكان في الأقصر ليس منطقةً لتجوَال اللوطيين). إنْ حدث ومررت بأحد هذه الأماكن، حالاً يُفترض أنك تبحث عن التقاط شاب. حتى لو أبلغت الأولاد الهمازين اللامزين بأنك ستأخذ جولة وتغادر بالعربية، سيتبعك على الأقل واحد (وعادة أكثر) فيما يبدو أبدياً على أمل عاجلاً أم آجلاً ستلتفت وتحادثه. وإذا استأجرت شقة، من الأفضل لك أن تبلغ حارس العمارة من اليوم الأول بألا يسمح

تحت أي ظرف بدخول أي شخص يدَّعي أنه صديق، وإلا ستكون على الباب طرقات راعدة دائمة من سيل الشباب، كل واحد يحاول تجريب حظه.

يبدو أن السلطات مستعدة للتدخل فقط عندما تدخل الصور الإباحية، مهددة حرفياً كما تفعل بـ «تلطيخ صورة مصر في الخارج.» لكن امكنني اكتشاف حادثتين فقط تدخل فيها البوليس. اشتملت واحدة على غربي أرسى يخته على النيل ثم جعل عشرات من الشباب المحليين يلوطونه داخله بينما أخذوا صوراً، وجدت بعضها طريقها لاحقاً إلى يد عضو من بوليس السياحة (إضافة لبقية السكان المحليين؛ فتقريباً كل واحد على الكورنيش ذكرت له هذا بعد سماعي الأول به ادعى رؤيته للصور، وحتى أن واحداً عرض إعطائي نسخاً منها إن كنت مستعداً للدفع). والأخرى كانت لغربي صور بدون علمه بواسطة ولد مستخدماً كاميرا هاتفه الخليوي أثناء تلويطه في شقته من قبل بعض أصدقاء الولد، والذي حاول فيما بعد محاولة ابتزاز مال منه بتهديده بنشرها على النت. ومما يثر الدهشة، فقد اشتكى إلى بوليس السياحة، الذي اعتقل الأولاد لكن طلب أيضاً من الأجنبي مغادرة البلاد على الطائرة التالية. (وأبلغوا اللوطي صاحب اليخت بعمل نفس الشيء أيضاً، بالإبحار إلى خارج البلاد أو على الأقل المدينة.) وما كان ليعرف أي شخص سألته ما العقاب، إن كان هناك عقاب، كان قد تلقاه الشباب أنفسهم. كان الإجماع بأنهم ربما قد ضُربوا فقط ثم أُطلق سراحهم.

إذن، هذه هي المدينة «صديقة اللوطيين» المعلنة على مواقع النت الجاذبة الآن لمئات وربما آلاف من الرجال اللوطيين الغربيين إلى الأقصر كل عام. فبأخذنا هذه الأعداد الكبيرة في الحسبان، يصبح غير قليل منهم وقحين بقدر وقاحة المحليين (لماذا على المحليين دائماً توقع الأسوأ خلاف ذلك؟)، ففي يوليو ٢٠٠٧ م أصبح غرائب شخص محدد منهم حديث المدينة. إن سلوكه يبين كم يمكن في الواقع أن يكون لنمو الدعارة الذكورية اللوطية نتائج مروعة على جيل الأقصر التالي. فالرجل الإنجليزي المسن، الذي كان يزور مصر لسنوات، كان يعاني من الإيدز وأبلغه طبيبه حديثاً أن ما تبقى له من الحياة قليل فقط. فقرر رغبته بأن يُلاط وهو في القبر، واختار الأقصر كمكان راحته الأخير. خلال أسابيعه الأخيرة، أحضر له قواده المحلي على الأقل عشرة شباب

محليين كل يوم. لقد لاطوه الواحد تلو الآخر بدون ارتداء واقيات على أعضائهم. وعندما صديقه الأجنبي، الذي كان أيضاً لوطياً لكن بعلاقة طويلة المدى مع محلي واحد، أصبح مستشيطاً غضباً على ما كان يجري، هدد بإبلاغ البوليس؛ لكن صديقه طمأنه مبدئياً أنه كان يمارس جنساً آمناً. وبسبب عدم اقتناعه، سأل القواد مباشرة، الذي أخبره بأن الشباب المحليين لم يستخدموا الواقيات أبداً، سواء عندما مارسوا جنساً الواحد مع الآخر أو مع أجانب (إلا إذا أصر الأجنبي)، وفي هذه الحالة لم يصر الأجنبي. ومستشيطاً غضباً، قرر تسليم صديقه إلى البوليس. لكنه حُرم من الفرصة عندما حامل الإيدز، بعد إخباره قواده برغبته الخلود إلى النوم بعدما ليط بنحو عشرة شباب ذاك اليوم، لم يصحُ مطلقاً.

لاحقاً عقد «أصدقاؤه» المصريون حفلة على شرفه. واتضح أنه كان قد ترك ورثته الكبيرة للقواد نفسه. ولجعل الطين بله، ذرت أخته رماده لاحقاً في النيل. لقد كانت ترافق أخاها في رحلات إلى الأقصر لمدة سنوات.

يقول إدجار في الملك لير:

الأسوأ ليس الأسوأ

طالما يمكننا القول

«هذا هو الأسوأ.»

إنه الاقتباس الواجب كتابته على مدخل مدينة الأقصر الرئيسي. فحتى الأسوأ من الحادثة نفسها كان كل واحد يعرف ما كان يجري قبل وفاة الرجل، ليس فقط المحليين بل البوليس كذلك أيضاً. فمن خلال شبكته الواسعة من المخبريين السريين، عرف البوليس كل شيء يجري في المدينة، خاصة بين أولئك الذين يستأجرون شققاً خاصة لأن مخبريهم الرئيسيين هم البوابون حارسو للمداخل. حتى أنني اكتشفت أمره قبل يومين أو ثلاثة من موته، عندما كنت أتناول شراباً مع صديق.

لقد أخبرني صديقي، «كل مرة شاهدته يمشي في الشارع قلت بصوت مرتفع: 'ربنا ياخذ هذا الرجل بعيداً عنا! ربنا يأخذ هذا الرجل القاتل لشبابنا!'»

وقد فقد أعصابه عندما نصحته بإبلاغ شرطة السياحة.

«هل أنت غبي تماماً؟» بصق بعنف غير معهود. «سيعتقلوني باتهامي بالتسبب بالمتاعب! وسيقول الأولاد أنهم أصدقاؤه فقط وينكرون ممارستهم الجنس معه. ثم ماذا سأفعل؟ سيعملون عصابة علي. والبوليس كله سيأخذ رشاً من القواد: علبة سجائر هنا وقليل من الجنيهات المصرية هناك. لا يمكنك تماماً شكو أجنبي بسبب أي شيء يفعله. حتى لو ضربتني الآن بلا سبب، سيعتقلني البوليسّ ويسألك إن كنت على راضياً. أنتم الغربيون معكم حصانة.»

كان هذا الرجل استثناءً في كونه قد استشاط غضباً. فتقريباً جميع الشباب المحليون الذين تحدثت إليهم عما كان قد جرى بعد موت الأجنبي ردوا بالضحك، داعين الأولاد الذين زاروه «حميراً» وقائلين بأنهم يستحقون مصيرهم لو عرفوا أنه كان لديه أيدز.

لقد كان فقط بعدما شهدت هذه القسوة شخصياً أن بدأت أفهم استرجاعياً رد الفعل القومي لاعتقال قاتل تسلسلي مُدعىً لأولاد صغار في ديسمبر ٢٠٠٦. فقد قتل أحمد عبد الرحمن منصور، زعيم عصابة ابن السادسة والعشرين من بلدة شمال القاهرة، أكثر من ثلاثين من أولاد الشوارع واتهم أيضاً باختطافهم واغتصابهم وتعذيبهم. وقد امتدت سيطرة رعب عصابته المكونة من أربعة أفراد لمدة سبع سنوات إلى عدة محافظات، واعترف قبل تحديد اثنتي عشرة ضحية من الصور. وقد استحق منصور لقب «التوربيني» نسبة إلى القطار السريع المكيف الرابط بين القاهرة والإسكندرية ثاني مدينة مصرية، والذي كانت أسقفه المكان المفضل لجرائمه. وقال البوليس بأنه كان يغتصب ويعذب ويقطّع ضحاياه على أسقف العربات قبل قذفهم إلى جانب قضبان السكة، أمواتاً أو بالكاد أحياء.

للدهشة، ذكرت لاحقاً الأهرام، الصحيفة المملوكة للدولة الرئيسية، أن منتجات مصرية كانت الآن تُسمى بالتوربيني نسبة له. فقد قالت الصحيفة أن مطعماً في مدينة طنطا من دلتا النيل كانت تمارس «تجارة مزدهرة» من سندويتشات جديدة تدعى التوربيني «بينما تجار خراف يستغلون أيضاً الاسم كعلامة على أصل حيواناتهم.» وقالت

الأهرام، ربما كان «الأغرب لمثل هذا الاستغلال التجاري» أن أصحاب مراكز الاتصالات والسوبرماركيتات في الغربية بلدة دلتا النيل كانوا يعيدون تسمية أعمالهم بـ «التوربيني: جزار الغربية،» و«جزار» هي تورية عامية لكلمة «زعيم.» إن رد الفعل هذا يصل حدود عدم الاستيعاب، لكن ما يوضحة بجلاء أن بعض الأشياء وصلت إلى خطأ مروع في المجتمع المصر المعاصر.

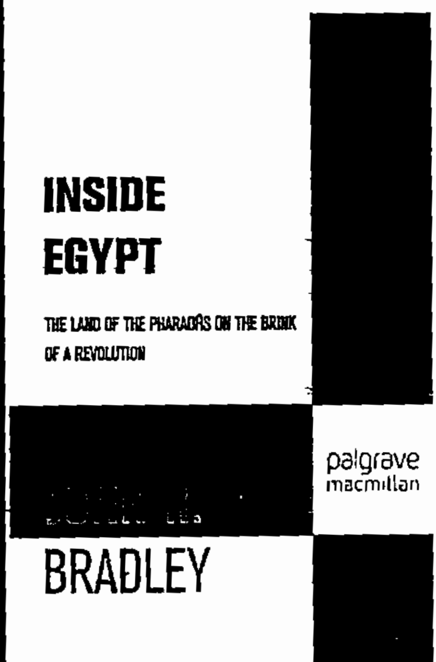
مع ذلك، هناك شيء واحد ليس من الصعب فهمه وهو سبب تدليل الأجانب: فمصر استقبلت رقماً قياسياً من ٩.٧ ملايين زائر في ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بزيادة ١٣ في المائة عن ٨.٦ مليون في العام السابق، وأنفقوا ٨.٢ بلاييندولار (بزيادة ١٤ في المائة عن ٧.٢ بلايين في العام السابق).

بينما ليس الدين عنصراً أساسياً خاصة في حياة معظم مصريي الأقصر، يرى الإسلاميون بالطبع المدينة وصناعة السياحة الأكبر في السياق الأوسع لمحاولتهم تطهير مصر من تأثيرات الثقافة الأجنبية. فلم يكن صدفة أن الهجوم الإرهابي المأساوي والأكثر إذهالاً الذي يحدث في تاريخ البلاد الحالي جرى في الضفة العربية من الأقصر عند معبد حتشبسوت. ففي ١٩٩٧، ذُبح عشرات من المصريين والسائحين عند الموقع. لكن في وقت مبكر مثل ١٩٩٠ كان قد ألقى موظف زجاجة مولوتوف في مطعم على حافة البحر الأحمر، مؤدياً لقتل ألماني وفرنسية وحارقاً بشدة عدداً آخر. لقد ادعى الإرهابي أن السائحين كانوا «يهينون الإسلام» بسلوكهم. وفي ١٩٩٢، أُلقيت قنابل على السائحين في الأقصر في ظروف مشابهة، وفي ذلك الوقت قال زعيم المجموعة الإرهابية خلف هذه وجميع سلسلة من هجمات أخرى. «يجب ضرب السياحة لأنها فاسدة» و «تجلب عادات دخيلة وأخلاقًا تهين الإسلام»(*).

(*)لقد استخدم المؤلف هنا كلمة «brutish» التي تعني بهيميًا أو حيوانيًا من ضمن معانٍ أخرى. وقد أكمل بعبارة معترضة قائلاً، «إن المرء يود استخدام British» للقرب في أداء النساء الإنجليزيات كبيرات السن البهيمي مع الأداء الحيواني وللقرب الصوتي بين المفردتين.

الفصل الثامن

مصر بعد مبارك



الأقصر مدينة مبهجة ومحبطة للغاية: ففخامة الآثار والحضارة المذكِّرين بها تتعارض مع التسويق الفج، من المستويات العليا إلى الدنيا، التسويق المتطفل على الماضي والمفسد للحاضر. فالمصريون فخورون بشكل مفهوم بالتراث والدولة بفخر يجعلهم قادرين على تبني رؤية طويلة. ولكن يجب القول أنه قد لا يكون هناك مدىً طويل، على الأقل بالنسبة للنظام الحالي، إنْ لم يتم معالجة المواضيع الملحة والهامة في المدى القصير. وقد أصبح واضحاً في سبتمبر ٢٠٠٧ أن الوعود قصيرة المدى غير سهلة عندما راحت تنتشر شائعات في القاهرة بأن حسني مبارك كان مريضاً للغاية، وربما حتى ميتًا. وحالاً راحت تظهر قصص غامضة المصدر على الصفحات الأولى لجرائد المعارضة ذات نغمة متمنية تقريباً. لم يكن ذاك مدهشاً: فما كاد يمر يوم حتى خرجت وسائل إعلام المعارضة الجديدة من قوقعتها في ٢٠٠٣

أعقاب غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة - عندما شجعت إدارة بوش لفترة قصيرة الوعد بنشر الديمقراطية في العالم العربي الأوسع وتمتع الليبراليون المصريون بـ «ربيع القاهرة» بالنتيجة –التي لم ترَ الصفحات الأولى من صحافة المعارضة تهيل الشتائم على مبارك وابنه جمال. لقد كان واضحاً أن معظم المصريين رغبوا في التخلص من سلالة مبارك، فيما عدا متسلقي النظام فقط. فبينما حمل النظام على المعارضة في هذه الأثناء، لم يبدِ أحد قابلته خلال أسابيع الاعتقاد بوجود مبارك على فراش الموت أي تعاطف ولو غامضًا معه. لقد كانت دوامة الإشاعة المزعومة والإنكار الرسمي خليط من الأمل والخوف والقلق على الأخص –إذ في غياب حكومة شرعية وإجراءات منظمة لخلافة الرئاسة، يكون اسم اللعبة التكهنات والتخمينات.

إلا أنه مهما قد نفَّر مبارك ونظامه المصريين كثيراً ، فإن احتمالية تركه للمشهد لم تولِّد أي إحساس بالبهجة –أو حتى أي فرج. بدلاً من ذلك، ترابط الإحساس بالاشمئزاز المنتشر من تركته مع الاستسلام بشأن من سيأتي في أعقابه. واعتبر كل واحد من البديهي اعتلاء جمال للرئاسة بالاحترام أو العربدة. لقد حدثت مثل تلك الخلافة في سوريا والمغرب، ويبدو في ليبيا في المستقبل، معطياً ذلك مصداقية للتكهن، رغم الإنكار الرسمي المتكرر. وظهور جمال للكثير غير مستعد على الإطلاق للمهمة، سواء بسبب نقوصاته المتصورة أو بسبب فشل النظام في إرساء الأسس الملائمة له، أثار فقط قلقاً بأن ترجمة متخبطة للخلافة ستؤدي إلى عدم استقرار ذات نتائج مجهولة وغير مرغوبة. لقد كان صحيحاً أن الشيطان الذي تعرفه أفضل من الشيطان المجهول، عندما اتضح، للمفارقة، أن الخوف الصحي اعتمد فقط على إشاعة، وتحرك النظام بخفة لإسكات معارضيه.

أن حملة النظام التالية على المعارضة استهدفت رؤساء التحرير الذين نشروا قصصاً عن صحة مبارك، وجماعات حقوق الإنسان التي كانت تنشر تقارير جزئية بشكل متزايد عن التعذيب والفساد، وحركات المعارضة السياسية مثل الإخوان المسلمين (عشرات من أعضائها، بما في ذلك قيادي بارز، كانوا يحاكمون من السابق في محكمة عسكرية على ما كان يُنظر إليها تهم ملفقة، بضمنها الإرهاب وغسيل الأموال). وتلقى أربعة صحافيين لاحقاً مدداً بالسجن لتشويه سمعة الرئيس؛ وأُرسل أحد المحررين إلى المحكمة لنشره تقارير لإشاعات عن صحة مبارك؛ وحتى مُنع الإخوان المسلمون، لأول مرة على الإطلاق، من إقامة إفطارهم الرمضاني السنوي. أيمن نور، الذي رشح نفسه مقابل مبارك في انتخابات الرئاسة وتلقى حكم

بخمس سنوات سجن بعد ذلك بوقت قصير، كان على مشارف الموت في زنزانة سجنه، بينما المصلح المؤيد للديمقراطية سعد الدين إبراهيم قيل بخوفه من التعذيب والقتل لو وضع قدمه في مصر بعد دعوته من الخارج إلى محاسبة وديمقراطية أكبرين، حتى مدعياً في مقابلة أن النظام أنشأ فرقة موت لقتل معارضيه (الزعم الذي لم يثبته أحد). لقد أسكت النظام، في تحركه ضد منتقديه بهذه الطريقة، مناقشة صحة مبارك. وإضافةً لهذه النقطة، ربما أوضح التكهن والقلق للنظام، إذا ما كان جمال هو الخليفة، أن الآن لم تكن اللحظة المناسبة تماماً.

كان لكل التكهن بشأن صحة مبارك ودور جمال المستقبلي والانتباه إليهما مزيد من التأثير الساحر لإبعاد الانتباه عن واقع السلطة المصرية، وكانت المعارضة متورطة في ذلك بقدر النظام، ربما بغير قصد. فالرئيس، أخيراً، رئيس صوري يدير الفوضى، شغل يوم ليوم في حكم البلاد، بينما المؤسسة العسكرية، القوة الحقيقية، المهيمنة من وراء الكواليس. ففي مصر، كما أوضح ستيفن أ. كوك من مجلس العلاقات الأجنبية، القوات المسلحة المصرية «أعلنت بصرامة أن كثيرًا من قطاعات الاقتصاد التي تحت سيطرتها – والتي لا تقتصر على وسائل الإنتاج الحربي – خارج حدود الخصخصة.» إن المؤسسة العسكرية المصرية، يضيف كوك، «تملك من مثل هذه الأعمال شركة مياه الينابيع الصافي وخدمات الطيران وخدمات الأمن وخدمات السفر وإنتاج البرمجيات وصناعة أدوات المطبخ.» وربما كان قد أضاف شيئاً ما عن جميع الأرض ومراكز التسوق التي تمتلكها أيضاً.

لقد لعب النظام العسكري أوراقه بدهاء، سائداً لكن غير حاكم. فقليل جداً ذو أهمية جرى تنفيذه في مصر بدون، على الأقل، علم الأجهزة العسكرية والأمنية، آخذةً جزءًا من الكعكة؛ وبالتأكيد تأخذ القليل جداً، إذا يتم تنفيذه أي شيء يهدد موقعها. الجيش ليس بأية حال القوة كلية المهيمنة التي كانت في الخمسينيات والستينيات، والنمو الهائل لقوات الأمن الداخلي يعني أنها الآن تعمل كثقل موازنٍ للقوة العسكرية؛ لكن يظل الجيش دعامة أساسية، وكثير سيجادلون بأنه الدعامة الأساسية للنظام. فكثير من الضباط العسكريين السابقين متجذرون جيداً في الحكومة كوزراء، ورؤساء شركات القطاع العام، ومحافظين. لكن لو كانت قد ركزت وسائل إعلام المعارضة انتباهها على ما يهم فعلاً، وسلطت الضوء على الفساد بين الجيش الذي يقف خلف الرئيس الصوري، لبانت الحملة التي كانوا سيثيرونها ضدهم مجرد عرضٍ ثانويٍ مقارنة بالحملة التي جرت في أعقاب الخوف من صحة مبارك. فمفهوم عموماً في مصر أن الانتقاد مسموح به، لكنه محدود؛ والرئيس، حتى وقت قريب، كان محظوراً انتقاده

وانتقاد النظام العسكري يظل خارج الحدود.

يجادل البعض أن صعود جمال، الذي كرئيس لأمانة السياسات القوية كان القوة الدافعة وراء خصخصة الاقتصاد، يعد بتنفس هواء نقي وبتحديث وانفتاح الاقتصاد. تلك الآمال تُقابلها مخاوف احتمال خلق تنفيذها لانقسام داخل النظام مع نتائج غير متوقعة. ويقترح المراقبون الأكثر تفاؤلاً أن نظاماً اقتصادياً أكثر تنافسية في مصر سيخلق انشقاقات هامة داخل الطبقة الرأسمالية وبالتالي يؤدي إلى تعددية سياسية أكبر ممثلة المصالح الاقتصادية المختلفة، حتى متضمنة تلك الخاصة بالعمال.

لكن كل ذلك تفكير متمنٍ. فما على المرء إلا أن ينظر إلى الأماني المشابهة، منذ ما زُج بها، بعد خلافة بشار الكوزموبوليتاني غربي التعليم المعاصر جداً لأبيه. فبعد سنوات، لا يزال النظام السوري أكثر انعزالاً ومتهماً برعاية الإرهاب ومتهماً بجريمة قتل رئيس الوزراء اللبناني ومالكاً لعلاقات وثيقة مع إيران وغير متسامح بشكل مضجر مع وجهات النظر المخالفة في الوطن كالعادة. في سوريا، أعادت القوة التي خلف العرش الرئاسي تأكيد ذاتها، ومهما كانت نوايا بشار فالمساحة المتاحة له للمناورة حُددت بشدة كنتيجة. وإذا جمال استلم فعلاً من والده، هو أيضاً سوف يفعل ذلكِ بموافقة الجيش، على أن يكون مفهوماً أن دافعه للخصخصة لن يقوِّض إكرامياتهم الكبيرة خاصة، وأنهم سيستمرون مسؤولون فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، حيث يعملون عن كثب مع أمريكا كنتيجة استمرارهم تلقي بليوني دولار مساعدات عسكرية. إن الفرصة الوحيدة لحدوث تمزق إنْ يقرر مبارك دفع جمال نحو الرئاسة رغم اعتراضات يقدمها الجيش. وسبب اعتراض الجيش قد يكون أن جمال، على عكس ناصر واالسادات ومبارك ذاته، ليس من داخل صفوف جيشهم. ويشير البعض إلى احتمالية انقلاب عسكري في مثل هذه الظروف. ومع ذلك، أفرع طبقة ديكتاتور مصر المختلفة، كما شاهدنا، متشابكة بعمق، وقلقهم الجماعي أولاً وأخيراً بقائهم. لذا التسوية مرجحة جداً على المواجهة، خاصة في وقت من الهيجان الداخلي، حيث يجب تجنب أي مظهر للضعف أو الهشاشة مهما كانت التكاليف.

جميع الآمال وحقاً المخاوف الموضوعة على أكتاف جمال الهشة غريبة الأطوار نوعاً ما، آخذين في الحسبان كم قليلاً عمل فعلاً، مع أن فقدانه للإنجازات بالطبع يجعله كتاباً من نوع ما: تقرأ الناس فيه ما تشاء. فقد وجه كثير من الانتباه إلى منجزاته الرمزية بما يتفق مع تقاليد عريقة من الحشو الكلامي بديلاً عن الإنجاز كمعيار للقيادة. فمثلاً، في مؤتمر الحزب

الديمقراطي الوطني ٢٠٠٦، ألقى جمال قنبلة بإعلانه أن البلاد ستسعى لتطوير طاقة نووية، رمز المعاصرة، التي أن توبعت ستكون مكلفة إلى فترة طويلة قادمة، وموجهة لمفاقمة الأمريكيين (باعتبار قلقهم بشأن الانتشار النووي في المنطقة). وتالياً لخطاب على التليفزيون الوطني قدمه جمال، الذي هو أيضاً نائب الأمين العام للحزب الديمقراطي الوطني، أنشأت هيئة حكومية تُدعى المجلس الأعلى للطاقة لجنة مشكلة من خمس وزراء - متضمنة وزراء الكهرباء والطاقة، الجازولين والدفاع - لتسريع بحث الخيار النووي. منذ اجتمعت الهيئة لأول مرة منذ أن وضع مبارك في ١٩٨٦ برنامج مصر النووي الأصلي على الرف، بعيد حادث المفاعل النووي السوفيتي في تشيرنوبل. إن الاندفاعة الجديدة على جبهة الطاقة النووية عززها الرئيس نفسه خلال خطابه الختامي للمؤتمر مصرحاً فيه أن مصر «يجب أن تستفيد من مصادر طاقة جديدة ومتجددة، بما في ذلك استخدامات سلمية للطاقة النووية.» لقد أصبح جلياً أن التصريح كان للاستعراض والوعود أكثر منه للتنفيذ الواقعي في لقاء منفصل على هامش مؤتمر الحزب الديمقراطي الوطني، حيث أبلغ جمال صحافيين أجانب أن مصر لم تعد تلتزم بمبادرات بوش الديمقراطية في الشرق الأوسط. وفُهم هذا على أنه جهد محسوب لإعلاء ملف مبارك الصغير الشخصي ويُظهر تحدياً نحو الولايات المتحدة. وقال أيضاً بشكل متكرر إن سياسات الولايات المتحدة في المنطقة كانت قد وفرت أرضاً خصبة للتطرف. لقد قال: «إننا نرفض رؤىً من الخارج تحاول تقويض الهوية العربية والجهود العربية المشتركة،» وفي رسالة واضحة إلى البيت الأبيض تضمنت «ما يسمى مبادرة الشرق الأوسط الكبير» بين تلك الرؤى الأجنبية. النيويورك تايمز لاحظت أن النأي بنفسه عن واشنطن ومتابعة الطاقة النووية أعمال قد تواجه نقصين متصورين في مبارك الصغير كخليفة محتمل لوالده، وهما بالتحديد، أنه سيكون الرئيس الأول منذ الانقلاب المطيح بالملكية ليس ضابطاً عسكرياً وأن الابن والأب كليهما يتم تصورهما غالباً كلعبتين لواشنطن. ، ربما يساعده البرنامج النووي، أخيراً، على كسب دعم بين الجيش، وربما تساعده اللكمات في واشنطن على كسب بعض مصداقية عند الجمهور. ربما قُصد من كلا الحركتين اختيار سياسة تجعل الجمهور يقبل بشكل جيد الحكومة المفترضة، وبالتالي ربما تبنيان إجماعًا شعبيًا حول شخصية ابن الرئيس. لكنهما يتعلقان بقشة، فإذا كان الهدف إعطاء مصداقية أكبر لجمال، فإن النتيجة فاشلة: فكما بينت الأحداث المحيطة بمرض الرئيس المفترض، يظل جمال مكروهاً من الجماهير كالعادة؛ وتظل مصر مدينة بالفضل للولايات المتحدة

فقط. أثناء ذلك، ظل البرنامج النووي المقترح محتضراً؛ وواشنطن، على أية حال، وافقت عليه بسرعة، محبطة في المهد بمهارة بالتالي محاولات جمال لمواجهة مدبرة.

ليس معنى ذلك أن جمال خفيف الوزن تماماً. فهناك دلائل أنه واعٍ لكل من الحاجة للتغيير وللتحديات التي تشكلها المعارضة، خاصة الإخوان المسلمين، وقادر على جلب مهنيين قد يكونون قادرين على ابتداء التغيير وحتى تنفيذه – ولو حتى ضمن الحدود الصارمة لرئاسة تحكم لكن لا تهيمن. وأحد الأمثلة على هؤلاء الذين أحاط جمال نفسه بهم حسام البدراوي، رجل الأعمال وأحد أقرب مقربيه. إنه يرأس لجنة التعليم والبحث العلمي في أمانة السياسات التي يرأسها جمال. وقد ذُكر كحاصل على حقيبة الصحة أو التعليم إن أصبح جمال رئيساً فعلاً. متعلم الولايات المتحدة هذا، عضو في مجلس السياسات الأعلى لأمانة السياسات، مخترع المقترحات التشريعية والإصلاح للحزب الديمقراطي الوطني. إضافةً، إنه يخدم بصفته الشخصية كرئيس لمستشفى النيل للبدراوي ولرعاية الشرق الأوسط الطبية، منظمة البلاد للحفاظ على الصحة الأولى ولا تزال الوحيدة. وتقدم منظمة الحفاظ على الصحة هذه، عبر سلسلة من أربعين مستشفى خدمات عجزت عنها الدولة، وتقف بمعنى ما كمضاد لمحاولات الإخوان المسلمين الشبيهة للحصول على التأييد عبر توفير الرعاية، حيث فشلت الدولة. والبدراوي فريد بين أعضاء الحزب الديمقراطي الوطني في أنه محبوب حقاً بدرجة كبيرة لأنه يُرى معادياً للفساد لكن أيضاً لأنه ذو سلوك متواضع. وتقع شعبيته وراء قرار من كبار شخصيات الحزب الديمقراطي الوطني بإزاحته عن كرسي دائرة قصر النيل في القاهرة في ٢٠٠٥م. لقد مثل نكران أن يكون له دور في البرلمان قوة المؤسسة. واحتفاظ البدراوي بكل مناصب لجنة الحزب الديمقراطي الوطني مثل قوة جمال. إذن تجاربه وآراؤه تمثل، بطرق كثيرة، الأرض الوسطى القاسية التي على جمال ومؤيديه خوضها.

قابلت البدراوي في أكتوبر ٢٠٠٦ م في مكتب الدور الأعلى من مستشفاه الرئيسي في معادي القاهرة الراقية المتميزة، مستشفىً يُدار بكفاءة ومتطور كأي واحد ستجده في الغرب. إن وعيه لما يجب عمله لإدخال مصر إلى القرن الحادي والعشرين واضح، آخذين أنشطته في الحسبان. فمثلاً، أحد الموضوعات الملحة المواجهة لمصر هي تعليم شبابها. تاريخياً، كانت المؤسسة التعليمية متضخمة وغير كفؤة، بتعليم محفوز بالحفظ غيباً والتقليد بدلاً من الاستقصاء. ذلك ليس مستغرباً، آخذين في الاعتبار طبيعة النظام الاستبدادية، وأنه خلال فترة ناصر عرف أولئك الذين وافقوا للحصول على الوئام أن طاعتهم ستعود بوظيفة حكومية حيث

كان متوقعًا قليل من المبادرة. مما لا شك فيه، كان الراتب المنخفض أقل من المستوى جداً، وحصلت الحكومة على ما دفعت له: الكفاءة والبيروقراطية والفساد. لكن أصبحت البيروقراطية المتضخمة عبئاً، وأزيلت العمالة الأكيدة. مع ذلك، كان يجب تعديل نظام التعليم. فكان البدراوي قد انشغل في دراسات الحزب الديمقراطي الوطني حول التعليم، إلا أنه وجد أنه «لم تُنفذ لاحقاً أي من السياسات التي اقتراحناها ولو بمقدار ضئيل.» إنه داعم متحمس لمؤسسة التعليم من أجل التوظيف، التي تعمل لتخفيف البطالة في العالم الإسلامي بواسطة خلق مدارس تدريب شراكة مع الأعمال المحلية؛ التي يتلخص اختلاف رؤيتها عن رؤية الدولة في ملاحظته أن «أحد السياسات الأهم في التعليم ربط النظام بالتوظيف» في القطاع الخاص، أي أن الطلاب يحتاجون الحصول على المهارات والأطر العقلية التي ستكون مفيدة في بيئة تنافسية. كانت أهمية هذا التدريب أكثر إلحاحية من خلق وظائف، قائلاً، «الوظائف موجودة هناك؛ المشكلة هي توظيفية الناس القادمين من نظام التعليم. إننا نملك كماً من الناس العاطلين أيضاً. إنهم ليسوا خريجين بمعرفة كافية، وليسوا منافسين، ولا يملكون روح المبادرة. كل واحد منتظر فقط لشخص ما ليوظفه.»

إن هذا الميل نحو السلبية والرغبة – في الواقع، الأمل – في توفير آخرين وظيفة، للأسف، كلها أيضاً منتشرة في مصر. فأحد تركات اشتراكية ناصر الاستخفاف بالمنافسة؛ وأحد تركات انفتاح السادات لم تكن المنافسة لتبدع أو تجدد، بل بدلاً من ذلك لتحصل على محاباة من الدولة. إن هناك نكتة مصرية شهيرة: عند كل تقاطع طرق ناصر يدور يساراً والسادات يميناً ومبارك يقول، «لا تتحرك.» والنتيجة هي الأسوأ في العالم، ومن ركود مصر. بالطبع، هناك أولئك المستفيدين من النظام، وهؤلاء هم الساعون لإعاقة المجددين مثل البدراوي. فكما قال ملاحظاً، فقد خسر مقعده البرلماني «لأن حزبي يحاربني والسبب لأنهم يحاربون الإصلاح.» وبأخذنا ما جرى في الحسبان فإن إيمانه بإمكانية مجيء الإصلاح من الداخل غريب، أقل ما يقال. لكنه قال بأنه، «يحاول خلق ما نسمية كتلة انتقادية من القوة السياسية تدفع بحق من أجل الإصلاح.» ويأتي دليل النجاح كثيراً جداً من «تغيير لغة كل شخص. إنهم قد لا يعنون ما يقولون، لكن كل واحد على الأقل يتحدث عن المساواة والمعايير والديمقراطية والشفافية والأداء والتقويم... وفي نفس الوقت، هذا صعَّب الموقف أكثر، لأنك إن جلست مع شخص ما يقول أنه موافق على كل المبادئ لكن ثم يفعل شيئاً آخر، إنك حينها لا تعرف ماذا تفعل حقاً. الآن نحن نحارب الفساد والنفاق في ذات الوقت!»

مهما كانت علاقاته مع جمال، يقول البدراوي بينما يؤيده، الشيء المهم «يجب أن يركز عملنا على الحصول على نزاهة الانتخابات بدلاً من الكلام عن الأفراد. فإذا حصلنا على انتخابات حرة، فإن أي حزب وفعلاً أي شخص يجب أن يكون قادراً على تسمية مرشحين. فإذا كان جمال مرشحاً للحزب الديمقراطي الوطني، سيكون مرشحاً كأي شخص آخر يمكنه ذلك، بما فيهم أنا نفسي.» وإن كون جمال إصلاحيًا وعلى السواء رعي وحمى الإصلاحيين واضح للبدراوي، كما تبين تجاربه هو، فإخيراً، بأخذنا انفتاحه للتفاعل مع المعارضة، بضمنها الإخوان المسلمون، في الحسبان، لن يكون قادراً على الاحتفاظ بمنصبه في غياب لبعض الحماية. إن دعوته إلى انتخابات حرة أمر مشجع. لكن المرء ليتساءل ماذا يفكر زملاؤه في الحزب الديمقراطي الوطني بشأن ملاحظته «أنا أعرف – وهم يعرفون – أن الإصلاح سيتضمن خسران سلطة. إن ما أقوله لحزبي أن أي جزء من عملية الإصلاح يعني خسارة جزء من السلطة.»

وعندما يتعمق المرء في كل التصريحات والحشو الكلامي والوعود ومخزون الخوف من سيطرة الإسلاميين، تكون المشكلة المركزية: لا يريد أيٍ ممن في السلطة خسرانها. وإن أنت امتلكت السلطة، حتى التنازل عن جزء منها يشتمل على خطر دوامة لا يمكن السيطرة عليها. فالنظام المصري جاء إلى السلطة عبر انقلاب، على رأس شغب اتصف باحتمالية خروجه عن السيطرة – ربما حتى الإتيان بالإخوان المسلمين إلى السلطة. ومهما كان السبب، ترك قادة الانقلاب الملك فاروق يتنازل عن العرش ويذهب إلى المنفى، لينساه التاريخ حتى أصبح الموقف في مصر سيئاً لدرجة أنه أصبح موضوعاً للحنين. وليس كل رئيس مخلوع محظوظًا هكذا. فهنا الورطة: فالانفتاح والسماح بالمنافسة تخاطر بخسران السيطرة، لكن خنق المعارضة يخاطر بخلق إحباط مكبوت إما يتطلب أخيراً حملة مكثفة خشية تسببه بانفجارٍ غير مسيطر عليه ومن المحتمل كارثي – لكل من النظام والشعب. لقد أبلغني البدراوي صراحة أن «ليس هناك ثقة بين الحكومة والشعب.» وتلك الحقيقة الأساسية لا تبشر بخير. فأولئك من في القمة الذين يفضلون الوضع الراهن ليس لديهم ثقة في الشعب، ويشيرون إلى الاستياء والعنف كدليل على الخطر المتربص، في غياب يد صارمة.

إن مثل هذه المعتقدات مقاوِمة للتغيير وجاهزة لاستغلال الدليل أن الشعب سريع الاشتعال. والأحداث الحالية ربما حتى تقوي هذا الفهم. فخلال ربيع وصيف ٢٠٠٧ كان هناك مئات من الإضرابات العشوائية في صناعات مختلفة، موجة من الاضطرابات الصناعية

مشتملة على عشرات الآلاف من العمال بدرجة لم تُرَ في مصر منذ السنوات المؤدية إلى الانقلاب في ١٩٥٢. أقصد بعشوائية ليست مأذونة من قبل اتحاد العمال الرسمي المسيطرة عليه الحكومة. الاتحاد نفسه تركة من أيام ناصر، عندما جرت حماية الصناعة المسيطرة عليها الدولة من المنافسة الخارجية عبر وسائل مختلفة: فكانت النتيجة، دونما حاجة للقول، قصورات ضخمة وتبذير وبطالة مقنّعة، استُخدِمت كلها كوسيلة لربط الشعب بالحكومة. لمدة طويلة كان هناك حديث عن التحررية والخصخصة؛ في الواقع، هاتان ركيزتان من خطط الإصلاحيين. لكن التأثير الصافي سيهدد العمال، الذين بدورهم يشكلون تهديداً أكبر بكثير للنظام من نشطاء المعارضة الليبرالية المحاصرة المتجمّعة حول صحف (يقرؤها نخبة صغيرة فقط) وأحزاب سياسية معرَّضة لمضايقات رسمية ونزاع داخلي تافه عادة ولا يبدو له نهاية.

ليس مستغرباً أن كان لدى العمال تسامح محدود نحو الأجور الراكدة المتآكلة بالتضخم مترابطاً مع الاحتمال بفقدان أعمالهم. ومع مدافعيـ«هم» في الاتحاد المتهمين بتعاونهم الوثيق مع النظام، نفذ صبرهم أخيراً. ومع أن مظاهرات العمال مالت لأن تكون متقطعة وغير منسقة ومحلية، تمكنت من أن تكون ذات راحة صغيرة فقط للنظام. فبالنسبة للمؤيدين الحازمين كانت نعمة: فقد تمكنوا من الإشارة إلى المظاهرات كدالة على خطر جدي جداً من التمرد — لو أصبحت منتشرة ومنسقة أكثر وتشكل أكثر من مطالب اقتصادية حالية؛ وفي ذات الوقت، يمكنهم المجادلة أن الإصلاحيين لهذا مزدوجي المسؤولية، أولاً بالدعوة للخصخصة (التي يعارضها العمال) وثانياً بالدعوة للإصلاح السياسي (الذي أعطى العمال ثقةً ويشكل هام أكسجين التغطية الصحفية في وسائل إعلام المعارضة). بالنسبة للمؤيدين الحازمين الأفضلية ليست أيٍ من: الوضع الراهن بحماية الشعب بينما تخنقهم بأفضل من مخاطر الإصلاح الاقتصادي أو السياسي، ناهيك عن كلاهما سوية في نفس الآن. إن المرء يفهم بالتأكيد ذاك الموقف كمضلل كما هو واضح.

لن تكون مصر البلد الأول ولا الأخير الذي يواجه هذا اللغز. فمنذ التسعينيات كان هناك نموذجان عامان: نموذج الاتحاد السوفيتي ونموذج الصين. كان النموذج السوفيتي تقريباً يحاول فتح الطريق إلى كل من الإصلاح السياسي والاقتصادي في آن واحد، مع تقدم الأخير، ولو بأي درجة، عن الأخير. وكانت النتيجة بالكاد مطمئنة للأنظمة الاستبدادية: فالاتحاد السوفيتي تفكك، وفقدت النخبة الحاكمة السلطة. أما النموذج الصيني من الناحية الأخرى،

يبدو أكثر جاذبية: فالانفتاح الاقتصادي تم تشجيعه، بينما كان الانتفاح السياسي محدوداً، وعندما كان هناك تهديد للحزب بفقدان السلطة، سحق المعارضة. ويظل نجاح هذه الإستراتيجية على المدى الطويل، بمعنى احتفاظ الحزب بالسلطة، سؤالاً مفتوحًا.

لكن هناك عدد من الاختلافات الهامة بين مصر، من ناحية، وكلاً من الاتحاد السوفيتي السابق والصين، من الأخرى. أولاً، كلا النظامين الأخيرين أقاما حكمهما على أيديولوجيا تعطي معنىً عقلياً ومنطقياً يمكن للشعب بشكل ما الإيمان بهما. لقد كان الحزبان الشيوعيان السوفيتي والصيني متأصلين عميقاً أيضاً في مجتمعيهما، وكانت هناك حوافز كبيرة للطاعة وعقوبات فظيعة للمعارضة. ويمكن لكل من السوفييت والصينيين الإشارة إلى إنجازات كبيرة، حتى أثناء تغطية وإخفاء الفظائع التي اقترفها كل نظام على مدار الوقت عن الشعب –على الأقل رسمياً. ومن الأشياء الكثيرة التي تميز الحالتين السوفيتية والصينية، يمكن الإشارة إلى اثنتين منها: أولاً، لأسباب مفهومة قليلاً بدت نخبة الاتحاد السوفيتي تفقد الإيمان وتصبح منقسمة على نفسها، ما سمح للخارجيين بالتحدي بشكل متزايد، وقلب النظام كلياً؛ ثانياً، كان الصينيون أفضل قدرة على تغيير طبيعة العلاقة مع الشعب عبر التوفير بسرعة أكثر منافع اقتصادية وأمل بالتحسن.

إن الشيء القبيح حقاً في نظام مبارك مقدار إفلاسه تماماً، بينما يتخبط بلا هدف. فليس هناك منطق أيديولجي يقدمه ولا معايير يمكن أن تجمع الشعب. والقومية العربية انتهت منذ زمن طويل؛ والإسلام هو الحل قدمته المعارضة. وبينما كانت هناك تحسينات في الاقتصاد، لم يكن توزيعها عادلاً جداً وأُحرفت نحو أولئك التابعين للنظام الذي زاد الاستياء منه والإعتزال له ولو بأي قدر. وحزب النظام السياسي ليس له صلات حقيقية بالشعب، ولا له وجود خارج المدن الكبيرة. باختصار، لا يملك نظام مبارك أي من الصفات التي حافظت على اي من الحزبين الشيوعين السوفيتي أو الصيني في السلطة. ليس لديه أي سبب للوجود، غير التمسك بالسلطة.

في غياب أي نوع من الشرعية، لهذا السبب فإن الخوف هو ما يجعل الحَزب في السلطة. فالعنف اليومي الذي يسود المجتمع عبر بلطجية البوليس والأجهزة الأمنية الأكثر حذاقة قليلاً فقط شكل أساسي من أشكال التخويف. عندما يمكن التقاط بريء عشوائياً في الشارع ويظل هادئاً خوفاً من العنف الجسدي؛ عندما يمكن اعتقال طفل لسرقة بعض الشاي وينتهي بالموت؛ عندما يعتقل باحث معترف به دولياً محبوب مثل سعد الدين إبراهيم ولاحقاً يخاف

العودة – هو مجتمع مروَّع من القمة إلى القاع. وذاك بالضبط هم غير المتفعين من النظام. وأولئك المستفيدون فعلاً يعيشون خوفاً من نوع آخر: فقدان المحاباة من النظام وألا يعودوا قادرين على الوصول إلى الوسطاء والمصادر الجالبة لمثل هذه المنافع المالية والأخرى الكبيرة. فالخوف من فقدان السيطرة يمنع عناصر النظام الأساسية من السماح للمناقشات الداخلية بين الإصلاحيين والمتشددين من المضي بعيداً، سواء على هيئة إصلاحيين ملتفتين إلى قطاعات أخرى من النخبة السياسية والاقتصادية من أجل التأييد – ليس معنى هذا أنهم يحوزون أي قوة كبيرة، آخذين في الاعتبار كونهم مقموعين من قبل النظام – أو دافعين من أجل انفتاح سياسي واقتصادري أكبر وحملة حقيقية على آفة الفساد تصل إلى ما هو أبعد من المحاكمات الصورية. إن النقاش يُسمح به وتقدم الوعود طالما أنهما لا ينفذان. والاختلافات يجب أن لا يُسمح بها كي لا تصبح انقسامات. والجيش والأجهزة الأمنية جاهزة دائماً لسحق أولئك الذين يؤمنون فعلاً بالوعود ويصبحون ساخطين إنْ لم تنفذ. ودائماً في الخلفية يمكن سماع طبول الخوف من الإخوان المسلمين.

إن مقدرة المصريين للمعاناة مثيرة للإعجاب والاكتئاب، لكن من الصعب التقرير فيما إذا كانوا راغبين في الاستمرار في المعاناة. فقوى العولمة لها تأثيرات كثيرة، من السائحين الغربيين المتنقلين مكوكياً من فندق إلى متحف إلى أثر، إلى المهاجرين الأفارقة الذين حتى القاهرة بالنسبة لهم تعتبر تحسناً، إلى رأس المال الدولي المستثمر في القاهرة. وللأخير بعض التأثير النافع لكن له أيضاً إمكانية دهورة فرص الحياة بالنسبة لأولئك الذين بدون تعليم أو مهارات – وبأهمية أكبر في معظم الحالات بدون واسطة – المطلوبات كي تنافس.

إن حالة المجتمع المصري المضطربة لا تبشر بخير. فالغضب المركز عل شبكة البوليس السري، والتعذيب والفساد المتوطنان وعناصر نخبة مستغربة تسلب البلاد تحت ذريعة تحرير اقتصادها وفتحه للمستثمرين الأجانب – كل هذا يذكر المرء، أكثر من أي شيء آخر، بإيران خلال أيام الشاه الأخيرة. ومثل إيران تحت حكم الشاه، وعلى عكس كل من السوفييت والصين، آليات مصر ليست داخلية. أي، تلعب الولايات المتحدة دوراً هاماً في سياسات الحكومة المصرية.

من المؤكد، إن هذا متميز نوعاً ما عن أيام الاستعمار القديم التي سيطر فيها البريطانيون مباشرة على الخزانة وتدخلوا بانتظام في قرارات الحكومة وسيطروا على قناة السويس

وشركتها وحافظوا على وجود عسكري كبير. لقد انتهت تلك الأيام من السيطرة الاستعمارية المباشرة. لكن في سياسة ادفع واجذب نحو وبعيداً عن الانفتاح السياسي والاقتصادي المتزايد، صوت واشنطن مسموع ومُصغَى له من الحكومة والشعب كلاهما. إن هذا بالكاد يثير الدهشة، آخذين في الاعتبار مقدار المال الكبير الذي ترسله واشنطن إلى القاهرة. وذاك الجزء من الصفقة مقدس تقريباً، وحتى بينما السلام في أفضل الأحوال بارد، تظل مصر عنصراً مركزياً في مواصلة سياسة واشنطن الرئيسية للحفاظ على الاستقرار في المنطقة. لكن لا يعني هذا بعدم وجود توترات في العلاقة، ولا أن النظام سيسعى لجعل واشنطن سعيدة بالمخاطرة المحتملة بتقويض ذاتها – ومن الصعب الاعتقاد أن صناع السياسة في الولايات المتحدة يشعرون بعكس ذلك.

يشاهد المرء، بعد ذلك، المشاجرات والمشاحنات المتقطعة بعين ثاقبة شيئاً ما: فإن لم تكن بالضبط مسرحًا إيمائيًا، هي بالتأكيد تقريباً أقل مما تظهر للوهلة الأولى. هكذا انفتاح النظام المحدود عندما كانت إدارة بوش أطلقت الدعوة إلى الديمقراطية بينما في ذات الوقت يتحدث عن تطوير برنامج نووي، الذي من الوهلة الأولى يبدو مفيداً للاستهلاك الداخلي كدليل على الاستقلال عن الولايات المتحدة لكنه بلا معنى في الواقع. وهكذا قمع المعارضة الليبرالية والعلمانية عندما كان انتباه واشنطن موجه إلى مكان آخر. ومهما كان من غير المرجح أن يضغط الأمريكيون بشدة من أجل الديمقراطية وتحررية الاقتصاد، الذي يعني، الضغط من أجل المحاسبة والشفافية بالإضافة للخصخصة الصريحة، يمكن لنظام مبارك مع ذلك لعب ورقة الخوف مرة أخرى: فيقولون، الانفتاح يحمل خطر سيطرة الإخوان المسلمين، مشيرين إلى حماس في المناطق الفلسطينية، وحزب الله في لبنان، وبالطبع الكابوس الذي تحولت له إيران الثيوقراطية. لقد بدا هذا الأخير الورقة الرابحة الأكبر منها كلها لمدة طويلة، قبل كشف تقييم الاستخبارات القومي الجديد المنشور في نوفمبر أن إيران كانت قد تخلت عن هدفها للحصول على أسلحة نووية من ٢٠٠٣ م سابقاً وبالتالي مخففاً مخاوف من نشوب حرب بين الولايات المتحدة وإيران كانت تلوح في الأفق. إلا أن الولايات المتحدة تستمر في احتضان حلفائها على هيئة أنظمة عربية سنية «معتدلة» لتحشد الدعم لاحتواء إيران، وتبقي السخط الشعبي من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة ضد ذاك البلد تحت السيطرة.

تاريخياً للمصريين اهتمام عميق بالسياسة الإقليمية. لكنهم بقرب أكبر للوطن أكثر اهتماماً هذه الأيام بكيفية اختلاس ثروة بلدهم أمام عيونهم من قبل القطط السمان المحلية

والمستثمرين الأجانب على السواء، كل ذلك تحت ما يسميه البعض عجائب العولمة بكل تأثيراتها الراشحة سيئة الصيت في مستقبل بعيد جداً ما (مع أنه لاحظ كيف القطط السمان أنفسهم يبدون دائماً مفضلين الإشباع من النوع الفوري) وما يلعنه آخرون، بعبارة الصحفي الكندي نعومي كلاين المألوفة، «عقيدة الصدمة.» ومهما كان الجانب الذي يتخذه المرء بشأن تلك القضية، يبدو أن ثورة ١٩٥٢ م هي في عقل كل فرد في مصر: بشأن النظام أثناء محاولته النأي بنفسه عن تركة ناصر بينما يحلبه في ذات الآن من أجل الشرعية وبشأن المعارضة أثناء مجادلتها بأن مبادئ الثورة تمت خيانتها منذ فترة طويلة وأن مصر فعلياً تراجعت إلى النقطة التي بدأت منها.

لم تظهر هذه الثنائية في أي مكان أكثر من ظهورها عندما أعلنت الحكومة بيع بنك القاهرة، المؤسسة الوطنية، للأجانب، مسببة حنقاً عبر الطيف السياسي كله. فقد قال جودة عبد الخالق، بروفيسور الاقتصاد في جامعة القاهرة وعضو حزب التجمع اليساري، أنه يعتقد أن توقيت إعلان البيع تزامن عمداً مع الذكرى الخامسة والخمسين للثورة. وأبلغ عبد الخالق مؤتمراً نُظم تحت شعار «لا لبيع مصر» عُقد في نقابة الصحفيين في الأسبوع التالي للإعلان، «في ١٩٥٢ تبنت ثورة يوليو ستة مبادئ تضمنت إنهاء احتلال مصر وسيطرة رأس المال الأجنبي. في يوليو ٢٠٠٧، يتم إبلاغنا أن هذه كانت كلمات فارغة، وأن رأس المال ليس له حدود وأن المصلحة العامة تقتضي فعلاً بيع البنك.» وحذر أنه مع الكثير من مدخرات مصر للأجانب فإن الحكومة قد تُعرض حتى الأمن القومي للخطر. «حتى في الولايات المتحدة الأكثر ليبرالية في الاقتصاديات المعاصرة، هناك خط أحمر» قال للحضور، استناداً إلى الأهرام الأسبوعي؛ وواصل ليذكرهم بالطريقة التي صد فيها سياسيو الولايات المتحدة خططاً لعملية شركة الموانئ العالمية التي مقرها دبي لحيازة ستة موانئ أمريكية من عام سبق لأنهم اعتبروا الخطوة تهديد قومي. وأضاف بيع البنك لمخاوف موجودة من وقت طويل بأن الخصخصة بعمومية أكثر تنذر بعودة الرأسمالية. وأبلغ مصطفى بكري عضو البرلمان المستقل اجتماعاً للجنة البرلمانية للبنوك، «سيعيد بيع هذا البنك عصر الاستسلام للأجانب.» وامتلأت الصحف بإدانات اتحادات العمال وقصص المودعين المذعورين المندفعين لسحب أموالهم من فروع البنك. جاء كل هذا القلق أعقاب مظاهرات حاشدة غير مسبوقة في ستة محافظات مصرية معانية من نقص في المياه شديد، التي سلطت الأضواء على الواقع المفزع بأن آلافاً من المصريين يموتون كل عام بسبب نقص الحصول على مياه نقية – حتى أثناء تخصيص

استثمارات ضخمة لمجارٍ ونظم مياه متطورة جداً لقرىً سياحية جديدة ومبانٍ مترفة أخرى على ضواحي المدن لخدمة السائحين والأثرياء المصريين. ورغم أن أيام الحكم الاستعماري المباشر قد تكون انتهت، إلا أن خنوع النظام لواشنطن مذكر مرير بالماضي. ومع اعتلاء جمال الوشيك للعرش، تصبح المناظرة بين أيام ملكية فاروق الأخيرة وتلك الخاصة بالنظام الحالي حتى أكثر تردداً على الذهن.

وسط كل هذا، يقود الدفع إلى مزيد أيضاً من الخصخصة حسب توصية منظمات النقد الدولية إلى مخاطر اضطرابات عمالية حتى أكثر انتشاراً واحتمالية أن يسقط العمال في غياب مجموعات معارضة بديلة يمكن، طوعاً أو كرهاً، في يد الإخوان المسلمين. فالإخوان، بالطبع، كانوا في خط الجبهة الأمامي من الحملة ضد بيع البنك – فقد وصف متحدثهم الرسمي البيع باقتضاب قائلاً، «هذه ليست خصخصة، إنها سرقة» – وجعلوا من وقت طويل تطهير مصر من التأثير والاستغلال الأجنبيين المرتكز المحوري من برنامجهم السياسي. وهل سيشكل مثل هذا التحالف، إما قمعاً ضخماً أو سقوط النظام هما الخياران فقط. إن هذه الآليات في مصر تبدو أيضاً مشابهة بشكل مخيف بتلك في إيران، البلد الآخر الذي ابتلي بالتدخل والتلاعب الأجنبي لقرون، بينما الثورة هناك كانت تجري ببطء في لسبعينيات. لأنه من الهام التذكر بأنه لم يكن قدراً محتوماً سيطرة الإسلاميين المتطرفين بقيادة الخميني على السلطة في إيران. لقد كانوا ببساطة واحدة من مجموعات كثيرة تعارض الشاه، ويمكن القول بأنهم ليسوا حتى المجموعة القائدة أو الأكثر شعبية. فقبل الثورة، كانت المعارضة لحكم الشاه متنوعة، متكونة من طلاب وعلمانيين ونسويين وماركسيين ومعادي الإمبريالية. علاوة على ذلك، بدأت الثورة بإضرابات أولية وغير منسقة وغير موثوقة تراكمت على بعضها، التحقت بها مجموعات أفضل تنظيماً وأهداف سياسية أوضح، وقوبلت بحكومة مترددة أي لم ترغب في التنازل عن السلطة ولا قادرة على سحق المعارضة بكل قوة العنف التي تحت إمرتها. ولعبت واشنطن دوراً ثانوياً بينما احترقت طهران، الفوضى التي من صنعها هي، وعقابها العادل، والبعض حتى سيقول، لدعمها هكذا بلا خجل لزعيم مكروه جداً من قبل شعبه. لقد انتصر الإسلاميون في الأشهر التالية للثورة في ١٩٧٩ لأنهم أثبتوا أنهم القوة الأكثر تنظيماً وقسوة. وانتهى الأمر بالشاه في المنفى، مصادفة في مصر؛ وكان مدح السادات للشاه الفاسد أحد العوامل التي أدت بالإسلاميين لاغتياله. إنه لمألوف بشكل محبط أن ما تزرعه تحصده في الشرق الأوسط. لكن هل واشنطن، إن المرء ليشعر بأنه مجبر على السؤال، تعلمت

أي من هذه الدروس؟

إن الإضرابات، الأكثر خطورة على النظام المصري، تُعِد الأجندة بشكل متزايد، وبعض العمال –ليس واضح بعد كم هم– بدؤوا، كما كتب تحليل للمدل إيست ريبورت أولاين في مايو ٢٠٠٧ م موضحاً، «يربطون احتياجاتهم المحدودة بالظروف السياسية والاقتصادية الأوسع: الأوتوقراطية المتخندقة؛ عجز وفساد حكومي مستشرٍ؛ خضوع النظام للولايات المتحدة وعدم مقدرتها لتقديم، أو حتى التعبير عن رغبة في تقديم، دعم ذي معنى للشعب الفلسطيني أو معارضة ذات معنى للحرب في العراق؛ بطالة مرتفعة والفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء.» لقد بدأ كثير من المصريين الحديث علناً عن الحاجة لتغيير حقيقي. وعمال القطاع العام في وضع جيد للعب دور حاسم إنْ استطاعوا تنظيم أنفسهم على أساس قومي، وليس على الإضرابات أن تنموا بأكثر من عشرة أضعاف كي يصلوا إلى الأرقام التي اتصفت بها انتفاضات الماضي الشعبية. فبعد كل شيء، كانت ثورة إيران الثورة الأكثر شعبية في التاريخ، لكن بالكاد شارك فيها فعلياً ٢ في المائة من كل السكان؛ وحدثت الثورة الثانية الأكثر شعبية في التاريخ في روسيا في ١٩١٧، عندما شارك فيها بفاعلية مجرد ١.٥ في المائة من السكان.

ليس لأيٍ من النظام المصري وواشنطن أن يرتاحا إلى ما يشار إليه عموماً، سواء رفضاً أو تمنياً، بالعقلية اللامبالية للشعب المصري. فالرواية الإستشراقية للتاريخ المصري تقول أن المصريين دجنتهم خبرتهم من كونهم قد حكمهم فرعون، وبالتالي عُودوا بألا يساءلون شكل وطبيعة الدولة، وليقبلوا بدلاً من ذلك أن الفرعون أبعد من أن يُلام. لهذا السبب يعيش الشعب بتجاهل الدولة البعيدة عنه، معرفين حياتهم بحسب الإيقاع الغريني للنيل. وسيكون سهلاً لبيان متشابهات مع الحاضر، ليس أقلها مشابهة مبارك بالفرعون؛ فهو، أخيراً، الزعيم المصري صاحب ثالث أطول فترة حكم في الأربعة آلاف سنة الماضية. لكن مثل هذا التحليل بالكاد ينصف الدولة القومية النابضة بالحياة والمعقدة التي هي مصر في القرن الحادي والعشرين. فأولاً، فيضان النيل السنوي أصبح شيئاً من الماضي بسبب السد العالي. ودلائل المائة سنة الماضية تظهر المصريين بعيدين جداً عن أن يكونوا منصاعين وغير مهتمين بمن يحكمهم وكيف: فهناك ثورة شعبية ضد البريطانيين (١٩١٩)، والانتفاضة الحاشدة التي احتُرق نصف القاهرة فيها (يناير ١٩٥٢) تبعها الانقلاب العسكري (يوليو ١٩٥٢)، واضطرابات الطعام الضخمة التي أجبرت السادات على التراجع المذل عن خطط خفض

الدعم الحكومي للطعام (١٩٧٧) – بدون ذكر سيل الاغتيالات الدائم، والمظاهرات الحاشدة والهجمات الإرهابية. إذن، من الصعب لمثل هذا التاريخ أن يعبر عن لامبالاة؛ لكن ما يزال مقلقًا أكثر لنظام، وما يزال ملهمًا أكثر لأولئك الهادفين لإحداث زواله، حقيقة أن المدة بين كلٍ من ١٩١٩ و١٩٥٢ و ١٩٧٧ هي ثلاثة عقود: بالضبط هي المدة بين ١٩٧٧ والحاضر. قد تكون مصر، تقترح هذه القراءة للتاريخ، ناضجة لواحدة من انتفاضاتها الشعبية الدورية.

هل واشنطن حتى اعتبرت من أيٍ من هذا؟ الدلائل تشير غالباً أن الجواب لا. لهذا السبب يجد الأمريكيون أنفسهم في عدد من الالتزامات. أكثرها شمولاً الرغبة في كل من الاستقرار والإصلاح الاقتصادي والسياسي. وعلى المدى الطويل قد تكون هذه متناغمة وحتى معززة لبعضها البعض. لكن السياسيون الأمريكيون وصناع السياسة نادراً ما يخططون للمدى البعيد؛ ولنكن عادلين مع ذلك، نادراً ما يكون ذلك خاصّاً بالأمريكيين. ففي المدى القصير، ليست الرغبات غير متناغمة بل من المرجح تماماً أن تعمل ضد بعضها البعض في البيئة المصرية. فالحفاظ على الاستقرار يعني الاستمرار في دعم مبارك ومقربيه إثناء النظر بعيداً عن القوى الحقيقية المسيطرة على سياسة مصر، الجيش والأجهزة الأمنية. إذ هذه المجموعات لديها حافز ضئيل جداً للإصلاح، كونهم يستفيدون من الوضع الراهن، بما في ذلك المساعدة الأمريكية. والحزب الديمقراطي الوطني أيضاً يقر أن الإصلاح يعني التنازل عن بعض السلطة – كما أوضح البدراوي – ومن المعقول أنهم يخشون أن فقدان السلطة يعني سيطرة متضائلة. إن هذه مرتكزات الاستقرار الأولى والوسطى والأخيرة، قادرة في النهاية على خنق التغيير واستخدام القوة لمحاولة منع القلاقل الشعبية من الخروج عن السيطرة. لا أحد يشك في مقدرتهم على سحق المعارضة، أو حتى انتفاضة شعبية؛ لكن بعمل ذلك سيكون صعباً تخليص النظام من ورطته، لأن مرتكزات إستراتيجية الإصلاح الخاصة به والخصخصة والاستثمار الأجنبي، تعتمد لنجاحها حتى بمصطلحاتهم الأنانية الخاصة، على الاستقرار الداخلي كذلك أيضاً.

من الناحية الأخرى، إن ضغطاً أمريكياً من أجل إصلاح اقتصادي وسياسي حقيقي يوفر على الأقل المزايا المحتملة لنمو اقتصادي يفيد ليس النخبة الطفيلية فقط لكن جماهير المصريين أيضاً، المحميين الآن في وظائفهم (أولئك الذين يملكون وظيفةً واحدةً) بالدعم المستنزف لميزانية الحكومة. فلو كان الاقتصاد المصري قوياً، لما كان الأدلة اللحوحون

الذين يهيمنون على مناطق السياحة ودعارة الأقصر الذكورية بهذه الشراسة أو مستغِلين ومستغَلين على السواء. والإصلاح السياسي، بمعنى ديمقراطية وشفافية متزايدين، يعطي الإمكانية للأصوات المختلفة لمجتمع مصر التعددي للمشاركة ودفع مصالحهم. وهذا سيكون تغييراً راديكالياً عن الوضع الراهن، تدعي الحكومة فيه أنّ الوحدة هي القيمة القصوى، الأمر الذي لأجله تصبح غاضبة عندما يوضح أي شخص أن الأقليات موجودة، ولذا فهي تدعي تمثيل أفضل مصالح الشعب المصري - بينما ترفض كل الوقت وضع ذلك الادعاء في اختبار حر وانتخابات مكشوفة.

ظهرت هذه الأهداف المتصارعة في تجربة الشخص هاشم قاسم الغريبة نوعاً ما، وقاسم ناشط حقوق إنسان مصري كان واحداً من أربعة نشطاء دوليين مُنحوا في أكتوبر ٢٠٠٧ ،جائزة الديمقراطية المرموقة من المنحة الوطنية للديمقراطية. وجد قاسم التجربة محبطة إلى حد يرثى له. فقد أخبر رويترز بعد استلامه جائزته، «أن ترى رئيس الولايات المتحدة شخصياً وفقدانه تقريباً للاهتمام بما يجري سياسياً في مصر لم يترك لدى شك أن برنامج [الديمقراطية] كله انتهى.» وقال قاسم رغم أن الرئيس سأل عن الإصلاحيين في الحزب الديمقراطي الوطني الحاكم (الذي رد عليه: «آسف، ليس هناك أي إصلاحيين عند الحزب الديمقراطي الوطني»)، كان بوش مهتماً بشكل رئيس بمكان الإسلاميين في مصر. وأوضح قاسم أن الحكومة جعلت من المستحيل أن تعمل الحركات السياسية العلمانية، تاركة المجال مفتوحاً للإسلاميين: «ليس هناك بديل الآن بالنسبة للشعب المصري، بأخذنا في الاعتبار أن الإسلاميين يعملون انطلاقاً من المساجد بينما الأحزاب السياسية العلمانية غير مسموح لها بالعمل إطلاقاً.» وأضاف، مع الوضع الاقتصادي الصعب، «إنني قلق أن مصر ستصبح دولة دينية بحلول ٢٠١٠ م.» يبدو حصل ذلك التعليق أخيراً على كامل انتباه بوش، وبدا مرتبكاً كثيراً أن السياسة الأمريكية لم تكن ناجحة، ملاحظاً: «إننا نعطي بلدكم بليوني دولار سنوياً من أجل الحفاظ على الاستقرار ومنعه من التحول إلى دولة دينية.» وقال قاسم بأنه بدا مستاء جداً.

إن البعض سيناقش بأن قاسم لم يسدِ أي معروفٍ بمقابلة بوش وكبار مستشاريه. ذلك لأن الواقع التعس أن الدفع الأمريكي نحو الديمقراطية يُرى الآن كغير مخلص على أفضل الأحوال، ونفاق على أسوأها. الأمر غير المستغرب، عندما يكون هدف الرئيس من الدفع لنظام مبارك الاستقرار بدلاً من الإصلاح. وأحد تأثيرات عدم التناغم في السياسة الأمريكية أن أي محاولة لمساعدة الأفراد والحركات الميالة للديمقراطية في مصر لها التأثير

غير المرغوب بتقليص تأييدهم في دوائرهم الانتخابية. أي، إنهم يُعتبرون متهمين بالتعامل. وقاسم ربما كان من المرجح سيكسب دعماً أكبر لقضيته في مصر لو كان قد رفض مقابلة بوش في المقام الأول. فبالنسبة لكثير من الإصلاحيين العلمانيين نادراً ما يحبون الأمريكيين، الأمر الذي كان واضحاً لي عندما، في ذروة ربيع القاهرة في أوائل ٢٠٠٤م، قابلت عدداً منهم، بضمنهم أحمد سعيد الإسلام، رئيس مجموعة حقوق إنسان مصرية تُدعى مركز هشام مبارك للقانون. لابد أنه كان يشعر بالقوة بضغط الولايات المتحدة لإحداث ما كان إسلام يحاول تسليط الضوء عليه لعقود: الحاجة إلى ديمقراطية أكبر والحرية والمحاسبة. عوضاً عن ذلك، أخبرني إسلام أنه وإصلاحيين آخرين ظلوا متشككين للغاية من دور أمريكا في المنطقة، إن لم يكونوا عدائيين صراحة له. لقد قال في بيته الذي على مرمى حجر من جامعة القاهرة، «إن الحرب على الإرهاب تقوض مدافعي الديمقراطية وتقوي الديكتاتوريات العربية، فهذه الأخيرة تستخدمها لتأجيل الإصلاحات وتجادل بأن تكون مؤيدة للإصلاح يعني الانحياز إلى أعداء الدولة.» إن هناك براهين وفيرة لدعم حجة إسلام. ففي أسبوع مقابلته، نشرت جريدة الأسبوع، القريبة من حزب مبارك الحاكم، مقالاً بعنوان «خطة واشنطن لمصر» يدعي أن هدف أمريكا كان تعيين مسيحيٍ قبطي كنائب للرئيس وإلغاء المادة الثانية من الدستور (التي تقول أن الشريعة الإسلامية هي حجر الأساس للنظام القانوني). أثناء ذلك، كانت الأسبوعية روز اليوسف الموالية للحكومة تتهم سعد الدين إبراهيم «بالتعامل مع الولايات المتحدة وإسرائيل لتشويه صورة مصر.» لقد كان الجو الأوسع المعادي للولايات المتحدة يُيسر ردود الفعل العنيفة المنسقة. في ذاك الحين أخبرني هاني شكرالله، المدير الإداري في حينه للأهرام الأسبوعي قائلاً، «لقد أخرت الحرب على العراق أجندة الإصلاح بعدة طرق، وأطلقت نوع من الثأر ضد الولايات المتحدة. وذلك امتد إلى ثأر ضد الغرب ككل. ومع قانون الوطنية وخليج جوانتانامو وأبو غريب و[تدمير] الفلوجة، لا أحد في الوطن العربي يمكنه الآن الاستماع للأمريكيين يدافعون عن الديمقراطية دون أن يطرف له جفن.» و لمفارقة الإضافية أنه حتى حيثما توجد حركة متجددة للإصلاح، تكون كلها تقريباً باتجاه يتحدى مصالح الولايات المتحدة: فنشر الديمقراطية عبر العالم العربي، حتى في المقتطفات الإذاعية القصيرة، كان دائماً سيعني أن العرب من المرجح أن يُعبروا عن انتقادات أقوى لسياسات إسرائيل وأمريكا المتعلقة بالشرق الأوسط.

أعار برنامج الأمم المتحدة الانمائي اسمه 'تقرير ٢٠٠٣ م للتنمية البشرية العربية

حول الحكم في الوطن العربي رغم اعتراضات الولايات المتحدة على أجزاء من النص. وقد أخبرني مؤلفه الرئيسي، المفكر المصري نادر فرغني، في مكتبه بالقاهرة أن الدراسة كانت قد أغضبت الأنظمة العربية والولايات المتحدة بنفس القدر. وقال: «أحد الأسباب أنه احتوى على انتقاد قوي نوعاً ما للاحتلال الأمريكي للعراق. ويحاجج التقرير أن طريقة ما يسمى الحرب على الإرهاب التي تُشن تسببت بالتأكيد في مزيد من القيود على الحرية في البلاد العربية.» وأضاف بأن هذا التقرير كان له أن يصيب «مركز الهدف.» فمن الطبيعي ألا يُستقبَل بترحاب من الأنظمة الحاكمة - بما في ذلك الولايات المتحدة، الحالة الواضحة جداً لنظام حكم سيء غير داعم للحرية جداً.» ويبدو المشهد الآن سريالياً كون إدارة بوش استخدمت تقرير ٢٠٠٢ م للتنمية البشرية العربية كأساس لمقترحاتها المفصلة الأولى حول الإصلاح في الوطن العربي. إنه لواضح أن الولايات المتحدة لم تُصطدم فقط بين المعارضة الإسلامية والنظام، بل أيضاً بين المعارضة العلمانية (أو ما تبقى منها) والنظام.

إن المرء ليميل، بمهما كانت المقدرة متواضعة، أن يسدي نصيحة لواشنطن في هذا السياق، ليس على الأقل لأن الرئيس الأمريكي الحالي سيغادر المكتب في يناير ٢٠٠٩، الجزء من عملية ديمقراطية قد يقرر الشعب الأمريكي فيها أن يصبح كتلة توجيه لما يتبقى من المستشارين المحافظين الجدد المحيطين ببوش. إلا أنه ليس هناك أي شيء في هذه المرحلة يوحي أن الشخص الذي سيخلف بوش، سواء ديمقراطيًا أو جمهوريًا، سيملك أي شيء جديد أو أصيل يقدمه للسياسة الخارجية الأمريكية، أو سيكون راغباً في الاستماع لأصوات مختلفة. وفي ذات الوقت، يجب أن يكون واضحاً وضوح الشمس الآن لكل المرشحين أن التدخل العسكري الفج، سواء وقائي أو غيره، وصفة فقط لكارثة في المنطقة، فرد الفعل السلبي المرفوض ليس فقط فيما يخص قتلى وجرحى المدنيين (بالإضافة لقتلى وجرحي جنود الولايات المتحدة)، بل فيما يخص أيضاً السخط الذي تولده هذه الحروب بين الجماهير العربية، والفرص المصاحبة التي تقدمها لمجموعات التيار العام الإسلامية مثل الإخوان المسلمين لحشد التأييد لهم.

إن طريقة أخرى للاقتراب من مصر ستتخذ محوراً من حقيقة أن الإخوان المسلمين حققوا تغلغلاً محدوداً فقط في التيار العام منذ عشرينيات القرن الماضي؛ فالإسلام الممارس بواسطة معظم المصريين جوهرياً صوفي بالطبيعة وبغياب البديل لهذا السبب غير متسامحين مع العقيدة السنية المتطرفة (ناهيك عن العنف المستوحى من القاعدة)؛

والمسلمون والمسيحيون في مصر فخورون بشكل كاسح بتاريخهم المشترك وبالنسبة للجزء الأكبر يواصلون العيش كشعب واحد ويشتركون في المهرجانات والأعياد الدينية لبعضهم البعض؛ وبالرغم من الدعاية المعادية لإسرائيل المدبرة بواسطة النظام، المصريون سعداء تماماً للعمل مع الإسرائيليين طالما الشروط عادلة ومنصفة (كما اتضح في «المناطق الصناعية المؤهلة» الإسرائيلية المقامة في مصر) وإعطاء مأزق زملائهم العرب في فلسطين أكثر من مجرد اعتراف رمزي؛ ويظل هناك ذاك الإعجاب بالحرية الأمريكية والأوروبية، إن لم تكن السياسة، التي كثير من المصريين راغبون بشكل متواصل للمخاطرة بحريتهم أو حتى حياتهم من أجل أقصر فرص ليتذوقوها بأنفسهم.

إن المفتاح، بالطبع، هو البليونا دولار التي تعطيها الولايات المتحدة لمصر سنوياً كمساعدة، التي يجب ربطها بما لا لبس فيه بالتقدم في الإصلاح وبتهديد واضح بأن المال يجب أن يُحول إلى المشاريع الشعبية في مصر التي تشجع الديمقراطية إن لم يقل فقط الإصلاح يحدث بل يُرى يحدث كذلك أيضاً. فواشنطن يجب أن تحصل على شيء ما مقابل أموالها؛ وما الذي ستخسره واشنطن حقاً باتباع مثل هذا المسار؟ إن نظام مبارك على الأرجح من النادر أن يسلم السلطة للإخوان المسلمين عندما يستدعي ألاعيبه، أو تأجيج الغضب الشعبي إلى درجة ربما خروجه عن السيطرة. فمن مِن المصريين على أية حال لن يكون سعيداً بنوال النظام صفعة مجازية على وجهه، آخذين في الاعتبار الصفعات المادية الجدية والأسوأ كان للكثير منهم أن يعانوا على أيدي بلطجية النظام كل يوم؟ وإسرائيل، في الأثناء، متفوقة عسكرياً على مصر لدرجة أن أي هجوم من قبل الأخيرة على الأولى ليس أقل من انتحار. وعلى مستوى المنطقة، تقلّص تأثير مصر بشكل ضخم أيضاً. فمن فلسطين إلى العراق، ولبنان إلى سوريا، وبشكل أهم إيران، المملكة العربية السعودية هي المسؤولة الآن، وليس هناك حليف لواشنطن أكثر موثوقية في الوطن العربي من بيت سعود –الحليف، علاوة، الحصين إلى مدى بعيد ضد ضغط واشنطن عندما تحلق أسعار النفط في أعلى مستوياتها على الإطلاق. إن المصريين تحت هذا الضغط ليس لهم خيار إلا إجراء إصلاحات ذات معنى، مهما كانت بطيئة. فأن تتقدم بوصة أفضل من ألا تتحرك على الإطلاق.

لمائتي عام قادت مصر مساراً بين قطبي الشرق والغرب. المصريون العاديون حلفاء واشنطن الطبيعيين، إنْ كانوا يرون فائدة حقيقية لأنفسهم في التحالف. بالنسبة لواشنطن أن تتخلى عن الشعب المصري بترك الأمور تتفاقم، بكل المخاطرة التي تتضمن جلب

الإخوان المسلمين إلى السلطة، كما لو أن الشعب المصري لا يستحق شيئاً أفضل ولا يريد شيئاً أكثر، كما يبدو بشكل متزايد أن كثيراً من محللي السياسة المقيمين في واشنطن يدَّعون، سيكون أكثر من مجرد خيانة لما كانت تاريخياً الثقافة الأكثر حيوية وتنوعية في الوطن العربي: وسيبدو هذا الترك أيضاً ناقوس الموت للديمقراطية والتعددية عبر المنطقة كلها. باختصار، يجب على واشنطن أن تفكر على المدى البعيد، معيدة ببطء تقييم دعمها لديكتاتور مصر بينما تبذل قصارى جهدها لحل القضية الفلسطينية، التي يستغلها ليحرف الانتباه عن عيوبه هو الضخمة. وعلى الولايات المتحدة الحث على إصلاحات اقتصادية تعالج هموم الجماهير المصرية المشروعة جداً.

الولايات المتحدة لها تاريخ طويل من التدخل في الشرق الأوسط، ونادراً ما سارت سياساتها في الاتجاه الذي تنويه، حتى لو افترضنا أفضل النوايا. فبرج القاهرة أحد المباني البارزة في سماء القاهرة. إنه واحد فقط من تركات الجهد الأمريكي لجلب ناصر إلى جانبهم. أحد القصص تقول أنه بُني بأموال مقدمة، فعلاً كرشوة، من قبل كارمت (كيم) روزفلت، عميل CIA الأسطوري (الذي لعب دوراً محورياً في استعادة الشاه عام ١٩٥٣). إن البناء معروف بشوكة ناصر، لأن ناصر أخذ النقود واستمر في طريق المتاعب، متابعاً سياساته هو. وبمعنى ما، الحكومة الحالية بالمثل تعطي الأمريكيين بعبوصاً، والصفقة الأساسية اختصرها بوش بعناية في لقائه مع قاسم في واشنطن. ومع هيبة أمريكية متدنية جداً في المنطقة، آخذين في الاعتبار الفشل الفظيع في العراق وغياب التقدم في مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، يشعر مبارك أن الأمريكيين على المدى القصير يمتلكون خيارات قليلة، ورغبة قليلة للضغط بشدة جداً. والنتيجة اعتقاد النظام بوجود كل الأسباب للتفكير بأن الوضع الراهن سيستمر.

في خريف ٢٠٠٧، عقد الحزب الديمقراطي الوطني انتخابات لقيادته العليا، وخلال فترة الاستعداد كان الإجماع أن مبارك سيفوز بسهولة؛ ففي تنبؤ ببصيرة أكبر من الشهير «ديوي بيتس ترومان» عنونت صحيفة الجمهورية المملوكة للدولة مقالة بـ «سينتخب مبارك بالإجماع.» لقد كان كذلك بالطبع؛ وارتقى جمال في هرمية الحزب، جاعلة منه بحسب القوانين الرسمية البيزنطية، مؤهلاً أخيراً للتقدم للرئاسة بجهده. إن الأنظمة الاستبدادية قد تكون مملة، لكن على الأقل يمكن التنبؤ بها. وهذا، يبدو، لما يثير الحزن، ما تريده واشنطن. ومع ذلك، المشكلة أن السياسة من النادر التنبؤ بها، أقل ما

يكون في الشرق الأوسط. وبينما على المرء ألا يُقلل أبد من قدرة نظام مبارك على المضي بتخبط، فإن الهياج الكامن بين العمال والآخرين من الصعب أن تكون سبباً للتفاؤل. والنظام أيضاً لا يضع الأساس لانفتاح متزايد عبر، مثلاً، مواصلة سياسات من المحتمل أن تزيد دعم الشعب، ولو حتى ليس بالإجماع. وبالحرمان من الأفكار أو الأيديولوجيا أو الرموز التي يتردد صداها مع الشعب، يترك النظام المشاكل بغير حل وتتفاقم.

ومن هو هناك للملمة الأجزاء؟ الإخوان المسلمون. أنا لا أقول أنهم محبوبون بصفة خاصة، ناهيك عدم امتلاكهم لحلول معقولة (أو قابلة للاستمرار). عوضاً، كونها المعارضة المنظمة الوحيدة، فهم الأقوى ولو بسبب غياب المقابل. حدد حسن البنا، مؤسس الإخوان المسلمين إستراتيجية صابرة من ثلاث مراحل لنيل السلطة: مرحلة الدعاية (الاستعداد)، ومرحلة التنظيم (تهدف إلى تعليم الشعب)، وأخيراً، مرحلة العمل (حيث يُقبض على السلطة). وبينما قد تكون تلك الخطة عامة وغامضة، وحقاً بينما معظم محللي الإخوان المسلمين يميلون لأن يكونوا كذلك، فإنها تتضمن فعلاً إجراءات عملية، ويمكن القول بصدق أكثر أن الإخوان المسلمين في الواقع هم في المرحلة الثانية – الواضحة من تركيزهم على التعليم والثقافة، أو بدقة أكثر التعليم بكل الأنواع التي لا تتوافق مع الصيغة الإسلامية للجماعة.

الأمر الظاهر بنفس القدر أن الإخوان المسلمين يتعلمون من خبرات الآخرين. ففي خريف ٢٠٠٧، أشار موقعهم الرسمي على النت إيجابياً إلى مقال لـ BBC عرض الظروف المرجح غالباً أن تقود إلى اضطرابات شعبية وتقلب الحكومة، مستخدماً كمثال تجربة ميانمار المؤسفة (بورما) تحت حكم النظام العسكري. ومن بين العوامل الرئيسية التي تم تحديدها على أنها من المرجح أن تقود إلى تغيير النظام: احتجاجات شعبية واسعة النطاق تشرك كثير من المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة؛ قيادة معارضة بأفكار واضحة يمكن للشعب أن يلتف حولها؛ القدرة على استخدام وسائل الإعلام بشكل ما لتوصيل الرسالة؛ آلية لتقويض النظام القائم، سواء بانقلاب داخلي على هيئة مجلس عسكري أو ولادة الإصلاحيين أو الاستنزاف البسيط للحكومة الموجودة يؤدي إلى انهيارها. ناشط الإخوان المسلمين المغتبط الذي جذب الانتباه إلى المقالة سأل زملاءه الإسلاميين على موقعهم على النت: «هل يمكن تنفيذه في مصر؟» إن لدى المرء الانطباع أن السؤال المطروح أكثر من مجرد مجاز.

ملاحظات على المصادر

هذا الكتاب موجه أساساً ، إلى القارئ العادي. ولهذا السبب لم أضمنه حواشي أو ركامًا أكاديميًا، فبدلاً وضعت المراجع في النص. إنني أود أن أقر بالشكر هنا لبعض المصادر الثانوية التي كانت مفيدة بشكل خاص. ففي تصوير تاريخ مصر الحديثة ، بين غزو نابليون في ١٧٩٨ انقلاب ١٩٥٢م من قبل الضباط الأحرار، اعتمد بشكل رئيس على «حقبة مصر الجميلة» (١٩٨٩) لتريفور موتسين، و «مصر الحديثة: تكون الدولة القومية» (٢٠٠٤)، لآرثر جولدسميث الصغير، و «مصر: تاريخ مختصر »(٢٠٠٠) ، لجيمس جانكوسكي. والمقتبس بواسطة عواد المور في الفصل الأول مأخوذ من «سياسات مصرية: آليات الحكم التسلطي» (٢٠٠) لمي قاسم. وفي الفصل الرابع، اعتمد من أجل بعض المعلومات الخلفية، على «تسوية أكثر أو أقل؟» لكاشيه سيل، مصر اليوم، يونية ٢٠٠٦. وقد وجدت الأصولية الإسلامية في« سياسات مصر » لباري روبينز المرشد الأكثر فائدة إلى تاريخ وتطور الجماعات الإسلامية في مصر.